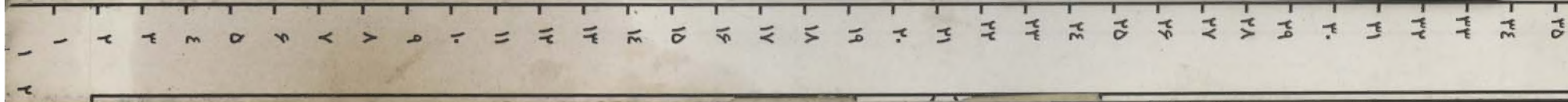


E-9
EVP

1
1
2
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

8-9
EVP



هو
هذا الكتاب
المسمى بنجاة العباد في العلم
من مصنف اعلو العلماء العاملين واهد
الفقهاء الكاملين حجة الاسلام والمسلمين اعني
الشيخ محمد حسين القمي قدس سره في نفسه طبع في مسيرته
على روح الرحمة المطابق مع حواشي فقهاء و حضرة
المستطاب الاعلى لا فقه علامه العلماء العظام
الفقهاء الكرام جامع العقول والمنقول حاشي الفروع
والاصول ايت الله في العالمين جمال الملة والدين
حجة الاسلام والمسلمين مرفح احكام سيد المرسلين
السيد السند السيد محمد كاظم الطباطبائي ادي الله
تعالى رياسته جلاليته و يا مرفاضاته في فوق الله
مقلديه بطا عتد العبد العليل به تصحيح هذا الكتاب
العالم الفاضل الكامل الفقيه في المفاخر الشيخ
محمد باقر في الاصل سير جاني انما
طبع في مطبعه

بني على ايادي
ارو المشين
لت استم
حدر حدر
بعون الله رب العالمين
وعظمت الاله
لعمري

حرف عین کتب احرار
العیط دم عیطری
لا عیطه معنی

بسم الله الرحمن الرحيم

معلق



بالمصنوع من الذهب والفضة
والخشب والطين والبرونز
والفخار والسيراميك
والحجر والمعادن
وغير ذلك مما ذكره الله تعالى

في أحكام الحيض

٤

قد عرفت ان المناط

قصد القربة لا المعادة

ظريها دام بقا

لا يترك على ما تفرق الحائض

السابقة ظريها دام بقا

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

في أحكام الحيض

٥

ولا وجود الدم فيها غير متوالي واكثر الحيض عشرة اقل الظاهر حينئذ فكل دم تراه
للمرأة ناقصا عن الاقل وزايدا على الاكثر وفي اقل الظاهر فهو ليس بحيض نعم كل دم
تراه للمرءة بعد الثلثة المحكوم بكونها حيضا الى العشرة اذا انقطع عليه ما حيض بل كل دم
تراه للمرءة البالغة غير الياسة ثلثة ايام متواليات مثلاً ولم يكن مسبوفاً بما يمنع
حيضيته ولا فيه ما ينافي فيها ايضاً ولو اجتمع صفات الاستحاضة في غير ايام الدم
مثلاً هو حيض ايضاً الرابع تنقضي ذات العادة وقابروية الصفرة ونحوها فضلاً
عن الجماع قبل العادة او بعدها يوماً ويومين مثلاً فضلاً عما تراه فيها قبل انقضاء
ثلثة ايام فنزلت العادة بمجر الزويرة بل تعامل معاملة الحيض في جميع الاحكام وان
كان يجب عليه ما يقاض الصلوة مثلاً لو بان انه ليس بحيض ما غيرها فلا تنقض عليه
الاقوى حتى تمضي ثلاثة ايام او يكون الدم جامعاً للصفات بل هي كذلك لو زاته
في غير وقت العادة فيما لا يعاد التقدم والتأخر فيها ونصير المرءة ذات عادة شرعاً
بتكرار الحيض مرتين متواليتين اي غير مفصول بينهما بحيضة مخالفة متفقتين في
الزمان والعدد وفيهما وان كانت الاولى وقتية خاصة والثانية عادية كذلك
والثالثة وقتية وعادية وهي لا نفع والمدا في الزمان الذي ثبت به العادة
الوقتية على الشهر الهلالي لا الحيضي هو ثلث عشر يوماً نعم هو كاف في العادة العادة
كما ان ما ذكرنا من التكرار المذكور كاف في اثبات العادة شرعاً في الحيض ون الظاهر
وان تكرر متناً ويا مرتين على الاصح ولا يعتبر تحقق الوقتية تكرار الظاهر من المتناو
على الاقوى ولا يثبت الاقل المتكرر في العادة لمختلف عادة فيه على الاقوى بل وكذا
الزمان والاقوى ثبوت العادة لمستمرة الدم بالتيقن والبياض المحكوم بحيضيته
لا يحسب من العادة في الحيض فمن زات ثلثة دماً ويومين بياضاً ويوماً ما
ثم زات مثله مرة ثانية كانت عادتها اربعة ايام وان كان محكوماً بحيضيته لست
الحائض لو زات الدم المحكوم بحيضيته معتادة وغير معتادة ثلاثاً ثم
انقطع وعاد في اليوم العاشر وقبله ثم انقطع كان كل من الدمين والنقاء حيضاً
دام ظله العالي

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

٦

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

فمن كان في الحيض

هذا ان كان حيضته اول
 يحكم العادة المتعارفة
 دون الصفات والعادة
 الحاصلة منها والافاق
 كون الجامع حيضاً
 الفاقد شرطاً دام بقا
 اذا كان واجداً للصفات
 او في ايام العادة والافاق
 اشكال شرطاً دام بقا
 قد عرفت ان المدار
 حصول قصد القربة
 شرطاً دام بقا
 ولو ارادت الاحتياط
 التام فلتعقل في كل وقت
 يحتمل عند النقاء مير
 شرطاً دام ظل
 وتخط بقضاء الفتاوى
 شرطاً دام بقا
 هذا الاحتياط لا يترك حرج
 القطع بالحق شرطاً دام ظل
 الاقوى كون الاستظهار
 حجة بين اليوم واليومين
 والثلاثة والى العشرة
 شرطاً دام بقا
 لا يترك هذا الاحتياط
 شرطاً دام ظل

ولورات الثاني قبل فصل قل الظاهر لم يمكن حيضته ما وما بينه ما كان الثاني استعفا
 وان كان جامعاً والاول حيضاً وان كان فاقداً كما اذا فرض حصول الثاني في العاشر و
 الحاد عشر والثاني عشر ونحوه غير ذلك لوراته بعد فصل قل الظاهر كان حيضاً مستقلاً
 السادس لو انقطع ظهور دم الحيض لدون عشرة مع احتمال بقاءه في داخل الرحم
 وجب الاستبراء بادخال القطن والاولى لها في كيفية ادخالها القيام لاصقة بطنها
 بحايطة مثلاً راحة رجلها اليمنى واليسرى ثم تدخلها بل الظاهر توقف حجة الغسل
 على الاستبراء مع التنبه لوقوعه في موضع غير رقيق كسنيته ونحوه وصادف برائة
 الرحم صح ولو لم يتمكن منه لمع مع قصد المرشد مثلاً فلا حوط لها الغسل ثم العادة
 حتى تقطع بحصول النقاء فعند الغسل على كل حال فان خرجت القطن نقيته حتى من
 الصفرة اغتسلت ولا استظهار بها هنا حتى مع ظن العود على الاقوى لا مع اعتقاد
 تخلل النقاء على وجه تظهن النفس بعوده مع ان الاحوط لها ايضا الغسل في الصلوة وان
 خرجت متلطخة ولو باليسير من الصفرة على الاصح فضلاً عن الدم صبرت البسدة ومن
 لم تستقر بها عادة حتى تنقضي عشرة ايام وكذا اذا كانت لعادة عدداً وقيمة كانت ولا
 اذا كانت عادتها عشرة استظهرت وجوب تبرك العبادات اليها ايضا على الاقوى مالم
 يحصل النقاء قبلها فان انقطع كان الكل حيضاً في الجميع وان تجاوز العشرة ولو قليلاً
 رجعت الاولى والثانية الى اعتبار الدم فقيق بمباشرة الحيض بشرطين الاول ان لا
 ينقص عن ثلثة ولا يزيد على عشرة والا كانت فاقدة التميز وان كان الاحوط لها وضع
 ما يتحقق به من عادة النساء والروايات فيها فكل الناقص حينئذ الفاقدة تنقص
 من الزايد ما يوافق ذلك والثاني ان لا يكون الدم الفاقد المتخلل بين الدمين الجامعين
 اقل من عشرة فلورات مثلاً ثلثة اسود وثلثة اصفر وثلثة اربعة اسود ثم اصفر
 واسمر كانت فاقدة التميز وكذا لورات ثلثة بصفة الحيض ثلثة بصفة الاستحاضة
 ثم رات بصفة الحيض اسمر الى الستة عشر بل وكذا لو تخلل في الرابع والخامس مثلاً
 من العشرة التود مثلاً ساعة وساعتان بصفة الاستحاضة ثم لو كان المتخلل لفا
 قد

الغالب
 لا يترك هذا الاحتياط
 شرطاً دام ظل
 العشرة

في تميز الحيض

عشرة مثلاً جعلت كلاً منهما حيضاً مستقلاً فحقها اجتمع لها في شهر واحد ثلثة حيضاً
 ولورات ثلثة اسود مثلاً اصفر الى التاسع فرات اسود يوماً ويومين ثم عاد الى الاسود
 كان حيضها الثلاثة الاولى وما عداها استحاضة حتى اليوم واليومين ولا يقدر تخلل
 الفاقد هنا لعد كونها بين الجامعين لنقصان الثاني عن الثلاثة ولورات الاسود ثلثة
 ثم الاحمر ثلثة ثم الاصفر مستمر اكان حيضها الستة لكونها ماها بين لدم الحيض فم لو
 ابدل الاحمر بالاصفر لا كذلك كان الحيض الثلاثة الاولى خاصة ولا تفاوت في صفاتها
 ولا بين الاسود والاشد سواد والاحمر والاشد احمراراً لعم لو غلب الظن من اجتماع الفتا
 ونحوه على وجه يحصل الاطمينان بكونه حيضاً عمل عليه ثم لا فرق في تحيضاها بالوصفين
 كونها في العشرة او غيرها من بقية الشهر فلو رات بصفة الاستحاضة عشرة ثم بعدها
 اسود الى العشرين ثم صار اصفر كان حيضها العشرة الثانية ولا يقدر جلوسها الاول
 بزعم الحيض بعد ظهور خلافه وعلى كل حال فان لم يكن لها تميز بان كان الدم لوناً واحداً
 او مختلفاً ولم يحصل شرط التميز تحيضت بعادة فسأها وقتاً وعدداً ان كان وفاقداً
 ولا عبرة بالوقت خاصة مع الاختلاف في العدد وان كان الاول مراعاة مع الامكان
 كما لا عبرة بالاتفاق على القيد والمستترك بينهما من العدة ولا يجب الاستصحاب بل كفا الغالب
 مع الاختلاف بل يكفي اتفاق جملة منهن مع عدم العلم بحال الباقي سيما اذا كن من الطبقة
 الاولى ولا يعتبر اتحاد البلدان فقد ان اختلفت الفتا ولم يتمكن من العلم بن تحيضت
 بثلاثة في شهر وعشرة في اخر وستة او سبعة في كل شهر على الاصح والاحوط لها مراعاة
 عادة اسنانها مع ذلك والاقوى عدم التزامها بتحيضها قبل العلم بقضاءه كما ان
 الاقوى عدم التزامها بالست والتسع في جميع الادوار وتحيضها في كل وقت ودون ذلك
 فلها ان تعدل ح في غير الى الثالث والعشر نعم ان اخارت الثلاثة في شهر فزعمها
 العشر في اخر واذا القارت التسع والست في شهر لمز مها ذلك في الشهر الاخر فاذا تم الشهر
 ان تحيرت بين الست والتسع وبين الثلاثة والعشر لاولها اختيار الست في
 شهر والتسع في اخر كيوافق الفرع الاخر وهو الثالث في شهر والعشرة في اخر وان كان
 في قوله ولا في دون ذلك

دام ظل

الحكم مع انقطاع الاسود
 على العشرة كما تقدم
 شرطاً دام بقا
 في كفاية الغالب اذا
 لم يكن غير الغالب شاذاً
 جذا اشكال ميزاة
 شرطاً دام ظل
 الاقوى التحيز للثلاثة
 والست والتسعة
 جميع الاشهر حرج في الشهر
 الاول بالنسبة للثلاثة
 اذا علمت من الاول فيقارن
 الدم وان كان الحكم بغير
 الاخذ بكل ما تضمنه من لا
 عداد بحسب لها في قوة
 المزاج وضعفه ونحو ذلك
 من الثالث الى العشرة لا يحل
 قوة وعلى ما ذكرنا بقطع جلة
 الفرع المذكورة في المتن
 وكذا الحال في المضطربة الش
 بالمخيرة شرطاً دام بقا
 القاهر في زيادة لفظ ولا
 في قوله ولا في دون ذلك

في الحيض

١

في كونه اقوى تامل

الاقوى عند وجوب ذلك وان لم يسم الدم شهرا ولكنه تجاوز العشرة تحيرت ايضا بين الثلث والسبع والعشر وان كان خيرا لامر وسطها كما ان الاحوط تقديم العشرة في الاول والاقل على الثلثة مع اختيارها هذا الفرد واحوط منه اختيار السبع في كل دور والاحوط الاقوى في وضع العدة في اول الدم مالم يحصل مرجح لغيره كما ان الاقوى مبادتها للعمل التحيز الزبور بحد تجاوز والدم العشرة من غير انتظار لتمام الثلثين وان كان لو حصل لها تميز بعد ذلك في ضمن كل شهر مع استمرار الدم علمت عليه وتداركت ما مضى واما ذات العادة وقتا وعدا فحيضها ايام عاداتها فان اجتمع لها مع العادة تميز فكان معارضا بحيث يستلزم حصة كل منهما نفى الآخر كان العمل على العادة على الاصح وان كان حصول عاداتها من التميز اما مع عدم المعارضة بان امكن حصة الجميع لعلة الخلق عن العشرة لفصل اقل الظاهر الاقوى للحيض بالكل واما المضطربة السمتة بالتميز وهي التاسعة للعادة وقتا وعدا على جدره تحفظ منها شيئا اصلا ولو جملها تحتها التميز على الوجه الزبور فان لم يكن فالتميز المذكور والاحوط اختيارها السبع في كل شهر لسابع في مسائل متعددة الاولى اذا كانت عاداتها مستقرة عددا ووقا فترات ذلك العدة متقاربة ما على ذلك الوقت ومنتاخا تحضت في الغالب الوقت من غير فرق بين ما كانت بصفة الحيض ولم يكن كما لا فرق في التقدير بين اليوم واليومين وغيرها نعم قد سمعت ان الاحوط بل الاقوى عند تحضها بحد الزيادة اذا كان المتقدم بما لا يسامح فيه العادى بخلاف نحو اليوم واليومين وكان الدم غير جامع بل ينظر مراعاة حكم الاستحاضة حتى يسمي الدم ثلثة ايام الثانية اذا زادت دما قبل العادة واستمرت في تمام العادة ولم يتجاوز العشرة كان الكل حضا بل وكذا لو تحلل بياض بعد اخر اقل الحيض الاول اما لو كان بياضا او بومان ثم فصل بياض لم يحكم بالحيض وان كان في العادة فضلا عن غيرها لا شرط سبق اقل الحيض في الحكم بحيض ذلك وكذا الكلام لو زادت وقت العادة وبعدها بل وكذا لو زادت قبل العادة وفيها وبعدها ولم يتجاوز المجموع العشرة اما مع التجمع والحيض العادة والظرفان استحضارة الثلثة لو كانت عاداتها في كل شهر مرة واحدة علمنا

في كونه اقوى تامل
ظريها دام بقا
في تقديم العادة الحاصلة
من التميز اشكال ولا يبعد
العكس في تقديم التميز على
العادة الحاصلة من تلقا
له بل الحكم في صورة عدم
التعارض ايضا كذلك
فيقتصر على العادة اذا
كانت حاصلة من غير
التميز ويعمل بالتميز في
مطلب الحكم بالحيض
منه في حكمه بحيض
الذين في صورتين
كما في المتن مع كونه اقل
للضيق بحيضه الواجد
منها مع الاختلاف ولكن
الاحوط في جميع هذه الصور
الجمع بين نزول الحاض
واضال استحضار اختلاف
مراتبه في الشك والنقص
ظريها دام قلده
فما يصدر عنه فيقول
فدعت حكم التمام التحلل
والثلاثة المتفرقة ظريها
دام بقا

لا يجوز

في مسائل متعددة

٩

نعين الوقت مع ذلك او فترات في شهرين بعد ايام العادة او زيدا ولم يتجاوز العشرة وقد فصل اقل الظاهر كان ذلك حضا مسانفا ولو تجاوز والدم العشرة تحضت بعد عاداتها وكان الباقي استحضارة الزيادة لو زادت ذات العادة الوقتية العتمة بعض العدة في بعض الوقت وكان دم سابق عليه مثالا كمنه وكذا لو كان لاحقا فلو كانت عاداتها اول الشهر عشرة مثالا فترات الدم سابقا على الشهر خمسة وانقطع في اليوم الخامس من الشهر اكملت بالحيض الاولى وكذا لو تجاوز حضا عن الخامس من الشهر تكمل من الدم الاخرى ان كان ولو فرض عدم قابلية السابق واللاحق لتلفيق ما في العادة اقصر عليها مع فرض قابلية ولو كانت العادة بياضا والدم سابق ولاحق ولا يفرق حصة الجميع ولكن كل منهما صالح لوضع علة العادة فيه من غير ترجيح فالاحوط ان تفرق اقوى احيا والسابق نعم لو كان بعض ايام العادة في اللاحق فدون السابق ترجح جديدي عليه لوجوب مراعاة الوقت عليها مما امكن ولا اقتصر على العدة كما عرفت ولو تعارض اخذ تمام العدة وملاحظة الوقت بمعنى عدم امكان التالف في كل وقت بل بالاقوى اختيار السابق منها ولو كانت ذات عادة علة خاصة تحضت بالعادة الزبور في اول الشهر او وسطه او اخره فلو استمر بها الدم وضعت في الجماع للتميز مع موافقة لتمام العدة بل الاولى ذلك مع عدمها ايضا فتكمل من غيره مع النقض وتنقص مع الزيادة فان لم يكن اقوى وضعها في السابق لو زادت زاندا على العدة ولكنه انقطع على العشرة ان الكل حضا ولو كانت وقتية خاصة فلا ريب في تحضها بادي الجفر لو انقطع عليه بل وكذا لو انقطع على العشرة بل الظاهر تقديم العادة في الوقت على التميز مع المعارضة اما اذا زاد ولم يكن لها عادة نساء فحيضها بالعشرة مالم يتقاء بعضها والا فلا يمكن منها لا يخرج عن قوة والاحوط لها الجميع بين عمل الاستحضارة وانقطاع الحيض فقد يجتمع عليها حينئذ مع كثرة الدم وعند الشك داخل ثمانية اغسال لكن ينبغي طحاخ تقديم غسل الحيض لوجوب المبادرة الى الصلوة بعد غسل الاستحاضة الخامسة الاقوى عند ثبوت العادة الشرعية في المركب وان تكرر فلو زادت في

ان كان واجدا للضيق
والا فغير اشكال كما في
ظريها دام بقا

ترجع الوقت لا يخالق
ظريها دام قلده
لا يجوز في الاستحاضة
بل الاحوط ظريها
دام غير العدة

بالشرط المتقدم
ظريها دام بقا
ها تميز فالاحوط ان
لم يكن في العدة

الحكم بالتميز على جمعا
تقدم غلبت بدت تهو
الاقوى لكن الاحوط
هنا اختيار السبع
مالم تعلم نقصان
عنها او الزيادة عليها
ظريها دام قلده

في المضطربة

بثبوت العادة الشرعية
في جميع اقسام المركب
التي ثبت فيها العادة الشرعية
كما هو المشهور قوي و
في الاحتياط مطلوب
اجدا شيع حجة الله
طبا دام بقاءه

الاقوى التحية محمد
قوباعلمها بالقرن
فلا ينبغي ترك الاحتياط
ومع عدمه في المني
وعلى ما ذكرنا من التحية
عليها اطاعة الزوج
او السيد عندهما
اذا كان ذلك قبل
تحضها وشروعها في
العمل بمقتضاها
طربا دام ظله
العالي

اول الشهر واخره ثم رأت كذلك في الشهر الثاني لم يحكم لها بعبادة مركبة فتكون ح
بحكم من لم تستقر لها عادة وكذا بالنسبة الى العادة فلورأت مرة اربعة واخرى خمسة
والثلاثة اربعة واخرى خمسة لم يحكم لها بعبادة مركبة واولى من ذلك عند التركيب
من عاداتين مثلاً كما لو رأت خمسة كذلك ثم تكررت ذلك مرتين بل تكون كل واحدة
ناسخة لما قبلها والعمل على المتأخرة عند الاحتياج وكذا لا تثبت عادة مركبة اذا
حصل الاختلاف في العادة من جهة المكان او من جهة الزمان وان تكررت ذلك
مرتين نعم قد تحصل عادة عرفية بالتكرار للتحالف مراراً متعديدة على وجه تصديق
عليها معرفة ايام اقرها بغير لابس بالعلم بها وهي غير العادة الشرعية وح فاذا اعتنا
مقايير مختلفة منتقاة على النظم كان ترى ثلاثين شهراً اربعة في اخر خمسة وثلاثين
ثم تكرر ذلك مراراً متعديدة على وجه كان ذلك خلفا لها عملت عليه عند الحاجة فاذا
استحيضت وجعلت نوبة ذلك الشهر بل كذا الحال ان لم يخرج على النظم المزبور كما اذا رأت
ثلاثة في شهر خمسة في اخر وثمانية في ثالث وتكرر ذلك مراراً متعديدة على الوجه
نسبت النوبة وترددت بين جميع تلك الاعداد وبعضها واستحيضت تحضت لاقل
فالاقل وجعلت في الزيادة عليه الى الاقصى بين على الحيض والاستحاضة والغسل للاستحاضة
ولا نقطاع الحيض بل الاحوط نعت الغسل وان كان الاقوى الاجتزاء بغسل واحد لهما
المسئلة الشاسعة المضطربة الفاخرة للثمن لو ذكرت العادة تماماً ونسبت الوقت وكان
ضالاً في تمام الشهر تحضت بمقداره من الشهر والاحوط ان لم يكن اقوى وضعه في اول
الشهر وليس للترويج والسيد نعمها منه على الاصح والاحوط منه العمل في الزمان كله فاعلمه
الاستحاضة فثاني بالعبادات وتجنب ما يحرم على الحيض لا يطها زوجه ولا تعلق
تقتل في كل وقت تخمل نقطاع دم الحيض فيه لكعبادة مشروطة به الى ان تطهر او ينقض
الشهر ونقص بعد ذلك صوم عادتها خاصة وكذا لو كان ضالاً في عدة لا يزيد ذلك
على نصف ما وقع الضلال فيه بل هو ما يداوياً ويبرأ ويقتصر عنه كالحضه والاربعه في
ضمن العشرة فيجعل في الفرض ايامها في تلك العشرة مثلاً والاحوط وضعها ايامها في

واحوط

في المضطربة

واحوط منه العمل بما عرفت ما اذا كان زائدا فهو مثل الاول بالنسبة الى الاحتياط و
عدمه نعم فيه يقين حيض بعض الايام وهو ما يزداد به على النصف وضعه بخلاف الاول
فلو اخلت ستة في عشرة كان لها الخامس السادس سيقين حيض وسبعة في ضمنها
كان لها الرابع والخامس السادس سيقين حيض بل لو كان الزائد كسراً كان الحكم
كذلك كالحضه في التسعة فان الخامسة سيقين حيض ونحوه لو قالت حيض عشرة
والثاني عشر حيض فان ما وقع فيه الضلال من الشهر حينئذ تسعة عشر للقطع بطهر
اليومين الاولين والسبعة الاخيرة منه والعشرة زائدة على التسعة بنصف يومها
يوم كامل يبقين وهو الثالث عشر وهكذا فتحيض حينئذ بما هو يقين حيض من ايامها
وتكمله من غيرها والاحوط الاقوى اكملها من السابق مع الامكان والله العالم
المسئلة السابعة لو ذكرت الوقت ونسبت العادة فان ذكرت قبل اكتمال ثلثة وعملت
في الباقي على الاستحاضة والاحوط ان لم يكن اقوى تحضها بالعشرة في كل شهر ما لم تعلم
انتفاء بعضها والا فبالا يمكن منها واحوط منه الجمع بين على الاستحاضة ونقطاع
الحيض مع احتمالها فقوى يجمع عليها في اليوم واللييلة مع عدم التداخل ثمانية اغسال
ولقد غسل الحيض بوجوب المبادرة الى الصلوة بعد غسل الاستحاضة ونقصه
صوم عشرة ايام مع فرض احتمال الحيض فيها وان ذكرت اخره جعلته ثمانية ثلاثين
عملت عمل الاستحاضة في اللاحق قطعاً بل والسابق وان كان الاحوط ان لم يكن اقوى
الحيض بالعشرة ما لم تعلم انتفاء البعض الا فبالا يمكن واحوط منه الجمع المزبور الا انه
ليس هنا غسل نقطاع الحيض لان الفرض معلومية اخره نعم هو كذلك بالنسبة الى
اليوم الاخر اذا لم تعلم وقت الانقطاع فيه بالمخصوص فان عملت اليوم الذي هو وسط
الحيض بمعنى كونه محفوفاً بمنسأ وبين فهو مع سابقه ولا حقه يقين حيض لا احوط
ان لم يكن اقوى التحيض عما يمكن من العشرة مراعية لحال الوسط وان استلزم كسراً
لانها في المحفوفة واحوط منه الجمع المزبور ولو عملت ان يومين وسط كان الاربعه
لها بيقين حيض بمعنى ان في ثناء الحيض تحضت به وبما عملت من سابقه ولا حقه

في العبادة تثبوت القبول
ان العشرة زائدة على نصف
التسعة عشر بنصف يوم
شهوة طربا دام بقاءه
وجوب اكملها من الاول
مع وفائه واخذ البقية
من السابق مع عدم الوفاء
في جميع صور اليقين لا
يخلو عن قوة علا بالا
ستصحاب طربا دام
ظله العالي
الاقوى هنا ايضا التحية
على نحو ما قلنا في ذات
الوقت فقط والاحوط
الاقتصار على القدر
المعلوم والجمع في الزائد
عنه الى العشرة بين ترك
الحايض وافعال السجدة
وعمل نقطاع الحيض
من الاغسال وكذا الحال
في سائر ما يذكرون الا
حياط بالتحض بالغير
طربا دام بقاءه

الاحوط فثالثا احذر
في الاحتياط التلويح
في طربا دام بقاءه
في الاحتياط التلويح
في طربا دام بقاءه
في الاحتياط التلويح
في طربا دام بقاءه

في أحكام الحيض
 من هذا العلم الزائد على المعلوم
 ان قلنا ان زكوة الحيض زكوة
 كان بعد الحيض يوم
 فانه انما هو يوم
 وقدرت فقهه في الفقه
 بالزكي فقهه في الفقه

وجرى في الزايد ما عرفت ولو علمت انه يوم حيض من غير معرفة لشي من الاولية والآخر
 والوسطية جعلت خاصة حيضاً وجرى في الباقي ما عرفت وأما النسائية وقا وعدداً
 تفصيلاً ولما لا تقدرت تحيضها بالزوايات وان الاحوط احتياطاً السبع في كل شهر
 منها ولو ذكرت النسائية العادية بعد جلوسها في غيرها رجعت اليها بعد واستدركت
 ما تقدم فلو كانت عادتها ثلثة في آخر الشهر مثلاً فجلست السبعة السابقة ثم ذكرت
 قضت ما تركت من الصلوة والصيام في السبعة وقضت ما صامت من الفرض في الثلثة
 المسئلة الثامنة الاحوط رد النسائية للوقت والعدا الى سوء الاحتمالات فيمنع
 الزوج والسيد عن وطئها وان كان لو فعل لا كفارة الا اذا كثر الوطئ في كل يوم مثلاً
 فيلزمه ثلاث كفارات وتنع من المساجد وقراءة العزائم وتوتر بالصلوة والغسل
 عند كل صلوة وصوم جميع رمضان وقضاء احد عشر احتمال الكسرة وان لم يعلم انها
 لا تحيض من الشهر الا مرة وان كان الاحوط طاه قضاء واحد وعشرين يوماً ولو اراد
 قضاء يوم مثلاً عنها وهي في هذا الحال كزرت الصوم في يومين لا يمكن ان يكونا معاً
 حیضاً كأول يوم من دمها مع الحاد عشر وكذا الطلاق وتنقض عدتها بثلاثة اشهر
 ولا تكلف الانتظار الى سن الياس واستقامة الحيض لا يراجحها زوجها الا قبل سنة
 وعشرين يوماً والله العالم **الفصل الثامن في أحكام الحيض وهي مؤثراتها**
 حرمة كل عبادة مشروطة بالطهارة عليها كالصلوة والصوم والوقوف والاعتكاف
 بل جميع ما يحرم على المحب من مثل اسم الله تعالى شأنه ولو تغير العتيد بل وباقى سماً
 سيما المحض به منها بل الاحوط الحاق ما جعل جزء اسم كعبادة الله وان كان الاقوى خلافه
 بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق سماء الانبياء والائمة بذلك مع فرض قصد الكمال
 بل الاولى اجتناب مثل سماء الاعلام المتدينين باسمائهم للثبوت وان كان الاقوى
 خلافه ومث كتابة القرآن وقراءة شيء من سور العزائم واللبث في المساجد وقصص
 فيها والاجتناب في المسجد بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق المشاهدة حتى الزواق
 منها بالمسجد بل الاجتناب في الصلاة عن غيرها بل الاحوط والاقوى وجوب التيمم عليها

فانه انما هو يوم
 وقدرت فقهه في الفقه
 بالزكي فقهه في الفقه
 لان كل يوم من يوم
 فلهذا وجب في كل يوم
 رمضان انما هو يوم
 الا انما هو يوم
 بل مع الثاني عشر
 الكسرة هذا ما عرفت
 بان حيضها في الشهر
 ليس الا مرة والا فلابد
 صواباً بعبارة الاول
 والثاني والحاد عشر
 الثاني عشر او ثلثة ايام
 كالأول والثاني عشر
 يوم بعد لثاني فقبل
 الحاد عشر كالأقوى
 طهراً دام بقائه
 الاضطرار لا يترك شي
 طهراً دام ظله
 على الاحوط وان كان
 الاقوى كونه هنا وفي
 على خصوصية التيمم
 طهراً دام بقائه
 مع استئذان من الحيض
 على الاقوى ان الاضطرار
 مقضى الاجتناب طهراً
 دام بقائه

بالاقوى منها
 بل لا يوافق في ذلك
 الا اذا كان زمان الحيض
 ساء او اقل من ذلك
 لا طهراً دام بقائه
 الزوايا في الفقه
 فيمنع ما عرفت في الفقه
 بالزكي فقهه في الفقه

في أحكام الحيض

للخروج منها لو فاجأها الحيض فيها كالمسجدين نعم لا يحرم عليها من الحيض ولا يجوز
 التلاوة بل يجب عليها الاخير عند قرائته العزيمة واستماعها بل وسماها في الاحوط
 وان كان الاقوى خلافه كما لا يحرم عليها الاجتناب في عدا المسجد وان كان ملكاً
 حتى لو كانت نقيته وامنت التلوين ولو لم تامن حرم عليها الاجتناب في الاحوط وان
 كان الاقوى خلافه ما لم يعلم فموجب هو بل والاجتناب للمعلوم ترتب التلوين عليه
 وكذا الكلام في غيرها من المسكوت والاحتياط في الحج وغيرهم ومنها حرمة الوطئ
 قبل اعلی الزجل والمرة مع العلم بالحيض بما يتحقق به من تمامه ولو ابدخال بعض الحشفة على
 الاحوط فلو فعل عتد بما يقتضيه نظر الحاكم والاولى تعزيره بخمسة وعشرين سوطاً ربع
 حداً الزاين كان في اول الحيض في اخره باثني عشر سوطاً ونصف سوطاً عن حد الزاين
 اذا لم تكن مصلحة تقتضي خلاف ذلك ولا ريب في اثمه وفقه بذلك بل لو استحل
 كره يقبل خبرها في الحيض الطهارة منه ويجوز الاستماع بها في غير الوطئ ليعمل من غير
 فرق بين ما تحت السرة الى ما دون الركبة وبين ما فوقه بل يجوز وطئها في الدبر على كراهة
 شديدة كما يكره الاستماع لما تحت الميز من السرة الى الركبة بل الاحوط له تركها ولو اعتيد
 الدم من غير الفرج فالاحوط اجتناب الوطئ في الفرج الخالي من الدم وفي موضع الدم ومنها
 الكهارة فلو وطئ الزوج زوجته الحرة او الامه او المبطنة الدائمة والمنقطعة في محل
 الحيض علماً بالحيض عامداً كفره هود ونها وان كانت مطاوعة بدنياً وجوباً على الاصح
 في قول الحيض نصف في وسطه وربع في اخره فيقسم حينئذ ايام حيض الموطنة فيه
 لا العشرة ولا السبعة ثم قلت وكثرت حصل فيها كراهة ولا اثلاً ثانياً لثاني مثلاً من الاول
 لذات الستة ووسط لذات الثلاثة وهكذا مع الكسرة وغيره ولا فرق في ذلك بين
 الشائب والضرر لشبوق وغيرهما نعم لا يثبت على الساهر في الناسى الصبي المجنون والجانح
 بالموضوع وفي الجاهل بالحكم وجهان احوط في التكفير وقواها العدا اما الجاهل بخصوص
 التكفير فالظاهر ترتب الحكم عليه ولو زنى بجائز او وطئها شبهة فلا كفارة في الاقوى
 وان كان هو الاحوط وكذا الوطئ في الفرج وكان خروج حيضها منعدا في غيره ولو

بالاحوط لا يخاف عتده
 شيخه طهراً دام بقائه
 مع العلم بحجته شيخه
 طهراً دام ظله
 فيه شكال شيخه
 طهراً دام غمراً
 بل الاقوى فيه وجوب
 الاجتناب كما ان الاقوى
 في موضع الدم عدمه
 نعم في خصوص الدبر
 الاشكال المتقدم
 طهراً دام بقائه
 المبرور
 في خصوص الميزه الا اذا روي
 وكذا في الفقه ذكره في الفقه
 متفاد لا زار وروى دون
 وج لا بعد في الاشتراك و
 يعرف المراد بالعتيد
 طهراً دام بقائه
 وكذا في الفضل للفقهاء
 طهراً دام بقائه
 لان من
 روي في الفقه في الفقه
 في الفقه في الفقه
 في الفقه في الفقه
 في الفقه في الفقه

بالاقوى منها
 بل لا يوافق في ذلك
 الا اذا كان زمان الحيض
 ساء او اقل من ذلك
 لا طهراً دام بقائه
 الزوايا في الفقه
 فيمنع ما عرفت في الفقه
 بالزكي فقهه في الفقه

في أحكام الحيض

١٦

كانت ذالمعنى في الاحوط ان لم يكن اقوى ولو انكسر الحيض عشرة الجفرف جب عليها
صوم احد عشر على الاصح كما لو زادت الدم في ظهر الخبث مثلاً وانقطع في ظهر يوم الاحد في
الصلوة فلا يجب عليها قضاء ما فات في الحيض مطلقاً الا ركعتي الطواف بل والمنذوق
في الاحوط ان لم يكن اقوى ثم لو خاضت بعد ان مضى من الوقت مقدار اقل اقل فلو
ما عليها من الصلوة من الاتمام والقصر ولو في موضع التغيير والسرعة والبطء والقصر
والمرض ونحو ذلك ومقدار ما هي مكلفة به من الشرايط من وضوء وغسل ويقيم و
غير ذلك من باقي الشرايط ولو تكن قد حصلت وجب عليها القضاء وفي مواضع
التخيير بين القصر والتمام يعتبر سعة الوقت للقصر وان كان اقل من ذلك لوجب
على الاصح وان كان احوط خصوصاً بالنسبة الى غير الطهارة من الشرايط ونحوها
اذا كان قد مضى قد لاكثر من الصلوة بل الاحوط القضاء ثم دخول الحيض بعد الزوا
ولو ظهرت قبل اخر الوقت بمقدار الطهارة وسائر الشرايط المفقودة واداء ركعتي
الصلوة وقام الركعة يحصل برفع التراس عن التبعيد الاخير على الاصح فان اخلت
اما لو ظهرت باقل من ذلك لم يكن عليها شيء على الاصح وان كان الاحوط القضاء
مع عدم سعة الوقت لغير الطهارة من الشرايط بل الاحوط لها قضاء الصحيح اذا ظهرت
قبل طواع الشمس بل لا يبعد استحباب لقضاء لها مطلقاً اذا تمكنت من الطهارة
خاصة والشروع في الصلوة وعلى كل حال فلو ظهرت وقادح من الوقت مقدار اقل
الظهر ركعة من العصر وجباً معاً وكذا المغرب والعشاء نعم ان لم يبق من وقت العشاءين
الا مقدار اربع ركعات خفف العشاء بها ولو كانت مسافة وبقى من وقت العشاء
مقدار اربع ركعات وجباً معاً ولو زعت عند سعة الوقت فبان خلافه وجب القضاء
ولو كان الشرط من المقدمة التي تقطع عند الضيق لم تعتبر سعة الوقت بالنسبة اليه
فلو كانت متغيرة في القبلة مثلاً او كانت مكلفة بصلوتين في ثوبين ونحو ذلك و
كان الوقت ضيقاً الا عن صلوة واحدة وجب الاداء فان اخلت به وجب القضاء
ولو طئت سعة الوقت للفرضين ولو ابدوا ذلك ركعة للاخر فصلت الاولى ثم بان الضيق

اختصاص لتقريب الوقت
لا يخلو عن قوة مع انه
احوط طمطبا
دام بقائه

باتمام الذكر في التبعيد
الاخيرة لا يخلو عن قوة
ضمه طمطبا
دام بقائه

في أحكام الحيض

١٧

فقت حصة الوقت وبطلت الاولى على الاقوى ولا تعتبر قضاءها فور الوقوف من
الوقت اقل من الركعة وان كان هو الاحوط ولو طئت الضيق فصلت الثانية ثم تبين
سعة الوقت تحت الثانية وصلت الاولى بعد هافي وقت الثانية اداء على الاصح
ولو شكت في سعة اول الوقت فالاحوط ان لم يكن اقوى وجوب الاداء والقضاء عليها
ما لو تكف الضيق ولو شكت في ضيق الوقت في الاخر فالاحوط ان لم يكن اقوى لزوم
الاداء والقضاء ايضا ما لم يتكف ومنها عند حق الطهارة لها من الحدث الا صغر
والاكبر الجاهل الحيض لم يستحب لها الاغتسال المندبة كغسل الاعرام وغيره ومنها استحباب
التقصي والوضوء لها في وقت كل صلوة ولجبة يومية بل وغيرها من الصلوات الوا
الموقنة على الاحوط في تحصيل التذلل بالجلوس في مكان طاهر والا على مصلاتها ان
كان بمقدار زمان صلواتها بحسب حالها مستقبلة ذاك لله تعالى ومشيئة و
مهالبة وعامة والا على اختيار النسبة الاربع الجارية للصلوة مع اضافة الاستغفار
والصلوة على النبي صلى الله عليه واله بل بعض الاخبار تلاوة القرآن ولا بأس و
ان كان مكرها في غير هذا الحال والا على انتفاضه بالنواقض المعهودة ومشرعية
التيمم بل له حال عدم الماء او فقد واستغاله كما ان الاولى تعقيب الذكر فلو حصلت
فاصلة بينهما اعادته بل الاحوط لها عند ترك الكيفية المخصوصة ولا يبعد قيام القضا
والاضطجاع والمشي مقام الجلوس عند التيمم بل لا يبعد قيام غير القبلة مقامها
معها ايضا ومنها كراهة حملها القرآن ولو بغلاف وليس هاشم وبين سطوره بل
الاحوط لها اجتناب منه وكراهة شتمها كراهة انظر لها على معنى قوله التوا
من غير فرق بين السبع والتبعين بل الاحوط لها ذلك سيما ما زاد منها على
ومنها كراهة الخضاب لها سيما بالحناء وسيا في اليد والرجل والله العالم المطلب
الشافي في دم الاستحاضة وفيه فضول الاول هو في الغالب دم فاسد
اصفرا ودرصاف رقيق يخرج بفور من غير لون وعرقه عكس دم الحيض وان كان
ربما جاء بصفاة كما عكس واحدا لفايله ولا لكثيره ولا يعتبر فيه فصل اقل الظهر

ترك التعرض
وان كان الاحوط ترك
التعرض للاداء والقضاء
فخرها ادم بقا
الحكم بغير غسل الجنابة
سما بل وكذا غسلها
من الاحداث وارتقا
لا يخلو عن قوة طمطبا
دام بقائه

لا يبعد كراهة السطوع
حيث ان القرائة ليست
من العبادات المعنى
الاخص طمطبا
دام بقائه
يمكن القطع بعدم الحيوة
لها فالاحوط مضمومة
طمطبا دام بقائه

في أحكام الاضحية

١٨

بين أفراده ولا بين وبين غيره وهو أصل في دم النسيء بعد العلم بانقضاء الحيض ولو
سقطا والتفاسير مع عدم العلم بحد أو قسح بل ومعه لو فرض الشك فيه على الأحوط
أن لم يكن أقوى سيما إذا كان بالقضات ولا يتحقق تحقق حيض قبل البلوغ و
بعد اليأس فإن تأخر حكم الوجوب في الأول للشروط به إلى ما بعد البلوغ كالجائبة
ولكن يجري عليه حكم النسيء وعند المفوضين قليله الثاني هو جميع أقسام مع حرم
عن المضاد أصلا أو عارضا ولو بقطنة حذرا وإن كفى استدراكا منقيا في بقاء
حد ثبته على الأحوط بان حكم الحد يثبته عليه مع انصبابه من عرقه المستحق بالتعاذر و
أن يفي في قضاء الفرج بحيث يمكن حرمه بالجميع ونحوه ولا يخلف حكمه بكماله
وإختلاف وصف واعتقاد ونحو ذلك وإنما يخلف باختلاف كمية الدم فله وجه
وكثرة فالأول يحصل بمحصل مناة والثاني بغسل القطنة مثلا بل ولو من أحد وجوه
والثالث بالسيلان منها والمرجع في كمية القطنة إلى المضاد المختلف باختلاف الفرج
ثم يتبع أن لا تكون مثبته تمنع من نفوذ الدم كما أنه ينبغي إدخالها في محل المتعارف
والغلبة عليها في المدة المتعارفة والأولى لها بقاؤها محتشبة وتتوقف حالها أوقات
الصلوة ويجب عليها الاختيار ولكن لو غفلت مثلا وجاءت بما كان عليها في الوقف
صح عليها على الأصح ولو تعدت عليها ذلك وجب عليها المسح والاحوط ندب امرأته
أسوء الاختالات ولو أخبرت حالها قبل الوقت فالاحوط ولا أقوى تجديده حال
الصلوة الثالث تنترك الأقسام الثلاثة في وجوب تغيير القطنة الملوثة بالدم ولو
قليل لا عند كل صلوة ونظيرها مثلا فضلا عن الحرقه لو فرض اتفاق أصحابها و
عن ظاهر الفرج أي الذي يبدأ ومنه عند الجلوس على المقعد من ثم الوضوء لكل
صلوة بومئذ وغيرها مستفحة واجبة فتوضأح لكل ركعتين من النافذة فيغير
القطنة مع فرض استمرار الدم ثم تصلح كذا في الاحتياط بذلك الوضوء مع أن
الأولى لها استيفاء الصلوة أما الإجزاء المنسبة فلا إشكال في لائتان بها بد
الوضوء كجواز السهو مع اتصال فعله بالصلوة وإن كان الأولى تجديدا للوضوء له

الغالب في
الصلوة بالدم
ثم العلم بانقضاء الحيض
وم إذا استسحب فسد العادة
في غيره من غير شك
المستحب
بما هو أولى من باب
بعض الصلوات في غير
وقت ركعتين أو ركعة
حتى مدركا الله
أبهر

إذا لم يكن لها حاله
معلومة فغير طيبا
دام بقائه

بعد الايمان بالركعتين
بوضوء جديد أيضا
طربا دام ظله

أما

في أحكام الاستحاضة

١٩

أما إعادة الصلوة احتياطاً والجماعة فلا بد من تجديد الوضوء بل وتغيير القطنة
على حسب ما سمعته سابقاً ويختص القسم الثاني بغسل اللغدة مقدماً على الوضوء
لها أو مؤخراً وإن كان الاحوط الأول كما أن الاحوط لها الاغتسال للثلاثة
التي يختصها القسم الثالث مع تغيير الحرقه الملوثة بخروج الدم من القطنة كالنسيء
إذا فرض كذلك وهي غسل اللغدة وغسل الظهر والعصر يجمع بينهما وتغسل
للغرب والعشاء كذلك ويستحب الجمع أن تؤخر الأولى إلى آخر وقت فضيلتها و
تفعل الأخرى في أول وقت فضيلتها ولا يجوز لها الجمع بين أزيد من صلوتين كل ذلك
مع استمرار الدم اليها ولو حصل بعد غسل الصبح وجب للظهر ولو حصل بعد
غسله كذلك وجب للعصر وهكذا المغرب والعشاء أي يكفي في وجوب الغسل حصول
الوجوب لو قبل الوقت على الأصح وإن انقطع عنها بعد ذلك لم يضر فضلاً عن غيره
ولو انقطع عنها بعد فعل الصلوة فلا إعادة عليها على الأقوى وإن كان لم يزل لا
يجب عليها غسل على الأصح للضموم الذي هو تابع للصلوة ولو انقطع الدم بعد فعل
الطهارة قبل فعل الصلوة فالأقوى عادة موجبه ولو كان للفترة فلا يثبت مع فرض
عدم سعتها للطهارة والصلوة أما إذا وسعت وعلمت ذلك ولو باخبار عارفت
إعادت الطهارة وصلت ولو لم يعلم حال الانقطاع أنه لم يزل أو فترة وصلت على الأقوى
وكذا لو علمت أنه لفترة ولم يعلم حال سعتها لم يزل أو كانت بعد ذلك أنه لم يزل أعادت
بخلاف ما لو انكشف أنه لفترة تسع الطهارة والصلوة وإن كان هو الاحوط ولو
انقطع في ثناء الصلوة لم يزل أعادت الطهارة والصلوة الاحوط لها الإتمام ثم
استبيناً فها وكذا لو كان لفترة تسعها ولو لم يعلم سعتها استمرت على صلواتها
ولجرت بها وإن بان بعد ذلك أنه لم يزل أعادت وكذا الكلام في انقطاع في ثناء الطهارة
ولو علمت أن لها فترة تسع الطهارة والصلوة انظرها مع عدم المشقة التي يثبت
التكليف عنها ولو لم يزل أو لم يزل لا قبل العصر وجب الغسل لها وكذا لو لم يزل

فيه تأمل بل يحمل التحريم
العكس فطربا دام ظله
أما إذا ضاها
الطحا

الاحوط لإعادة إذا
كان الوقت واسعاً
طربا دام بقائه

لا يترك طربا
دام ظله
عمر

لا يترك طربا
أيضا وكذا لو لم يعلم
لغيره أو فترة فإن الله
أفقره رتبها
دام ظله

استمر والدم مستمر معه حتى تجاوز العشرة حكم بفاسية الجميع لما عرفت من ان مبداء العشر
انتهاء المخرج الذي به انقطاع السب لا ابتداءه فالزمان قبل تمام الولد وان طال لا يحسب
من العشرة وان كان ذلك الدم نفاسا بل لو قطع الولد بفترات كان مبداء العشرة بعد
تمامه وان حكم بالنفاسية بمجرد خروج جزء منه وجزء قديما والمجموع العشرة بل العشر
والاحوط ما لاحظته حكم التوام في المقطع ايضا والله العالم الثالث حكم النفاس في الا
سظهار وكما يفيض فاعرفت ان العشرة فيها فكذا هنا ولو لم تر ذات العادة الا بوجدها
حتى انتهى اكثر النفاس كان ذلك اليوم خاصة نفاسا والباقي فمهما وكذا غير ذات العادة ولو لم
تر من العشرة المتصلة بالولادة التي هي اكثر النفاس الا اليوم العاشر منه سواء انقطع عليه
او استمر ولجوز ذات العادة الا فيما زاد على عادها واستمر حتى تجاوز اكثر النفاس لم يكن
لها نفاس على الاقوى كما لو فرض ان عادها في الحض سبعة مثلاً ولم تزد في النفاس دماً
الاثامن واستمر الدم حتى تجاوز الاكثر والاحوط الحكم بنفاسية مع التاسع والعاشر
ولوزات رابع الولادة وسابعها واستمر الى ان تجاوز العشرة اكملت مقدار عادها فكانت
الباقية من العشرة وجعلته نفاساً وما زاد على العشرة ظهر بل لو لم تر الا السابع من العادة تم
تجاوز وجعلت مع ما بقى من العشرة نفاساً دون ما زاد وان لم يبق بتمام العادة على الاقوى
ولو زاد يوم الولادة مثلاً وانقطع ثم رأت السابع واستمر حتى تجاوز العشرة كان نفاسها
الاول والسابع وما بينهما من اليسار لو لم تر الا في الثامن الذي هو بعد العادة و
تجاوز كان نفاسها الاول خاصة الرابع النفاس كما يفيض لزوم الاستحباب بالانقطاع
الصوري وفي وجوب الفصل للانقطاع الحقيقي وفي وجوب القضاء والاداء بعد
الفصل وفي حرمة الوطئ عليها وعلى وجهها مع وجود الدم وعدم جواز الطلاق وحرمة
الصلوة والصوم والنس وقرائن العزائم والكث والاجتياز وفي كراهة الوطئ بعد

الانقطاع قبل الفصل والمباشرة من الترة فان لا
والخصاب وقرائن القران واستحب الوضوء
والجلوس وذكر الله عز وجل في
من الاحكام والله العالم

بجمل خروج كل قطرة نفاساً
مستقلاً ليكون النقاء
المختار في البين طهر الكون
المستقلة على أشكال فلا
يتضمن مراعات الاحتمال
بالجمع بين الوظيفتين
في النقاء المختار هنا وان
تفضل بذلك في النقاء
المختار في النفاس ولو بعد
طهراً دام نفاساً
بل لا يحوط الجميع ارادته
الاحتياط طهراً
دام نفاساً
في اليسار ما عرفت
من الاحتياط طهراً
دام عزه المصطفى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبيه محمد سيد الاولين والآخرين وآله الصالحين
اما بعد فيقول العبد القاصر محمد حسن ابن الشيخ باقر الله قد التفتي جماعة من الفضلاء
من المؤمنين واهل الرغبة في الدين ان اكتب لهم رسالة تشمل على عظم ما يحتاجون اليه
من مسائل الطهارة والصلوة على وجه يسهلها وله ولم يكن بد من اجابتهم الى ذلك
فاستقرت لله واستنعت به وتوكلت عليه واجبتهم لما دعوني اليه ومقتضى الحاجة الصالحة
في يوم المعاد واسئل الله ان يجعلها وسيلة الى الجنة وذريعة الى رحمة
وفيه مقدمة وثلاثة مقاصد وخاتمة اقا المقدمة فيها فصلان **الفصل**
الاول في المياه وفيه مباحث **المبحث الاول** الماء المطلق هو الذي تفضل
سبحانه على الناس بحمل جميع افراد طاهر مطلقاً للحد والنجس وانه لا نجس شيء
لاقاء من نجس العين الا ما غلبت لونه وطهرها ورائحته تعتبر اجسماً وكان راكداً دون
الركوثة نجس حمله فاته له سواء وردت النجاسة عليه او وردت في حمله على الارض ثم
العال منه المتصل بالوارد من الماء على النجاسة مع سبلانه طاهر قطعاً ولا عبرة بالتغير
باوصاف النجس اذا لم يكن الوصف بما زجرت عين النجاسة على جبر يستند التغير في الماء
الى علاقتهما والاتصاف كذا لا عبرة بالتغير التقديري لسبب الصفات وغيره بخلاف
ما لو منع من ظهور التغير ما منع كوافقه النجاسة للماء في اللون مثلاً لخلقة او لعارض
ولا بالتغير غير الملافة كالمجاورة ونحوها ولا بغير الاوصاف الثلث كالغلاظ ونحوه بالنجس
كون التغير مستند الى صف النجاسة فلا يجري مطلقه وان كان هو الاحوط والمزاد الى ذلك
غير النجاس جارياً كان السابع او غير جار كالبز على الارض وان استحب لها من المقتضى وليس
بل والنجاس ريشاً كالبرق والقد ما لم يكن بحيث لا يدخل تحت اسم النجاس الذي له مادة
ولا تعتبر الركوبة في عقد انفعال الجاروي وما في حكمه بالملافة على الارض وما الغيث ولو
بحكم الجاروي عند نجاسته بالملافة وان قل لا بالتغير باحد الاوصاف الثلاثة اما اذا
انقطع وكان قليلاً فانه نجس بالملافة لانه من الرأكد حينئذ فله المذهب بالكر ما بلغ الفاء

او ملاقات لما في لها
على الارض حرجه طهراً
دام نفاساً
للموافقة ما عرفت تحقيق
التغير لا عن ظهوره في
الحسن لو فرض حصول
العلم بالنجس واقعا وان
كان لا يظهر نجس نجس
لكن بعيداً اذا كان لون
النجاسة ابيض دون لون
الماء ومعه يظهر للنجس
طهراً دام نفاساً
بل هو الاقوى طهراً
دام خلد الله

في الماء المستعمل

٢٦

ما في رطل العراق وزناً وثلاثة واربعين شبراً الاثنى عشر مساحة ولوبا التكسير
والرطل العراقي مائة وثلاثون درهماً ثلثا المدين والدرهم نصف مثقال شرعي وخمس
مثل عشرة دراهم جشد سبعة مثاقيل والثلثا الشرعي ثلثة ارباع الصبر في قوت
مثقال وثلاث شرعي ولا فرق بين الحال ولا بين الاشكال ولا بين استواء السطوح و
اختلافها ويظهر التابع بزوال التغير ولو من قبل ففسد لان له مادة وغیر مع عدم تقيده
بالنجاسة بالقاء الكر عليه دفعت ليقترن به لوبا التمتع حتى يستوعبه لو كان كثيراً والعكس
بما نجسه لم يوصل ولو فرض نفاذ كفي قوت مجازاً كمرئج من الطهارة والمطهر في تطهير
الباقى لو كان حتى يستوعبه ويوقع ماء المطر عليه ولو من ثقب ونحوه وباتصال البحارى
به على وجه يحد معه وكذا مع التغير اذا فرض زواله بذلك على وجه لا يتغير المطهر ويبقى
مستحقاً بغيره بعض ولا يظهر بزوال التغير لنفسه المادة ولا بالانقضاء كذا لو كان قليلاً
على الاصح **المبحث الثاني** في الماء المستعمل في رفع الحدث الاصغر طاهر ومطهر من الحدث
والنجس وفي رفع الحدث الاكبر طاهر وطاهر منهما على الاصح والمستعمل في رفع النجس
على وجه يفيد تطهيره من حيث استعماله في ذلك غير مطهر من الحدث طاهر اما تطهيره من
النجس فيه فلو كان مبدئاً على طهارته ونجاسته واو لهما اقوى مما لكن الاحتياط وعي
على التثبت ولو تغير المستعمل في التطهير باستعماله كان نجساً ولم يقدح في طهارته اما اذا
ابراه ولم يتغير ولم يتغير المستعمل من عين النجاسة فيكون كذلك وانما لا ينجس بها وبغير العمل
طهارته وجهان اقواهما الثاني كما الاستبراء وان لم يقرب طهارته زوال العين عن العمل
المبحث الثالث في الماء الطاهر المشبه بالنجس مع الاحتياط لا يرفع حدثاً ولا يزيل
خسباً ولكن اذا اصاب طاهر لا نجس بل لو قاطعاً على رفع الحدث لم يرفع ولو بان توفاه
من احدهما تم غسل الثاني ثم توفاه منه مع التثبت بل الاحتياط ذلك ايضا في رفع النجس
وان كان هو الاقوى فيجب تطهير الثوب البدن به للصلاة مع الاحتياط ولو كان الاستبراء
في الاطلاق والاضافة جاز رفع الحدث والنجس به مع تكرير العمل بكل منهما اما بين الغضب
وغیره فلا يجرى التكرار في الوضوء والغسل لا يجوز استعمال احدهما في إزالة النجس الا لو كان

الاقوى كناية عن هذا
تصال وكذا في البحارى
والمرطبة طباً
دام بقائه

واكان الاحتياط عند استعماله
في رفع الحدث في حال الا
خيار طهر بها دام
ظلمتها

لا يترك هذا الاحتياط
بل الحكم بنجاسته ما قبل
المنزلة للعين لا لغيره
قوة طهرها دام بقائه

بل الاقوى الاول وان
لا يفيد في طهارة العمل
طهرها دام بقائه
اذ كانت الحالة السابقة

فيما النجاسة كما اذا كانا
نجسين فطهر واحد غير
معين منهما فالاقوى
بنجاسة الملاقى طهرها
دام بقائه

حصوله لا يرتفع بهذا الوجه

لا يجوز من قوة وان كان
الاحوط وجوباً ما بين التغير
تكرار مع وجوبه وبين التغير
مع الاحتياط دام بقائه

نجس

في احكام الخلو

٢٧

يجوز التهاة **المبحث الرابع** في الماء المضاف كما الفود ونحوه ينجس القليل والكثير
منه بالملاقاة الا العالي المتصل بالوارد على النجس حال التذاف ولا يزيل حدثاً ولا خبثاً
ويظهره كظهير الماء المطلق بعد ان يخرج عن الاضافة الى الاطلاق وحكم المانع غير النجس
حكم المضاف فيه اعرفت ولا نجاسة في شيء من الاسرار الا الكافر فاحوبه الكلب والخنزير
ثم يكره سور غير ما كولا الله **الفصل الثاني** في احكام الخلو وفيه
مباحث المبحث الاول في كيفية التخليل يجب فيه كغيره من الاحوال ستر بشرة العورة
وهي القبل والذنب والبصتان دون الحميم ودون الاليتين ودون الشعر الثابت حول
العورة عن كل ناظر محتمر ودون غيره كالزوج والزوجة وما شاههما وان لم يكن مسلماً
ولا مكافاً كالجنون والصبي المميز بما يحصل به مناه من غير فرق بين السنن باليد وغيره
انما لا يجرى النظر على كل مكلف لعورة غيره عدا ما عرفت وان لم يكن مكلفاً بالستر نحو
ونحوه بل الاحوط والاقوى ذلك ايضا في الصبي المميز فيجب على كل مكلف لظن العورة
ايضا بخلاف غير المميز ويجوز على المختل استقبال القبلة واستدبارها في حال تخلية
الاستبراء بل الاستبراء من غير فرق بين القفاري والابيه في ذلك ولو اضطر اليه
احدهما فالاحوط اختيار الاستقبال في الاجتناب لكونه اعظم كما انه لو اضطر الى غنى
مراعاة القبلة او القسروا الامر بينهما قد مراعاة الست لكونه اهم ولو اشتبهت عليه
القبلة وجب عليه تفرقها ولو حصرها في جهة وجب عليه اجتناب تلك الجهة ولا يبعد
قيام الاجتهاد مقام اليقين في ذلك كالصلاة ويجب لأعراف في موضع قد يفتل
على القبلة ويستحب ستر الشخص نفسه عند اعادة البول والغائط ولو بان يبعد بحيث
لا يراه احد **المبحث الثاني** في الاستبراء يجب غسل موضع البول بالماء خالص ولا ينجس
غيره في الطهارة وتجرى المرة اذا لم يتجاءر والمحل عادة لكن الاحتياط مراعاة عند نقصان الثبوت
عن مثلي ما على الخفة بل الاحتياط الفصل مرتين بل الاولى الثالث والظاهر عند الفرق في
ذلك بين الذكر والانثى والخنثى وغيرهما مما يخرج من ثقب ونحوه اصلها كان او
عارضها معاذ بل لا يبعد جريان الحكم على الاخلف وان تمكن من اخراج خشفته

كما انه لو توفاه افضل
باحدهما جهلاً او غيلاً
مع طهرها دام بقائه

العالي
الا الحاضر المنتهى بل
مطلقاً منهم طهرها
دام بقائه

وان كان الاحوط فيها
الاحتياط طهرها
دام بقائه

وان كان الاقوى في النجس
طهرها دام بقائه
مشكل طهرها
دام بقائه

بل الاقوى طهرها
دام بقائه

في اجزاء الوضوء

لم يجز له المسح بها وان كانت اليمنى فان استعملها في غسل اليسرى جاز ولا خلاف في ذلك
 غسلها بالاجزاء نعم لا بأس بالمسح بما بقى في يده بعد تمام الغسل وان كرر امره يده على
 العضو استظها ربل الاقوى انه لا بأس باختلاط ما بقى في يده مع شئ مما بقى على اعضاء
 الوضوء من مائه اختيارا وان كان الاحوط احتياطا شديدا الاقتصار في المسح على
 ما بقى في يده بعد تمام الغسل نعم لو جف ما بقى يده قبل المسح لفسدان او غيره من الاعذار
 جاز له الاخذ بما على اعضاء الوضوء والمسح به والاحوط تقديم ما على النية والقاء
 ونحوها مما هو من الوجه فان لم يبق شئ من ندوة الوضوء استأنف ولو فرض عدم
 امكان حفظ ندوة الوضوء لشئ اخر او غيره مسح يدها والاحوط المسح بعد ذلك
 بما وجد يد تم التيمم وثابتها مسح القدمين والواجب مسح ظاهرهما ومقداره
 الطولي من اطراف الاصابع الى الكعبين وهما قبا القدمين ودخلان في
 المسوح كالمرفقين في المفصول ولا تقدر بالعرض بعد استيعاب الطول من العرض
 ما يتحقق به اسم المسح ويجوز مقبلا ومديرا وان كان الاول لاو ولا ترتيب بينهما
 كما لا يخفى احد فاما مسح وان كان الاحوط مسح اليمنى باليمنى ثم اليسرى باليسرى و
 اذا قطع بعض موضع المسح مسح على ما بقى ولو قطع جميعه سقط المسح كما سبق في اليد
 بل لا يخفى عليك جريان ما تقدم فيها وفي مسح الراس من حكم الزائد والمسح بالنية
 وتخفيف السجود ونحو ذلك نعم الاحوط هنا عند الاجزاء مسح الشعر من البشرة
 وان كان الاجزاء لا يخلو عن قوة ولحوظ من ذلك جميعها في المسح اما غير الشعر كالحف
 ونحوه فلا يجرى المسح عليه قطعا من غير فرق بين شرك التعلل العربي وغيره الا لنية
 فيجوز حينئذ على الحف وغيره كما تجوز الحافة في باقي افعال الوضوء لها ايضا بل
 الاقوى جواز المسح المزبور لها وان امكن نأتيها بالغسل لكن الاحوط تعيين الغسل
 حينئذ كما ان الاحوط اعتبار عدم المندوحة في النية مطلقا خصوصا في المسح
 على الخفين وشرب السكر ومتعة الحج وان كان الاقوى خلافه في الثلثة وغيرها
 خصوصا في ما كن سطوفهم وسلطنتهم بل لظاهر استحباب التيمم فيها بالنية

الاقوى لهاية المسح
 بالماء الجديد والاحوط
 الجمع بين الثلثة فكلها
 دام بقاها
 الاحوط المسح بالانفصل
 فكلها دام ظاهرا
 فيجوز مسحها معا لكن
 لا يجوز تقديم اليسرى
 على اليمنى على الاحوط
 بل لا يخلو عن قوة ظاهرا
 دام بقاها
 لا يترك الاحتياط في
 كون اليمنى اليمنى و
 اليسرى باليسرى فكلها
 دام ظاهرا
 لا يترك هذا الاحتياط
 فكلها دام ظاهرا
 سر الذي هو ظاهر
 القدم مسح واليمنى
 بقدر ما هو المستحب
 شعر كالحف
 مسحا
 الاقوى اعتبار عدم
 المندوحة في مكان
 النية وان يخرج الى
 مكان لا نية فيه او
 يبدل ما لا بأس من
 الخوف من قضاها
 فكلها دام ظاهرا
 فيجب ان لا يترك

في وضوء المضطر

ويجب ان يعامل الحنف وغيره معاملة البشره فيمسحها بنداوة الوضوء مستوعبا
 له بالطول الى الكعب نحو ما سبق في بشرة القدر ولا يجب تخفيف ما على القدر لو كان
 متعذرا وان كان هو الاحوط والضمرة غير النية كضيق وقت وخوف عدو
 او غيرهما من اضرار الضرورة كالنية في تجوز المسح على الحائل والراس كالفقد بالنية
 الخ ذلك كله واذا زال السبب المسوق لذلك نية كان او ضرورة لم يجب عليه تجديد
 الظهارة المزبورة وان كان الاحوط له ذلك خصوصا اذا زال وامكن المسح على
 البشرة بنداوة اليد وكذا الوال في الاثناء بل الاحتياط فيه اشد بل لا يبعد الاتفاق
 فيما لو استلزم ما وقع للضرورة او النية للمنافي بعد زوالها كما لو اخذ ماء جديدا
 للمسح فارتفعت النية مثلا قبل الفعل والغسل الحائل في نفسه مثلا لا عن البشرة فله
 فارتفعت قبل المسح به فانه لا يجزى حينئذ المسح بها على الاقوى **الباب الثاني**
 وضوء المضطر قد عرفت وضوء الاقطع وما كان نية او ضرورة منه اما الجايز
 فمن كان على بعض اعضاء وضوءه جسيما وتمكن من غسل ما تحتها بنزعها او بغسلها
 في اثناء مثالا على وجه يحصل به الغسل للبشرة وجب وان لم يتمكن من الغسل نحو الضر
 او بعد ما كان ازاله النجاسة او غيره ذلك مسح عليها بالماء وان لم يحصل بعد اقل
 مسقى الغسل بل وان تمكن من مسح البشرة الا ان الاحوط له مع ذلك الجمع بين المسح
 كما ان الاحوط له مسحها على وجه يحصل منه اقل مسقى الغسل ولا يجرى غسل الجبهة
 بالغسل ونحوه عن مسحها فضلا عن غسل ما عداها نعم الظاهر عدم وجوب قصد
 كونه مسحا لو مسح بالماء على وجه يحصل منه اقل مسقى الغسل بخلاف مسح الراس و
 القدمين كما ان الظاهر عدم وجوب كونه هنا بالكف فضلا عن بالطنه ولا بد من
 استيعابها بالمسح بالماء ولا تكفي الرطوبة والندوة في اليد نعم الظاهر عدم وجوب
 مسح ما يتعذر او يتعسر بما بين الخيوط والجرح والقرح المصيبة كالجحيرة وان لم
 تكن مصيبة فالاقوى غسل ما حولها والمسح عليها نفسها فان تعذر مسحها وضع
 خرقة عليها وميضها ولا يضم معها شئ من الصلح ولو تعذر اكتفى بغسل ما حولها

الاحوط في وضوء الاقوى
 ضم التيمم الى الوضوء
 ضرورة ظاهرا
 دام بقاها
 بل الاقوى مسح على
 في هذه الصورة كما
 ان الاقوى التجديد
 اذا زال في الاثناء
 فكلها ماثلا
 في المسح بها
 في المسح بها
 في المسح بها
 على الاحوط لكن الاقوى
 الاجزاء ظاهرا
 دام بقاها

فيجب ان لا يترك
 فيجب ان لا يترك
 فيجب ان لا يترك

في شرائط الوضوء

والاولى الجمع بين ذلك والتيمم كما ان الاحوط الجمع بينهما في مطلق المكشوف نعم
 نعمين التيمم مع تعدد رءوسه في الجيرة وحكم اللطوخ ونحوها حكم الجيرة في المسح
 عليها مع الضرورة بل الظاهر ذلك في كل حاجب للبشرة وقد تعدد رءوسه في المسح
 والجيرة السنوية بجميع العضو كغيرها والاحوط الجمع بين ذلك والتيمم سيما في بعض
 الافراد والفصل في الوضوء في حكم الجيرة ولو كانت الجيرة على المسح وجب اعتبار
 المسح ببلته كالبشرة ولا يجري حكم الجيرة على الرمد بل تعتبر التيمم وان كان لا يحيط
 جميعها وكذلك وجب الاعضاء بالاضليل ونحوه ولو كانت الجيرة بخسة وضع خرقة
 اخرى ظاهرة عليها ولا يعتبر في مسحها كونها مما تقع الصلوة فيها فلا بأس حينئذ
 بالمسح على جيرة الحر والذهب وغيرهما نعم لو كانت مضمومة لم يجز له المسح عليها بل لو
 وضع عليها خرقة مجلدة لم يجز له المسح عليها ايضا ولا يعيد الصلوة بوضوء الجارية بعد ذلك
 قطعا بل لا الظاهر للتحقق من صلوته وان كان هو الاحوط بل الاقوى ذلك لو كان في
 الاشياء فضلا عما بعد الفراغ كما عرفت سابقا في الضرورة التي فيها ما هنا فيجزي حقه
 ما تقدم **المبحث الثالث** في شرائط وهي امور منها طهارة الماء واطرافه واما
 وعند استعماله في تطهير الخبث وطهر المحل ورفع الحاجب عنه وابعاده المكان الذي
 هو معنى الفضاء الذي يقع فيه الفصل المسح اما غير ذلك المصتب والاولى في المسح
 الاستعمال فيه يبطل الوضوء ومع عدمه يبرأ من تقوى الصلوة والاحوط التحري في ذلك
 الحال في المسح في آنية الذهب والفضة مع عدم امكان الافراغ منها بل لبطالان
 فيها مع عدم انحصارها لا يغلو عن وجهه موافق للاحتياط الا ان الاقوى خلافه وكذا
 يعتبر فيه عدم المنافع من استعمال الماء من مرض وعطش على نفسه او نفس مؤمنة و
 نحو ذلك مما يجب معه التيمم فلو توقصا والحال هذا بطل ما اذا كان المنافع من
 استعماله ضيق الوقت فالصحة لو خالف قوته والاحوط له التثنية **ومنها**
 الترتيب في الاعضاء دون اجزائها على الاعلى في الفضول منها فيقدم تمام الوجع على
 اليد اليمنى وهي على اليسرى وهي على مخرج الرأس وهو على مسح الرجلين ولا ترتيب بينهما

بشيء مع تعدد رءوسه ولو
 اوضح خرقة ظاهرة عليها
 يمسحها كغير الاحوط الجمع
 بين التيمم وبين ما
 يشر من الوضوء فلو
 دام ظلك
 هذا اذا لم يمكن غسل
 الوجه اصلا واما اذا
 امكن غسل ما عدا العين
 منه ووضع خرقة عليها
 ومسحها فالاحوط الجمع
 بين التيمم والاشياء
 عادة كما تقدم فلو
 مذهب
 بل الاقوى لبطالان اذا
 عدا الوضوء مع ما تقدم
 في المصتب وفي الاول
 كما لا يبعد وكذا في آنية
 الذهب والفضة حيث
 بعد الوضوء منها استعمل
 لها طمؤها دام بقائه
 الاقوى لبطالان اذا
 قصد بوضوءه ابعاده
 ضائق وقته فمنه فلو
 دام عرق
 فالأعلى عرقا باليسرة
 ما يمسح طمؤها
 دام بقائه

في شرائط الوضوء

وان كان هو الاحوط كما عرفت فيما تقدم ولو اخل بالترتيب حيث يجب لا على
 قصد التشريع عادلي ما يحصل به اذ لم يلزم فوات المولات وكذا لو نسي جزء من
 السابق عادليا ثم أعاد الاصح ومع الوضوء اذ لم تقب المولات ولا فرق في حق
 الترتيب بين تقديم الماتر وتأخير القدم وبين الايمان بها معا فيجب عليه حينئذ
 تحصيل كل منهما والظاهر حصوله فيما لو غسل الوجه واليمنى دفعة باعادة غسل
 اليمنى كما لو غسلها والا ثم غسل الوجه مع فرض حصول اليمنى دفعة باعادة غسل
 لو غسل اليدين دفعة وقدم اليسرى على اليمنى باعادة اليسرى ولو غسل الوجه و
 اليدين دفعة لم يحصل له الا الوجه فلو أعاد ثانيا حصل اليمنى فلو أعاد ثالثا حصل
 اليسرى كما انه لو عكس الوضوء من اخره الى قبله لم يحصل له الا غسل الوجه فلو أعاد
 ثانيا حصل اليمنى وهكذا الاول في كل الجمع اعادة الاخر ايضا ولو كان في جاز
 وضعا قبل الجرات عليه فوى الترتيب يتعاقبها حتى ايضا بل لا الكفاية بذلك
 في الواقف وماء المطر فيكون الترتيب حكما واجبا ولكن الاحوط بل الاقوى خلافا
 مع عدم تعاقب دفعة التيمم وعدم حصول التبرك الذي يحصل به مستحق الغسل
 كل ذلك مع المحافظة على كون المسح بماء الوضوء والابطال وضوء المولات بين الا
 لا بمعنى المتابعة وعدم الفصل بما يعتد به وان كان ذلك احوط بل بمعنى ان لا يكرر
 الشروع في غسل الاخر بحيث يحصل منه سبب ذلك جفاف جميع ما تقدم
 حتى يستعمل التيمم على الاقوى في الزمان المعتدل في صفة ولو كان شاة فكلوا
 حينئذ تقدم ان زمانا لا إعادة بل حتى فلا فرق حينئذ بين الازمنة والاحوال
 وح فلا يقدح التحفظ اختيارا مع عدم مضي الزمان المزبور وان كان الاحوط
 ذلك كما ان الاحوط استيفاء الوضوء مع جفاف المستوفى قبل الشروع في التالي
 وان بقي البطل على السابق بل لا حوط ان لم يكن الاقوى استيفاءه ايضا لوقوع البطل
 بصلاحه والافراط في برودة الهواء على وجهه تنافي الاعتدال المزبور وان لم يزل ذلك
 نجفا ما اذا جفت الافراط في حرارة الهواء كذلك وفي بدن المتوضي فلو لا ذلك

فما شكل والاحوط
 عدم الاعتناء به
 فلو دام بقائه
 الاقوى كون المدار
 في صورة التأخير
 المتابعة العرفية على
 بقاء البطلان لا التقيد
 المذكور فلو دام
 عمره العالي
 انما كان ذلك مع فرض
 عدم تحقق المتابعة
 العرفية اعادة طمؤها
 دام بقائه
 هذا الاحتياط لا يترك
 نظريا مذهب
 العالي

في شرائط الوضوء

٣٦

مع تحقيق المتابعة
طريقاً دام بقاء

لم يحث فلا استئناف وان كان هو الاحوط ولو نذر الموالاة بمعنى المتابعة في وضوء مخصوص مثلاً فلم يفعل مع وضوئه على الاقوى وان اتم بعد الوفاة بالنداء وكذا لو نذر والوضوء المتتابع لعبادة مخصوصة مثلاً فلم يفعل ومنها النية وهي القصدي للفعول ويعبر فيها ان يكون ذلك بعنوان الاستئصال لله اما لانه اهل او لظنه او جزاء لنيته وطلب الرضا او فراذا من سمح به من حيث انها كذلك او طلباً للشواب والنجاة من العقاب ديناً وبيناً او غير ذلك اذ كان الاختلاف في سبيل المحصولها او لما تركب منها وكذا يعتبر فيها الاخلاص في تمام اليها ما ينافيه بطل خصوصاً الزيادة فانه اذا دخل في النية على ان حال يكون افسد والاحوط المحاق للجهل لمقارن العمل بالالات الاقوى خلافاً عما غير الزيادة من الصائم فان كانت راحة فلا منافاة للاخلاص فيها بل هي مؤكدة له وان كانت مباحة غير راحة كالتبذير فان دخلت على جهة التبعية لما هو المقصود الاصل فلا بأس ايضاً وان دخلت على جهة الشك في معنى تركب الداعي منها على ان يكون كل منهما جازماً فالاقوى البطلان ايضا لعدم الاخلاص بل الاحوط ان لم يكن اقوى لك ايضاً في اذ كان كل منهما باعاً مستقلاً ولا يعتبر في النية غير ذلك وغير الثمين اذا احتيج اليه باعتبار فرض تعدد التكليف ولو نذر ونحوه فلا يجب نية الوجوب والتدب وصفاً ولا غاية وان كان احوط ولا غيرهما من الصفات والغايات كرفع الحث والاستباحة بل الاقوى الصحة فيما لو نوى الوجوب مثلاً في مقام التدب وبالعكس اذا لم يكن على وجه يخل الى رادة عدم الاستئصال ولو تشرعاً وكذا لو نوى التجدد وهو يحدث غفلة او بالعكس فان الجميع يصح معه الوضوء والاولى بل الاحوط مقارنة النية لاول غسل الوجه وان كان الاقوى جواز تعدد بعضها عند المضغ والاستئصال دون غسل اليد على الاصح ولا بد من نية الوضوء جملة فلو نوى كل جزء على انفراد لم يصح على الاقوى نعم لو نوى الجزئية التي لها يرجع الى قصد الكل مع بل الاقوى الصحة فيما لو فرق النية على الاجزاء مع عدم ملاحظة الاستقلال والجزئية وان كان الاحوط خلافاً ولا بد

الاقوى الصحة في هذه الصورة ظمراً دام بقاء من ظله الفكا

في شرائط الوضوء

٣٧

هذا الاحتياط لا يترك
طريقاً دام بقاء

من استدام حكم النية الحين الفراغ فلو تردد داوياً لعدواً واتم الوضوء على هذا الحال لم يصح نعم لو عاد الى حكم النية الاولى ولم يكن قد حصل مفيد من فوات مولاة ونحوها اتم وضوئه من حين التردد وصح ويكفي وضوء واحد عن الاسباب المختلفة وان لم يلحظها في النية بل قصد رفع حدث بعينه صح وارتفع الجميع وان قصد رفع غيره وان كان الاحوط اعادة الوضوء معه بل الاولى عادته مع قصد المعين والفرض وجوده ولو اجتمعت سبب الحث الاكبر ونوى رفعها بفضل واحد صح ولا يحتاج الى وضوء اذا كان فيها جابية وكذا لو نوى رفع طبيعة الحث المخل الى نية فيها جميعاً اما لو نوى واحداً معيناً اخص الزرع به الا ان يكون جنباً فانه يجرى ح عن الجميع ولا حاجة الى الوضوء لكن الاحوط التعدد ولو نوى لقرته من غير تعرض للجميع والبعض الاقوى بطلان الفعل كذا يجزى الفعل الواحد عن الاعمال المتعددة مع نيتها في المسند وبات ايضاً بل الاقوى ذلك ايضاً في المختلفة والله اعلم ومنها المباشرة للفعل والمصح على وجه يستند الفعل اليه فتي لم يكن كذلك بطل مع اختيار اتمام العمل الاضطرار فلا بأس لكن يتولى هو النية المبحث الرابع في احكام المخل من يتيقن الحث وشك في الظهارة نظهر وكذا لو ظن اذ لم يكن مستنداً الى دليل شرعي كحجر العدل على الاقوى لو كان شك بعد الفراغ من العمل المشروط بالظهارة بنى على صحة العمل السابق ونظهر جدي العمل لللاحق ولو علم تفك ما أخذ الشك على جبره كان متبهاً لكان كسابها استأنف العمل على الاحوط ولو كان في شأه العمل قطعاً نظهر والاحوط اتمامه ثم استأنف به ظهارة جدي ولو كان متيقناً زال عنه اليقين او بالعكس فالعمل على المتأخر الا ان الظاهر عند وجوب عادة ما ضل باليقين الاول ولو كان متيقناً للظهارة وشك في الحث لم يلتفت ولو علم ما ولم يعلم السابق واللاحق ولا علم تاريخ احدهما تظهر اما اذا علم التاريخ فالاحوط له ذلك ايضاً بل هو الاقوى لو يتيقن ترك غسل عضو او مسح راسه وما يبعد مع عدم تحلل مفيد من فوات موالاة ونحوها والاستأنف ولو شك في فعل شيء من افعال الوضوء قبل الفراغ منه اني بما شك

اجزاء غير الجبابة ايضاً
عن الجميع لا يخلو عن
قوة ظمراً دام
ظلمة
الاقوى الصحة ظمراً
دام بقاء

في كفاية العدل الاول
نظر ميرزا طمراً
دام عزه

ما يبين مخالفة للوا
ظمراً دام
عمره

في أحكام الخلل

٣١

في كفاية بخره سبق
اليقين بالفراغ في بخره
الاخير اشكال فلا يترك
الاحياط الامع الاستمال
عن محله والاستمال
بفضل اخر وطول الجلو
نظرها دام بقا
قد ذكرنا
ان وجوب الفحص الجلو
عن قوة الامع غلبه
الظن بالعدم
نظرها دام
ظله
بل هو الاقوى
نظرها دام بقا
اذا علم على المقامتين
الوضوء الى وجوب الخلل
وعدمه فالاحوط لا
وكذا في الصور بين الال
حسين ظم طها دام
بقا
بل هو الاقوى في هذه
الصورة نظرها دام
ظله

مراجعا للترتيب والموالات وغيرها مما يتعلق في الوضوء ولا فرق بين الشروط والشروط
في ذلك والظن كالثبت عننا ما لم يكن من دليل شرعي وكثير الشك لا عبرة بشكك ان
لا عبرة بالشك مطلقا بعد الفراغ سواء تعلق بشرط او شرط نعم بقوى مثل تطهير ماء
الوضوء ومحمد من النجاسة لو حصل الشك فيما بعد الفراغ انما يتطهر من النجاسة
خاصة اذا اراد الدخول في المشروط بذلك ويتحقق الفراغ برونه للمكلف نفسه مشق
بغيره بعد ان كان مشغولا به ويسبق يقين الفراغ قبل جرد وث الشك انما اذا لم يكن
كذلك فلا فراغ ولا فرق بين الجزء الاخير وغيره فيما ذكرنا وان كان الاحوط تلافيا
مع الشك فيه انما ينتقل عن محل الوضوء ولم يطل فصل بطول الجلو من كذا لا عبرة
بالشك في اصل وجوده الخايب عن وصول الماء الى البصرة وان كان الاحوط البحث
عن حقيقته خصوصا اذا كان الاحتمال معتد به ولم تكن مشقة نعم لو كان الشك
في جبهه بعد العلم بوجوده يجب تحصيل اليقين بوصول الماء الى البصرة كما لمعلوم جبهه
فلو نسي مراعاته ولم يذكر الا بعد الفراغ فالاحوط الاعادة ولو كان الشك بعد الفراغ
في اتصال الماء بغيره وعدله يفتى بل المتخذة ذلك ايضا في المعلوم جبهه اذا كان كذلك
فضلا عنه وكذا الحال في الخايب الذي شك بعد الفراغ في سيقه على الوضوء وترو
الا اذا علم تاريخه وشك في تاريخ الوضوء فان الاحوط اعادته كما ان الاحوط ذلك
فيما لو شك بعد الفراغ ايضا في صفته الجوهري عدمها بحيث لو كان متبها قبل الوضوء
كان ساكنا والله اعلم **المبحث الخامس** فيما يجب الوضوء خاصة منه وما يستحب
يجب تخرج البول وما في حكمه كالبلل المشبه قبل الاستبراء وخروج سمي الغائط
ولو عصا جرد ود وحصى من الموضع المعتاد اصلا وان لم يكن في الموضع المعتاد
لنائب الناس بل وان لم يعتد بالخروج منه على شكل قواه ذلك وصا ومعتادا
عارضاً ولو جرحاً السند الطبيعي ولا وان كان الاحوط الوضوء مجزبه من غير المعتاد
ايضا اذا كان تحت المدة بل مطلقا خصوصا اذا كان قد خرج على حسب الخرج
المعتاد وخصوصا اذا كان من ففجج الاحليل وتحت الانثيين وهو ذلك وكذا يجب

في موجبات الوضوء

٣٢

يخرج الريح من الموضع المعتاد للمبرور على حسب ما عرفته الا انه يعتبر مع ذلك صدق
اسم الفسوة والضرر طر عليها فلا عبرة بالريح الخارجة من القبل ان عتيدت نعم كغيره
فهما سماع الصوت ولا ثم الريح كما ان لا عبرة بما يجده بعض الناس مما ينفخ الشيطان
في دبره حتى يحيل له ان يخرج منه ريح ومع الشك لا يلتفت وكذا يجب بالنوم التماسا
على العقل ويعرف ذلك بغيره على حاشية السمع التي يبرزها الغلبة على حاشية البصر
ولعل حاله على الوجدان اولى من ذلك فمن وجد طم النوم قاعدا او قائما فوضا
ولا فلا ومع الشك لا يلتفت وكذا النوم في النقص كلما ازال العقل من جنون او غما
او سكر او غيره لك كغير افراد الادوار ونحوه مما هو كالاغما ويجب ايضا بالاستحاضا
العقيلة التي لا تفسد الكوسف ولا تنقبه بل وبالوسطى لغير صلوغة الغداة اما لها
فيجب هو مع وبالكثرة لصلوة العصر والعشاء الاخير اما الضيق والظلم والمغرب
فوجب مع الفصل كما ستمتع تفصيله فيما كتبناه في الدماء والسلسوس والبطون
ان كانت لها فترة مع الطهارة والصلوة انتظراها والا فان تمكن من الصلوة بترك
الطهارة والبناء من غير عسر وحرج تطهر ويسا والاولى لها فاصل ذلك بعد تمام
صلوها بالوضوء الاول بل هو الاحوط خصوصا في السلسوس وان لم يمتك ذلك
لنوالى جدها توضع عند كل صلوة ولا يؤخرها عنه والاولى ملاحظة زمانه
وكذا الحال في غيرها من سلسوس الريح والنوم على الاقوى ويجب على السلسوس
الاستظها ويمنع تعدد النجاسة بان تضع خريطه او كيسا وغيرها وان كان الا
والاحوط الكيس والظاهر عند وجوب تغييره لكل صلوة وان كان هو الاحوط و
يقوى النظران السلسوس الذي يتوالى تقطيره بوليه بحكم المنظره بالنسبة الى غير الصلوة
كمن كاتبه القرآن وصلوة التوافل فلا ينتقض وضوءه بما يخرج بداهة سلسه نعم
ينتقض ببوله الخارج على مقتضى الطبيعة ويمكن الحاق غيره به في ذلك لكن
الاحياط باجتناب مثل الكابة مثلا وتجديد الطهارة عند كل ركعتين من
الثافله لا ينبغي تركه على كل حال فلا ينقض الوضوء غير ما عرفت وما تفرقه

على ان السلسوس
لا يوجب الوضوء
بل هو الاقوى في هذه
الصورة نظرها دام
ظله

الظاهر

لفصل الغداة والاول
والاحياط في ذلك
مدخلات جميع صلواتها
ولذا يجب على صاحبها
الوضوء ان تغسل
لوم تغسل للصبح وكذا
لوريق من الوقت لا
مقدار الاعتناء والاول
الاخيرة اغتسلت وملت
والفصل في الدماء
ميراثا طمها
دام بقا
بل ينبغي ترك هذا الا
حيياط في السلسوس
مد ظله
هذا اذا امكن الاتيان
ببعض الصلوة مع الطهارة
والا فوضوء واحد
ولا ينتقض الا بغيره
على الوجه المتعارف
نظرها دام بقا
بل هو الاقوى لكن مع
الشك المتقيد في الحاشية
السابقة بالاحوط في
الحق الكتابية مطلقا
الا اذا كان واجبا

دام عمره

في غسل الجنابة

بل احتماله الفساح قد يتأكد لا احتياط في العلم انفسه ولكن لو لم يتبين جناية بحد بدة
اوسا بقية فلا غسل منها وبذلك ظهر لك عند الفرق بين الثوب المختص وغيره بعد ان
كان المدار على العلم ولو دارت الجنابة بين شخصين على وجه يعكس كل منهما اهما من احد
لوجب الغسل عليهما وجرى كل منهما احكام الظاهر بالنسبة الى التكليف نفسه بل وغيره فيما
لم يعلم الغشا فيه كالإتيان باحدهما بل بهما في فرضين بل في الفرض الواحد ما اذا علم الغشا
ولو توفقت جهة الفعل على صحة فعل الآخر بطل المتوقف كإتيان احدهما بالآخر فان كان
التوقف من الجنابيين فكيف العدة بهما في الجملة بطل الجميع فانهم في الجماع وان لم ينزل
ويتحقق المذكور ولا يثبت بغيره المحضفة ومقدارها في الغسل والذبح فيحتمل وصف
الجنابة لكل منهما من غير فرق بين الصغير والمجنون وغيرها وان وجب الغسل بعد
حصول شرط التكليف بل الاقوى تحقق الجنابة على الحي بالوطئ للثبوت والوطئية لم
أما وطئ الهبة فالاقوى عند وجوب الغسل واولى من ذلك الموطئية بها لكن الاحتياط
لا ينبغي تركه خصوصاً الاول وتحقق جنابة الغنى بوطئ الذكر في دبرها او قبلها
مع وطئها في اللانثى ولو تولى الجنابيان فلا جنازة على احدهما **المبحث الثاني** فيما يوجب
على غسل الجنابة وهو عدة امور اولها الطواف الواجب والصلاة واجبة كانت او
مندوبة ماعدا صلوة الجنازة وكذا اجزائها المستترة والركعات الاحتياطية وسجود
السهو اما سجود الشكر والسلاوة فلا يشترط فيها الطهارة ثانياً الصوم الواجب بجميع
اقسامه لكن بمعنى أنه لو تعذر الجنابة حتى طلع الفجر بطل صومه اما اذا لم يكن عن عمد بل
استيقظ بعد الفجر جنباً فان علم ان جنابته كانت في النهار صح صومه كالحكم فيه
والاولى له البسار الى الغسل وكذا اذا لم يعلم اما اذا علم بكونها في الليل فان كان الصوم
مضيئاً او متابعاً فيه ووقعت في الاثناء صح وبادر الى الغسل مستنجباً وان كان متتابعاً
فان كان قضاء شهر رمضان بطل والا حوط الحاق غيره به في ذلك وان كان الا
خلافه وكذا المندوب بل قد يقوى الجواز فيه مع تعذر الاصحاح جنباً نالها من الله
اذا قصد منه معناه اما اذا جعل جزء اسم كعباد الله علماً فالاقوى عدم حرمة منه

الا حوط مع العلم
الا حوط الجنابة احد
عنه جواز الاتمام بعد
منها فغسل من كل ما
والمناط علم المأمور
اجاب لا لا علمها الجنابة
فلم يبق ادم بقائه
بل لا يترك فمطربا
دام بقائه
وان كان جزء من سجود
عرة مندوبين واما
الطواف والسلاوة وبغلا
يضم فيه الطهارة وانما
يجوز على الجنابة الغسل
في المسجد ولو نسي وطأ
صنع وان توقفت صلوة
على الطهارة فلم يبق
دام بقائه
وكذا لو نسي الغسل على
يا في مقامه لكن لا
اختصاص بمطيل الصلاة
برمضان وقضائه وانما
برمضان دون قضاء
ودون سائر الصيام
فلم يبق ادم بقائه

فيما يتوقف على غسل الجنابة

والاحوط التجنب كما ان الاولى ذلك بالنسبة الى سائر تعاقب غير العربي ويكفي به باقي
استانه تعالى على الاقوى بل واسماء الانبياء والا تمت عليهم السلام المقصود منها ما عاينها
واما من كتابه القرآن فلا ريب في حرمة منعه على حسب ما سمعت في الوضوء رابعها التلبس
في المساجد بل وطلق الدخول الا للاحتياط فيما عدا المسجد المحرم والتبلي وتتحقق
بالدخول من باب والخروج من اخر وبغلا ولا خذل لثبوت منه فيه ويطبقها المشايخ
المشقة اما فيما فيه الاجتناب فيهما فضلاً عن غيره بل لو اتفق احتلام في احدهما نيم لم
ما لم يكن زمن الخروج اقص منه فان الاقوى خروج جرح بدونه كما انه يقوى ترجيح
الفصل عليه مع فرض سواته في الزمان او قصوره عنه بل يقوى مساواة غير الحكم
له في ذلك كله حتى يخرج المسجد ودخله ساهاً او عاملاً خامسها الدخول في
المسجد ما في حكمه لوضع شئ فيه بل الاحوط اجتناب مطلق الوضع ولو من خارج المسجد
او جنازة فيه سادسها قرأته شئ من سور العزائم وهي اقرة والقيم والتمثيل وهم سجدة
ولو بعض البسملة مع قصد ان منها يجب الغسل لوجوب شئ من العبادات المبرورة او
نذره مثلاً ويدون ذلك يستحب لذاته ولكل ما استحب من غاياته بل لكل ما ند فيه
الوضوء ايضاً **المبحث الثالث** فيما يتوقف عليه تترها يكره للجنابة اكل والشرب اذا لم
يتوضأ عندهما او بمقتضى يستشق وقرأته ما زاد على سبع ايات من غير العزائم و
اشد من ذلك كراهة قرأته سبعين آية بل الاحوط له عند قرأته شئ من القرآن ما اذا
جنباً ومتر المصحف عدا الكتابة منه والتوم جنباً الا ان يتوضأ او ينيم بدل الغسل مع
تدبر الماء مثلاً ولا فضل له في الغسل اذا تمكن من الخضاب بالخنا وغيرها كما انه يكره
للخضاب ان يجنب قبل ان ياخذ الخضاب مأخذ **المبحث الرابع** في واجباتها
النسبة مقارنا لها لاول جزء من الواسع في الترتيب واول ايات من سائر الاقسام فيه
ان لم تقدم عند غسل اليدين ونقته في الوضوء حقيقة ونية الصائم والاجزاء
والوجوه والتبسين وغير ذلك مما لا يحتاج الى ذكره هنا ثانياً استدامة النية وكذا
قد تقدم المراد بها في الوضوء فلهذا عجرة هنا بحصول الجفاف قبل الاتمام بخلافه

بالا حوط عن قوة من
فلم يبق ادم بقائه
هذا هو الاقوى في
فلم يبق ادم بقائه
على الاحوط فلم يبق
دام بقائه
ان كان جزء من سجود
الطواف والسلاوة وبغلا
يضم فيه الطهارة وانما
يجوز على الجنابة الغسل
في المسجد ولو نسي وطأ
صنع وان توقفت صلوة
على الطهارة فلم يبق
دام بقائه
وكذا لو نسي الغسل على
يا في مقامه لكن لا
اختصاص بمطيل الصلاة
برمضان وقضائه وانما
برمضان دون قضاء
ودون سائر الصيام
فلم يبق ادم بقائه

في واجب الغسل

عم

في اجزاء الغسل فالغسل ظاهر البشارة على وجه يتحقق به مناه فلا يجزئ غسل غيرهما عن غير الجبهة وما في حكمها من غير فرق بين الشعر وغيره فيجب جفد عليه رفع الحاجب وتحليل ما لا يصل الماء اليه من البشرة الا بتخليل ولا يجب عليه غسل الشعر وان كان هو الا حوط فيما كان هو من قواعب الجسد مثلاً بل وجوبه لا يخلو عن قوة والاحوط ايضا غسل ما شئت من الظاهر او من الباطن رابعها الترتيب غير الارتماس منه بان يغسل تمام الرأس من فوق على الاصح مدخلا بعض الجسد معه مقدّمه ثم تمام النصف الايمن من البدن مدخلا ايضا بعض الايسر فمقدّمه ثم تمام النصف الايسر وكذا الاقوى دخول العودة والشرة في التصفيف المذكور الات الاولى غسلها مع الجانبين او غسلها ما تافعا بعد الفراغ من الجانب الايمن ثم غسل نصفها مع الجانب الايسر واللازم استيعاب الاعضاء الثلاثة بالغسل لا اعتبار بالقبض واحدة كانتا ومتعددة ولا بالفرك والدلك ولا ترتيب بين اجزاء العضو وان كان الاولى البدن باعلى العضو فالاعلى كما ان كفايته مخصوصة للغسل المراد هنا بل يكفي تحقيق مناه فيجب جفد غسل الرأس بالماء اولاً ثم الجانب الايمن ثم الجانب الايسر وومن البعض الغيب على آخر ولو ارتدت ثمارت ناولاً بكل واحدة غسل عضو وضع بل الظاهر تحقيقه في الغسل بغير ثمارت العضو المذكور في الماء على وجه يجري الماء عليه فلا يحتاج الى افراده منه ثم غسسه فيه على الاصح وهذا كله من الترتيب الذي هو افضل من الارتماس الا انه هو ايضا كيفية اخرى للغسل مجزية عن الترتيب وهو عني تعظية البدن بالماء فينبغي حينئذ مقارنة التية للتعظية المبرورة ويكفي فيها استقرار القصة لا يتغير فيه اسماء الماء على جميع بدنه بان واحد حكم على الاقوى كالاكتفى فيه الذصرة العرفية ثم يكره فيه انضال جميع البدن في تلك التعظية ولو عمل التعظية عليها اطلاق الماء وطهارته وابعاضه وابعاضه المكان والمصب والائنة والبشارة اختياراً وعلو المانع من استعمال الماء لم يضر فحوله على ما سمعته في الموضوع في ذلك كله وكذا الظاهر المحل الذي يريد اجراء ماء الغسل عليه فلو فرض نجاسته طهره اولاً ثم اجري الماء عليه

اذا اتفق على ما ذكره
الفراغ من الايمن والتصفيف
الايمن لا حاجة للغسل
فمنها مع الايسر فليتها
دام بقائه
الفرك
قلب الفرك
والاستيعاب في ذلك الوقت
بالقبض والاحتياط
عن فركه

شك

عم

في سائر الغسل والاداء

للفعل وفي الاجتهاد بسبل واحد لها وجه قوي خصوصاً في الارتماس بماء كثير لكن لا حوط خلافة واحوط من ذلك زالة النجاسة قبل الشروع في الغسل وقد تقدم في الموضوع حكم الجبهة والحائل وغيرهما من افراد الضرورة تقيته كانتا وغيرها وحكم الشك والاشيان وغيرها فان الغسل كالوضوء في ذلك كله ثم يفرق عنه بخصوص مسئلة الشك قبل الفراغ في شيء من اجزائه وقد دخل في آخر فالتك قد عرفت وجوب التدارك عليه في الوضوء ما لم يفرغ بخلافه فانها لا يلتفت الى شيء مما شك فيه بعد الدخول في آخر على الاصح فلا يلتفت الى الرأس بعد الدخول في الجانب الايمن ولا الى الايمن بعد الدخول في الايسر والاحوط المساواة وفي خصوص مسئلة الموالاة فالها اجمع مطالبها غير واجبة في الغسل ثم قد تجب بالتدبر ولضيق الوقت ويحذف ذلك مما لا مدخلية له في صحة الغسل لكن الاولى مراعاتها بمعنى المتابعة المباحة في موضع من مضافاً الى ما عرفت في شأن ما قلناه فيجب غسل اليدين امامه من المرفقين ثلاثاً وتحت يديه اليه عنده لكن الاحوط تجديد ما عرفت ذلك عند غسل اول جزء من الرأس ثم المضمضة والاستنشاق ثلاثاً ثم اريد على ثلث من الجسد خصوصاً في الترتيب بل ينبغي الاستطفا في ذلك وتحليل ما لعل يحتاج اليه ونزع ما هو كذلك ايضا من الخاتم ونحوه وايصال الماء الى العنك ونحوها كما ينزل الماء عنها والاستبراء قبل الغسل وليس هو شرطاً في صحة الغسل ثم اذا تركه وغسل فخرج منه بطلان اعاد الغسل لكونه محكوماً عليه بانه متى سواء استبرأ بالخرطاط بعد البول عليه او لا على الاصح الا اذا علم بذلك وبطلان الماء او بغيره ما عدا بقاء شيء في الخرج بل لا يكون ح مشبهاً بين المني وغيره اما اذا لم يخرج منه بل مشبهه لكتنه بال بعد الغسل ففي وجوبه عادة وعده وجهان اقويهما العدة الا اذا علم ببقاء اجزاء في المجرى خرجت مع البول ولو دار الامر في المشبه بين البول والمني فالاحوط والاقوى جوب الغسل والوضوء مطلقاً وان كان الذي يقوى لاكتفاء بالاولى اذا كان الحاجب قبل الاستبراء بالبول وبالثاني اذا كان بعد الغسل لا استبرأ بالخرطاط ويجزئ غسل الجنبات

بل هو الاقوى لان
يقصد تحقيق الغسل
في الامكنة المتأخر عن
اول الارتماس حتى
تطم طماد ام بقا
عمر

المكن
كسر مع هذا القول
في ان الغسل كذا
المكن ان الغسل كذا
يجوز ان يكون
المكن ان الغسل كذا
المكن ان الغسل كذا

الاكتفاء بالغسل مع عدم
البول بعد الجنابة او اذا
فيه وبالوضوء مع عدم
الخرطاط بعد البول
الشك فيها لا يخلو عن
قوة نعم مع فرض البول
والخرطاط بعد جوب
المجم كانه كذلك في
البدن من غير سبق
جنابة فليس عليها اتمام
ايام اخذاته

في الاغتسال المكتوبة

خاصة من بين الاغتسال عن الوضوء لكل ما اشترط به ثم لو غفل حدث صفه في اشياء
الغسل الاقوى لانما والوضوء بعد الدخول في صلوه ونحوها والاحوط استئذنت
بعد الاغتسال واغتسل المس كلفته ترتيبا وارغاسا غسل المجنبة وسببه مشيت
الانسان ولو كان بعد برده جميعه قبل الغسل وقبل تمامه دون ميت غير الانسان
ودون الانسان قبل برده او بعد غسله ولا يلحق بالغسل التيمم بالسبيل الى ذلك
فيجب حينئذ الغسل بمس المتيمم فضلا عن غسل اليد اذا كانت رطبة بل ولا غسل الكفا
الذي امره المسلم به اما فاذا لم يجد طين فالاقوى تحاقه بالغسل والاحوط عكس والتيمم
كل غسل ايضا وكذا من امر بتقديم غسله وهو حي ليقبل ولا فرق بعد صدق اسم المس
بين كون الماس والمسوس مما جعلها الحيوة ولا يتحقق حينئذ بمن نظر الميت ولو
بالنظر ثم اذا لم يصدق اسم المس معه كالشعر ما اذا ومسوسا لم يجب الغسل والقطعة
ذات العظم من الميت والحي يحكم الميت في وجوب الغسل بتمهاده دون القطعة المجردة من
العظم ودون العظم المجرد ولو كان شئ على الاقوى وان كان الاحوط الغسل منه
واما ما يتوقف عليه فالاقوى انه لو وضوء في ذلك كما ان الاقوى تنقاض الوضوء
والله اعلم واما الغسل المكتوب فافراد مكثرة وربما اختلفت الى ما لا انا للمعروف
منها للزمان غسل يوم الجمعة ووقت ما بين طلوع الفجر الى الزوال وبعد الى اخر يوم
السبت يكون قضاء ولو ليلة السبت ولا يقضى غيره من الاغتسال ويجوز تعجيل يوم الخميس
من خوف غزو الماء ويلحق به ليلة الجمعة في الاقوى لكن اذا تمكن منه يوم الجمعة قبل الزوال
اعاده فان لم يبعد قضاء في هذه القضاء اما اذا لم يتمكن الا من القضاء لم يبعد وغسل
يومى العبد بين يديه مرة ويوم التروية ويوم الغدير ويوم المباهلة وهو الرابع
العشرون من ذي الحجة على الاقوى ويوم البعث وهو اليوم السابع والعشرون من
رجب ويوم المولد وهو اليوم التاسع عشر من ربيع الاول على المشهور ويوم نبرد
الفرس المعروف بغير يوم انتقال الشمس الى برج الحمل واول يوم من رجب واخر يوم
منه ويوم النصف منه وليلته بل وليلة الاولين ايضا وليلة النصف من شعبان

كفى الاستئذان والوضوء
بعد دخول الاغتسال
فصلها دام بقا

الاقوى الاحتياط فلا يجب
الغسل فضلا عن الغسل
وان كان مافي المني
فصلها دام بقا
الاقوى في ايضاً الاحتياط
وان كان الاحوط العكس
فصلها دام بقا

هذا الاحتياط لا يترك
فصلها دام بقا

الاول عدم التمسح
للاداء والقضاء فيها
بعد الزوال الى الليل
فصلها دام بقا

فصلها دام بقا
فصلها دام بقا
فصلها دام بقا
فصلها دام بقا

في الاغتسال المكتوبة

ولييلة القطر وليالي الافراد من شهر رمضان واول يوم منه وثلاثون ليالي لعدة وليلة
النصف منه وليلة سبعة عشر والخمسة عشر والتسع وعشرين والتسع وعشرين
بل الظاهر استحباب الغسل في جميع ليالي العشرة واخرها ان الظاهر استحباب غسل
ثان لليلة القدر والاخر اذا كان قد اغتسل الاول من اول الليل وجميع هذه الاغتسال
الزمانية لا ينقضها شئ من الحدث الا الصغير ولا كبيرا انه لا يتعين لها وقت خاص من
الزمان الذي نذبت فيه وان كان الاولي الاثبات به من اول الزمان وللمكان للزمن
مكة والمدينة ومسجدهما وحرهما والبيت وللغسل الاحرام والطواف والوقوف
بعمرات والمسح على النحر والدعج والحلق والزيارات للشيء لا تمتعه عليهم السلام واذا
اراد ان يرى الامام في منامه لمعرفة مقامه وللشربة من الصغيرة على الاقوى وللحاجة
واللايقارة والاستسقاء والمطلوب اذا اراد الطلب بمطلبه فانه يغتسل ويصلي كغيره
في موضع لا يجبر عن التمام ثم يقول اللهم ان فلان بن فلان قد ظلمني وليس لي احد
احول بي عليه غيرك فاستوف لي ظلامي الساعة الساعة بالاسم الذي دأبته
به لظلمت اجبته فكشفت ما به من ضرر ومكنت له في الارض وجعلت خليفتك خلفه
فاستل ان تصلي على محمد وآل محمد وان تستوفي ظلامي الساعة الساعة والحق
من الظالم فانه يغتسل ويصلي ثم يكشف ركبته بعد ذلك ويجعلها تمام الى اصيل
ثم يقول ما نثره يا حي يا قيوم يا حي يا لا اله الا انت رحمتك استغيت فصل
على محمد وآل محمد وتغيت الساعة فاذا فرغ من ذلك فليقل استل ان تصلي
على محمد وآل محمد وان تلطف بي وان تغلب بي وان تمكر بي وان تحذع لي وان
تكيد لي وان تكفيني مؤنة فلان بن فلان بلا مؤنة واصلوة الشكر واخذل لثمة
الحسنة من محاسنها وللباهلة مع البطل والتوجه الى السفر خصوصا السفر لزيارة
الحسين ثم ولعل الاستسقاء وكشف النازلة وهو صوم ثوالث عشر والرابع عشر
والخامس عشر فيغسل في اليوم الخامس عشر عند الزوال وقضاء المقر في صلوة
الكسوفين مع احراق القرص ومن قتل الودع ومثل الميت بعد تعصيده وبالشيء

لانني ترك الاحتياط
اثبات هذا الفصل
الاول ان ينوي الغسل
الطلقة لغو احتمال
تصديقه بالسبيل
فصلها دام بقا

الى رؤيته للصواب حتى في زمان وجوب تواله وهو بعد الثلثة اما اذا كان بغير حق فالظاهر استحباب الغسل مطلقا من غير فرق بين الثلثة وغيرها ووقته من حصول السبب الى الموت كثيرة مما هو نحوه بخلاف ما كان للفعل فان الاقوى اجزاء غسل اول النهار ليومه واول الليل ليلته بل لا يخلو القول بالاجزاء بفضل الليل للنهار والعكس من قوة وان كان دون الاول في الفضل فلا ينقض بالتيمم بين وبين الفعل على الاصح وان كان هو الاحوط ولو احدث فيما بين وبين الفعل بالاصغر غير التيمم انتقص وجهه قوتى الا ان الاقوى استحباب عادة الغسل لا التقص وان كان هو الاحوط ومن الاعمال المندوبة غسل الملوذ على الاصح فيعتبر فيه ما يعتبر في غيره من الترتيب والارتماس والنية ونحوها والاحوط فعله حين الولادة لا تاخيره ولو لم يتابع والله اعلم **المقصود الثالث** في التيمم وفيه مباحث **المبحث الاول** في مسوغاته ويحتملها العجز عن الماء عقلا او شرعا وان حصل ذلك بامور ومنها عذر وجدان ما يقصر به لظهوره غسلا كاستنسا وضوءه وجبه يصدق عليه ذلك لكن يعتبر فيه حيث لا يشترط لو كان في فلاة فلا يحتمل الماء في احد جانبيهما الضرب مع امكانه في الارض التمهلة غلوة سبعمين في كل جهة من الجهات الاربع وفي الحرة غلوة سبعمين بفسله ويناسبه على الاقوى كما ان يقوى سقوطه بتهمة العدين بل العدل الواحد على عدم الماء فيها فلو اخل بالضرب لم يزور ويتم بطل مع سعة الوقت وان صادف عدم الماء وضع مع ضيقه وان اتم بالترك ومنها الخوف ولو جبا من اللص والسبع او الضياع او نحو ذلك مما يحصل معه خوف الضرر على النفس او العرض والمال المعتد به لو اراد الوصول اليه ومنها خوف الضرر والمنافع من استعماله للضرر وربما ودره او جرح او قرح او نحو ذلك مما يتضرر معه باستعماله على وجه لا يلحق بالحيرة او ما في حكمها كما عرفت فيما تقدم من غير فرق بين الخوف من حصوله والخوف من زيادته او بطوئه وبين شدة الالم باستعماله على وجه لا يتحمل للبرء وغيره بل او خاف الشين الذي يصير محله عادة تيمم المراد به ما يعلو الشين

الاقوى تنقضه به كتاب الاحداث طريقا دام بقا

التيمم من الارض من غير ماء

في الغلوة سبعمين

في العدل الواحد لا يحوط عدم التقوط بل الاول في العدلين ايضا طريقا دام بقا

الاقوى مع مصادفة الماء الصفة مطلقا اذا حصل منه قصد القرينة طريقا دام بقا المال

الاقوى مع مصادفة الماء الصفة مطلقا اذا حصل منه قصد القرينة طريقا دام بقا المال

من الخسونة للشوكة للحلقمة باستعمال الماء في البرء وربما يصل في بعض الابدان و الابدان الى تشقق الجلد وخروج الدم ومنها الخوف باستعماله من العطش للجوان المحترق ومنها حصول الثلثة باستعماله بالذل والهوان بالاكتساب لشرايته ومنها لو حصوله على دفع جميع ما عنده او دفع ما يضر بحاله بخلاف غير الضرر فانه يجب ان كان اخفاف ثم المثل ومنها ضيق الوقت عن تحصيله وكذا عن استعماله ومنها وجوب استعماله للمرجوح من الماء في غسل نجاسة ونحوه مما لا يقوم غير الماء مقامه فان الظاهر تعين التيمم حيث لا فلو خالف وتظهر بطلان ما بعد ذلك في ضيق الوقت عن استعماله اذا كان قد فعله للامره من حيث الصلوة اما اذا فعله بعنوان الكون على الطهارة او غيره من العنايات فلا يبعد الصحة كما انه ينبغي القطع بها فيما لو خالف ودفع الضرر بحاله تمناع الماء او تحمل الشدة والهوان والمخاطرة في تحصيله ونحو ذلك مما كان المنوع منه مقدما للطهارة لاهي نفسه بالاكتمال للصحة ايضا لو تحمل الم البرء وتظهر اذا فرض عدم الضرر وان المانع محظ لا لم وان كان الاحوط خلافا والله اعلم هذا كذا في تحصيله الجواز والتيمم اما فيما فاظاهاه مشروعية التيمم مع التمكن من الماء فم ينفي الاقتصار في الاخير على ما كان من المحدث الاصغر بخلاف الاول وقد تقدم لك سابقا حكم التيمم للخروج عن المسجد **المبحث الثاني** في ما يندبه وهو الضيق والمراد به مطلق وجه الارض على الاقوى من غير فرق بين التراب والرمل والارض الخصب والنبوة قبل الاحراق على الاصح وقراب القبر المستعمل في التيمم وذى اللون والحصى المدروس وغيرها مما يندرج تحت اسمها وان لم يعلق في اليد منه شيء الا ان الاحوط التراب بخلاف ما لا يندرج تحت اسمها وان كان منها كالنبات والذهب الفضة وغيرها من المعادن الخاجرة عن اسمها وكذا الزماد وان كان منها وفي الخرف والحصى والنورة اشكال اقرب الجواز واحوطه عدمه لا يعجز بالصعيد النجس والمقصود الا اذا اكره على المكث به كالحجر سرفان الاقوى صحة التيمم به ولا بالمترج بغيره منجاء يخرج عن اطلاق اسم التراب فلا يقدح المستهلك ولا الخليط المتميز الذي لا يمنع شيئا

بشرط كونها لا تتحل غلوة طريقا دام بقا

بشرط كونها لا تتحل غلوة طريقا دام بقا

بشرط كونها لا تتحل غلوة طريقا دام بقا

بشرط كونها لا تتحل غلوة طريقا دام بقا

بشرط كونها لا تتحل غلوة طريقا دام بقا

بشرط كونها لا تتحل غلوة طريقا دام بقا

بشرط كونها لا تتحل غلوة طريقا دام بقا

بشرط كونها لا تتحل غلوة طريقا دام بقا

غير ذي النفس ولا المتخلف المدرك من ذي النفس من المأكول بعد قذف ما يعاد
 قذفه من الدم بالدمج فانه طاهر ايضا اذا لم يتغير نجاسة الذئبة الذئبة ونحوها من غير
 بين ما كان في اللحم من بين المتخلف بطنه من دم المذبح بعد القذف بل لا قوي
 طهارة دم غير المأكول منه كالحال ونحوه بل لا قوي جريان الحكم المزبور فيها يقبل التمسك
 من غير المأكول بل قد يقوى ذلك ايضا في جميع النجسين الذي في تنبيهه انما لا
 خلاف ذلك كله وما لم يقذفه من معاد القذف نجس فينجس غيره بالاختلاف
 والله اعلم الشئ في التسامع الكلب الخنزير البزبان عينا ولعلنا من غير فرق بين فرد
 وكذا بين اجزائها اما كلب الماء وخنزيره طاهران ولو نزل كلبا وخنزيرا على حيوان
 طاهرا ونجس فاولا روي في الحاقه باحكام مطلق الاسم فان اندرج تحت اسم اخر
 جرى عليه حكمه وان لم يندرج تحت اسم كان على الطهارة وان كان من نجس على
 الاقوى لثامن السكر المائع بالاصل من غير فرق بين المتحد من ماء العنب غير مختلا
 السكر الحامد كالحشيش وان غلغلا صار ما يعاد بالعارض وفي حكمه العنب غير مختلا
 غلا بنفسه او بالنار سواء حصل له اشتداد في ثمانية اولا والظاهر عند انفكاك مشه
 عن نجاسته بخلافه اذا لم يغلفه طاهر جلالا من غيره من افراد العنب فهو طاهر
 وان غلا وان كان زديبا او تمزج على الاصح فيما كان الاقوى حليته مما مطلقا لكن
 الاحتياط لا ينبغي تركه خصوصا بالنسبة الى اكل بعد الغليان وخصوصا في عصي
 الزبيب من غير فرق بين فرج العنب بغيره وعدمه الا اذا كان مستهلكا فان الا
 فيج ضعيف وجب خرج عن طهارة قبل القاءها واضعف من ذلك استخراج ما لها
 بالدم من ونحوه من المايعات وان اشترك الجميع في ان الاحوط الاحتياط كذا وشي
 ومباشرة التسامع الفقاع وهو شراب مخصوص متخذ الشعير اليابس حتى يحصل
 فيه الغليان والفقار فليس منه ما يستعمل لاطباء من ماء الشعير العاشر الكافر
 وهو من تحت غير الاسلام او من نقله ومجد ما يعلم الذين ضرورة او صدقته
 ما يقضى كره من قول اوصل من غير فرق في ذلك بين المرتد والكافر الاصل الحربي
 فاعا اذا كان مسكرا

الاحوط الاحتياط
 من ربه طهارة
 بقائه
 الاقوى الحكم
 من طهارة
 من ربه طهارة
 بقائه
 وان كان الاحوط
 نجاسته طهارة
 دام بقائه
 الاقوى عند نجاسته
 العنب العنب طهارة
 لم لا اشكال في حرمته
 مجزأ الغليان مطلقا
 واتاحال الزبيب الذي
 فيها ما رمد لا اسكرا
 كالتجاسة في العنب و
 الاحتياط اول طهارة
 دام ظلها
 في المذبح من غير التمسك
 حرمته ونجاسته وان
 فاعا اذا كان مسكرا
 طهارة دام غيره

واضع منه اخلاط
 اجناس الماء في ربه
 ونحوه على ما في

والذي والحار والعالق الناصب وغيره والاصح حص النجاسات فيما عرفت
 وليس فيها التعليل لا ريب والفاقة والوزع واليعرب ولا المسوحات ولا ان الرنا
 ولا الخافون ولا عرف الجنب من حرام وان كان الاحوط احتساب الجميع اما الحديد
 فهو طاهر قطعاً وان استجب المسح بالماء منه عقب التعليل والحلق الثاني
 في كيفية التنجيس بها لا ينجز الملاق لها مع اليوسة في كل منها سواء في ذلك
 للينة وغيرها على الاصح وكذا لا ينجز ايضا مع النداء التي لم تنقل منها اجزاء
 بالملاقاة ثم ينجز الملاق مع البلية في حدتها على وجه فصل منه الى اخر وحكم
 المتنجس بها ولو يوسا بطحكتها في التنجيس على الاصح وينجز ملاقها على الوجه
 كل جسم لا في شيئا منها سواء كان جامدا او مائعا عند التسامع والكر وماء العنب
 وسرى النجاسة في المائع الى غير العالي المتصل بالملاق اذا كان سائلا كما قد منا
 سابقا بخلاف الجامد فان النجاسة تحققت بالملاق وان كان ندبا الا ان النجاسة
 فيه لا تسرى من الجزء الذي لا قاءها الى الجزء الاخر وان كان متصلا به الا ان قيل
 ان ينجز بخلاف ما يتصل به بعد النجاسة فانه ينجز حينئذ مع الرطوبة بل الظاهر
 ذلك ايضا في الاجسام ذات البلية المتخللة في اجزائها المتصلة بعضها مع بعض كالخبث
 والخبث ونحوها فان الاصح عند السراية في ذلك ايضا وكذا اليد ونحوها اذا كانت
 عليها بلل من عرق او غيره متصل بعضه مع بعض على وجه لا تنقل اجزاء من مكان
 الى اخر فان الظاهر عدم السراية فيه ايضا بل الاقوى عدمه في كل حال لم يعلم متعانه
 على وجه تسرى النجاسة فيه فالتشكوك فيه لا يحكم بالسراية فيه ثم ان لا يحكم بتجاء
 التي الاباليقين او باجبار ذي اليد وشهادة العدلين والعدل الواحد على
 الاقوى ولا تثبت بالظن حتى في التجمع من غسل اللحم والبالش لا فيما عرفت
 سابقا من الخارج قبل الاستبراء ولا فرق فيما ذكرناه بين الاشتباه في الاضما
 وبين الاشتباه في النجاسة والله اعلم المبحث الثالث في حكمها مطلقا
 الى ما تقدم في انشاء المباحث السابقة وهي امور منها ان يشترط في صحة الصلوة

نجاسته
 تحلته عرف الجنب من
 حرام لا يخلو عن قوة
 وكذا عرف الا بل الخلا
 بله مطلق الحيوان الخلا
 على الاحوط طهارة
 دام بقائه
 عن هذا الفرق العدلية
 في نظره بقوله والقوة اسم
 من ربه طهارة
 فيها هي وقدره في ربه
 خير بان هذا الفرق العدلية
 الا في ارم في السراية في حكمه
 منها وبين الحيوان المذبح
 فالنظر الى المذبح في السراية
 الا في ارم في السراية في حكمه
 كالبشر المحقق ان الاصح الفرق
 بل الاحوط مبرها رة
 طهارة دام بقائه
 الاحتياط لا ينبغي ان
 يترك مبرها رة الله
 طهارة دام ظله
 العالي

في أحكام النجاسة

٥٦

كصلوة الاحتياط والنجاسة
المستترة بل وجوب
النهي على الاحتوط
فقط بقاء ما بقائه
منه
لكن الأقوى عند النجاسة
في صورة عند التستر
فقط بقاء ما بقائه
إذا كان المفروض ما
إذا علم سبقها ما هو
الظاهر وجب الاستيناف
مع سعة الوقت مطلقا
فقط بقاء ما بقائه
بل يصلي فيه طمأنا
دام بقاءه
بل يصلي في أحدها
كما أن مع الإحصار
في النجس يصلي فيه و
أن كان الاحتوط الكراهة
مع الإمكان طمأنا
دام بقاءه

وتوابعها طهارة ظاهرية بدن المصلي وشعره وظفره وغيرهما ما هو من توابع
جسده من النجاسات وما حكمها من تنجس بها وتبليها ولو مثل رؤس الأبرك فيها
وكذا طهارة لباسه حال الصلوة من فرق بين الساتر منه وغيره عما استعفه
افتاء الله وفي لحاق الغطاء للمصلي إيماء وما تحته باللباس مطلقا وفيها إذا كان
مستترا بلباسه الاحتوط بذلك والطواف واجبه ومنه وبه كالصلوة بالنسبة إلى
الاستراط المنزور ولا فرق بين العالم بالحكم التكليفي والوضعي والجاهل بهما في ذلك
فمن نعد وصلى بطلت صلواته وجب أعادتها من غير فرق بين بقاء الوقت وخروجه
بل الأصح أن الناسي الذي لم يذكر حتى فرغ وفي إنشاء كذلك أيضا نعم لا يبعد في
بالنجاسة ولو كانت من غير ما كحل الله على الأصح حتى إذا فرغ في الوقت فضلا عن ذلك
وان كان هو الاحتوط خصوصا إذا كانت من غير ما كحل الله لا يبعد إذا علم بها في
إنشاء الصلوة وأمكنه إذا التها بئزج أو غيره على وجه لا ينافي الصلوة وبقاء التستر أما
إذا لم يمكنه ذلك استأنفها من رأسه بعد الأزالة إذا كان الوقت واسعا ولا يسقط
اعتبارها وصلى بها ما لم تكن في ساتر مثلاً يمكن نزعه فانه يزجج ويصلي عاريا و
كذلك الكلام فيما لو عرضت له النجاسة في إنشاء أو لم يعلم ببقائها ولو انحصر سائر
في حديثين مثلاً قد استنبه طاهرها بنجسها ما ذكر الصلوة فيها مع سعة الوقت
لذلك مما مع ضيقه على وجه لا يمكن إلا من فعل صلوة واحدة صلاتها عاريا كما إذا
لم يمكن إلا النجس فانه يصلي عاريا على الأصح إذا أمكنه نزعه وان لم يمكنه ليرد وغيره عليه
فيه ولا إعادة عليه بعد ذلك ومنه طهارة ما يراود أكله وشربه وطهارة الأواني
إذا ريد وضع ما اشترط طهارته فيها من المأكول والمشروب مع تعدد النجاسة
اليها وماء الغسل والوضوء ونحو ذلك مما عرفت شرائط الطهارة ومنه طهارة
محل السجود دون غيره من مكان المصلي الأمع تعدد النجاسة إلى الثوب والبدن
والأقوى لا كفاة بطهارة ما يحصل به مناه فيجزي ح وإن اشترك مع النجس التجرد
على الأقوى والاحتوط طهارة الجميع المحصور كالنجس بخلاف غير المحصور والاحتوط إعادة

مجمع

في أحكام النجاسة

٥٧

مع الجهل والسيان هنا بل والقضاء بل لعدم الأقوى لولم يجد إلا النجس يجد عليه
في الأقوى ومنه طهارة المساجد وما في حكمها من المشاهد المشرفة والقرايع العظيمة
بل كل ما علم من الشرع وجوب تعظيمه على وجه ينافي التجديس من التربة الحسينية و
الصفاء الكريم وغيرهما مما اتخذ على جهة التعظيم بل الظاهر عند الفرق في ذلك بين النجاسة
المتعدية وغيرها بعد فرض اشتراكها بانه تلك الحمة موضع الغدات والميتات والنهي
ونحوها في المسجد مثلاً نعم قد يقوى التفصيل في غير ذلك بين المتعدى وغيره مع أن
الاحتوط احتياطاً بالجميع وفرض المسجد ضماناً كإرضاء المسجد فاعرف نعم لا يتصور
التأويل للفضاء ومنها أنه لا يجوز الانتفاع بأعيان النجاسات وما في حكمها من
النجس الذي لا يقبل الظهور من غير فرق بين الميتة وغيرها إلا الدهن النجس
به وينبغي أن يكون تحت السماء وما جرت السيرة القطعية به من التمسيد ببعضه
النجس ونحوه **المبحث الرابع** فيما يعفى عنه من النجاسة وهو في الأول
العفو عن دم الجرح والفرج في البدن واللباس حتى تبرأ من غير فرق بين
الأزالة وما كان بتبديل الثوب وعدمه ما بل الظاهر العفو عنه مع التقدي
إلى غير محله لكن لا يتعد ذلك بل لا يبعد تبعية العرق ونحوه مما يصير انفكاكه
عنه في خصوص بعض الأزمته والأحوال والاحتوط في دم البواسير الغسل وان
كان الأقوى أنه من الفرج والجرح إذا لاقى بين كونهما في الظاهر والباطن إذا
سال منهما إلى الظاهر لكن الاحتياط لا ينبغي تركه الثاني الدم في البدن أو
اللباس إذا كان سعة أقل من سعة الدرهم البعلى لم يكن من الدماء الثلثة
المحذور الاستيناف والنجاسة ما إذا كان درهمها فوق أو كان من الدماء
الثلثة فلا يعفى عنه ولا مدخلية للوزن والثمانية على الأقوى والمراد بالبعلى
الواقى الذي هو وسع من الدرهم المعروف قطعاً بل قيل نرا وسع من الدماء
وانتدب من سعة إحصار الزاحمة وهو قوتى لكن الاحتوط الخناب ما زاد على
الدرهم المعروف ولا فرق في الدم المعفون عنه بين أن يكون دم مأكول اللحم وغيره

بل الأقوى عند وجوب
الإعادة فضلاً عن
طمأنا دام بقائه
الأقوى جواز الاستيناف
المحتمل بالنجاسة احتياطاً
لتنجسها ثم يحرم المعاودة
عليها بمثل البيع والصلح
ونحوها على تفصيل
مذكور في محله طمأنا
مد تطلد
الشرع وروايتان سلاماً
مخرج من ثوبه وبغيره
سمنه لا يرضى بشيء
الاحتياط
الاحتوط أعشار الثلثة
التوعية في الأزالة
التبديل لطمأنا
دام بقاءه
بشرط كونه مما ينعائ
التقدي ليس ويخلف
بقرب محل وبعد
كبر الجرح وصغر هاتين
عظم طمأنا دام تطلد
وفي الدرهم المكان عدد كراهة
العفو بآدي نهره لا يرضى
خولج الغسل من غير التقيد
فيما لا يرضى لا يرضى
من نجس الدم من إيب
ضرباً نقتل عن الأضطرار
مستخرج

النجس والاحتياط في النجاسة

في أحكام النجاسات

بل لا فرق بين ان يكون من طاهر العين وغيره حتى الميتة على الاصح وان كان الاحوط اجنبيا بهج ويقوى بحوق ما تنجس به في العواذ كان اقل من الدرهم لكن لا يحيط اجنبيا به ايضا ولو قسى الدم من احد جانبي الثوب الى الآخر فهو دم واحد من غير فرق بين الصديق وغيره ولو كان الدم متفرقا في الثياب والبدن لاحتط بقدره على من اجتمع فيه ود العفو منه على الاصح ولو اشتبه الدم بين المعفوع وغيره حكم بالعفو عنه حتى يعلم انه من الثلاثة ولو بان بعد ذلك انه من غيرهم من الجاهل بالنجاسة في وجه قوي كالوزع نذر دون الدرهم فبان الخلاف لان الاحتياط لا ينبغي تركه ولو لم يعلم كونه دون الدرهم او زيد ولم يمكن اخباره وانه تركه فوجبه ان احوط بما الاعادة والله اعلم الثالث يعني عن حمل المتنجس في الصلوة وان كان مما يتبر الصلوة بل والنجاسة غير الميتة اما في شكل احوطه الاجتناب واقواه العذر ويحتمل للحم الدم الفصل اذا دخل تحت جلد والخط النجس اذا خاطبه جلد والخمر الذي شربه والميتة التي اكلها ونحو ذلك مما صار من البواطن والتوابع وان تمكن من ازالة النجاسة بالاحتياط لا ينبغي تركه الرابع يعني المعفوع عن كل ما لا يتم به الصلوة منفردا من اللباس كالخف والجورب ونحوها اذا كان متنجسا ولو نجاسة من غير ما كول اللحم لم يكن اللباس لم يور مقننا من النجس كجزء ميتة او شعر كلب او خنزير او كافرا لا تقوى لمنع النجاسات المعفوع البول في ثوب المربية للولود اما كانتا وغيرها ذكر اكان وانتي وختي مقننتا او متعتا اذا غسلت في اليوم والبلل مرة ولم يكن عندها غيره وان كانت متمكنة من الشراء والاستنجاس والعارية ولا تقعدى من البول الى غيره ولا من الثوب الى البدن ولا من المربية الى الممرق ولا من ذات الثوب الى ذات الثياب المتعددة مع عدم الحاجة اليه من جميعا والا كانت كذات الثوب الواحدة يقوى الاجزاء بالصبا اذا كان المرقى مدينا لم يتعدا الطعام وان كان الاحوط المحافظة على الفصل للمقام وان قلنا بالاجزاء بالصبا فغيره والا تقوى عند اعتبار وقت خاتمة الفصل المربور وان كان جعله

بل هو لا تقوى وكذا في نجس العين بل في نجس الماكول ايضا لا يخلو عن رجحان طهرتها دام بقائه بل الاقوى شيخه طهرتها مدة طهرتها بشرط وحدة الثوب لا مثل الطهارة والطهارة والمعفوع من طهارة عذبة ونحو ذلك طهارة دم عمره في كونه ناسخا تاما وان كان احوط خصوصا مع التعارض طهرتها دام بقائه الاحوط اجنبيا للحم النجس خصوصا الميتة وخرقة المسحاة منه كذا المتنجس الذي يتم فيه الصلوة طهرتها دام افاضاته الاحوط اعتبار الشقة من طهرتها بقا على الاحوط طهرتها دام طهرتها

في الطهورات

بعد دخول الوقت ولي بل لاولى جعله في آخر النهار امام صلوة الظهر لم يقع الاثر الاقوى ايضا سريان العفو الى غير الفرائض من القضاء عن النفس والعين والتوابع ونحوها كما ان الاقوى العفو عنه يتعدى من ثوبها الى بدنها من عرقها وبعض الزطوبات الا انه ينبغي غسل بدنها في كل يوم مرة كالثوب ولا يلحق بها في الحكم المربور النجس المتواتر بوجه فضلا عن غيره والله العالم بالبحث الخامس في الطهورات وكيفية الطهارة ما يطهرها او طهارة الماء وهو مطهر لكل متنجس يمكن غسل الماء اجزائه الا المضائق التي لا يطهر الا بمزجها عن الاضافة الى الاطلاق فطهره جند به على حسب تقدي في طهره المطلق بل قد يطهر بالماء بعض النجاسات كتبت الانسان فانه يطهر بتمام غسله بل قد عرفت فيما تقدم انه يطهر نفسه ايضا اذا نجس وان كان يقرب من طهره جند كونه ما لا ينفصل بالنجاسة كالكر ونحوه بخلاف غيره من المتنجسات فانها تظهر بعد زوال العين بالقليل والكثير ولا تقوى عند اعتبار العنصر والنور ود العذر في الطهارة بالثاني من غير فرق بين الجاري منه وغيره وان كان الاحوط العنصر والعذر فيما يعتبران فيه وخصوصا في الكثير الزاكد وخصوصا في الولوع اما التطهير بالقليل فيعتبر فيه انفصال ماء الغسل عنه ايضا في الجملة فلا يجري صب الماء عليه على جبهه لا يتفصل منه شيء كما انه لا يجب تفصاله اجمعا لم يبق منه شيء ولا كونه بالعصر بل قد يحصل باكثر الماء عليه وقواتره وكذا ان يصب فيه النور ود فلا يجري وضع المتنجس فيه نعم لنور الماء عليه ولا يقدر اذ ان بعد ذلك على اجزاء الغسل والاحوط العصر بل تعدده في متعدد الغسل فيقع كل غسله بصورة وان كان الاقوى عدمه من اصله بعد فرض زوال عين النجاسة بالماء وبغيره بالعصر والغتر او الثقيل والجفافا وغيرها وانه لم يبق الا الغسل للتطهير فكيف يفرج سماء والفصل المربور نعم الاصح اعتبار تعدد الغسل مرتين في المتنجس بول غير الصبي الا المخرج الذي قد عرفت في باب الاستنجاء الاجزاء في تطهيره مع عدم تعدد به العناد بالغسل مرة ولا فرق اعتبار العذر المربور بين بول

في التراب الى النجاسة عن غير اشكال طهرتها دام بقائه النجس جند به ركنه من النجس الولوع شرب الخمر من الاراء وما زاد ونحوه وان لم يكن في الشاة من النجس يطهره الكبريت

لا يترك هذا الاحتياط في الولوع طهرتها مدة طهرتها الطاهر

قد تقدم ان الاقوى فيه ايضا التعدد مرة طهرتها دام بقائه

في أنواع المطهرات

لو فرض حصول جوده بعد ذلك بحيث يمكن غسل الظاهر منه خاصة ظهر ظاهره
بما كما أنه لو خبر العين مثلا وجفف على وجهه بعد غسله بالماء طهر أيضا منها وتطهر
الثوب المصبوع بغيره وتنجز كطهر غيره من المتنجس به غير المصبوع يحصل بزوال
مبا عليه من النجاسة مع الغسل بالماء قليلا كان أو كثيرا نعم يعتبر عدم العلم بخروج
ما يظهر من الماء عن الإطلاق قبل تحقق الغسل ولو كان الغسل في ظلمة ونحوها أما
إذا علم انفساله متغيرا بغيره ونحوه فلا ريب بقاء الجزء المقارن صدق ذلك نظرا
متغيرا على النجاسة بل لا قوى ذلك أيضا في غيره من الاجزاء التي لم يعلم سبق
غسلها على التغير الحاصل تحتل الماء اجزاء الغسل ثم الظاهر طهارة الاجزاء الصغرى
المحتوية من الألوان تبع للغسل وان انفصل بعضها في ماء الغسل كما ان بعض اجزاء
الدهنية على السدا والاثاء والى لا تنفع من التطهير بل تتبع هي الغسل في الطهارة و
تحتل طهارة لبس الورق والبطيخ والجوار وغيرها بالكثير قطعا بل وبالقليل على الاقوى
إذا فرض عليها على وجه يفصل مع بعض تلك الاجزاء ويستعملت الباقي ولا يفتقر
تخلف بعضها ولا بعض ماء الغسل كما يفتقر في المحتوى ونحوه وكذلك الكلام في الصفا
المتنجس والجويبات والقواك المطبوخة والمجن والتم والقراطس الطين ونحوها
فما رتب فيها الماء ولا يصير إذا نجست بنجاسته تنفذ في عماها أما إذا كان
كذلك فلا ريب طهارتها بالكثير مع فرض كونها محال ينفذ فيها الماء كتحضيف
نحوه على وجه يستوعب باطنها المتنجس وان لم ينفصل عنه بل يقوى ذلك بصلو
حصول القليل على الوجه المزبور وان كان الاحوط خلافه ومن ذلك التغير النجس
إذا خثر وجفف صار كما ذكرنا والطين النجس إذا سوى غير ذلك أما إذا لم يكن
بالحال المزبور لم يظهر منها الا ما يصل اليه الماء من اجزائها من غير فرق فيه أيضا
بين القليل والكثير على الاقوى وان كان الاحتياط السابق لا ينبغي تركه وتطهر
الاولى الصغيرة والكبيرة ضيقة الرأس وسعة بالكثير واضح بان توضع فيه مثلا
حتى يسوى عليها الماء أما بالقليل فيايراد الماء عليها وادارة فيها على وجه يستوي

يعتبر
المصبوع بغيره
كالدم عدم خروج الماء
متغيرا فان خرج متغيرا
كان الثوب باقيا على ما
من النجاسة وكذا لو
انفصل بعض الاجزاء
المتعارفة الماء
نحو طهارة
الحقيق
لا الراب
سواء كان
نحوه كما
وقال القوي
وغيره
نحوه

جميع اجزائها بالاجزاء الذي يتحقق الغسل ثم يراق منها والاحوط الفورية في ابتلع
الادارة الاراد واتباع الاخراج الادارة وان كان الاقوى خلاف ذلك كله
خصوصا في الاولى الكبار المثبتة والنجاس ونحوها فانه لا ادارة للماء في تطهيرها
بل تستوعب باجرء الماء عليها ثم يخرج حيث سد ماء الغسل المتجمع في وسطها
ينزع ونحوه من غير اعتبار الفورية المزبورة بل الاقوى عدم اعتبار تطهيره الترخ
اذا ريد عودها له ولا يكتفى بالتاريخ كما انه لا بأس بما يتطاهر حال الترخ وان كان الاقوى
ذلك كله والله اعلم تأنيها الأرض فاتها تطهيرها فالي عمل الاستنجاء ما يابها
من القدر وما يوقى بها كالتعل والتحف والقبقات ونحوها بالمشي عليها او بالمسح بها
او بغير ذلك مما يزول معه عن النجاسة ولو فرض زوالها قبل ذلك كقوى الظاهر
حيث ان النجاسة ولا فرق في الارض بين الشراب الحجر وغيرها مما يمتشي ارضاني الحكم
للمزبورة الاقوى شرط طهارتها والنجاف بمعنى ان لا تكون رطبة رطوبتها
الى القدر مثلا فلا بأس بالتدنية التي لم تكن كذلك والاقوى الحاق ظاهر القدر اذا
كان المشي عليه وكذا ما يوقى به بل قد يقوى الحاق الركبتين واليدين اذا كان المشي
عليهما وكذا ما يوقى به بل قد يلحق ايضا نعل الدابة وكذا أسفل خيش الا قطع
الات الاحتياط لا ينبغي تركه أما كعب عصاة الاعشى عكا والريح ونحوها فلا
والاقوى عدم الحاقها ثم لا يبعد الحاق حواشي القدر القريبة من اسفله التي هي
من الظاهر بالقدر في تطهيرها بالارض والواجب زالة العين أما الاثر الذي هو في
الاجزاء الصغار فالاقوى عدم وجوب زالتها كما لا يستجاء وان كان هو الاحوط بل
لا يبعد طهارة الاجزاء الصغار والارضية النجسة الباقية في القدر والتعل بغيره
والشيء الله اعلم تأنيها الشمس فاتها تطهر الارض وكل ما لا ينقل من الاثنية وما
انقلها من الخشاب الابواب الاعتاب والارباب والاثجار والنبات والثمار
والخضر والوان حان قطعها وغير ذلك حتى الاولى المثبتة ونحوها والحصى
البورى مما ينقل من كل نجاسة بعد زوال عنها على وجه تحققة التحقيقا يستد

يفعل ذلك بها التماس
فطريقا دام بقاءه

الاحوط قصر الحكم بالماء
على ما اذا حصلت النجاسة
من المشي على الارض
النجسة طهر فيها
دام ظله

المدار صدق في النجاسة
عرفا طهرا دام
عمره القائل
فيه تأمل وكذا في النجاسة
تعل الدابة ونجسته
لا تنقل فلا يترك الاحتياط
طريقا دام عزمه

العقوبة
مكرر يستد
العدا تيق ولا يفت
خيشه باب الذي يطهرها
قوس

بالاشراق عليها

کتاب الصلوة

اضعافاً نعم بكرة استعمال الاناء المفقوض والاحوط عزلاً عن موضع الفضة عند
الاستعمال بل الوجوب لا يخلو عن قوة والاحوط اجتناب الاناء الملبس جميعه واكثر
من المفقوض على وجه يكون الكاسى لو تزعجاء مستقلاً كما لم تكن غير فرق بين تلبس
الظاهر والباطن لكن الاقوى خلاصه لصورة واتحاده معه ولا باس بكسوة البعض
التي لم تصل الى الحد المذكور كما لا باس بالقوية لجميع الاناء ولا بالاناء المستخرج من القدر
وغيره اما المستخرج منها خاصة فالاقوى والاحوط الاجتناب لا يعلق باولى الذهب
في صرنا الاستعمال واولى المشركين لان الاتعج جواز استعمالها مع عدم العلم بالقاسة
كما ولى المسلمين ولا ولى النجس بعد نظيرها وان كانت خشباً او قرا او خر او غير ذلك
نعم هو مكره وفي التي يفقد فيها اجزاء الخرج خلاف اصلها الذي لا يفقد فيه والله اعلم
كتاب الصلوة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر وعنى الذين ان قبلت قبل ما سواها
وان ردت رد ما سواها ومنه مقاصد المقصد الاول في المقدمات وهي
المقدمة الاولى في اعداد الفرائض ومواقف اليومية منها ونوافلها واجل من
احكامها وفيها مباحات البحر الاول الصلوة واجبة ومندوبة والواجبة لان
خمسه اليومية وتدخل فيها الجمعة والايات والطواف الواجب وما التزم به من راتبا
او غيرها وصلوات الاموات واليومية خمس فرائض صحيح ركنان ومغرب ثلاث ظهر
وعصر وعشاء كل منهما اربع ركعات للحاضر الامن والسافر والمخاف ركنان كما
ان من صل الجمعة ركعتين اجزئته عن الظهر والوسطى منها التي امرنا بالمحافظة عليها
الظهر على الاتعج واما المندوبة ففي اكثر من ان تحصى منها للزواجب اليومية التي هي
في غير يوم الجمعة اربع وثلاثون ركعة ثمان قبل الظهر وثمان قبل العصر اربع بعد
المغرب وركنان من جلوس بعد العشاء فثمان بركعة فتحي بالوترية وركعتا الفجر
احد عشر صلوة للبالغ ثمان ركعات ثم ركعتا الشفع ثم ركعة الوتر وهي مع الشفع افضل
صلوة الليل ولكن ركعتا الفجر افضل منهما ويجوز الاقتصاء على الشفع والوتر منهما بل على
الوتر خاصة ولها آداب كثيرة مذكورة في محالها وعلى كل حال فقد ظهر ان التوافل

بل الاقوى وجوب
الاجتناب ثم قبا
دام بقاءه

القرع
في لغة العرب يعني كرهه
الموجته اى عكس الرافعة
انيسم والفتحة استمال
ابن خلدون في كتابه على
على صفة شجرة
والله اعلم

ويعجز فيها القيام بل
هو الأفضل وان كان
الجلوس أحوط ظاهرياً
دام بقاء

نام بقا

في المواقف

مع العرايض الحاضرة لحدك وحسبك وكثرة ولتقطع عن فرضه القصص مما نبه الظاهر وما نبه
العصر والويرة على الاقوى اما يوم الجمعة فزاد على الستة عشر اربع ركعات وياتي
التعرض لغيرها انشاء الله تعالى والاقوى ثبوت الفضيلة وهي كعدان بين العبادين
ويحب قرأته وقد التوى اذ ذهب مغاضبا فظن ان لن نقدر عليه فنادى في الظلمات
ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين فايحجبنا الله ونجينا من الغم وكذلك
يقول المؤمنون بعد الحمد في ربهما وعند ما فتح الغيب لعلهم الا هو يعلم ما في ابر
والصبر وما لتقط من ورق الا يعلمها ولا جنة في ظلمات الارض لا تطير لا باين الا
في كتاب مبين بعد ايضا في ثابتهما والوصية وهي كتمان بينهما ايضا يقر في ولبها
اذا زلزلت الارض زلزالها ثلثة عشرة بعد الحمد وفي الثانية التوحيد خمس عشرة
بعد ها ايضا لكن مع ان الاحتياط يقتضي عملها اليستامن الزواجب التي هي عند
الاولياء كالواجب المجلد الثاني في مواعيدها يدخل وقت الظهر والشمس فاذا
مضى منه مقدار اذانها اشرك معها العصر الى ان يبقى من المغرب مقدار اذان يحق
حينئذ هو به ايضا ثم يدخل وقت المغرب في مضى منه مقدار اذان اشرك معها العشاء
الى ان يبقى من انصاف الليل مقدار اربع فيتحقق هو به ايضا ويخرج حينئذ وقت
الحمار واما المضطرب نوم ونيان او حص وغيرهما من احوال الاضطراب فالأظهر بقا
الوقت له الى طلوع الفجر وان تحصى العشاء من اخره بالاربع ايضا بخلاف المغرب
اوله على الاقوى والاولى عند التعرض في النية للاداء والقضاء بل الاولى ذلك حتى
في العام ثم يدخل وقت الصبح بطلوع الفجر الصادق الذي كما اردت فطر اصدك
بزيادة حسنة السطيف في الافق الى التعرض المنتشرة كالقبطية البيضاء وكهرو
لا الكاذب المستطيل في السماء المتصاعد فيها الذي يشابه ذنب النجمان على سواد
يترى من خلاله واسفله ولا يزال يضعف حتى ينحى اثره ويمتد وقته الى طلوع الشمس
في انق ذلك المصلح المراد بالاختصاص عدم جهة خصوص الشريعة فيه مع عدم اداء
صاحبة الوقت مطلقا من غير فرق بين النهو وعدمه والقضاء وعدمه اما صلوة

بل وكذا في العامد وان كان
اثما في التأخير فلهما
دام بقائه

الاقوى صحة الشريعة
مع التهوؤ لم طمربنا
دام ظلكم

نام بقا

في تعيين المواقيت

٧٠

غير الشريكة فيه قضاء مثلاً واصلوة الشريكة فيه اداء بعد فرض اداء صاحبها يومه
 صحيح فالظاهر ان الصلوة كما يصح من اجزاء الشريكة للآخرى اذا فرض بقائه وكذا من الوقت فخطا
 حينئذ وان وقع جملة منها في وقت لا يختص بصلواته من المغرب خمس ركعات او
 من نصف الليل صلى الظهرين والعشاءين ولا يصلي المغرب لولم يسبق الا مقدار أربع
 ركعات ويعلم الزوال بزيادة ظل الشاخص المنسوب معتدلاً في الاصل المعتدلة
 بعد نقصانه واحد ونه بعد اتمامه والمغرب بانها باخرة المشرقية على الاصح
 بل يقوى اعتبار ذهابها الى ان يتجاوز سمت الراس بل لا يحوط من اعاد ذهابها من
 تمام المشرق الذي هو ربع الفلك وليس لنصف الليل حد في المشرق معلوم ولكن
 يعرف باليوم وغيرها فتمسها طلوع الفجر الصادق لا الشمس فاصناف حينئذ
 يلاحظ اليه وابتداء الفصل في الظهور الزوال وسمتها بطلع الظل الحادث مثل
 الشاخص منتهى قبيلة العصر المثلان والاحوط ابتداء من المثلان من الزوال
 فيكون لرح وقا اجزاء قبل المثل وبعد المثلين وان كان الذي يقوى ان الفصل
 فعلها اذا بلغ الظل اربعة اقدام اي ربعة اسباع الشاخص بمعنى القامة كما ان من
 الفصل فعل الظل اذا بلغ الظل اربعة اقدام من وعلى كل حال فيسحب التقريب بين الظهور والعصر
 بما يحصل به سماء وفي الانهاء فيه تجوز فصل الشافعية وجه لكن لا قوى خلافة وقت
 فصل المغرب من الغروب المغيبة الشفق الى الثلث فيكون لرح وقا اجزاء قبل
 الشفق وبعد الثلث والضحى من طلوع الفجر الى ان يسفر بجعل بان تطلع الخمر في
 المشرق لا المغرب في الغسق من غير ان العمل في جميع اوقات الفصل
 افضل من غيره بل هو في وقت الاجزاء كذلك وقت نافلة الزوال من حينئذ الى ان
 يبقى من النور الذي هو سبعة الشاخص مقدار الفريضة وكذلك نافلة العصر
 بالتسبب الى الذراعين فان بلغ الظل ذلك ولم يكن قد صلى شيئاً منها فالاولى
 له البدئية بالفريضة وان كان قد تلبس بشئ منها ولو ركعة زاحم بها الفريضة وانما
 محقة لا مقصار على المجد خاصة ونحو ذلك ويجوز الاقتصار على فصل بعضها كغيرها

وان كان الاحوط
 عدم التعرض فيها
 للقضاء والاداء
 دام بقائه

عمل ما قل طريقاً
 دام ظله
 وان كان لا يبعد
 ابتداءها منه فليها
 دام بقائه

الاقوى بقاء وقت
 نافلة الزوال الى ان
 والعصر الى الذراعين
 بل بقاءها الى اخر وقت
 الفريضة من معنى
 صيردها قضاء
 ان كان الاولى نافلة
 بعد التسرع والاداء
 فالحال المذكور انما هو
 للافضلية ومع ذلك
 الاحوط بعد الذراع
 والذراعين على الامر
 للاداء والقضاء طريقاً
 دام بقائه

الذي هو المحذورون الصفرة ونحوها والعشاء من ذهاب الشفق

في تعيين المواقيت

٧١

من النوافل ولا نافلة الزوال فضلاً عن نافلة العصر على الزوال الا في يوم الجمعة
 فانه يجوز تقديم الشرب عليه بل هو الافضل وينبغي لرح فريضة استعانة بقا
 التمسح ستاعداً رتقاءها وستاقيل الزوال وركعتين عند وقت نافلة
 المغرب من حين الفراغ من الفريضة الى هاب الشفق المغرب والظاهر جريان
 حكم المراجعة فيها على حسب ما سمع في سابقها وبعده وقت الوتيرة بامتداد
 وقت العشاء ثم ينبغي ملاحظة تعاقبها في الجملة كما ان ينبغي جعلها خاتمة نوافل
 فلو فرض ارادة فصل بعض الصلوة الموقوفة في بعض الليالي بعد العشاء جعل الوتيرة
 بعد ذلك ووقت نافلة الضيق الفجر الاول ويستدل ان يبقى من طلوع الخمر في
 الفريضة ويجوز رخصة دستها في صلوة الليل قبل ذلك ولو عند التسف بل لا
 يبعد جواز تقديمها عليه مع صلوة الليل الا ان الافضل اعادة حاجتها حتى لو صليت
 في الفجر الاول اذ انما بعد ها ويجري ايضا فيها المراجعة السابقة ووقت صلوة الليل
 انصافاً الى الفجر الصادق على الاصح والتميز افضل من غيره والظاهر انه اوسع من
 التسلسل الاخير لا يبعد كون الثلث الاخير كله صحراً فتم افضل القريب من الفجر
 ولا يجوز تقديمها على التسف الا للسافر والشاب الذي يصعب عليه فعلها في
 الوقت بل يلحق به الشيخ وخالف البرد والاختلام والنوم والمريض غيرهم من ذلك
 الاعذار التي يصعب معها ادراكها في الوقت وينبغي لهم نية التعجيل الاداء و
 قضاؤها افضل من التقديم المزبور ولو انبهوا في الوقت بعد التقديم المذكور
 فالاحوط عند اعادة تعاقبها بل هو الاقوى ولو طلع الفجر ولم يكن قد تلبس بشئ منها فلا بد
 له صلوة ركعتي الفجر ثم الفريضة وان كان قد طلع وقد صلى منها اربع ركعات
 اتبها محقة بقراءة الحمد وحدها ولو كان قد ظهر له الضيق بعد ان رخم الشعة ولم يكن
 قد اكمل الاربع فالاولى له اكمال ما في يده والاستغفار بالفريضة وناقلها لوطن الشيق
 صلوات اسرار الاربع زاحم والاخرها الى ما بعد الفريضة ويجوز له في الفرض المزبور
 صلوة ما اتسع له الوقت فاذا طلع الفجر او ترواخر والامر في ذلك كله سهل عندنا

الاقوى جواز النافلة
 فيها خصوصاً المصلين
 على التمكن من اتيانها
 بعد الزوال طريقاً
 دام بقائه

قول
 في سائر الصلوات
 في الزمان من باب
 في الزمان من باب
 في الزمان من باب
 في الزمان من باب

في الزمان من باب

في الزمان من باب

في أحكام المواقيت

لان الحق جواز الطوع مطلقا في وقت الفريضة ما لم يتيقن من غير فرق بين الفائتة والحاضرة وبين القضاء للنفس والغير فان كان الاحوط خلافا خصوصا في الحاضر فلو اوجبه الطوع عليه بسبب من الاسباب كالندرو نحوه خلع من الاشكال عن اصله ولكن ينبغي الاطلاق في الندرو وان كان وقع منه في وقت الفريضة لكان لوقته في وقتها فاشكال فواء عند الجواز بناء على الحرمة المخرجة الثالث في الاحكام اذا حصل للكلف احد الاعذار المانعة من التكليف بالصلوة كالجنون والحيف والاعماء وقد مضى من الوقت مقدار فصل تمام صلوة النهار لم يحسب له في ذلك الوقت من الضم والتفرغ غيرها وجب عليه القضاء والالم يجب عليه على الاصح من غير فرق بين التمكن من الاكثر وعدمه بين التمكن من الطهارة خاصة ودون باقي الشرائط وعدمه ولو ارتفع العذر وقد أدرك مقدار ركعت كذلك وجب يكون مؤديا لا قاضيا ولا مطلقا والالم يجب على الاقوى من غير فرق بين الفريضتين لابين الطهارة وغيرها من الشرائط ولما زاد بالركعة في كل مقام علق الحكم عليها القيام المشتمل على القراءة والركوع والتجويز كماله من حيث برز الرأس من التهمة الأخيرة على الاصح ويعتبر العمل بغيره في الاعذار بالوقت في الدخول بالصلوة والاقوى لا قضاء باليقين بل وخبر العدل لكن الاحوط خلافهما ولا يكفي الاذان وان كان من عدل عارف ولا غيره من الامارات نعم يكفي الظن من اينما حصل لذى العذر دعي وجس ونحوها وفي الغم ونحوه مع ان الفضل والاحوط التأخير حتى يعلم ولو انكشف له الخطأ حتى ان لم يسبق الصلوة تماما على الوقت استأنسا وان كان قد انكشف له الخطأ وقد خلا عليه الوقت الذي صح فيه الصلوة المتلبس بها وهو في امثالها ولو التسليم لم يعد على الاقوى الشك في الدخول بل والظن بك العلم بالعدلي وجوب الاستيناف ومتعد التقديم ولو جهل الحكم يستأنف على كل حال وكذلك التماسي في الظان بدخول الوقت مع عدم اعتبار طهارة اما لو كان قاطعا فكله عند ينظر في التفصيل السابق ولودخل في الصلوة فاذعن المراجعة ولم ينظر الى الفريضة قد حادف تمام فعله الوقت صحته صلوة على الاقوى والاحوط الاعادة وكذلك الجاهل

لو كان متيقنا من غير فرق بين الفائتة والحاضرة وبين القضاء للنفس والغير فان كان الاحوط خلافا خصوصا في الحاضر فلو اوجبه الطوع عليه بسبب من الاسباب كالندرو نحوه خلع من الاشكال عن اصله ولكن ينبغي الاطلاق في الندرو وان كان وقع منه في وقت الفريضة لكان لوقته في وقتها فاشكال فواء عند الجواز بناء على الحرمة المخرجة الثالث في الاحكام اذا حصل للكلف احد الاعذار المانعة من التكليف بالصلوة كالجنون والحيف والاعماء وقد مضى من الوقت مقدار فصل تمام صلوة النهار لم يحسب له في ذلك الوقت من الضم والتفرغ غيرها وجب عليه القضاء والالم يجب عليه على الاصح من غير فرق بين التمكن من الاكثر وعدمه بين التمكن من الطهارة خاصة ودون باقي الشرائط وعدمه ولو ارتفع العذر وقد أدرك مقدار ركعت كذلك وجب يكون مؤديا لا قاضيا ولا مطلقا والالم يجب على الاقوى من غير فرق بين الفريضتين لابين الطهارة وغيرها من الشرائط ولما زاد بالركعة في كل مقام علق الحكم عليها القيام المشتمل على القراءة والركوع والتجويز كماله من حيث برز الرأس من التهمة الأخيرة على الاصح ويعتبر العمل بغيره في الاعذار بالوقت في الدخول بالصلوة والاقوى لا قضاء باليقين بل وخبر العدل لكن الاحوط خلافهما ولا يكفي الاذان وان كان من عدل عارف ولا غيره من الامارات نعم يكفي الظن من اينما حصل لذى العذر دعي وجس ونحوها وفي الغم ونحوه مع ان الفضل والاحوط التأخير حتى يعلم ولو انكشف له الخطأ حتى ان لم يسبق الصلوة تماما على الوقت استأنسا وان كان قد انكشف له الخطأ وقد خلا عليه الوقت الذي صح فيه الصلوة المتلبس بها وهو في امثالها ولو التسليم لم يعد على الاقوى الشك في الدخول بل والظن بك العلم بالعدلي وجوب الاستيناف ومتعد التقديم ولو جهل الحكم يستأنف على كل حال وكذلك التماسي في الظان بدخول الوقت مع عدم اعتبار طهارة اما لو كان قاطعا فكله عند ينظر في التفصيل السابق ولودخل في الصلوة فاذعن المراجعة ولم ينظر الى الفريضة قد حادف تمام فعله الوقت صحته صلوة على الاقوى والاحوط الاعادة وكذلك الجاهل

يعتبر وجب عليه بسبب التكليف الفصل حتى من المرض والقصر واليتيم الوضوء او الفسل ونحو ذلك فتمت بها الام بقاء

لو أدرك الطهارة دون سائر الشرائط بل الطهارة التامة فلا ينبغي ترك الاحتياط قربة على طهارة تام عزم الاكفاء هنا باتمام الله في التهمة الأخيرة لا يخلو عن قوة مرة على طهارة تام بقاء في خبر العدل اشكال نعم الاكفاء باذان العدل العارف لا يخلو عن قوة نعمها دام عزم هذا الاحتياط لا يترك نعمها دام بقاء القائل

في المواقيت

بالحكم اذا كان بحيث تقع منه شبهة القرية ولو تفتن الغافل المزبور في الاشياء ولم يقين له الوقت استأنف والاحوط له اتمام عاقبة ثم الاعادة وتجب الترتيب بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فمن تركه عمدا ولو جهل بالحكم اعاد ما قد مر اما الساهي فلا يصح اذا كان قد وقع في الوقت لمشارك ولو ذكر في الاشياء عدل بنيتة وان كان ما وقع منه في وقت الاختصاص في وجهه الا ان الاحوط ان لم يكن الاقوى الاعادة في الاتمام نعم يصح له العدول والالم يتجاوز محله بان يكون قد ركع في رابعة العشاء في الشمس المغرب ولا عدول بعد الفريضة في مسأرى احد فضل عن غيره وكذلك الحكم في ما يجب الترتيب من الغواستأما العدول من الحاضرة الى الفاتية فغيره نعم هو جائز بل يستحب والا فضل صلوة كل فريضة في ذل وقت فضيلة الأكثر الجمعة وعرفة ففعلها ما بينهما بعد الظهر وعشائ من افاض من عرفات فيؤخرها الى المردفة ولو الى دبع الليل بل ولو الى ثلثة ومن خشي المؤخر الظهر الى المثل ليسر بها ومن لم يكن له اقبال يؤخر الفريضة الى حصوله لكن لا ينبغي ان يتخذ ذلك عادة وان كان منتظا لاجل تأخير الاحوط انما يقتض ذلك لافراط في التأخير بحيث يكون مضى للصلاة والصائم الذي يتوق نفسا الى الافطار يؤخرها الى ما بعد وكذا من كان له احد ينظر والميتحاضرة الكبرى يؤخر الظهر والمغرب اذا دارت جمع ما مع العصر والعشاء بفصل واحد والمريية للصبي يؤخر الظهر من الماخرو لو جمع ما مع العشاءين بفصل واحد للثوب يؤخر ايضا ذوالا عذار ولو لمع ونحوه منع رجاء زوال العذر وفي آخر الوقت ومدافع الاجئين بل كل منوع بنحو ذلك المتصل يؤخر الفريضة للتأخر والتأخر المستوفى ومن كان عليه قضاء يؤخر الى حصول الصبح ولا يجب التأخير في غير ذلك على الاصح وبكره الشروع في النوافل المبته عند طلوع الشمس عند غيرها وعند قيامها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة في دون ذوات الاسباب كالزارة والطواف والحاجة ونحوها ودون اتمام التبتة لو كان متلبسا بها ودخل وقت الكراهية والله اعلم المقدم الثالث في التفتة

الاقوى في الاشياء في وقت المشترك والقصر حتى تذكر في الاشياء عدل فان تذكر بعد الفريضة في الفريضة عدل ايضا على الاقوى وان كان الاحوط لا يتوى ما في الدنيا في الصلوة الثانية وفي العشاءين جمع ما في به فيا في وقت بعد ذلك فتمت بها الام بقاء

لو أدرك الطهارة دون سائر الشرائط بل الطهارة التامة فلا ينبغي ترك الاحتياط قربة على طهارة تام عزم الاكفاء هنا باتمام الله في التهمة الأخيرة لا يخلو عن قوة مرة على طهارة تام بقاء في خبر العدل اشكال نعم الاكفاء باذان العدل العارف لا يخلو عن قوة نعمها دام عزم هذا الاحتياط لا يترك نعمها دام بقاء القائل

في القبلة وحكامها
 في هذه المسألة الأولى في معرفة القبلة وكيفية استقبالها وهي المكان الواقع فيه البيت مشرفاً لله تعالى المستند من تحوم الأرض إلى غنان السماء للناس كافة القرب والبعد لا يفسد البنية ولا هو مخصوص من كان في المسجد لمجدد كان في الحرم المحرم لمن خرج عنه ولا يدخل فيه شيء من حجره أو عياله وإن دخل في الطواف والدار على صدق استقباله فلا يقدح خروج بعض ما لا ينافي ذلك من البدن وإن كان الاستقبال بجميع أجزاء مقدام البدن من القدم وغيره ولا فرق في الصدق بين القريب المشاهد وغيره ولا يفتقر تحقيقه للبعد اتصال خطوط موقفة بها فإن الأجر البعيد كل الزدادت بعد الزدادت فإذا كان يعلم ذلك بالإنج ومخوضها بل المدار على صدق عليه مع ملاحظة البعد فلا يقدح زيادة العرض عند القطب المستطيل نحو في صدق البعيد حقيقة نعم لا كان المستقبل لفتحه غير مشاهد البعيد مثلاً انحصر معرفة استقباله بما يدل عليه من محراب صلى فيه المصوم ونحوه مما يفسد العلم بها وفيما وضعه الشارع من الأمارات كالحجج بجعل أهل أواسط العراق مثل الكوفة وبغداد ونحوهما خلف المنكب الأيمن والأحوط أن يكون ذلك في غاية اتخافه وارتفاعه وإمراة القطب المراد بالمنكب ما بين الكعب والحق بل ينبغي وضعه على الجزء المحاذي للأذن منه لا على غيره وكان أهل الشرق منه كالبحر في الأذن اليمنى أهل الغرب منه كوصل بين الكعبين أهل الشام خلف الكعب الأيسر المنكب أهل عدن بين العينين وصنعاً على الأذن اليمنى والمجته والنوبة صفته الخ لا يبر وغيره من بلاد المغرب على الأذن اليسرى وكيفية جعله من عرف عكس الجحد وكأنه من أهل العراق إذا زالت عن الأفق ووضعهم مغرباً لا عندل على اليمنى ومشرقاً على الشمال وغير ذلك من الأمارات المستخرجة بمقاييس الجحد وعلم الهيئة والأحوط مراعاة الترتيب بينها وبين ما يفيد العلم وإن كان الأقوى خلافاً ولا يجوز الاعتراض عنها والاكتماء بالجهة العرفية كما أنه لا يجوز التسامح في الاعتراض عن مقتضاها بما ينافيها وما لا على وجه يرتفع الظن بالحق

والله اعلم

الحاصل منها وتماماً كان السبب كما في ذلك كما هو المشاهد كما إذا اجرام البعده نحو الانج وما شابهها ومع تعدد هذا يبدل تمام جهته ويعمل على ظهره ولو من أخبار كافر عن حد من فضل عن الحسن كما أنه لا عبرة هنا بشهادة العدلين فضلاً عن العدل الواحد مع فرض حصول الاجتهاد بخلافها ولا فرق فيما ذكرنا بين الاعين من البصيرة له وبين غيرها وإن اختلفوا في كيفية بذل الجهد لتحقيق الظن مع تعدد ذلك يكتفي بالجهة العرفية ومع فرض تعدد رها ولم يعلمها في أي جهة كبر الصلوة أربعا ومع سعة الوقت والأوان كان يتقصّر منه في التأخير فإرسعه ولو واحدة ولو حصر في جهتين مثلاً كرهنا مرتين بل يعنى ذلك فيما لو حصرها فيما ظنا وإن كان لا حصر خلافاً ويصحب في التكرار أن يكون على وجه يحصل معه اليقين بحصول الصلوة على الوجه أو على ما يبلغ معه الآخر فإضطر هذا اليمن واليسار ولو كان عليه صلواتاً لم يجب صلوة الثانية منهما إلى جهة الأولى بعد الملاحظة على ما ذكرنا والأحوط صلوة الثانية مع فرض كونها مرتبة على الأولى بعد الفراغ من تكرار السابقة ويقول على قبلة بلاد المسلمين في صلواتهم وقبورهم ومحاربتهم إذا لم يعلم بناؤها على الغلط أما الوطن بالجهته أنه لا بد لك على وجه يقتضي خلاف جهتها فافلا حوط تكرير الصلوة والأقوى تقديمها على جهتها وذلك الحالة لا تنافي بينهما وشما الأعلى وجه يقدح في الاستقبال نعم لا بد من العلم بالها قبلة البلد فلا يكفي خبر الواحد بها لم يقترن بما يفيد الاطمئنان بذلك **المبحث الثاني** فيما يستقبل له يجب الاستقبال مع الامكان في الفريض اليومية وتوابعها التي منها سجود السهو في غير اليومية من الفريض حتى صلوة الجنائز بل فيها يجب بالعارض من التوكل في وجه موافق للاحتياط وكذلك فيما صار نفلاً من الفريض خصوصاً الصلوة المعادة احتياطاً مستحباً ويجب أيضاً الاستقبال بالمختصر وبأبنت عند الصلوة وعند الدفن وإن اختلفت كيفية فعلها فحصل في الأول بالاستلقاء على البطن أو على الوجه وباطن القدمين إلى القبلة وفي الثاني بالاستلقاء وكون الرأس

الأحوط التجمع بين قول العدلين وبين اجتهاد بالتكرار من مرة فربطاً بامر يقام
 وإن كان أحوط على ثبته دائماً لا العلم
 وإن كان الأقوى في الترتيب في الثانية
 الوجه التي على اليها الأولى ظهره في الحام عزة العاني
 فيها شكال من
 فربطاً بامر يقام
 على الأحوط فربطاً بامر يقام
 والأقوى في المدار على الثقل والعرض في ذلك فربطاً بامر يقام
 لا شك في وجوب الاستقبال في المعادة من مرة فربطاً بامر يقام فربطاً بامر يقام

فما يستقبله

٧٤

اليمين المصلي في الثالث بالاضطجاع وكون الرأس إلى المشرق الوجه والبطون
مقاديم البلى إلى القبلة ويأتى انشاء الله حكم الاستقبال في الذبح والفرق في محله أما
التأخلة فلا يعتبر فيها الاستقبال إذا صليت حال المشي الركوب حتى التكبير فيها و
الركوع والنجوى والأيما إلى ههنا فأنه يجوز صلواتها كذلك سفر وخضرا من غير فرق
بين المحل وغيره ولا بين البعيد وغيره بل الأقوى كون التأخلة في التفتة أيضا كذلك
ولا فرق بين كيفية الركوب المشي المتعارفة وغيرها ولا يعتبر التوجه إلى ما توجهت إليه
الراحة بخلاف ما وصلت على الأرض حال الاستقرار فأن الأقوى اعتبارا لا
استقبال فيها **المبحث الثالث** في أحكام الخل من صلي لوجهه من اللطخ والوضوء
على الأقوى ثم يتبين خطأه بعد الفرقان كان مخفعا عنها إلى ما بين اليمين واليسار
صحت صلواته ولو كان في انشاء مضي ما فقد منها واستقام في الباقي من غير فرق
بين بقاء الوقت وعدمه على الأصح وكذا الناسي بل والجاهل بالحكم وإن كان مقصرا
بعد فخر حصول بستر القرية منه على أشكال والأعادة في الوقت دون خارجة
بأنه مستند بالأن الاحوط القضاء بعد بل طلقا وكذا إذا كان في الانشاء كما
أن الاحوط بل الأقوى عدم الحاق الناسي بالجاهل هنا في ذلك فيعبدان فيفتن
في الوقت وخارجة بغير الخطأ ولو أدرك الطان ركعة من الوقت مثلا فدخل
في الصلوة بئان لم يخطئ الموجب للأعادة في الثانية مثلا استقام وأتم ولا شيء
عليه على الأقوى ما لو اخل بالاستقبال عامدا استأنف في الوقت وخارجة بغير
انقراضه ولا بعد فرض صدق الفرج عن اسم الاستقبال **المقدمة الثالثة** في
الستر والتأروفيه مباح **المبحث الأول** في الجنب مع الاختيار متى ستر بشرة
العورة في الصلوة وقوابها والتأخلة دون صلوة الجنابة وإن لم يكن هناك ناظر أو
كان في ظلمة والاحوط وجوب ستر الجنب أيضا بمعنى الشئ الذي يرى من خلف الثوب
من غير تميز لونه دون الشكل الذي يرى مع الثوب طال الغيرة مثلا نعم الأقوى الصلوة
لوبيئة العورة كالأوبعض الرجاء وغفلة وكانت خارجة من أول الأمر فلا يعلم بها لكن

وإن كان هو الاحوط
فيها أيضا طمعا
دام بقاءه

بإذن

في السترة والستر

٧٥

يباد إلى السترة علم في الانشاء بل الاحوط الاتمام ثم الاستئناف خصوصا إذا
احتاج سترها بعد العلم إلى زمان معتد بركات الأقوى لأعادة لو نسي سترها من
أول الأمر وبعد الكشف في انشاء فضاها كان علما ولم يفعل سواء كان عن عمد أو
عن جهل عورة الرجل في الصلوة عورته في النظر وهي الذبر والقضيب والأنثيان
وليس الجنان منها وهو ما بين الأنثيين والذبر ولا البقرة ولا الركبة وما بينهما إلا
أنه يستر ستر ذلك بل هو الاحوط وعورة النساء في الصلوة جميعها حتى الرأس
الشعر إلا الوجه وجه الوضوء على الأقوى اليدين إلى الزندين والقدمين إلى الشين
ظاهرهما وباطنهما بل يجب عليها ستر شيء من أطراف هذه المستنبات مقدمة
ولا يجب عليها للصلوة سترها في باطن الفم من اللسان والاسنان ولا ما على الوجه
ومخوه من الزينة كالخضاب الكحل والحرة والمو والتواد والكحل والشعر الخارج للو
بشرها والقرا من غير ذلك وإن قلنا بوجوبه عن النظر بل لو كان الناظر موجودا
الصلوة ولو سترتها صحت صلواتها وإن أتم كفسر الوجه بالنسبة إلى وجودها
برية والامة وإن كانتا ولدان ومكاتبته كالحرة في المستثنى والمستثنى منه وتريد
عليها بعد وجوب سترها حتى العنق نعم البعض كالحرة في وجوب ستر الرأس على
الأقوى ولو اعتقت في شأن الصلوة وعلت به ولم يتخل زمان بين عتقها وستر
رأسها صحت صلواتها وكذا إذا تخل زمان إلا أنها بادرت إلى الستر الباقي من صلواتها
بلا فعل مناف ما إذا تركت ستره بطلت صلواتها وإن كانت جاهلة بالحكم وكذا إذا
لم يتمكن من الستر لأفعل الباقي وإن كان الاحوط طمأنينة الاتمام ثم الأعادة ولو
لم يعلم بالعنق حتى فرغت صحت صلواتها على الأقوى كذا إذا عدت في انشاء إلا أنها كانت
فاقة السان وإن كان الوقت ضيقا وكذا لا يعتبر ستر رأس المصتبة في صحة صلواتها بل
على شرعية **المبحث الثاني** في الساتر ويعتبر فيه أمور **الأول** في الطهارة بل
هي شرط في جميع لباس المصلي عدا ما لا يتم به الصلوة منفردا كعرفت تفصيل الكفا
في ذلك في كتاب الطهارة **الثاني** الأباحة بل هي شرط في جميع لباس المصلي عدا ما

بل الأقوى عدم سترها
طمعا دام بقاء
على الاحوط طمعا
دام بقاءه
الجنان
كأن بين شخصه
مفرد الذبر مجمع
الجنون

القرا من
من ستره كالحرة في ستر
من غير وجود
الجنون

على الاحوط طمعا
دام طمعا
القال

من غير فرق بين السائر وغيره فلا يجوز في المصنوع ولو من الجاهل بحجته أو بفساده
ولو لئسان له إذا كان جهلا يعذر فيه شرعاً لم يعلم غصبيته فحق صلواته
كالناس على الأقوى ولو الغاصب إن كان الاحوط بل يطلق للناس الاستيناف
كما أنه يلزم الامعة على كل حال ولو اذن المالك لغير الغاصب بل ولم يضاف الصلوة
فيه فحق وان بقي العين على حكم الغصبة في الثمان ونحوه أما لو قال ذنت في الصلوة فبني
جان لغير الغاصب ما لم يحصل الظن بارتدته من الاطلاق بل هو كذلك في العام على
اشكال الاحوط ذلك وحمل المصنوع غير قاصح على الأقوى لأن الاحوط احتياطاً شديداً
اجتناباً عما أن الأقوى عند لباس الشهرة وان كان هو السائر وكذا زنى الزوجات
للنساء وبالعكس ان حصل لأثم بذلك لكن الاحوط اجتناباً المأثرت كونها بل
مطلق اللباس مذكي مأكول اللحم ان كان من جلود ذى النفس فحظرها من اجزاء التي
تحلها الحيوة فلا يجوز في غير المذكي منه ولو دفع سبعين مرة بل الاحوط اجتناباً ذلك
من المأكول غير ذى النفس ايضاً وان كان الأقوى خلافه والمأخوذ من يد المسلم
وما عليه اثر استعماله حكم المذكي فإذا ظهر بعد ذلك أنه ميت لم يعد ما صار فيه
بل لا بعد ذلك في الطرح في رضى المسلمين وسوقهم وكان عليه اثر الاستعمال في
ان كان الاحوط اجتناباً كان الاحوط اجتناباً ما في يد المسلم المقتل الميتة بالثبوت
وكذا يجوز في غير المأكول منه وان نكح من غير فرق بين مائمه الصلوة فيه وغيره
وبين المجلد وغيره بل الأقوى هنا سواء الجهل واللسان لغيرهما في البطون
كما أن الأقوى عند الفرق بين ذى النفس وغيره بعد الاشتراك في عدم اكل اللحم
اللباس باللباس مما لا تحل الحيوة من مأكول اللحم كالصوف والشعر والريش ونحوها
وان كان ميتة بخلافه من غير المأكول وان كان مذكي إلا ما استثنى من غير فرق في
ذلك بين اللباس جزئياً بل الاحوط اذلة الظاهر من فضلات غيرها كآكل اللحم كالبطون
ونحوها عند الانسان عن اللباس والبدن بل هو الأقوى ما هو فلا بأس بها سيما اذا كان
منه لمن غيره بل الظاهر ذلك لو كان اللباس غير السائر مقدماً من شعره بل وكذا في

على الاضطرار
الاقتضار على ضرورة
العهد والعدل والبر
التكليف على موضوع
فرضنا دار بقائه
ولا يخفى
قوة الخلق المتصور
محركات الاربع واليخر
فرضنا
من الله
فرضنا شكل فرض
فرضنا دار

على
بل الاقوى على البطال
مع الجهل والسيان
من حيث المنة او
للكونية ثم اذا كان
ضايحي فيه حكم
صلوة في الحبس
فلم يزل الدارمة
اياتها فاصا
العالى

في وصايا السالكين

هو الساتر في وجه قوي الا ان الاحوط والا قوي خلافة ولا باس بالحمل من غير الماكول
فضلا عن المشكوك فيه كقالب من الساتر وبغيا الساتر ونحوها وان كان هليا
حوط وانما منه احتياط الحمل المنصوص بالتوثيق كما كانت لغاية الملقاة عليها وانما
الا قوي فيه عند الياس ايضا بل لا يبعد ذلك ايضا فيمكن ان ملتقاعا على بعض خطوط اللباس
من الشعر مما لا يصدق كونه جزء منه ولو شئت في الساتر بل مطلق اللباس في اثر من الماكول
او من غيره ليجز الصلوة فيه على الاصح نعم لو شك فيما على اللباس من الرطوبة ونحوها
انها من الماكول او من غير حصص الصلوة فيه على الاصح ولا باس بالشمع والعسل والحق
المنج ودم البقر والعلل والبرغوث ونحوها من فضلات امثال هذه الحيوانات التي لا
يحملها وان كان الاحوط في مثل المنع الاجتناب كما انه لا باس باللباس بل الساتر
القدس وبرز الخالص مما يجوز الصلوة فيه بل الا قوي في ذلك فجلده ايضا والا قوي
ان منه ما في يد القمار الا ان مما هو مني به بل بقوى من كل المدة والقدس ايضا
اقام الغشوش بوزر الثعلب الا ان باب منه فضلا من غيرها مما لا يجوز الصلوة في الاصح
عد الجواز ومنه يعلم عد الجواز بوزر الثعلب الا ان باب الخالص فضلا عن حملها ايضا
الستباب الا قوي جواز الصلوة في بوزر وجلده بخلاف الفئك والشمور والحول
الخوارزمية التي هي سباع الطير بها حواصل عظيمة فان الاصح والا حوط عند حواصل
في شيء من جلدها وبرز الزايع ان لا يكون بل مطلق اللباس لو حملت كالحمار ونحو
من الذهب للرجال في الصلوة وغيرها بل الاحوط والا قوي اجتناب الحمل به بل
بالقوة والطير والمرج ونحو ذلك نعم لا باس بالحمل منه سواء كان مسكوكا ولا متخذ
للقصة الا كما ان لا باس بشدة الاسنان به بل الا قوي ته لا باس بالصلوة فيها خاز صلب
فيه من السلاح كالسيف النحر ونحوها وان اطلق عليه ما اسم اللبس لكن الاحوط اجتناب
الحامس ان لا يكون بل مطلق اللباس عما لا تنبه بالصلوة حيزا محصا للرجل ان
لا يجوز لبسهم في غير الصلوة ايضا نعم لا باس في الضرورة كالبرد ونحوه حتى تخلصوا
معوض تحفظها لما ايضا في الحرب كذلك ايضا وان امكن نزعه قبل الصلوة فاعلمها

من غفر بين التاتر
وعمر طمها دأ
بقا ت
فدا شكل بل لا فوي
عما الفرق بينه وبين
اللبوس من حى الشعر
المقااة والمفتة على
بعض المحوط طمها
دأ طمها
جواز الضلوة فيه
خصوفا اذا شئت
من الحيوان ام لا لكن
لا يلقى ترك الاضباط
طمها دأ طمها
فيه اشكال اذ لم يسم
خرا عراضه طمها
دأ طمها
في غفر بين التاتر
وعمر طمها دأ
بقا ت
فدا شكل بل لا فوي
عما الفرق بينه وبين
اللبوس من حى الشعر
المقااة والمفتة على
بعض المحوط طمها
دأ طمها
جواز الضلوة فيه
خصوفا اذا شئت
من الحيوان ام لا لكن
لا يلقى ترك الاضباط
طمها دأ طمها
فيه اشكال اذ لم يسم
خرا عراضه طمها
دأ طمها

دوم

بشرط الصدق عرفا
خبر طبارا دام ظلّه

من غير فرق بين ما كان من تحت الذراع وغيره لكن الاول والاخر ليس غير معهما
تجوز الصلوة فيه في الحالين وكذا لا بأس به للمرأة ولو في الصلوة على الاصح بل والنجاسة
المشكوك على الاقوى ولا بما لا تتم الصلوة فيه مستو الحائضه صغره كالتيقة والقلنسوة
ونحوهما مما يندرج في اسم ملبوس كذلك وان خرج عن المصاد بالتركيب من ثياب
متعددة نعم الظاهر الحاق قطع الحر الملتصق بها كما تنقاعها وان لم تدخل تحت اسم شيء فيها
لكن بشرط كونها بمقاديرها ولو كان مما لا يتم به الصلوة لوقته واطبقه طبقات متعددة
دام يكن منديجات تحت اسم شيء منها لم يجد المنع ولا بأس ايضا بالحمول ولا بالمصقبات
بل لا بأس بكل ما لا يعد لباسا كالاقتراش الزكوب عليه والتشد به ونحو ذلك في
حال الصلوة وغيرها ولا بما لا يعد ملبوسا كزوايا الثياب اعلامها وما يخط به منها و
السقاييف والقباطين الموضوعة عليها وان تعددت وكثرت وخرق الحجيرة وعصا
الحرج والفرج وحفيظة السلوس المطون وكوفر الاستقامة وخرقة مقابل الحشو
على وجه لا يكون ملبوسا وان كان الاحوط اجتناب بل الاحوط اجتناب جميع ذلك
ولا المنع بما غل الصلوة به منها غيره عن اسم الخلوص من غير فرق بين الفطن وغيره ولا
بين كون المربح بالسدا والحرير وغيره كالمنسوج من خيوط منسوجة من الحر وغيره كالكتامة
من القصة ونحوه ولا غير مما لا يخرج عن اسم الحرية المصنوعة والمنسوجة في حاشية مثلا
بعض القطن المخطط بخيوط من نحو القطن والمخطط مع ثوب من نحوه والمصق به والحشو
بنحوه وغير ذلك كذا لا بأس بالكف به وان زاد على اربع اصابع ولا بالسترة منه التي
هي الجيب لا بما يوجد في اكمام اليدين ونحوها ولا بما يقع به الثوب مثلا بل لا بأس بالثوب
المنسوج طرايق بعضها حر وبعضها غيره اذ لم يكن على وجه تكون الطرايق ملبوس
حر بلعظها ونحوه بل كذا لا بأس به لوقته من قطع كذلك نعم لو كان من قبيل البطا
للقصير لم يصح وان كانت المصنوعة كالثوب الذي احدث نصفه حر وما علم الصانع ذلك
باس به وان تعدد لكن الاحوط اجتناب جميع ذلك كما ان الاحوط اجتناب ما وقع
العامة من الحر المصق بل هو الاقوى ما لم يكن مما لا يتم به الصلوة والله اعلم بالصواب

فيه اشكال بل لا قوي
المنع فلم يجز اذام بقا

الشمس
تدور في سائر النجوم
تكتب في ذلك النجوم التي هي
الشمس والشمس التي هي
في الجود في الجود
الجود

الاعلام
عن العلما والفقهاء
على النوب من اهل البيت
في الجمع يعني من اهل البيت
وغيره من اهل البيت

قوله
الزبد السوفى
الزبد السوفى
الزبد السوفى

الشيء
فمن استأثر في غفلت
فمن هو من بطرطان السج
جمع والتبرير و
سفر التبرير

الأحوط في الزائد
فقط

المند
حري
نلقيه
باب

والله اعلم
بما كنا
نعم

10

لا يقتضي الشك في كفة خاصة على الأصح كما أنه لا يفتقر في السائر بعد كونه متماخضاً للصلاة فيه حال مخصوص من تسبيح ونحوه بل يجزئ للصوف والقطن ونحوهما وإن لم يكن رداءً منسوجين بل الأقوى لأجتماع بالحشيش والورق ونحوهما مع الاختيار فضلاً عن الاضطراب وإن كان الاحوط خلافه أما الشك بالطي بالطين ونحوه فلا يجزئ في الصلوة مطلقاً على الأقوى وكذا لا يجزئ ستر الدبر باللبتين ولا القبيل باليد^{تين} سواء في ذلك يده أو يداؤه وجهه مثلاً نعم يجب الطي بالطين ونحوه والشك باليد^{تين} ونحوهما عن النظار المحرم فلو لم يجز^{حج} سائر للصلاة سقط وجوب الشك فيه من الن^{ظر} فيصلح حينئذ عارياً للصلوة المختار مع أمن المطمع المحرم على^{أن} بدأت عودته حال القيام والركوع والنجوى ولا يجب عليه وضع يديه على عودته ولا الطي بالطين ونحو مما عرفت ثم ليس بسائر للصلوة وإن كان هو الاحوط ومنع عدم الأمن المطمع بطل جالساً ويؤى للركوع ولا يجب عليه ما يمكن من الاحتناء الذي لا بد منه لمعه لوقه ولا وضع الركبتين واليدين والأهامين على كفة رضعها حال النجوى بل لا راع ما بعده عليه^{أن} ذلك كله احوط مع فرضه بل والدعوة كثر أن الاحوط لرفق صورة الأمن فصل الصلاة كما ذكرنا ثم أعادها بالإنهاء للركوع والنجوى ولو كان بعد الطين ونحوه من اللطوخ حال عذ^ر من المطمع لفتح يده عن رضه من قيام كما أنه لو وجد حاله خفيفاً وبركه وبجده فيها^{الحال} وصل فيها صلوة الخمار بل لو وجد ماء كدراً وحال دخلهما وتسبها عن المطمع وصل من قيام وأوى للركوع والنجوى مع فرض عذ^ر تمكنه منها مستور بالعمرة ونشر الجماعة للبراءة كما نفع لغيرهم لكنهم يصلون من جلوس يتقدمهم الإمام ويؤى للركوع والنجوى وبركه ويجهدن خلفه إذا منوا من الإطلاع ولو من بعضهم ولا أوغوا جميعاً فإن أمن بعضهم ركع وسجد إن كان في غير الصف الأول دون غيره وإن كان فيه أما إذا كان الجميع طلياً والخطو بالطين ونحوه مما منع الإطلاع صلى جميعاً صلوة الخمار على الأقوى كما عرفت في الشك في الشفرة ويجب تحصيل السائر على جهالة في الماء ولا يجب عليه الاستظار إلى آخر الوقت ما لم يعلم المحصول فيه على الأقوى ثم يستحب

الاجزاء في حال الضم
لا يخلو عن قوة فطريتها
دام بقائنا

[illegible]

بل هو الاقوى كما عرفت
وان لم يجد الطين وهو
فالا حوط الجمع بين صلوة

فَلَمْ يَبْدَا لَهُمْ
بَلَا يَخْلَوْا عَنْ قُوَّةِ

قوله ظهر طامد
ظلمة
هذا الاحياء والاشياء
منها ما تسمى ظلمة طامد

طام عظم
المراد التقديم بالركبة
مبنيًا مقدس سنة طرطبا

مع القنفذ الاخطبوط
بين صلوة المنيار والقات

مع الامناء فخرهم
بقائهم

This is a scan of a blank page from an old document. The paper has a warm, off-white or light beige tone, characteristic of aged paper. There are subtle variations in color across the surface, with some areas appearing slightly darker than others, possibly due to the scanning process or the natural texture of the paper. A faint horizontal line or crease is visible near the top edge, suggesting where the page might have been bound or folded. The overall appearance is clean but shows signs of age.

بل الوجوب لا يتخلو عن
قوة ضرورة ظميرنا
دام بقاءنا

فليس كالبلد البعيد
التي فيه وكذا في الفرض الثاني
طس طبا دام عمره

الافوى على التعبير
كذاني منسوك الماكوليه
اذا كان عند غيره
طنا دام عمره

عرب و غیر عرب
وضع القبط جمع
مطهر السیر

لما انتهى مع الزكاة ولو وجد بعد الفراغ مضت صلواته والا حوط له الاستد
والجهد في الاشياء وامكنه التمسح بغير فعل الماشي سنة وان لم يلا استأف بل لا حوط
ذلك في الاول بضا ولو اضطر في الصلوة لا لبس لمعرفت منه بل بدو ونحوه جاز وصل
صلوة المختار وان كان هو السائر لكن لا حوط له بل الاقوى مراعاة الترتيب بين ما تقدم
به الضرورة من ذلك فيؤخر ما حوط لبس النفس للصلوة كالغضوب في الحجر والذهب
لو يمكن كذلك كجلد غير لما كاول بل يؤخر الغضوب عن الاخرين وليس عند السائر المحلل من اسباب
الضرورة المستوعبة للصلوة في الضرر بل يصلي عاريا بل هو كذلك لو اشبه السائر القابا
وغيره مما يحرم لبس الصلوة وغيرها كالحرير والذهب المنصوب على وجه الاختصار فحجت
الجميع حجتين ويصلي عاريا مع فرضه غيرهما اذا كان الاشياء بين المحلل والحرمة
حيث الصلوة كالشبه غير لما كاول كذا الصلوة زابدا على غير القابل بواحدة غير
في الثوب الجعل المشبه بالطاهر ولو باق الوقت صلى الممك وعاريا على الاقوى لو
لو يمكن الامن واحدة اقصر على الصلوة عاريا ولو لم يكن عند الاثوب متحد مشد
ومشاة من الحرير وغيره جاز له لبسه بغير الصلوة اما فيما لا حوط له الصلوة
به وعاريا مؤميا وان كان الاقوى الاجترار بالصلوة به بناء على ما ذكرناه وكيفية
صلوة عاريا اما اذا كان عند غيره فالاقوى والا حوط فحين الصلوة عليه
فيه دون ذلك الكلام في الثوب المحلل المشكوك فيه من الماكول للتم وعنه واقله
المبحث الرابع في الجيب القدر من جهة الخلف للصلوة ثم اذا كان واضعا على طرف الخ
او على عيب الخمر على وجه ترضي عورته ونظر اليها فالاحوط والاقوى التمسح وان لم
يكن تحتها نافر محترم كما انه لو صلى غثوثا مع الجيب بحيث تكشف عورته عند الركوع
لغيره وجب عليه التمسح له ولو حصل التمسح للتم وغيرهما من الشعر على وجه يصح
عليه التمسح بالثوب في تلك الحال فهو في الاقوى وكذلك الكلام في الثوب الخرق مما يحل
لعوده فوضع يده مثلا على وجه حصل معه الصلوة الزبور **المبحث الخامس** في كراهة
لباس كراهة الصلوة حتى للنساء على الاقوى في الثوب التمسح منه عند الخلف العامة

الحصيفه
كفوفه كفاي است و كذا
درست با زود و نرم مبادا
و در اسب رخ حصيفه در رنگ
گردد جامه را بصرفه
دست

المضج
ضج الثوب في المضج
كروا جادوا ان الذين
موتوا انت مضج كتاب
المقلد
رقم من الجبار

مجلسه در روز پنجشنبه ۱۳۰۲
در محل اجتماعات
مجلس شورای اسلامی
تأسیس شده است
و در روز پنجشنبه ۱۳۰۲
در محل اجتماعات
مجلس شورای اسلامی
تأسیس شده است

من باب تيسر في سنة ١٢٠٠ هـ
البيدال

السلامة من الالتهاب والحمى

بعضی عزت بشی عزت
من با سحر و جادو
و ابرو و عرو و...

۱۲۱۱
 حضرت امام حسن مجتبیٰ علیه السلام
 شهادت فرموده اند که هر کس
 در طریقه اربعین راه بیفتد

اذا لم يحصل منه قصد

الفريق والاصطفى قرا
دام بقاءه

والكساء ومنه العبا والمصوغ المشيع المقدس والمشييع بالعصف والمشييع بالزحفان بل
الاول احتساب مطلق للمصوغ وكذلك تكبيرة في السائر الواحد الرقيق بل تكبيرة له الصلوة
في السائر بل الواحد وان لم يكن رفقا بل الاول له الصلوة في الشاب المتعبد بل تكبيرة للقاء
ذلك الزوايا كما انه يجب هوله ولغيره والتمتع والقرول ويكره ايضا فيها التزاور فوق القصر
الوشيع ويشاكذ كراهته الاخر للامام والمرا دبه ادخال تحت اليد اليمنى القاطع على المنكب
الايسر كما يعلم الحرم بل الظاهر كراهته اذا القاء على الايمن ايضا بل الظاهر انه لم يرد من القاء
القضاء المعلوم كراهته ايضا فانه ادخال الشويين تحت الجناح وجعله على منكبه حدة كذا
يكبر في العامة الطائفة وهي المجردة عن السدل وعن التحات الذي هو معنى الشوي واحد منها
والظاهر حصوله بعد حيث يصير تحت جهة الذق بل بقوى تحصيله طيفعة السدل التحات
بذلك ولا يصير في التحات جبهة تحت التحات صلا على وجهه بغيره في الطرف الاخر ويشاكذ
استحباب التحات في الخروج للحاجة والتفرد كذا يكبر فيها التحرام واللباس للرجل للثياب
للمرأة وحال الاذوار وتكره ايضا في القباء المشد ولو لم يجزها فضلا عما يستعمل الصبر من الا
المشدة وفي ثوب المتمر بالجماسا والقصص وغيرها ودي القاسل وفي الحمام ذي
الصورة وفي لباس القدم الذي يستظهره ولا يخلو الساق كالشاة البعدانية
والنعل المشد ونحوها اما ما كان له ساق تحصيل النغذية به لا كراهية فيه بل تنصب
الصلوة في النعل العربيين ويكره فيها ايضا سدل الزوايا واستيعجاب بالحد يد البازر
سلاحا كان او غيره ويكره للربة الصلوة في المحللان ذي الصوت بل في غيره مما يقص
يشغل القلب لله اعلم المقدس من الزايم في مكان المصل وفيه مباح المحج
الاول كل مكان يجوز الصلوة فيه لا المصنوع للعالمية فيه المكانا غاصبا كان او غيره
فهذه كانت الصلوة او نافذة على الاصح دون الجاهل والظفر والجبوس بياطل ونحوه
بل في الناسي غيرهم ممن لم يجد المكث فيه عليه تلك الحال من غير فرق بين القاصبة
غيره وان وجب عليهم الاجرة وصلوة الضطر كصلوة غيره بقيام وركوع وسجود ولو
علم بجبئته فمضى ثم انكشف عنه بطلت صلواته بخلاف العكس كجاهل الغريم

الناس عليها وعدمه ولا يمنع شربها التباين من حواء التيجو عليه كما أن الظاهر عدم
جوازها على ما يثبت على وجه الماء ونحوه مما خلق معجزة لكثرة من صنف نبات الارض
والكلام في المايوس كالكلام في الماكول فلا يجوز على الفطن والكان منه وان لم
ينبغي على الاقوى بل من لم يخبر باللاحوط اجتنابها قبل الوصول الى استعدادها والظن
بعدم الاياس بالتجو على خشبها وغيره كالورق ونحوه فضلا عن غيرها من الخوص
والورق ونحوها تمام يكن معدا لاخاذ الملابس المعتادة منها فلا يابس جسد بالتجو
على القيقا ولا نعل الخنزة منه والثوب المنسوج من الخوص نحوها فضلا عن قرا التيجو
والسيف والبوردا والخضيرة ونحوها والاحوط اجتناب التيجو على القيقا خصوصا ما
بعض البلدان وان كان الاقوى خلافه مطلقا واما القرااس فيجوز التيجو على الميتى به
وان كان فيه بعض اجزله التورة ومثلا من الخوص والقطن والكان نعم بكمه اذا كان فيه
ثابتة وكان التيجو على غيرها تمام اذا كان التيجو عليها فلا يصح مع فرض كونهما ليست صغارا
ننتصرهم مما يقع التيجو عليه حاله من الجبهة والقرااس بخلاف ما اذا كان صغارا
مما يقع التيجو عليه كما لا يابس بالتجو على المراح الصبونة والقرا ليس كذلك افضل
لكنه الارض فاضلها التربة المحسنة التي تخرج المحب السبع وتوزل الى ارضين السبع
ولم يجد شيئا من النشأة او وجد ولم يتمكن من التيجو عليه بخراور وادقيقه سقط عليها
لاقوى عدم بذلك شرعى عنده في هذا الحال وانما الواجب عليه قراجه منه حينئذ
الى شئ يكون كما في المساجد لكن الاقوى بل الاحوط التيجو على ثوبه الفطن والكان
الى العادن الاضيقه كالفردنج ونحوه ثم على ظهر الكف بالتجو التيجو على الموصل الذي
صل به للجبهة التمكن الواجب التيجو عليه بخلاف ما لو كان كذلك فانه يبعد عليه
شيئا وان وجب عليه زلة الملطوخ منه محل التيجو عند القبلة الثانية مع فرض
وهو مشله التراب الذي يملق بالجبهة عند التيجو على الارض اليابسة ولو لم يجد الا
الذي لا يمكن الاعتماد عليه بجد عليه ولصفا للجبهة من غير اعتدائه لو كانت الا
طين بحيث يتلخ ببدنه ويشا به لوصل فيها صلوة الختار زلة الصلوة فمما التيجو

الفصل
في بيان طرق التفسير

[illegible]

مدی فی القب

كأن والاحياء ملا

دامرقاش

المسراج

13

...

لهم مثل القبيح

الكفا شكل

العاق

...

ال

5

100

لا يجب على الجلوس حينئذ للتمسك على الأقوى المبحث الرابع عشر في مكان الفريضة
 فإذا راعى جملته لا يفوت الاستسقاء الواجب على المصلّي فيه فلو لم يختار في سبقتها أو على جوار
 أو وجبة أو بيد أو سبيل أو غير ذلك بطلت صلاته مع غوات الاستسقاء الواجب على الجلوس
 إذا لم يفت. وإن كان يصدق عليه أنه مطمئن مستقر فانه يقع الصلوة وإن كانت لتسقية
 صلاة أو مع غيره ولو كان مضطرا أو لا وفوف أو لا يقوى ثم استسقى أو الأعم الطمأنينة
 المضد للصلوة فهو نحوه ثم علم أن يكف عن الفرائض والذكر ونحوها مما يعبر فيها الظاهر
 حال الاضطراب كأن الأقوى جواز الشروع فيها مشافى المكان القارء لم يطمئن بعد
 فقرأ على وجه يؤدّي تمام الواجب فإن بقي على حاله صح صلوة والا استأنفها ولكن
 الاضطراب اجتنابه مع عدم الظمان بالبقاء هذا كله مع الاختيار أما مع الاضطراب فلا بد
 فيصلى على الثانية مثلا مراعى للاستقبال بما أمكنه من صلوة ويصرف إلى القبلة كما
 انصرف الثانية وإن لم يتمكن إلا من تكبير الأحرام أقصر على الاستقبال بها خاصة بل لو لم
 يتمكن من ذلك سقط الاستقبال من راسه ولا يجب تحريه لأقرب فالأقرب إليها
 على الأقوى أن كان هو الاضطراب وكذا الكلام بالنسبة إلى غير الاستقبال مما هو واجب
 في الصلوة فانه ياتي بما يمكن من أو بدله وليقطع ما يقتضي الضرورة عدمه بل الأقوى أن
 الركب على الثانية وفي التسقية ولما اشترى غيره من المضطربين فمعرفة المبحث الخامس
 الأولى على صلوة الفريضة اختيارا في جوف الكعبة وعلى سطحها بل هو الاضطراب
 أن كان الأقوى الجواز حتى لو استقبل بها المفتح ثم يجب عليه في الصلوة على سطحها
 إزائتي منها ليستقبل أما مع الاضطراب فلا إشكال في الجواز كما نأخذ مطلقا وكذلك
 الأولى بل لا حوط أن لا يتقدم حين الصلوة على قبره مصور بل ولا يحاذيه على وجه
 يكون مساويا له الأعم الخارج المانع الرافع له الأدب أن كان الأقوى جوارها خصوصا
 الثلث منها وعلى كل حال فالأولى جعل غير الشبائيك والصدف في الشريف وثوبه
 فأصلا والله أعلم **المبحث السادس** في مكروهات المكان تكره الصلوة في الحمام وإن
 كان نظيفا حتى السطح منه في الأولى ثم لا بأس بها على سطحه كذا ذكر في منزلة والمجوز

لا يحوط مع عبد الحزق
 جلتوس للشه ما بالسخي
 وان تلحق بد زولو عكن
 لا اعتماد على الطين فخطا
 دام بجانك
 الراجحة
 المملوك
 المروضة على يد مناس
 بيه محبته

هذا الاحتياط لا يترك
خطأ لا يترك

C

بَلَّا يَخْلُو عَنْ مَوْتِهَا إِذَا
يَكُونُ فِي الْمَقَابِرِ

والمغرب ضرورة طمنا

داسبقانہ
عنه

الاحتياط عظم جداً

دامشعور

فيلشكال فلايتوك

الاحتياط فمربيا
دام بقائه

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100	101	102	103	104	105	106	107	108	109	110	111	112	113	114	115	116	117	118	119	120	121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131	132	133	134	135	136	137	138	139	140	141	142	143	144	145	146	147	148	149	150	151	152	153	154	155	156	157	158	159	160	161	162	163	164	165	166	167	168	169	170	171	172	173	174	175	176	177	178	179	180	181	182	183	184	185	186	187	188	189	190	191	192	193	194	195	196	197	198	199	200	201	202	203	204	205	206	207	208	209	210	211	212	213	214	215	216	217	218	219	220	221	222	223	224	225	226	227	228	229	230	231	232	233	234	235	236	237	238	239	240	241	242	243	244	245	246	247	248	249	250	251	252	253	254	255	256	257	258	259	260	261	262	263	264	265	266	267	268	269	270	271	272	273	274	275	276	277	278	279	280	281	282	283	284	285	286	287	288	289	290	291	292	293	294	295	296	297	298	299	300	301	302	303	304	305	306	307	308	309	310	311	312	313	314	315	316	317	318	319	320	321	322	323	324	325	326	327	328	329	330	331	332	333	334	335	336	337	338	339	340	341	342	343	344	345	346	347	348	349	350	351	352	353	354	355	356	357	358	359	360	361	362	363	364	365	366	367	368	369	370	371	372	373	374	375	376	377	378	379	380	381	382	383	384	385	386	387	388	389	390	391	392	393	394	395	396	397	398	399	400	401	402	403	404	405	406	407	408	409	410	411	412	413	414	415	416	417	418	419	420	421	422	423	424	425	426	427	428	429	430	431	432	433	434	435	436	437	438	439	440	441	442	443	444	445	446	447	448	449	450	451	452	453	454	455	456	457	458	459	460	461	462	463	464	465	466
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

L



في مكثها المكان

والمكان المختار للكنيف ولو يظن أنها مبالاة بدلت المسكر وفي لسان الأبل وان كنت
ورشت فمختف بذلك وفي مراتب الخيل والبغال والحمير بل والبقر بل ومرايض الغنم وان كان
هو لخت كراسته من غير بل كره في كل مكان مستقذ روفى الطرق وان كانت في بلاد ما
فقر بالماء والأحمر وبطلت على الأقوى وفي قرى لعل وأوديتها وان لم يكن فيها عمل
ظاهر حال الصلوة وفي مجارى لبناء وان لم يتوقع جريانها فيها فلا بأس بالصلاة على
سائبا تحت فمروا صافيه وكافى عمل الماء الواصف وتكره ايضا في الأرض البنية ولا تكت
الأربعة حيوان وادى الشقرة والبيدة والصلصال بل كل أرض زبل فيها عذاب و
خفت على التلح وفي بيوت معابد التران بل كل بيت عذابا وعيبا لا خير له التار في
ودور الجوس وان لم يكن في الحجر منها الا اذا رثما صل فيها بعد الجحاف بخلاف البيع الكافي
فان لا بأس بالصلاة فيها وان لم ترش لها كساجد غير في جواز الصلوة بها من غير اذن
من أهلها ولا التاطرة الواصف وتكره ايضا وفي بلاد مضرته ولو سراج او مسال في
الروح من غير في بين الجسم وغيره ولا بين ما نص منها جرح بحيث لا يخرجها عن صدق
اسم القتال والصورة وعدمه ثم يزول بالتغطية بل الا في جناب البيت الذي فيه قتل
وان لم يكن قدامه بل لاداء ايضا وتكره وفي بلاد مضرته ولو سراج او مسال في
في مطلق النقص بل كل شيء شاعل للبال وتكره ايضا وفي قبة حياطين من بالوعة ينال
او كيف بكرة بل ينفى ليدان يلقى عن الصلوة في مكان تكون فيه العذرة قدامة كذا
تكره ايضا على القبر وفي القبلة قبر او بين القبرين فصاعدا وفي المقبرة ثم ترتفع الكوا
في الثاني والثالث بالحوائل المستدبر المحظوظ لعل في كفي جند في دفع الكراهة
ولو كان غنم كما انها ترتفع ايضا بعد عشرة اذرع من كل جهة اذا فرض حصول القوي
الجهات الاربع بخلاف الخائف فانه يكفي في ارتفاع البنية لو كانت اربعة جانبا لان احدا
في جهة اليمن والشمال والثاني في جهة الخلف والامام هذا كله في غير قبور الاممة
عليهم السلام اما هي فلا بأس بالصلاة خلفها على الأقوى فضلا عن اليمن والشمال وان
كان الاصل الصلوة عند جهة الرأس على وجهه لا يساوي في الامام وتجب للمصل

الصلوة
في كل مكان
مستقذ روفى
الطرق
وان كانت
في بلاد ما
فقر بالماء
والأحمر
وبطلت على
الأقوى
وفي قرى لعل
وأوديتها
وان لم يكن
فيها عمل
ظاهر حال
الصلوة
وفي مجارى
لبناء
وان لم يتوقع
جريانها
فيها فلا بأس
بالصلوة
على سائبا
تحت فمروا
صافيه
وكافى عمل
الماء الواصف
وتكره ايضا
في الأرض
البنية
ولا تكت
الأربعة
حيوان
وادي الشقرة
والبيدة
والصلصال
بل كل أرض
زبل فيها
عذاب
وخفت على
التلح
وفي بيوت
معابد التران
بل كل بيت
عذابا
وعيبا
لا خير له
التار في
ودور الجوس
وان لم يكن
في الحجر منها
الا اذا رثما
صل فيها
بعد الجحاف
بخلاف البيع
الكافي
فان لا بأس
بالصلوة فيها
وان لم ترش
لها كساجد
غير في جواز
الصلوة بها
من غير اذن
من أهلها
ولا التاطرة
الواصف
وتكره ايضا
وفي بلاد
مضرته
ولو سراج
او مسال في
الروح من
غير في بين
الجسم وغيره
ولا بين ما
نص منها
جرح بحيث
لا يخرجها
عن صدق
اسم القتال
والصورة
وعدمه
ثم يزول
بالتغطية
بل الا في
جناب البيت
الذي فيه قتل
وان لم يكن
قدامه
بل لاداء
ايضا
وتكره
وفي بلاد
مضرته
ولو سراج
او مسال في
في مطلق
النقص
بل كل شيء
شاعل للبال
وتكره ايضا
وفي قبة
حياطين
من بالوعة
ينال
او كيف
بكرة
بل ينفى
ليدان
يلقى عن
الصلوة
في مكان
تكون فيه
العذرة
قدامة
كذا
تكره ايضا
على القبر
وفي القبلة
قبر او بين
القبرين
فصاعدا
وفي المقبرة
ثم ترتفع
الكوا
في الثاني
والثالث
بالحوائل
المستدبر
المحظوظ
لعل في كفي
جند في دفع
الكراهة
ولو كان
غنم كما
انها ترتفع
ايضا بعد
عشرة اذرع
من كل جهة
اذا فرض
حصول القوي
الجهات
الاربع
بخلاف
الخائف
فانه يكفي
في ارتفاع
البنية
لو كانت
اربعة
جانبا
لان احدا
في جهة
اليمن
والشمال
والثاني
في جهة
الخلف
والامام
هذا كله
في غير
قبور
الاممة
عليهم
السلام
اما هي
فلا بأس
بالصلوة
خلفها
على الأقوى
فضلا عن
اليمن
والشمال
وان كان
الاصل
الصلوة
عند جهة
الرأس
على وجهه
لا يساوي
في الامام
وتجب
للمصل

الحج

في الاذان والاقامة

انما الاذان والاقامة بين يدي من يقرأ في مكة على الاقوى من يقرأه او من كان حاضرا عنده بل الظاهر
استحبها حتى لو علم عدم المرور والحضور نعم تكفي فيها الترة ولو بعدوا وتراب مجموع
نحوها بل يكفي الخط ولا يشترط فيها الحيطة ولا الظاهر والله اعلم **المبحث السابع** يستحب
الصلوة في المساجد وافضلها اربعة مسجد الحرام ومسجد النبي ومسجد الكوفة
مسجد الأقصى وافضل الاربعة الاول فان الصلوة فيه تعدل الف صلاة في
مسجد النبي عشرة الاف صلاة وفي الاخيرين الف وفي المسجد الجامع في البلد مائة
ومسجد القبلية خمسين ومسجد التوق اثني عشر والاصل للبناء الصلوة في
بيوتهم وافضل البيوت بيت الخديج وكذا يستحب الصلوة في مشاهد الامنة وهي البيوت
التي امر الله ان توضع ويدكر فيها الله بل هي افضل من المساجد بل قد ودان الصلوة
عليه تعالى الف صلاة بل قد يظهر من مفاخره كبره ولا الكعبة افا افضل منها والله اعلم
المقدمة الخامسة في الاذان والاقامة وفيها مباحات **المبحث الاول** هما استحب
موكدا للصلوة التحييق خاصة عندما تستعد له وقضاء حضرا وسفرا في الصحة والاض
الجامع والمغفرة للرجل والمرة وان اشتد تأكد هذا الاول من الحج لذات الجهر من الضرا
وتحضور المغرب الغداة منها واشد هذا الاقامة خصوصا للرجال حتى قبل بوجها
علمهم وان كان الاقوى خلافه ثم يسقط الاذان للعصر من يوم الجمعة اذا جمعت مع
فيه ولو ظهر اعتدا يستحب الجمع بل الاقوى والا حوط تركها في هذا الحال اقامة التمر
فلا يسقط بل هو الاقوى في الجمع في غير وقت المرحض فيه وان كان هو الا حوط ايضا
كذا يسقط العصر يوم عرفة فيها اذا جمع مع الظهر وقت الجمع للعشاء في ليلة المزدلفة
كذلك ايضا والعصر والعشاء للستحاضة التي تجمعها مع الظهر والمغرب وكذا غيرها
من يستحب له ذلك ايضا كالمسلسل من نحو في بعض الاحوال ولا يتأكد للقاء في
غير قول وروده من الصلوة وان كان لا يخلو من الفضل ويسقطان معا بقاء الجهر
في الجماعة للعشاء بها عن الخاصة والغائب اذا اتاها قبل التفرق عن موضع الصلوة
مسجد كان او غير مسجد قصد الايمان اليها ولا صلى جماعة معها او مع غيرها او

الصلوة
في كل مكان
مستقذ روفى
الطرق
وان كانت
في بلاد ما
فقر بالماء
والأحمر
وبطلت على
الأقوى
وفي قرى لعل
وأوديتها
وان لم يكن
فيها عمل
ظاهر حال
الصلوة
وفي مجارى
لبناء
وان لم يتوقع
جريانها
فيها فلا بأس
بالصلوة
على سائبا
تحت فمروا
صافيه
وكافى عمل
الماء الواصف
وتكره ايضا
في الأرض
البنية
ولا تكت
الأربعة
حيوان
وادي الشقرة
والبيدة
والصلصال
بل كل أرض
زبل فيها
عذاب
وخفت على
التلح
وفي بيوت
معابد التران
بل كل بيت
عذابا
وعيبا
لا خير له
التار في
ودور الجوس
وان لم يكن
في الحجر منها
الا اذا رثما
صل فيها
بعد الجحاف
بخلاف البيع
الكافي
فان لا بأس
بالصلوة فيها
وان لم ترش
لها كساجد
غير في جواز
الصلوة بها
من غير اذن
من أهلها
ولا التاطرة
الواصف
وتكره ايضا
وفي بلاد
مضرته
ولو سراج
او مسال في
الروح من
غير في بين
الجسم وغيره
ولا بين ما
نص منها
جرح بحيث
لا يخرجها
عن صدق
اسم القتال
والصورة
وعدمه
ثم يزول
بالتغطية
بل الا في
جناب البيت
الذي فيه قتل
وان لم يكن
قدامه
بل لاداء
ايضا
وتكره
وفي بلاد
مضرته
ولو سراج
او مسال في
في مطلق
النقص
بل كل شيء
شاعل للبال
وتكره ايضا
وفي قبة
حياطين
من بالوعة
ينال
او كيف
بكرة
بل ينفى
ليدان
يلقى عن
الصلوة
في مكان
تكون فيه
العذرة
قدامة
كذا
تكره ايضا
على القبر
وفي القبلة
قبر او بين
القبرين
فصاعدا
وفي المقبرة
ثم ترتفع
الكوا
في الثاني
والثالث
بالحوائل
المستدبر
المحظوظ
لعل في كفي
جند في دفع
الكراهة
ولو كان
غنم كما
انها ترتفع
ايضا بعد
عشرة اذرع
من كل جهة
اذا فرض
حصول القوي
الجهات
الاربع
بخلاف
الخائف
فانه يكفي
في ارتفاع
البنية
لو كانت
اربعة
جانبا
لان احدا
في جهة
اليمن
والشمال
والثاني
في جهة
الخلف
والامام
هذا كله
في غير
قبور
الاممة
عليهم
السلام
اما هي
فلا بأس
بالصلوة
خلفها
على الأقوى
فضلا عن
اليمن
والشمال
وان كان
الاصل
الصلوة
عند جهة
الرأس
على وجهه
لا يساوي
في الامام
وتجب
للمصل

الحج

في سنن الاذان والاقامة

في صلوة الغداة واما الاقل وهو الظهارة فالاقوى شرطها بركا ان الاحوط ذلك
 بالنسبة الى ما بعد الاذان الا اقوى ما عرفت ويستحب فيها ايضا الجهر في اخر فصولها
 مع التاني في الاذان والمحد في الاقامة على وجهين في قاعدة الوقف والافصاح بالالف
 والهاء من لفظ الجلالة في اخر كل فصل هو فيه ووضع الاصبعين في الاذان وفي الاقامة
 وعند الصوت فيه ورفع اذنان ذكره ويصح الوقوف في الاقامة ايضا الا انه دون الاذان
 ويستحب الفصل بين الاذان والاقامة بصلوة ركعتين في غير المغرب الاولى كوطئا من
 السابعة وخطة او صلاة او سجدة او ذكر او دعاء او كلام في غير الغداة او سكوت والا
 الاقتصار في الفصل في المغرب على الخطوة والتسكينة والتبكير كما ان الاولى تخص الفصل
 بالخطوة بالمغرب ويستحب في الاذان ان يكون على رفع الصوت مبصرا بصيرا
 بغيره الاوقات وان يكون على مرتفع منارة وغيرها ويستحب حكاية الاذان سواء كان
 للاعلام والصلوة جماعة او فرادى مكررها كان او مستقبلا على الاقوى ثم لا يستحب
 حكاية الحرم منه كما لا يستحب الاسرار بالحكاية والبراد بالحكاية قول مثل ما يقول المؤذن
 عند السماع من غير فصل عند بركته بريد التحجرات بالحقول وان كان الاقوى حصول
 الحكاية بقولها من دون ابدال ثم الاقوى الاحوط ابدالها بذلك ذاكاه وهو في أثناء
 الصلوة كما ان الاولى له ذلك ايضا اذا حكاها وهو في الخلا يستحب من كلام الادب بين
 والاولى للحاكم ان يقول عند حكاية الشهادتين وانا شهدان لا اله الا الله وان شهد
 رسول الله ما كفى بها عن ابي محمد واعين بها من اقره شهد وان كان الظاهر استجبا
 ذلك للحاكم وغيره وكذا يستحب حكاية الاقامة ايضا لكن ينبغي اذا قال المقيم قد قامت
 الصلوة ان يقول هو الله ثم اقها وادمها واجعلن من خير صالحي اهلها ويخبرني
 الحاكم الاذان الصلوة بحكاية عن اغادته بل هو بصدور الاقامة اجزءه وان لم يحكمه
 حتى لو كان اذان منفردا واقامة وكان السامع اماما بل الظاهر اجزاء من ايم بصدور
 ثم بقوى عباد رعا عتقا ما في الاجزاء به حتى لو يفتقر المؤذن فضلا عنه هو ومن يعلم
 مشروعية التفتيق من السماع والقول والله اعلم **المبحث الخامس** في احكامها من

في سنن الاذان والاقامة
 في سنن الاذان والاقامة
 في سنن الاذان والاقامة

بل فيها ايضا شرطها
 تام بقائه

فصل بين الاذان والاقامة
 في سنن الاذان والاقامة
 في سنن الاذان والاقامة

المؤذن
 صدره لا يرفع
 ولا يرفع يده

او منفردا ايضا على الاقوى
 شرطها

في احكام الاذان والاقامة

ترك الاذان والاقامة عند قضاء عن احدهما حتى احرم للصلوة لم يحل قطعها واستحبها
 نعم اذا كان ذلك عن نسيان جازله القطع ما لم يركع منفردا كان او غيره حال الذكر حال
 ما اذا نسيه على الترتيب زمانا معتدا به ثم ادا الرجوع بل وكذا لو بقي على الترتيب ذلك لا يركع
 له حال لقطع الصلوة على الترتيب والسلام عليه ولا يجب عليه العدة في الفريضة اخرى فمئة
 وان كان ممكنا كما لا يشترط له العدة في الاقامة لذلك على الاقوى ولا يقطع نسيان الاذان
 وعده بل ولا الاقامة على الاحوط ولا قطع نسيان بعض فصولها بل وشرايطها على الاحوط
 والمصلي بهذا لا يكفاه احدهما لكن اذا اقام عازفا على ترك الاذان ثم بدله فله جلاء فيه
 اعاد الاقامة بما يحفظ على الترتيب كالشاهي على ما عرفت سابقا وتوابعه في خلال الاذان
 او الاقامة او حتى وان غشي عليه واسكروا رديع من مئة ثم افاق وتاب جازله البناء ما لم
 نقص المولى مراعاة الشريعة الظاهرة في الاقامة والافضل له استئذنها بالحد في الشا
 ومن اراد بعد اذ انبجأ ان يستدبر من ادا الصلوة ثم يقف غيره بل وكذا الاقامة ولو اد
 منفردا واقام ثم بدله الا اماما من استحب له اعادتها **المبحث السادس** في استحبها
 في اذن المؤذن اليه في الاقامة في اليسرى وكذا يستحب الاذان عند دخول المؤذن في الصلاة
 اللهم سمعوا الجهر في الفلوات للناس حتى تصلهم عن الطريق فمهلكهم وفي اذن من ترك
 اكل اللحم اربعين يوما وينبغي ان تكون اليمنى بل يستحب ذلك لكل من شاء خالفه والله
العالم المقتضى الثاني ينبغي للفصل ايضا تمام قلبه تمام الصلوة في قواطعها
 فانه لا يجب للعبد من صلوة الاما قبل عليها ويستحب له الخضوع والخشوع والوقار
 والتسكين والطيب الذي الحسن والتسواك قبل الدخول فيها والتسبيط وان يكون في
 يده خاتم من عقيق فان الركعة فيه بالف وينبغي ان يصل صلوة مودع في حال التوبة
 والانتابة والاستغفار ويغسل يديه في جميع احواله في طاعة سيده وعولاه وان هو
 بين يدي ربه قيام العبد لا دليل بين يديه ولا وان يعلم ما يقول وان لم ينال
 ولن يسئل وانته صادق في مقاتله عند قرأته انك نسيته انك نسيته انك نسيته انك
 يزاد منه تحصيله بالعبادة والاستغانة فلا يكون غابا للهواء ولا مستعينا بغيره وان

القول
 في سنن الاذان والاقامة
 في سنن الاذان والاقامة

في شرايعكم اَلْصَّلَاةَ

يكون باطنه موافقا لما يظهره من العبادة في الركوع والسجود ونحوها والاكابر من الشيخ في
 ذى الحسن ومن كان فاكهه قاصدا فأكبر عطاء العترة ما كتبه العلماء في سر الصلاة ولو
 تأمل العبد الذي يشتغل بصلوته وقلبه مشغول بماورد ديناه أنه ما عا مل سينه ومولا
 معا لة أقل من مخاطبة من زوجته وغيرها من حضرة قام قلبه عند مخاطبة لذناب حياء
 ن كان من العلم فليبدل الانسان محمدا في الحب فيها عن حديث النفس عن التعكر في
 امورد ديناه كانه ينبغي بدل محمدا في الحذر من مكانا الشيطان ومصادق وجائنا فانه
 لا زال يخلص العابد في عبادته وبوصفه في الشك فيها ويشغل عن النعمة اليها فاذا عرف
 الانسان كيد او غافقه بها الفتنه وعدا طاعته في محمدا العباداة واستيقظ فيها وايقظ
 من الطمع فيه ومن حكمة جائنا لم يدخل العجب في نفس العابد حتى يسمع قول عبادته فان
 المحب يصدق شي من عمل بل الذنب الذي يتعصب التذكير من الصلوة مع العجب كان
 من حوائص الصلوة حبس الزكوة والمحقوق الواجبة والسوز والاداء والمحمد والكبر
 القبيحة واكل الحرام وشرب المسكر وغيرها بل يقضى قوله تعالى انما يقبل الله منها
 ان يكونها من كل فاسق واياك والقيام بالصلوة كسلا فليبدل في سكرة اليوم والعقد
 تكن لا هيأ فيها ولا مستحلا ولا مدا فعلا البول والغالب والريح ولا تخطط فيها ولا تقم ولا
 صق بعض ما فيك من الفضولات ولا تلج بصرك الى التمل ولا تقص بل اضع به
 فيه الغرض ولا تقتصر بان تضع يدك على صاعرك معتبرا على احد وركبك بل ينبغي
 شرب كل ما ياتي في شوعها وكل ما يات في العبادا وكل ما ياتي فيها في العرف والعادة وكل
 اشعر فيها بالشك والاعتقاد عن الله والله اعلم **المقصود الثاني** في حال الصلوة
 في واجبة وسنوية واصول الاصل باضاقة التنية اليها العدة عشرة وتكبير الاعمار
 بتمام وركوع وسجود وقراءة وذكر وتسمت ويسلم وترتق موالاة اما الطمخ والتمني
 ما قد مسان لما يعقبها من تتبع هذه الغرضات واجبات وسنويات كما تعرف
 تفصيل والتكبير والثنية التي تعدها اركان للصلوة بمعنى بطلانها بازيادة و
 ما ناعدا وسهوا وكذلك التنية لان الحق كونه اشيا الاجرة والزيادة فيها غير صفة

الأجلاس
نصبت في حاشي
ضرب منقوشة
عقود خمسة

[illegible]

في أحكام النية

أو غير فادحة وأما باقي الواجبات فهي كالإركان زيادة وقصا مع العمد دون النهي
يقتصر المبحث في المقام في عشرة فصول **الأول** في النية وهي كما عرفت مقصد الفصل ينو
الاستئصال للمعصية وهو المبدأ بالنية القوية وذلك أما الإهلية وأجزاء شكرية وأطلباً
الرضا أو خوفاً من سخط أو رجاءاً لثوابه أو غير ذلك من المقاصد التي تكون داعياً
لإتباعه والعبادة والأحوط بعد قصد التوصل بطاعة الله إلى الأمور الدنيوية
غير المخصوصة وإن كان الأقوى الحقيرة سيما مع ملاحظتها تبعاً كما أن الأقوى ذلك
مع جعل الغاية للعبادة تحصيل الثواب ودفع العقاب إن كان الأول له بل لا يحوط
أيضاً على ملاحظتها إلا رجاءاً والاقصا على قصد عبادة الله لئلا يكون أهلاً لذلك وشكراً
على نعمه السابقة الظاهرة والباطنة والطاهرة والحقة ومحو ذلك وعلى كل حال فلا يعتبر
فيها غير الإخلاص من غير التيقن مع تعدد المكلف به فلا يجب نية الوجه من وجوب
ندب لا القضاء والأداء ولا القصر والاتمام حتى في أماكن التغيير ولا غير ذلك على الأقوى
الأمع توقف التيقن عليهما من غير فرق في ذلك بين الفرائض والموافل بل لو نوى
الوجوب في مقام الندب وبالعكس بعد تحقيق المكلف به ولم يكن على جهة التبرع
وكذا القضاء والأداء بل والقصر والاتمام وإن كان الأحوط له خصوصاً في الأخير
الاستيناف في خصوصاً لو نوى القصر في مقام التمام ولو كان في أحد ماكن التغيير
أحد ماكن التبرع به على الظاهر وإن كان له الصلوة إلى الفرض الآخر ما يتجاءر ويحل بل يتعين
عليه ذلك في وجه قوي لو نوى القصر وثبت في العدة على وجه يكون له على لو كان
قد نوى التمام فإنه يعدل إليه حينئذ ويتألف صلواته ولا يجب نية الإختار وهو
المحدث الفكري في تصور القلب بل يكفي فيها الداعي وهو الإرادة المؤثرة في وجود
الفعل المنعقدة على نفسه من الغايات على وجه يخرج به عن التام في الغافل ولا يجب
عليه تصور الصلوة تفصيلاً بل يكفي الإجمال ولا يفتقر مع نية الوجوب فيها شيئاً
على المسقط ولا يحتاج إلى التجديد بنية ولا إلى ملاحظتها في ابتداء الصلوة بل يكفي
فيما نية الصلوة ثم لا بد من نية المحل والأجزاء على وجه يرجع إليها فنونى كل جزء

اذا قصد الامر الواقع
 وكان الاشياء في الخلق
 واما اذا كان على وجه
 القيد ففي القصص
 وكذا في التفسير في العكر
 والاعلام والقصاص
 فليس بها ادم بها
 ميراثا كالملاتريك
 الاحباط بالاعادة
 ايضا فليس بها
 ادم بها

مير شكال ملا تيرك
الاحتياط بالاعادة
ايضا فخر قبا
دامر قنا

في أحكام النية

٩٦

خصوصاً في صلاة
الاختصاص للتكليف
فقط في أدائها

باعتقاده غير ملاحظ فيه الحريته التي يلزمها نية العمل لا يقع ولو نوى الصلوة من لا
يحسنها وأخرجه بصلته ولا فاعلاً فلا بأس لا يعتبر فيها اللفظ بل لا يحوط تركه في نية الصلوة
وان كان الاقوى للصحة معه والربط في ابتداء النية وفي الانتهاء وفي اجزائها الواجبة
او النسيئة بطلانها على الاصح ولو كان ملاحظاً تبعاً بل لو حصل في اوصافها كالجهل بنية
والجماعة ونحوها بطلانها لم لا يطل بالربط المتأخر على الاقوى وان حرم ولا بالربط
الاصلاد ولا بغير ظهوره بالبال ولو في ابتداء كما لا يطل بالجهل بنية وان حرم على
الاقوى كل ما نافي للاخلاص بالعبادة بطلانها لم لا ينافي في علم الظاهر فتم بعض النيات
الراجعة للفعل المتحد بل ان لم تكن راجعة ولكن كان الضم تبعاً ومن ذلك قصد قيام
غيره مع الصوت مثلاً بالقرآن والذكر بخلاف ما لو نوى بعض فعل الصلوة غيرها
بمعنى انه قصد بالفعل الواحد صلوة وغير صلوة كالوقصد بالسلام تحية والصلوة
وبالقيام والركوع صلوة وقضائها مثلاً فان الاقوى بطلانها مع عدم اذ كان ذلك
في الواجب سواء كان مما يمكن تذكركه ولا سواء كان قسراً لا وكثيراً بل لا يحوط ذلك
في النسيئة أيضاً ما لو قصد بغير الصلوة محضاً فلا يفسد من هذه الجهة نعم ان كان
كثيراً مما لا يجوز فعله في شأنها افسد الا فلا وكيف كان فوق النية عند تكبيره
والامر فيه سهل بناء على طهرت من افعال الذمعي المزبور اما على الاخطار فيقال ان
جزءها الفكري باول التكبير لا يحوط استمراره الى تمام التكبير فيجب فيها الاستدامة
بمعنى عدم خلوي شيء من افعال الصلوة عن النية فلو نوى الخروج من الصلوة بعد ان
حصلت النية الصحيحة منه ثم رخص ذلك قبل ان يقع منه منافاة شيء من افعال
الصلوة بضموان انه منها وعاد الى النية لا يطل بطلان الصلوة على الاقوى ولا يحوط
الاستيناف بعد ذلك وكذا لو تردد بين القطع بعد ما نوى في الركعة الاولى الخروج
في الثانية مثلاً وعلق الخروج على امر ممكن كدخول شخص دخل ونوى النسيئة فاثبت
الاقوى للصحة في الجميع مع الشرط المزبور ولا يحوط الاستيناف اما لو كان تردده في
بطلان الصلوة لمريض شيء فيها بعد من تلا اشكال في الصحة ولو نوى صلوة فذكر

النية
في ركعة من ركعة
من ركعة من ركعة
من ركعة من ركعة
من ركعة من ركعة

في الصلاة

في أحكام النية

٩٧

ومؤثراً بان دخل في
المؤثرات بغير النية

والاحوط اعادة الصلاة
ايضاً طهراً دام
بقائه

في الصلوة صلوة اخرى سابقة عليها عدل من الالاحقة الى السابقة سواء كان
مؤثراً كان بدخل في العصر او في العشاء ويذكر الظاهر والمغرب ومقتضيين
من عليه مقتضيان سابقة وقحة ونوى للاحققة منها او مقتضية كل ذلك
ما لم يتجأ ودخل العادل فلو كانت النية سابقة متباعدة مثلاً وقد صلى النسيئة ودخل في
ركوعها فلا عدل وبه قدم وقت القيام على الاقوى وانما ودخل العادل فيها
بالتأقية بعدها وليس العادل فرضاً الا في المؤثرات بين المرتبتين كالظهور في العدا
والمقتضيتين مع وجوب الترتيب بينهما اما من المؤثرات الى مقتضية فعل التند على
الاقوى لا يعدل عن مقتضية الا فؤدة على الاقوى فلو دخل في فائسة ثم ذكر في
اشائها حاضرة ضاف وقتها ابطالها واستأنف ولا يجوز العادل من فرائض العمل
الى مثلها في غير ما ذكر ويجوز العادل من الفريضة الى النافلة يوم الجمعة لمن نسي
فرائض الجمعة وقهر التوحيد وغيرها اذا كان بحيث لا يجوز له استئناف الجمعة
الضيف وغيره والافقع فرائضه واستأنف سورة الجمعة من غير عدل ولا يجوز
العادل منها الى النافلة في الجملة اذا كان قد دخل في الصلوة ثم دخل الامام
وخاف التسبق ولم يتجأ وزال الخ لا يجوز العادل من النفل الى الفرض لامن النفل
الى النفل على الاقوى حتى فيما كان منه كالصرايح في التوقيت والسبق والحق ولا
باس ينزاح العادل كالوعد الى سابقة فذكر سابقاً عليها وهكذا ويكفي في العادل
بغير نية من غير حاجة الى ما ذكر في ابتداء النية ولو عدل حيث لا يجوز له العدول
بطلانها معاً كالونوى بالظهور العصر وانما على ذلك بل لو دخل في الظهر فقبل عدل صلو
فيان في الاشياء انه قد فعلها لم يرجع له العادل بل الى العصر ولو عدل بغير تحقق موضع
العادل فيان الخلاف بعد الفرائض وفي الاشياء كالوعدل بالعصر الى الظهر ثم بان
لانه صلاهما فالاقوى صحتهما عصر ولا يحوط الاستيناف ولو دخل في فريضة
فانما عزمها فاعادته عزمه او بالعكس حجت على ما افتتحت عليه ولو شك فيما
في يده انه عزمها ظهر او عصر مثلاً فنجى على التي قام اليها فان لم يعدل وامكن العدول

على اشكال فلو نوى
نفسه في صلوة سبقت
وشأن في ثمن الاول
نواها ونوى غيرها على
انها نواها وان لم يكن
قام اليه ظهرها
دام عزمها

في التكبير الافتتاحية

١٠٠

جاوز الحلال كان ما قدمه من الاعتناء على كل حال فالأصل في الدعاء بالمأثورين
 تكبيرات الافتتاح ويجوز له أن يبان بالسبع ولا من دونه وله تعيين تكبيرة الاحرام
 في ثلثها شاء وان كان الأولى له اختيار الأخيرة ولو جاء بالسبع مع قصد الافتتاح لم يخطئ
 من غير تعيين مع مقارنته البنية التي هي الدعاء للبع في التكبير ويكون هي الأولى في
 احتمال والأخيرة في آخر وجه قوي لكن لا يحوز خلافه مع فرض وقوع ذلك منه فيسلف
 الصلوة وليس له بنية الاحرام بالسبع والنحو والثلث على الأقوى يستحب الجمع بها
 للامام على وجه يجمع من خلفه دون الست فانه يستحب الاخفات بها ويستحب
 رفع اليدين بالتكبير الى الاذنين ودونه الى الخيال الوجه ودونه الى الخصر مستدأ بابتداء
 ومنتهيا بانتهائها ثم يضعهما فلا يلزم فيه الانطباع الذي قد يتحقق بل يكفي فيها التقادير
 المنزوعة من غير مراعاة الانطباع الوسط وغوهر الظاهر كما تكون الرفع حال التكبير
 من غير اعتبار ملاحظة هذا التدقيق فاذا انتهى التكبير بالرفع ارسل اليدين رجعتا
 ولا ينبغي ان يتجاوزهما الاذنين ثم ينبغي ضم اصابعهما حتى تقصير الابهام واستقبال
 بيانهما القبلة والظاهر عند استصحاب التكبير الرفع فضلا عن الكيفية
 المخصوصة وكذا العكس كما ان الظاهر عدم اعتبار الكيفية المخصوصة في استصحاب الرفع
 حتى معينة اليدين بل ذلك كله مستحب فيسقط عن الاستصحاب على الأقوى ولا فرق بين استصحاب الرفع
 بالتكبير بين العاجب منه واليسقط الله اعلم **الفصل الثالث** في القيام وفيه
 ايضا اثنان **الجزء الاول** القيام ركن في تكبيرة الاحرام التي تقارنها الشبهة كما في
 سابقا وفي الركوع عند من اخل به فيما عدا او سهوا بطلت صلوته واجب غير ركن
 حال القرينة بطل به مع الاخلال عدا الابهام او تركه في غير ذلك ولو تركت القنوت
 مثلا فهو حق نابع لما وقع فيه الوجوب عدم الركبة وعدمها وليس بواجب صلى الا
 ما كان قبل الركوع وبعد الركوع منهما الاول فمن سهوا جهاه بالركعة تمام ما من جلوس
 بطلت صلوته قطعاً وان ذكر حال الركوع وقام متخبطاً بركوعه وكذا لو ذكر قبل ان يركع
 وقام متقوساً وغيره تنصب ولو ساهى على الأقوى بل ذلك الواسع صدق على القيام

بل لا يحوط عليه
 دام بقائه
 بل لا يحيط عن قوة مع
 قصد الامام بل قصد
 ما في الواقع ايضا
 الاحتمال التحيز طمطم
 دام بقائه
 فيه ما قبل الاولين
 يريد الاحتياط والحرص
 جميع الاحتمالات من الا
 قول والاخير للجمع والتعويض
 ان ياتي بالسبع بقصد
 انه ان كان الحكم هو الغير
 فالافتتاح هو كذا وبعبارة
 ما شاء الله فهو ما عند
 الله طمطمط دام
 بقائه
 في الحال
 في جوارى قوله
 سبأ
 على معنى وقوع الركوع
 في التكبير
 من العود والقرينة
 ولا كراهة في تركه
 جميع ما في

في القنات والحكامه

١٠١

قبل ان يام القنات او بعد ها وجلس ثم ذكر وقام كذلك على الأقوى اما زيادة قنات
 سهوا كما لو قام في محل القعود فلا يطل الصلوة بها والمعاد بالقيام الاعتدال والا
 تنصا بيجتنب على المصلي بل لا يحوط له نصيب العنق وان كان الأقوى انه لا يباين طمطم
 الراس كما انه لا بأس بغير الفاحش من الفحيج ويجب فيه الوقوف على الرجلين فلا يجزى
 على الواحد بل لا يحوط كونه على القدمين دون الاصابع واصل القدمين ثم لو كان
 له رجلان لشرع له الوقوف على الزايدة منها والا فاقوى عدم وجوب تسوية الرجلين
 في الاعتماد ويجب فيه ايضا الاستقلال مع الاختيار ولو صلى مستندا لم يطل
 صلوته بل ان حوط له الاعادة حال السهو فيها كان ركنا منه وان كان الأقوى الصحة
 ثم لا بأس به مع الاضطراب فيه فصلى معتدلا على انسان وغيره مقدما ذلك على القنوت
 وعلى التبع الفاحش والاختفاء والميل لاجل الجانبين وغيرهما مما يخرج به عن اسم القيام
 ثم هو محتمل فيها مع فرض انحصار القدرة عليها ولا فرق فيما اعتد عليه بين الانسان
 والجدار والخشب وغيرها بل يجب عليه شراء ما يعتد عليه واستيناراه مع التوقف
 عليه بما ولا يعجز سناد الا قطع خشبة المعتد لشبه بل يجوز له الاعتماد على غيرها ولو
 تعدد القيام في الكل او البعض طلقا عليه حتى ما كان منه بصورة الركوع صلى
 من جلوسه كان الانتصا بها له ابداء عن القيام فيجزي فيه جميعا سمعته فيه
 حتى الاعتماد وغيره ومع تعدده صلى مضطجعا على الجانب الايمن كهيئة المدفون
 فان تعدد رجليه الى اليسار عكس الاول فان تعدد رجليه مستلقيا كالحضوء مؤشرا
 للركوع والتجود مع تعددها عليه كما بقية تراشه فان تعدد رجليه العيين ذلك
 بتغيضهما او ليجعل اياه سجوده براسه اخفض منه لركوعه والاحوط زيادة الغض العين
 في الايام هذا الذي يصدق على بعضها للايمان بالركوع وان كان الأقوى عدم وجوبه وعلى كل
 حال فليس طمطم بعد المراسب المنزوعة حدة موقف بل يكفي قدر صلى ولكن لا يفتقر احزاب
 الاحوال الى كهيئة الخشوع والافاضل على الاحوط اما اذا قل على القيام في بعض الصلوة
 وجب عليه ان يقوم بقدر مكنه فاذا انحلت العجز جلس مراعى بان ذلك ترتيب الصلوة

بمعنى متقوسا قناتا
 دام بقائه
 بل لا يحيط عن قوة مع
 قصد الامام بل قصد
 ما في الواقع ايضا
 الاحتمال التحيز طمطم
 دام بقائه
 فيه ما قبل الاولين
 يريد الاحتياط والحرص
 جميع الاحتمالات من الا
 قول والاخير للجمع والتعويض
 ان ياتي بالسبع بقصد
 انه ان كان الحكم هو الغير
 فالافتتاح هو كذا وبعبارة
 ما شاء الله فهو ما عند
 الله طمطمط دام
 بقائه
 في الحال
 في جوارى قوله
 سبأ
 على معنى وقوع الركوع
 في التكبير
 من العود والقرينة
 ولا كراهة في تركه
 جميع ما في

فراغها والاحوط مع ذلك تكراراً لمحسنه قد ذلك ولو كان لا يحسن منها شيئاً أو غير الصلة بقول الحمد لله قرء من غيرهما بعد آياتها من آيات السجدة الواقعة في الحروف من الحروف والزائدة فان لم يحسن شيئاً ذكر الله بالتسبيح والتكبير والاحوط لا يتأيد كالأخريتين كان الاحوط ملاحظة قد القرآنية في الحروف وآما السورة فيجب عليها ايضا الان الظاهر عند السلف كلاً وبخاصة مع القعدة لضيق وقت ونحوه بل يقطعه المفسر منها ومن فاسداته من اللفظ في نفسه ولو يوفقها والاحوط تحريك لسانه بما يتوقه والاخر من الذي يمكن تفهيمه البعض قرآنية بقدر فهمه بذلك ثم السان من غير انبيد على حسابا في مفاصله والذي لا يمكن تفهيمه ذلك يحرك لسانه بل لا ثم يدل القرآنية ملاحظة ها والاخرى على وجوب القرآنية على ظهر القلب تكفي القرآنية في الصحت نحو بل يحري تابع القارئ ان كان الاحوط اعتباراً بعدد حفظ بل لا يتأيد في اجزائها وتغير فيما عدل الاولين من فرائض بين الذكر والفاضة في نسيمها في الاولين ثم الاصل الذكر مطلقاً للامام والمأموم والمنفرد وضوء بخان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فاني بها قاطعاً على العربية والكيفية واضحة وتجرى مرة على الاخرى الا ان الاحوط الشكر ثلاثاً تكون اثني عشر نسخة اولها مضافة الاستغفار اليها ومن لا يستطيعه فاني بالممكن منه والا ان بالكلية ولو والاخرى بقاء الخير وان شرع في احدهما فضلاً عن ينشر وان كان الاحوط العدل عنه بعد الشرع ولو قصد التسبيح مثلاً فسبق لسانه الى القرآنية فالاحوط الاجتهاد به اما الوصل ذلك غافلاً من غير قصد الى احدهما فالأخرى الاجتهاد كان من عادته ثم خلافة بل وان كان عازماً من اول الصلوة على غيره والاحوط ينفع غيره ولا يجب اتفاقا في اخريتين في القرآنية والتسبيح بل في القرآنية في احدهما ثم الاخرى يلزم الاختلاف فيها حتى البطلان في القرآنية على الاحوط وان كان في استحبابهما وحكم الجمل والنسب انهما ما سمعته سابقاً والله اعلم

والشأن يستحب الاستعادة بالله التمعن العلم من الشان الوجه من قبل

اجراء احكام عند تغير
الفاصلتها لا يخلو
منه من غير
طريقه اذ
لا يخلو
شارقة الى
منه في
دام بقائه

في القرائة في الركعة الاولى والجمعة البسطة فما يخفى فيه ولو الاجرين والتبديل
وتحسين الصوت بدلا عناء واخصاح الحروف والوقف على فواصل الايات مرعا
للعناية مستطابا سائلا عند ثمة الثمرة والنفعة ما يناسب كلا منهما والسكتة بين
السورة والمجد بمقدار نصف كذا بين السورة والتكبير للركوع والقنوت اذا لم يأت
بما يستحب له ايضا من المجد بعد الفراغ من ام الكتاب تخوفوا كذلك الله رب محمد
التوحيد وقرائة التوراة والقصار من الفصل الذي هو من سورة محمد صلى الله عليه
والله الى اخر القرآن كسورة اذا جاء نصر الله واليهكم التكاثر في العصر المغرب والوسط
منه في العشاء والظهر كسورة الاعلى والشمس طوى في الضم كسورة هل اتى ولا
اقم والاولى اختيار القدر من السور القصار والاولى والتوحيد للثانية فيها
من الفضيلة الشافعية ولا يبعد استصحابها في جميع الفرائض اذا قرأها من حيث الفصل
الزبور ولو عدل عن غيرها اليها لذلك على اخر السورة التي عدل عنها مضاعفا
بحرهما بل وردت لانه لا تكون صلوة الا بها بل هي وكذلك في ترك التوحيد الخمس ثم يقرأ
قرائة سورة الجمعة في الاولى من صلوة الجمعة وظهر يومها والمناضيق في الثانية
بل الاخطوط الحافظ عليه ما وفي الاولى من سجودها والتوحيد الثانية وفي الاولى
من المغرب العشاء والاعلى في الثانية وفي صلاة الخميس الاثنين سورة هل اتى في
الاولى والعشاء في الثانية **الفصل الخامس** في الركوع وفيه ايضا بحثان
البحث الاول يجب في كل ركعة من الفرائض البوينة ركوع واحد وهو ركع في
الصلوة بطل به زيادة ونقصا ناعدا وسهوا في غير الجماعة ولا بد فيه من الاختلاف
المعارف بحيث فصل اليد الاخطوط الراجعة الى الركبة لو كان مستويا خلفه وصولا
لواراد وضع شئ منها عليها ووضعها ولو مجموع اطراف الاصابع التي فيها الابعاد فلا
يكفي مستحى الاختفاء عند ناولا بان يقوس يده ويصده على ظهره ونحوه واحدا
على الاخر ويخضع ظهريه ويرفع ركبتيه ويحاذ ذلك وغير المستوي ولو باليد او
تصغيرها امثلا يرجع الى المستوي فكأن باختلاف افراد السنون خلفه ثم يدرك حكم كل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

کتابخانه
از کتب تحریر حضرت
است و از کتب ارزشمند است
و در آن همه این کتابها
برای ماست
که خداوند
دانش را به ما عطا کند
۱۳۱۹

يخرجى لوضعه أصابعه ويجعل عليها مائة لا يجب استيعاب تمام باطن الكفة اليسرى
عليه بل يكفي أحد العرق وهو المداد وكذلك الركبتين اللتين هما بمنزلة المرفقين
من اليدين ولكن يجب صدقهما حتى يتجوز على ظاهرهما أن لا يستوعبا ما إلاهما أن
يخرجى اليسرى على الظاهر منهما والباطن والأعوط مراعاة طرفيها ويجب على باقى من
مئته مع فرض قطعه ولو لم يبق منه شيء يمكن التجوز عليه وكان قصير كذلك يجب على
باقى الأصابع وأوطئت جميع أصابعه سجدا على ما بقى من قدميه الأولى ملاحظة
عمل الأقدام ولا يجب الاستيعاب في الجهة أيضا بل يكفي صدق اليسرى على صحتها وتصح
بمقدار الذراع والأعوط على الأصغر كأن الأعوط أيضا كونه مجتمعا لا منفصلا وأن
الأولى لا يجزأ قطعا فاعلم الصدق الذي هو المداد والمساجد الستة والمراد بها
هنا ما بين قصاص الشتر وطرف الأضلاع الخاجبين طولاً وما بين الجديتين
والبدين من وضع ما يمنع من مباشرها محل اليسرى من وضع فيها أو فله وغيره ولا يجب
الاعتماد عليها وأن كان هو الأولى فضلا عن التساوي فيه وعن مشاركتها الضرب
كالذراع وباقى أصابع القدم وغيرها بعد صدق اسم اليسرى عليها بل يخرج به لو طأ صدق
وبطنه على الأرض عنها إذا فرض صدق اسم اليسرى عليها فمقد ذلك وأن كان الأولى
خلافه وتحقق الجهة بوجوب وضعه على الأرض ما في حكمها كما سمعته منفصلاً و
الأعوط انفضالاً عنه عند كل سجدة فلا يجب سجدة على الشتر في ما قبلها بل هو الأولى
فيما توضع الصدق عليه ومنها وجوب الذكر على نحو ما تقدم في الركوع الآن
الأولى هنا المدال العظمى بالأعلى الشبيكة الكبرى القائمة ومنها وجوب الطائفة
فيه بمقدار الذكر نحو ما سمعته في الركوع أيضاً ومنها وجوب كون المساجد
الستة في محاطها إلى تمامه فم لا بأس بتدريج ما على الجهة منها قبل الشروع فيه
مثلاً ثم وضعه حاله فضلاً عن التهو من غير فرق بين كونه لغرض كالحلح وكغيره
وبدون ومنها وضع الزا من التجوز الأولى معتدلاً لمطناً كما سمعته في وضع
الزا من الركوع أيضاً ومنها أن يغنى التجوز حتى يباوى موضع جهة موقفة

هذا الاحتياط لا ينكره
فقط بل هو امر يقينه

کائنات

قولی
نظمی شعرہ اولی
لا یمن علیہا سحر و سحر
نظمی شعرہ اولی
نظمی شعرہ اولی

الآن يكون علواً ليس أقدر رتبة موضوعة على أكبر سطوحها فانه لا بأس به حينئذ
 في الرضع والخضض فلو كان زيد ذلك لم يقع الصلوة حتى في الأخير على الأقوى لا فرق
 بين الانحدار والقسمة في ذلك على الأصح كما أن الأقوى عند اعتبار ذلك في بناء
 المساجد لا يضر ما مع بعض ولا بالنسبة إلى الجهة فلا يصدق حينئذ ارتفاع مكانها
 وانخفاضه ما لم يخرج به التوجه عن مثناه ولو وضع جهته على المشوع من الرفع عند
 أو سهواً جاز له رفعها ولا يجب عليه الرجوع إلى الأصح أما إذا وضعه على المنع لغير ذلك
 جرت جهته كما لا يرضى بها بحيث تحصل زيادة سجدة كما إذا طلب الأفضل لاستواء
 وقوعه وكان يصعب عليه يمكن الجهة منه نحو ثبوتها أو غير ذلك لما إذا لم يمكن إلا
 الرقع المستلزم لزيادة سجدة فالأحوط تمام صلواته ثم استئنافها من رأس المبحث
 الثاني من غير عجز التوجه في بقدر ما يتقن ورفع الميعة للجهة واضعاً لها
 عليه باعتبار انحطاطها على الطرف وجوبه من الذكر والطمانينة ونحوها حتى يضع باقي
 المساجد على أطرافها أو لم يتمكن من الانحناء أصلاً أو لم يسر بالرافق أن لم يتمكن من العنبرين
 والأحوط له رفع الميعة مع ذلك إذا تمكن من سجد للجهة عليه بل الأحوط له وضع
 ما يتمكن منه من المساجد على أطرافها أو كان الأقوى عند وجوبه وكذا الكلام في
 المضطجع المستلقي ومن حصل له على جهة فان لم يستقر فيها وأمكن سجوداً على
 ما يحصل به الواجب منها وجب لو بان محض حصة يقع التسليم من جهة على الأرض فإن
 تعدد سجدة على أحد الميدين من غير ترتيب بينهما على الأصح فان تعدد سجدة على
 ذنبه فان تعدد راقصاً على الانحناء الممكن ولو بان محض حصة أيضاً إذا فرض نقصاً
 انحناءه بما يريد على النية بل الأولى له استقراؤه على حواشيها وان لم
 يماس شيء من جهته أو غيرها شيئاً منها فان لم يتمكن من الانحناء أصلاً أو لم
 يكفره سابقاً فان لم يتمكن منه كفي الاطوار بالبال والأحوط الإشارة باليد
 ونحوها مع ذلك والله أعلم **المبحث الثالث** في التكبير على الأصح حال الانحناء
 قائماً أو قاعداً للأخذ فيه والرفع منه وأما ما يذكره على نحو ما سبق والأحوط عدمه

الأحوط الجرج إذا كان
الارتفاع زائدا يخرج به
عن مستوي التجر عرقا
مبينا فاقس منه
ظرفا لاداس

اذا كان الالتفات اليه

١٨٠٠

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

قوله في الاصل

تحت

بعد رفع الرأس من جوف

طبرستان نام

هذا الاضياع لا يترك

ظفر طیار دام حرم
ع

يفنى تقدير الميراث

طَبَادَامُ بَعَا

التحقيق

أَمَنْتُ وَلَكَ أَشْهَدُ

محمد بن عبد الله

سید محمد علی اللہ آبادی صاحب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الخلق

وَمِنْ خَلْقِ الْإِنْسَانِ

عليه السلام

ثلاثا صاد في عليه

24

على تسليمة واحدة كالاولين والله اعلم **الفصل الثاني** في الترتيب في افعال
الصلوة على حسب اعرف من صلى في قدم مؤخر او اخر مقدم ما عدا بطلت صلوة
بل وكذا التهور اذا كان قد قدم ركعا على ركعا اذا قدمه على غير الركعة كالوركع قبل الفل
ساها فلا باس كما انه لا باس بتقديم غير الركعة بعضها على بعض سهوا ولكن يعود على
ما يحصل من الترتيب مع امكانه وقبح صلوة **الفصل الثالث** في ترتيب الموالاة
في افعال الصلوة بمعنى عدم الفصل على وجه تفصيلي في صورها بحيث يصح سلبها لاسمها
عنها بل بطل الصلوة فيها بالمعنى المزبور وهذا سهوا مع فرض حصول التهور فيها وكذا في
الموالاة في الركعة والتكبير والتسليم بالنسبة الى الايات والكلمات بل والحروف
ومدار الجميع على المزبور بالنسبة الى اسمائها فلا يقدح اختلاف في العرف ثم متى
فصل ذلك عند بطلت صلوة وان كان سهوا فلا باس مع عدم فوات موالاة الصلوة
بذلك لعدم بطلان الصلوة بنسبانه صلا ففلا عن موالاة ولكن مع كونها في
الحل بعد ما يحصل من الموالاة اما اذا كان بحيث فاق موالاة الصلوة به فقد
عرفت الفساد ولو مع التهور وكذا اذا فاقته نفس تارة تذكير الاحرام استأنف الصلوة
من راس لا تيمم تسليما بل وكذا الكلام في التسليم للحل فان فوات الموالاة فيه عترة
نسبانه ايضا فيجري عليه حكم ذلك بالنسبة الى الصد والمسا في هذا وسهوا وعمل الا
سهوا والله اعلم هذا كله في فوات الموالاة التي يحصل بنسبها الموالاة اما اذا لم تكن كذلك
بل فاق موالاة بمعنى المناصفة العرفية التي لا يقدح فيها الضل في الجملة فالظاهر بطلان
ما فاقته من عدا ما مع التهور فلا تفرقه انشاء الله تعالى في البطالات ويلحق بهذا
امور الاول استحباب الصلوة مرة في الفرائض اليومية عدا الجمعة جهرة كانت او
اخفاية بل لا يحوط على تركها فيها وعلمه قبل الركوع في الثانية على الاصح بعد الفل
عن الركعة ثم لو نساها فيه فعله بعد رفع الرأس منه فان لم يذكر فيه فعله بعد
الفرغ منها دون باقي الصلوة وان ذكره فيها فان لم يذكره حال الانصراف فعله
موقوف ولو طال الزمان ولا يفعله في غير محله اذا قصد تركه اما صلوة الجمعة فيصحب

فيها قنوتان احدهما في الركعة الاولى قبل الركوع وثانيهما بعد في الركعة الثانية
وكذا يستحب في كل ركعة ثمانية في الحال المزبورة وحداثة كالوتر قبل الركوع
بعد الركعة بل هو في الاخير من الموكدة لا يعتبر فيه قول مخصوص بل يكفي في كل
نفس من ذكر ودعاء واحد وثنا بالخير في السجدة مرة فضلا عن الثالث كالشيخ من
غير فرق بين السجدة وغيره وحال التقية وعده بما تيسر لا ريب في رجحان ما ورد
عنهم من الادعية قبل الادعية التي في القرآن وكلمات الفرج خصوصا في الجمعة
والوتر حتى سلام على المرسلين منها كما ان تسبيح الطويل فيه ورفع اليدين نافعا
الوجه والاوى بسطهما احلا البطن الى السماء والظهر الى الارض مشغلا النظر فيهما
والتكبير عند اودته ورفع اليدين به على حسب ما سمعته سابقا ثم تصفها ما شئت
توضها للقنوت والجهرة للامام والمفرد بل والمأموم وان كان الاولى لذلك
بحيث لا يسهل الامام ويجوز الدعاء فيه في غيره بالفارسية وغيرها بمعنى بطلا
الصلوة بذلك وان لم يحصل وظيفة القنوت على الاظهر وكذا غيره من الادكاشنة
في الصلوة فلا ينوي الخصوصية بشئ منها وكذا الدعاء بالحسين مادة او اعرابا
اما الادكار الواجبة فلا يجوز فيها غير العربية الصحيحة **الثاني** استحباب التسقيب
الذي هو ابلغ في طلب الرزق من الصلوة في البلاد بعد الفراغ من الصلوة ولو نافذة
على الاقوى وان كان في الفريضة كالدوام والارادة بالاستئصال بالدعاء بل بالذكر بل
كل قول حسن راجح شرعا بالذات من قرآن او دعاء او ثناء او تزيين او غيره ذلك فضلا
بالفراغ منها على وجه لا يشاركه الاستئصال بشئ اخر كالصنعة ونحوها مما نذرت
هيكلة عند المقسمة التي هي المداد في السفر والحضر والاختيار والاضطرار بل في
الفصل بينه وبين الصلوة وعده ولا فرق في ذلك بين المفرد وغيرها والاوى
فيه الجلو من مكانة الذي صلى فيه مراعاة حال الصلوة ولا يعتبر فيه قول
مخصوص كما عرفت ولكن افضلها ما ورد منها تسبيح الزهراء عليها السلام الذي
ما عبد الله بشئ من العبد افضل منه ولا يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله

عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عنه عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عنه عن ابي بصير عن ابي عبد الله

كلما كان التسبيح
لا اله الا الله الحمد لله

عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عنه عن ابي بصير عن ابي عبد الله

عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عنه عن ابي بصير عن ابي عبد الله

عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عنه عن ابي بصير عن ابي عبد الله

عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عنه عن ابي بصير عن ابي عبد الله

عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عنه عن ابي بصير عن ابي عبد الله

عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عنه عن ابي بصير عن ابي عبد الله

البطلان بالصحة المستعمل عليه فقد ترك من نفسه عن الأثر قد متناه جوفه
 ضحكاً واخر وجهه وارفع من شلا سادسها بقية البكاء بالصوت لقوات مع يوت
 او طلبة على الاقوى بخلاف ما كان منه للتهوع الصلوة او غير مشتمل على صوت
 او على امر اخر وى فانه غير مطلق ان كان الاحوال استيفاف في الوسط كان الاحوال
 ذلك فيمن عليه البكاء فانه ايضا بل هو الاقوى مما يعيها كل فعل لما هو
 لصورتها على وجه يعنى سلب لاسم عنها وان كان قليلا كالنوبة والصفقة لعلها
 هنرا وغوفا فانه مبطل لها عدا وهو بخلاف غير المباح وان كان كثيرا كحركة الاصابع
 ونحوها من الصلوة الذي يحجب صورها ولا يقوت مولاة اضلالها اما اذا كان الفعل مقويا
 للوالة فيها بمعنى المناجاة العرفية غير مباح للصورة فهو مبطل مع العمدون السهل على
 الاقوى بخلاف ما لم يناف المناجاة العرفية فان عدا غير قاصح فيها اضلال عن سهو
 وبذلك ظهر لك حكم في السكوت الطويل والفعل القليل والكثير غيرهما مما لم يردوا
 وردد من الاشارة باليد وغيرها لئلا احد قتل الحية والعقرب وحمل الطفل وضرب
 وضرب وارضاعه عند بكائه وهذا الاستغفار في الوتر بالسجدة ونحوها وعدا الركعة
 بالمسح وسائر الشخ العضا واليهم بالذكر والقرآن للاغلام وغير ذلك مما هو
 مناف للموا لاله وان كان كثيرا ولا مانح للصورة فم الظاهر بطلان بالتيقن فيها عدا
 على كل حال فاما منها الاكل والشرب ان كانا قليلين لم لا بأس بسلامة السكوت
 المذابة وبقياء الطعام في الفم ونحو ذلك مما هو غير مباح للصورة ولا مقوت
 للوالة وهما كغيرهما في ابطال المباح من غير عدا وسهوا والمقوت للوالات غير المباح
 عدا لاسهوا ولا فرق في جميع ما ذكرنا من المبطالان بين التافلة والفرصة نعم
 يستثنى من ذلك العطشان المتشاغل الذي عدا في الوتر وقد قوى الصوت في مباحته تلك
 اللذة ويحتمى مقاباة الفجر وكان الماء امامه ويحتاج الى خطوتين او ثلثة فانه يجوز
 ح له الخطى المزبور والشرب حتى يروى وان طال زمانه اذا لم يفعل غير ذلك من
 منافي الصلوة حتى اذا اراد العود لم يكن له رجوع الفهمي لئلا يستدبر القبلة

الاقوى عدم البطلان
 في طلبه من الله
 اذا كان المطلوب من
 الامور التي يحتمل شرها
 فخطاها من شرها
 فيلزم ان لا يترك
 الاضطرار من شره
 فانه من شره
 بقائه

الصفقة
 الصفقة العرفية
 وصورت من الصفقة
 البنية التي هي الصفقة

العقبة
 في حديث عن النبي
 ولا تستدبر القبلة
 من غير عدا
 من غير عدا

كون الالتفات في
 غير حال الاشتغال بال
 جزء مبطل للالتفات
 فاما في غير ذلك
 بقائه

نعم الاقوى الحاق غير حال الدعاء من احوال الوتر بل يقوى الحاق مطلق التافلة به لان
 الاحوط خلافه كما ان الاحوط بل الاقوى لا يقصر على الوتر المندوب اما الصلوة لظا
 على الفرق بين الواجب منه والمندوب كما ان الاقوى لا يقصر على خصوص شرب الماء
 دون الاكل فان قل زمانه بل ودون شرب غير الماء بل الظاهر انه لا يفتقد منه الى
 جذب التناك على الوجه المعلوم ببناء على منافاة الصلوة كما هو الاقوى والله اعلم
 فاسمها التمسك قول آمين بعد تمام القاعة لغير بقية على الاقوى بل هو كذلك
 وان لم يقصد ما يقصد غير ما من الشدب على الاقوى من غير فرق في القول بين ان
 يكون من الوتر او من غير الوتر او من غير الوتر اما الساهي فلا بأس كالاباس مع التمسك بل قد
 يحتمل ان كان لو تركها حائرا ثم وصفت صلوة على الاصح كما ان الاصح صحتها مع قوطا
 في غير المقام المزبور بقصد الدعاء وان كان الاحوط خلافه عدا شربها الشاة في
 عدا غير الرباعية من الفريض والاولين منها كما تدفع عدا انشاء الله تعالى حيا
 في خمسها زيادة من فيها وقصانها كغيره وتعرف ايضا واما القرآن بين السكوت
 في الفريضة بعد القاعة فالاقوى عندنا كغيره وان كان الاحوط اجتنابه وكذا
 عقص الرجل شعر راسه على الاحتمار ويكره فيها ايضا مضافا الى ما سمعته سابقا فم
 التجر والعبث والبصاق وقرقة الاضباع والتمطع والشيء لا يختار في التاوة
 والاذنين ومدافعة البول والغايط كما تقدم ما لم يصل الى الضرر ويحتمل وان كان
 الاقوى حصة الصلوة معراج ولا يجوز قطع الفريضة اختيارا بل الاحوط ذلك في التافلة
 ايضا وان كان الاقوى الجواز كما ان الفريضة تقطع الخوف على نفسه ونفس غيره او
 على غيره او ماله العبد به ونحو ذلك بل لا يجب قطعها في بعض هذه الاحوال بل الجواز
 له استيفافها من راس الوضوء فلم يقطعها بل هو الاقوى فيما اذا وجب قطعها لغير
 الذي لا يجوز تحمله مع امكان دفعه في النفس او غيرها والله اعلم **المقصد**
الرابع في صلوة الايات وفيه مباحث **المبحث الاول** في السجدة هو كونه
 التمسك خشوف الفريضة وما وان لم يحصل منها خوف والوزلة وغيره لاعتاد من

الاقوى عدم البطلان
 في طلبه من الله
 اذا كان المطلوب من
 الامور التي يحتمل شرها
 فخطاها من شرها
 فيلزم ان لا يترك
 الاضطرار من شره
 فانه من شره
 بقائه

الاقوى عدم البطلان
 في طلبه من الله
 اذا كان المطلوب من
 الامور التي يحتمل شرها
 فخطاها من شرها
 فيلزم ان لا يترك
 الاضطرار من شره
 فانه من شره
 بقائه

كون الزلزلة موجبة لها مطر ولو لم يكن حتى كالكسوفين لا يحملون قوة ظهرا ولا عمرا

وعنه الشافعي

القصص في بعض الروايات

خفف المكان من الزلزلة

الاحوط فيما عدا الكسوف

القضاء مع بل لا يحل ان لا يكون القضاء

بل القرية المطلقة

فقد ادرى بقائه

الملك

الرياح السوداء والاحمر والاصفر الطل الشديدة والصاعقة والصدقة والهدنة و
النار التي تظهر في السماء وغير ذلك من الآيات المحزنة عند غالب الناس منها وانه كانت
اورشليم كما تخف ونحوه على الاصح ثم لا جرة بغير الخوف من الآيات ولا خوف الناس
ولا بانكاف احد النيران ببعض الكواكب الذي لا يظهر الا لوجه الناس وان اخاف كما
تكاف بعض الكواكب كذلك بخلاف ما اذا انكسف على وجه من شأنه ان يحصل لها
الناس الخوف منه فانه يجب الصلوة ولو حصل مانع من غير ونحوه فاجزأ الرصد
بكسوف وخسوف ووقت ومقدار مكثه فالاحوط الصلوة خصوصا مع التعدد
والعدالة وان كان الاقوى عدم الوجوب لامع الطائفة بالعدالة ولومن استقر
وقطع من ذلك المبحث الثاني وقت صلاة الكسوفين في تمام الاجزاء على
الاصح وكذا كل آية يبع وقتها الصلوة والاحوط بنية الاذاع في الاول قبل الاخذ في
الاجزاء والقرية المطلقة في غيره ويدرك وقت الغرض بذلك كنعمة كما في اليومية فاذا
اذ لم يبع كالزلزلة غالب الهدنة والصدقة فوجب الصلوة حال الاية فان عصي غيره
لولا العزم بالكل اداء وبذلك كانت هذه وما شابهها من ذوات الاسباب لا الاية
بخلاف الاولى ثم الاقوى بل الظاهر ذلك بضاف الكسوفين اذا اتفق قصورهما عن
اداء الفصل بل عن الركعة وان كان خلاف المشهور فوجب الصلوة عند حصول السبب
نحو غيرها من ذوات الاسباب فهي في غير حال وسببية في آخر وكذا غيرها من الآيات
التي يمتد وقت غالبها اذا اتفق قصورها ولم يعلم بغير الكلف حتى قصر وقتها عن الركعة
ومن لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت للذي هو تمام الاجزاء عند تأويله بغير الركعة
كله فيجب القضاء على الاقوى وكذا غيره من الآيات ذوات الاوقات ما اذا علم واهل
ولونسيا ناعلى الاصح وكان الفرض حتما وجب القضاء وكان انكسف لم يصل صلوته
بعد خروج الوقت بل كذا يجب الصلوة لغير الوقت من الآيات اذا اهل صلوة بغير علم
ولولسنا اما اذا لم يعلم حتى مضى فان الاتصال بالآية عرفا فالاقوى عدم الوجوب
والاحوط الصلوة ويحقق الوجوب بمن في بلد الآية فلا يجب على غيره ثم بقوى الحاق

فصل

المصلي بذلك المكان مما بعد مع كالمكان الواحد المبحث الثالث اذا حصل الكسوف
مثلا وقت فريضة يومية حاضرة وانشع وقتها معا كان محزا في الايمان بالجماعة
على الاصح ولو شرع في صلوة الكسوف فظهر له ضيق وقت الاجزاء اليومية على وجه
يخصي فوات اليومية اذا تم صلوة الكسوف الذي يعرض عنه وقت قطع وصل اليومية
تم طراد الى صلوة الكسوف من محل القطع بشرط ان لا يقع منه منافع غير الفصل المزبور
بل الاقوى جواز ذلك ويجوز ان لا يدرك وقت الفضيلة لليومية فضلا عن الاجزاء
وان كان الاحوط خلافه بل الاقوى ان لم الشرع في صلوة الكسوف حال عمله
بعنه الوقت لها لليومية ومن خاف الفوات قطع وصل الفريضة ثم يني على صلوة
بل هو كذلك مع عدم بضيق الوقت لها فبشرع في صلوة الكسوف محافظة على اتصال
الصلوة بقطع وصل الفريضة ثم يني على صلوة من محل القطع لكن الاحوط في
هذا وفي سابقه استئناف صلوة الكسوف بعد ذلك ولا فرق في هذه الاحكام
بين الوقتية من صلوة الآيات وذات السبب منها نعم يجب فعلها فوراً وبذلك
تقدم على اليومية مع السعة كما انه لو ضاق وقت الكسوف وانشع وقت اليومية
قد معها عليه ما بل يقطعها لو كان قد ظهر له في الاشياء ذلك وان كان اذا لم يفعل ثم
وجبت صلوة كما ان ذلك لو اشتغل بالكسوف الذي قد استقر وجوبه بعبادة
وقت لم يفعل في وقت ضيق اليومية والله اعلم المبحث الرابع في مكان
في كل واحدة منها ما حسن كوعات فيكون المجمع عشرة وقصداً ذلك بان يحرم فقط
للينة كما في الفريضة ثم بغير الحمد التورية ثم يركع ثم يرفع راسه ثم بغير الحمد التورية
لك ذلك حتى يتم خمسا على هذا الترتيب ثم يجلس بعد بين ثم يقوم ويفعل ثانيا كما
فعل اولاً ثم يركع ثانياً فاذ فعل ذلك محافظاً على ما عرفت وجوبه في الفريضة من
الشرائط وغيرها تمت صلوة ويرتد ذمته ولا فرق في التورية بين كوها متحدة في
المجمع او متفارة ثم يحزير بغير سورة واحدة على كل ركعة فيقر في كل قيام آية او
آية بعد آية الفاتحة في القيام الاول فيكون مجموع قرائته في الركعة الفاتحة ثنتين

بل وان لم يستقر ايضا بان حدث في ضيق وقت اليومية فليطأ دام اتصاله آمنا

فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ

فما يجب فيها عند الجموع والأخفاف فان الظاهر عن وجوب تلافيهما فيها ما ذكر قبل ان يصل الى حد الزكوع او الدرك في الركوع او الطائفة فيه وذكر قبل ان يخرج عن صفته الركوع والاستصاب من الركوع والطائفة فيه على النعوى وذكر قبل ان يدخل في السجود او الدرك في السجود والطائفة فيه ووضع احد الساجد حائله وذكر قبل ان يركع عن صفته السجود والاستصاب من السجود الاول والطائفة فيه وذكر قبل الدخول في صفته السجود الثاني والسجدة الواحدة وذكر قبل الوصول الى حد الزكوع او قبل التسليم في السجدة الاخيرة والتشهد وبعضه والترتيب فيه واعرابه والطائفة فيه وذكر قبل الوصول الى حد الزكوع او قبل التسليم في التشهد الاخير والتسليم وذكره قبل حصول ما يبطل الصلوة عمدا وسهوا فان لم يتدارك ما ذكرناه بطلت صلوة ثم لو لم يدرك شيئا منها الا بعد الخروج عن المزمع لم يتدارك بعد ذلك وكانت صلوة صحيحة الا السجدة والتشهد وبعضه فانه يقضيها بعد الفراغ من الصلوة واما الزكوع فان فيه لم يذكره الا بعد ان صار في ركوع اخر وبعد صدق ما يبطل الصلوة عمدا وسهوا في السجدين الاخيرين بطلت صلوة من فسي البتة حتى كبر والتكبير حتى والركوع حتى يسجد والتسجدتين حتى ركع او وقع سلم وحده منه ما يبطل الصلوة عمدا وسهوا ولا يتدارك ثم يسجد ما فعله سابقا مما هو متب عليه بعده وكانت صلوة صحيحة لكن الاخطأ في صورة تسليمان السجدين حتى سلم الاعادة وان لم يكن صد منه لبطل والتدارك للتيه والتكبير لو كان هو الذي بمعنى استئناف الصلوة من راس ولو ترك سجدين وشك في الاشياء اتمها من ركعة او ركعتين اعاد الصلوة احتياطاً بعد الانعام وقضاؤها كالو شك في ذلك بعد الفراغ ولو علم اتمام ركعتين فضاها وان كانا الاوليين على الاصح ولو دخل في السجدة مثلاً وعلم انه قد فات ركعة وفرئت مثلاً وركع او سجدة اتم صلوة واحتياطاً بالاعادة في الاول والثاني بعد قضاء السجدة وكذا بعد الفراغ ولو علم فوات سجدة مثلاً وفرئت قبل ان يدخل في ركوع تلافيها واحتياطاً باعادة الصلوة من راس ولو فسي الركعة الاخيرة مثلاً فذكرها

بل بعد السلام وان
لم بات المبطل طرطيا
دام يقا
القاء ما في حجر الينا
بالزكوع اذا ذكر قبل
التحول التجدد
لا يخلو عن قوة وان
كان الا حوط مع ذلك
اغادة الصلوة فانه
ظمه بالانوار
العلل
بل الاقوى طرطيا
دام يقا
الله
لكن الاقوى كفاية
الاعادة فقط وكذا
لو كان بعد الفراغ
فطرطيا طرطيا
الاقوى هذا ايضا
كفاية لا اعادة سواء
كان الشك بعد
الفراغ او في الاشياء
طرطيا بالانوار
فقط

149

في احكام الشكوك

بعد التمهيد قبل التسليم قام واني بها وودكرها بعد استئناف الصلوة من ركعة
من غير فرق بين الركعة وغيرها والركعة والاربع وكذا استئناف لوزاد ركعة قبل
التسليم بعد التمهيد وقبل جلوس عقده اول المبحث الثاني في الشك وفي
سائل الاول مشك في الصلوة فلم يراد تصلي الركعات كان ذلك بعد
مضي الوقت لم ينقضي والافضل ان لو لم يبق الامداد والخصاص لاخيرة اقصر عليها
وفي تنزيل درك مقدار الركعة هنا مثله تمام الوقت وجهان اما الاول لاخيرة
كونه بمنزلة المخرج والظاهر ان الظاهر هنا كالشك في الحكم المسئلة الثانية
لايلفت الى الشك في شيء منها بعد الفرج من غير فرق بين الركعة وغيرها من الركعة
وعنها المسئلة الثالثة لاخيرة بكثر الشك في عدد الركعات وغيرها
من الافعال بل ينبغي على وقوع الفعل ما لم يكن ذلك مفصداً فبني على عدم صح ولو كثر
شك في فعل خاص في الفريضة كان كثير الشك فيه دون غيره على الاقوى بل وكذا
لو كان كثيره فيما الاحكام كالشك بعد تجاوز الحل مثلاً بل كذلك لو كان كثيره في غيره
الصلوة ودخا وعلى كل حال فالمرجح فيه العرف ولايجب عليه ضبط الصلوة بالحصى او
بالقيم ونحوهما وان كان هو الاحوط وكذا لاخيرة يشك المأموم في عدد الركعات مع
ضبط الامام وان لم يحصل منه فرق وبالعكس ان كان المأموم فاسقاً وامرته بل يرجع
الشك منه ما دون الظان على الاقوى فضلاً عن التيقن الى الضابط وان كان ضبطه
بطريق الظن لا القطع على الاقوى في حكم المأموم والامام في التهويف ذلك حكم التفرد على
الاقوى في ان يكن احدهما ضابطاً على كل منهما بما يقصيه الشك مع اتفاقهما في الشك
اتباع اختلافهما كما لو كان المأموم شاكين الثلث والاربع والامام بين الاثنين
والاربع فان جمع بين شيكهما راجحه كالثلث فياوشك الامام بين الاثنين والثلث
والمأموم بين الثلث والاربع وبالعكس رجحاً اليها واما الصلوة والاثنين لاقرار
كما لو كان شك أحدهما بين الاثنين والثلث والاخرين الاربع والخمس لاخوط
استيناف الصلوة في الاولى وكذا الاحكام للشك في عدد ركعات لاخياط وعد

بعد التسليم قبل فعل يبطل
سهواً أو غماً وانتم ولو ذكرها
مع غيره

اقوى هما الا قد خزن
فقط هذا انما هو

الأقوى رجوع الظن
أيضاً إلى المتيقن وعده
رجوع السالك إلى
الظن اذ لم يحصل
لدار الظن حكمها
أو لم يقدرا عليه
افاضاته
الظن

هذا الاحتياط لا يترك
اذا لم يحصل له الطق
بالرابطه فله قبا
دام غلده
الله

الشيخ
سيد

فاحكام التكاليف

العكس في ركعات الأضحية
 مشكوك فلا يترك الأضحية
 بالإعادة بعد البناء
 على الأقل ولا أكثر ثم
 إعادة الصلوة بل في
 سبيل التهور أيضا مشكوك
 ولا يبعد وجوب البناء
 على الأقل وإن كان لا
 يحوط بالإعادة أيضا
 فطمعنا الله الله
 أي الله الله
 الأقوى في التهور في التلويح
 وجوب الأيمان بالله
 ولو بعد التلويح
 ركن الآخر ولا يضر زيادة
 الركن هنا كما لا يضر زيادة
 في غير هذه الصلوة
 أيضا على الأقوى في التلويح
 كما يقرأ
 التلويح

卷

فِي احْكَا الشُّكُوكِ

كما ان المأموم اذا شك في التكبير فكان في هيئة الصلوة جماعة من الاضافات ووضع
على القميص ونحو ذلك لم يلقف على الاقوى وكل مشكوك اني به لا في المحل ثم ذكر ان قيل
لا يفسد لان يكون ركعا كما انما اذا لم يأت به الخروج عن المحل في ان عدم صد كذا
لوشك وهو في محل انه هل شك في بعض الاضافات المتقدمة عليه سابقا لم يلقف
ولكن شك لوشك انه هل سهي كذا لا ولا بل هو اول ثم لوشك في السهو وعده وكان
في محل لا في منه المشكوك ان به على الاصح والله اعلم ليس شك في الركعة
الشك في عدد ركعات الفريضة وهو بعد استقراره لا يخرج حصوله وان زال بعد
ذلك ففسد الاصول واخصوص في الركعة بعد حران الاكل من منهما المتأصل في
الراس من السجدة الاخيرة منهما على الاقوى بخلاف الشائبة والثلاثية والاولين
من الركعة احدى الشك بين الاثنين والثلاث بعد رفع الراس من السجدة
الاخيرة فانه يلحق على الثلث وباني بالركعة ويتم صلوة ثم يجتاط بركعة من قيام او
ركعتين من جلوس على الاصح والاحوط الجمع بينهما ثم استئناف الصلوة من
راس ثانيا في الشك بين الثلث والاربع في اي موضع كان وشك في الشك
حتى في الاحتياط فالشك بين الثلث الاثنين والاربع بعد رفع الراس كذا
فانه يلحق على الاربع ويتم صلوة ثم يجتاط بركعتين من قيام واما الشك
بين الاثنين والثلث والاربع بعد رفع الراس من السجدة الاخيرة فانه يلحق
على الاربع ويتم صلوة ثم يجتاط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس على
الاصح والاحوط ان لم يكن اقوى باخر الركعتين من جلوس خاصهما
الشك بين الاربع والخمس بعد رفع الراس من السجدة الاخيرة فانه يلحق على الاربع
ويقتضى ويسلم ثم يسجد سجدة السهو سادسها الشك بين الاربع والخمس
حال القيام فانه يهدم ويجلس ويرجع شك الى ما بين الثلث والاربع فيتم صلوة
ثم يجتاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس سابقا الشك بين الثلث
والخمس حال القيام فانه يهدم ويرجع شك الى ما بين الاثنين والاربع فيتم صلوة

بشرط ان لا يمكن
بان كان اخلاق
دكن اخر ظمربا
داسهفاش

حصول الامر اذا كان
الواجب في القدر
لا يخلو عن قوة وان كان
الاحوط معه البناء
ثم لا عادة ظمنا
وامرنا

مع تقديم الركعة من
قيام صلاة ظمنا
حاضرنا

الاولى تقديم الركعة
من قيام وضد ظم
جباى امر ظم
السا

14

في الشكوك الصحيحة أحكامها

١٣٢

ويحل عليه فاعلمها الشك بين الثلث والأربع والخمس حال القيام فانه يهدم
 الصوامير مع شك الى الشك بين الاثنين والثلث والأربع فيتم صلوة ويحل عليه
 فاعلمها الشك بين الخمس والست وهو قائم فانه يهدم الصوامير مع شك الى ما
 بين الأربع والخمس فيتم صلوة ويهدم الصوامير والسادسة هي المنتهى في الشك
 فحي حل ما بعدها وهي غير الغرض المتقدم بطلت الصلوة على الاقوى لا يحوط
 في الخمسة المتأخرة استئناف الصلوة من راس مع ذلك كما ان الاحوط الحاق
 الشك بعد تمام الذكر الواجب الاخيرة بالشك بعد رفع الراس منها في جميع
 القصص بل وبعد وضع الجبهة وان لم يذكر وان كان هو ضعف من سابقه
 فيحل عليه ثم يسأن الصلوة من راس كذا الاحوط في الشك بين الاثنين
 والأربع والخمس نحوها العمل بموجب السكتين ثم الاستئناف ولو حصل له شك
 في شك سابق بعد دخوله في عمل آخر انه قد لا يكون شك في الثالثة ان
 شك في الركعة السابقة بين الاثنين والثلث كان بعد رفع الراس من التهود
 او قبله في على الصحة ولو شك بعد انقائه في شك في الصلوة انه هل كان محظا
 للركعة او الركعتين في على الاول وجه والاوجه الايمان بها معا والاحوط لا
 مع ذلك ولو كان شاك فمما يوجب ركعتين مثلاً فانقلبت الى ما يوجب الواحد
 في أثناء الاحتياط او بعد الفراغ منه لم يفت وأتم ما في ذلك في الاول والاحوط
 الاقتصار فيه على الواحد لم يكن فلا خلاف في ركوع الثانية ولا صل الواحد ثم
 استأنف الصلوة احتياطاً ولو طهر له الشك ثم جهل بحقيقته من راس فان انحصر
 في الصحيح بموجب الجمع وهو ركعتان من قيام وركعتان من سجود في سجدة التهود ثم
 الاعادة احتياطاً ولا استأنف لانه لم يدركه صلى الله عليه وسلم في الشك في استأنف
 المراد بالشك فيما سمعت نداء من الطرفين لا ما قيل من ان الشك في الاقوى كونه
 بحكم اليقين الفعل للركعة والركعات وغيرها ولو شك ثم طهر بعد ذلك فيما كان
 شاك فيه كان العمل على الاخيرة كالمسكوك والشك في الشك كالمسكوك وهو ثم

حال القيام بالقرائنة
 او التسليم من رة طه
 راسه فانه
 وان كان الاحوط فيها
 اذا كان الطهر لاعتل
 صحيحاً والاكثر احتياطاً
 كما لا ريب والشك في
 والست وتغذ ذلك
 البناء على الافاق لا
 ثم الاعادة في كل مرة
 على الاقوى كما في طه
 في راسه فانه
 يعني بها الى الشك
 هذا الاحتياط لا يرد
 هذا اذا انقلب من
 الشك بين الاثنين
 والأربع الى الثلث و
 الأربع وما اذا قلنا
 الاثنين والثلث في
 الثلث واربعة فانه
 راسه فانه لا يرد
 بعد عمل الشك في ذلك
 مع سجدة التهود ثم
 في غير ذلك الاحوط
 الاعادة الصلوة
 راسه فانه

لا يرد الاحتياط باعادة
 الصلوة في سجدة التهود لا
 فقلنا في الشك مطلقاً
 اقتصر على الواحد او اثنتين
 ركعتين طه فانه راسه فانه
 في الصلاة في سجدة التهود

في الشك

في غير الاحتياط والتأني بعد الصلوة

١٣٣

بين الثلث والأربع فانه راسه من التهود شك بين الاثنين والأربع فلما
 اخذ في التهود شك بين الاثنين والثلث والأربع ولو تردد في ان الحاصل
 له ظن او شك كما يشق كثير البعض الناس كان ذلك شكاً ولو حصل له شيء في أثناء
 الصلوة وبعد ان دخل في فعل آخر لم يدركه ان كان ظناً او شكاً فهو شك في المسئلة
 المسئلة بعد ركعات الاحتياط واجبة فلا يجوز ان يدعيها ويعيد الصلوة من لا
 صل وان كان الاقوى الاجتهاد بالاعادة عنها لو اتم تركها على وجه يرتفع الخطأ
 بها ومن استغفلت ذمته بركني الاحتياط مثلاً فبات من حينه قبل فعلها كان على
 الولي قضاء الصلوة والاحوط الايمان بها او كما تم اعادة الصلوة وكذا الاجراء
 واما بعد التهود فالاحوط قضاءها خاصة وحوط منه اعادة الصلوة بعد ذلك
 المسئلة كما في الاقوى ان صلوة الاحتياط ولو كانت ركعة من قضا
 بالاحتياط في الحرية والاستقلال والقدر اللازم المشترك بين النقل والركعات لا
 من الغرض بالتسبب البطلان بفعل المنافي بينهما وبين الصلوة ركعات الصلوة
 فضلاً عن وقوعه فيها وان لا بد لها من يتا وكبيرة احرام وقراءة الفاتحة من راسه التهود
 على الاحوط ركوع وسجود والتهد وسليم ولا قوت فيها وان كانت الاثنين فضلاً
 عن الاذان والاقامة كما لا سؤة فيها المسئلة كما في سجدة قد عرفت ان ذلك
 يقضي من اجزاء الصلوة التهود والتهد وايضا خصوصاً الصلوة على النبي
 صلى الله عليه واله فيقوى انها عوض ذلك للمتنى مقارناً بالنسبة لا طمها فظاً على
 ما كان واجباً في حال الصلوة فاتها كالصلوة في التراب والموانع بل لا يجوز الفصل
 بينهما وبينها بالمنافي كاجزاء في الصلوة اما الدعاء والذكر والفعل لتقليل غيره
 ذلك مما كان جائز في شأنها فالاقوى جوازها والاحوط تركه وكذا بين الصلوة وكذا
 الاحتياط ثم يوضح جميع ما هو مستحب بعد الفراغ من التسليم ويجوز عنها ولو فصل
 بينهما وبين الصلوة بالمنافي عدواً وسهواً استأنف الصلوة من راس لا يحوط عليها
 قبل ذلك وكذا المنافي عمل اذا تعذر اما اذا وقع سهواً فلا بأس كذا الكلام في ركعات

الاحوط الايمان بها
 ايضاً كالمسئلة
 راسه فانه

هذا الاحتياط لا يرد
 ثم بعد ذلك
 العمل
 الاحوط مع حال الشك
 الايمان بها مع اعاد
 الصلوة طه فانه
 راسه فانه
 وان كان الاقوى فيها
 الجهر بها طه فانه
 راسه فانه

محال اشكال بل منع
 وان كان الاحتياط
 لا ينبغي تركه طه فانه
 راسه فانه

فيما يتعلق بعد الصلوة

١٣٤

في الاقواتية اشكال

الاحتياط ولو فعل في الاشياء ما يوجب سجود التهوي الاقوى والاحوط فعله بعد الفراغ ولو نسي ركعات الاحتياط وازاد فيها الاقوى المطلان واستيناف الصلوة والاحوط فعل الاحتياط ثم الاستيناف ولو نسي سجدة او ثمة منها فمأخذا بعد الصلوة ولو نسي بعض اجزاء التشهد المعنى وامكن التدارك فعله اما اذا لم يكن كما اذا ذكره بعد تحلل المساق عدا وسهوا مشلا استأنف الصلوة والاحوط فعل التشهد قبل ذلك ولو صدقت منسبانه كما لو نسي سجدة من الركعة الاولى واخرى من الثانية او غيرها واحدة بعد واحدة ولا شرط النقيض على الاقوى وان كان احوط كما ان الاحتياط ملاحظة الترتيب مع واستد منه حياطا ملاحظة بالنسبة الى التشهد التهجيد فيقدم السابق في الفوات على اللاحق بل لو شك في السابق واللاحق كان الاحتياط له تقدم كل منهما واما في آخره الامتداد بل لو نسي على سبق سابق فقد حرم ظهر الاحتياط او بالعكس كان الاحتياط الاعادة على ما يحصل به الترتيب ثم استيناف الصلوة للسيرلة العباد يترك الوصل الاجراء المنسية او سجدة التهوي فان عدا ان لا يسهو ولا تقص تبين بطلان ما فصل قطع لو كان في الاشياء وصلوته صحيحة اما ركعات الاحتياط فان بان التفتت عنها بعد الفراغ منها وقت طاعة وان كان في الاشياء فمأخذ ذلك والاحوط صافرة ركعة ثانية لو كانت ركعة من قيام وان بان نقص الصلوة بمقدار ما فصل من الاحتياط بعد الفراغ تمت صلوة على الاقوى والاحوط الاستيناف وان كان قبل الدخول في الاحتياط كان له حكم من نقص ركعة مشلا من التدارك الذي قد عرفت وان كان في الاشياء اتمه واكتفى به مع الموافقة في الكيفية اما لو كان كسبين من جلوس القى ما في ذيل ورجع الحكم من تذكر النقص وان كان قد دخل في ركوع الاخرية منها والاحوط له الاستيناف ايضا مطلقا اما لو دخل في ركعتي قيام فظهر له نقص الركعة قبل الوصول الى ركوع الثانية منها سلم على الركعة وصحت صلوة ولا يقدح زيادة التكبير وان كان بعد الوصول لقي ما في ذيل ورجع الحكم من نقص قبل ركوع وقصص صلوة سواء كان شكه موجبا للركعة مع الركعتين كاشتراك بين الاثنين والثلاث والاربع

نعم هو حوط طريفا
دار بقائه
لا يترك هذا الاحتياط
طريفا من جهة
على الاحتياط طريفا
دار من جهة الطاء
الاقوى الثانية فصل
التشهد وان كان لا
ينبغي ترك الاحتياط
طريفا من جهة ذلك
ويكفي حصول ذلك
اعادة ما قد مر بعد
فصل الاخر قسم طريفا
دار من جهة الطاء
بعض اعادة الصلوة
لكن الاقوى على وجوبها
وكذا في الفرض للآخر
طريفا من جهة طريفا
الغالي

ويجوز الرجوع الى الحكم
تذكر النقص والاحوط
المجمع ثم الاعادة الصلوة
طريفا من جهة طريفا
الغالي

في سجود التهوي

١٣٥

يكن كذلك كما لو كان شكه بين الاثنين والاربع خاتمة فبان نقص الواحد ولو ظهر له نقص الاثنين وقاد دخل في ركعة قيام اضاف اليها ثانية وسلم لو كان دخل في ركعتي جلوس عرض عنها وتدارك ما نقص من صلوته وان كان قد دخل في ركوع الاخرية منها والاحوط احتياطا سند يدا في جميع هذه الصلوة الاستيناف ايضا **الباب الثالث** في التهوي وسجود التهوي للكلام ههنا ولحق الخروج والسلام في غير سجدة والشك بين الاربع والخمس بل لكل زيادة في الصلوة ونقصه لم يذكرها في محالها وان تداركها بعد الصلوة كالسجدة والتشهد اما اذا ذكرها في المحل وتداركها فلا يسجد على الاقوى كما لا يسجد في نسيان الفتوت ونحوه من النسيات التي كان عازما على فعلها وانها ولا في الشك في الزيادة والنقص وان كان هو الاحتياط والكلام وان طال له سجدة سهو بعد ان كان كلاما واحدا نعم ان تعدد كما لو تذكر في الاشياء ثم سها بعد ذلك فتذكر تعدد التهجيد كما في غيره من الاسباب فان الظاهر تعدده بتعدد ما اخذ جوبها واختلف وكذا الكلام في السلا وقع مرة واحدة سجدة كذلك ولو يجمع صيغة وان تعدد دمرات سجدة كذلك وان كان الاحتياط تعدد لكل تسليم ولا ترتيب في سجود التهوي يتبنا سببا به على الاقوى اما بينه وبين الاجزاء المنسية والركعات الاحتياطية فهو مؤخر عنها كما ان الاحتياط تاخير الاجزاء المنسية عن الركعات الاحتياطية وان كانت متقدمة في الفوات والاقوى التحجير لا قوى عدم وجوب تعيين اسباب سجود التهوي بل لو اخطأ وسجد للتبهوع عن الكلام وكان سهو غير مثلا اجزئه على الاقوى والاحوط اعادة التهجيد ولا يسجد تاخير سجود التهوي عن الصلوة واجزاها المنسية وكذاها الاحتياطية فلو اتم حصة بالتاخير وصلوته صحيحة على الاصح ولو لم يقط وجوب التهجيد عنه بذلك ولا فورية فليجرح كما لو نسب مثلا لانه يسجد حين الذكر فلو اخره عصي ايضا وجب فيه البتة ومعارنا الاول سناه ولو لا استمرار من الهوى اليه ولا يجب فيه التكبير

هذا الاحتياط لا يترك
في كل عور وكان العلم
بالنقص في الاشياء
طريفا من جهة طريفا

بل هو الاقوى اذا كان
على وجه التقيد
طريفا من جهة طريفا

في سجود السهو

وان كان الاخطأ ضل كان الاخطأ مراعاة جميع ما يجزئ في سجود الصلوة عند الذكر حتى التمام من الحدث والنجس والاستقبال وغيرهما من الشرائط والالتزام بالصلوة كالكلام والفتك في الالقاء وغيرها فصار واجبا في خصوص السجود من الطائفة والتجسس على الاعضاء ووضع الحجة منها على ما يقع التجسس على الانتصاب مطايعينها وان كان في وجوب ما عدا ما ايقف عليه اسم السجود وقدره نظر ولا قوى يضاعف وجوب الذكر فيه مطلقا فضلا عن الذكر لخصوصه ان كان الاخطأ بالالاخطأ ان يقول فيما بين الله وآيته وصل الله على محمد وآله وذلك مع ابد التلوة بالله صل على محمد وآل محمد او يقول فيما بين الله وآيته السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته او ذلك بطلان السلام بالواو ثم يجب بعد رفع الرأس منها التسليم والتسليم على الاقوى والواجب من الاخير الفرج والاخطأ السلام عليك ايها النبي التسليم فالواجب منه التخصيف وهو التهادان والصلوة على محمد وآل محمد بل الاخطأ الاقتصار على ذلك وان كان الاقوى جواز غيره مما يجوز في الصلوة خصوصا للمعارف منه فيها الان والله اعلم **المقصود الثاني** في قضاء الصلوة وفيه مباحث اربع **الاول** يجب فعل الفريضة اليومية عند الجهر خارج الوقت على كل من لم يضلها فبعدمه او غيره الا اذا كان عند الفعل في مجموع الوقت لصغرا وجنونا ولو من فعله على الاصح مطلقا كان اداءه اذ اولها وان كان من قبله ايضا على الاقوى نعم الاخطأ قضاء آخر ايام افاقته ان افاقها في اول ليلة ان افاق ليل بالالاخطأ قضاء جميع ما فات خصوصا اذا كان من فعله وخصوصا اذا كان على وجه المعصية او جرحا وفاسد لو من فعله ما او كراهي قبله سلام اما ان لا يجزئ عليه قضاء كما ينبغي الاصح على المخالف اذا استبصر ولم يكن قد أدى للصلوة على وجهه هبة بل الاخطأ لذلك وان اذا ما على دفعه من هبة فاقم اذا كان قد فعل على مقتضى من هبة لم يكن عليه قضاء على الاصح ولا يستبصر في صلته استبصر ففعل ما فات زمان ضل له على الاقوى وان فعل على مقتضى من هبة ايضا ولو اسلم الكافر

وجوب كل الحضور لا يخلو عن قوة قرن طهنا الى مرتبة على محلي والى محلي من طهنا الى غيره

بل الاخطأ لذلك وان اذا ما على دفعه من هبة فاقم اذا كان قد فعل على مقتضى من هبة لم يكن عليه قضاء على الاصح ولا يستبصر في صلته استبصر ففعل ما فات زمان ضل له على الاقوى وان فعل على مقتضى من هبة ايضا ولو اسلم الكافر

وغيره

في قضاء الصلوة

والوقت باق صلى ذكره المخالف اذا استبصر وان كان قد أدى الفرض على وجهه هبة كان الاقوى وجوب غيل التجاسة عليه اذا لم يكن قد غسلها على ما عدا ما بالالاخطأ والاقتوى وجوب عادة الوضوء والغسل للعبادات المحددة وفا قد الطهرون يسقط عنه الاداء دون القضاء على الاصح وكذا يجب القضاء على شارب السكر عصبانا بل الاخطأ والاقتوى ذلك وان لم يكن عاصيا كما اذا شربه بضرورة او اكرامه والجهل كما ان يجب القضاء على الجنون والمجانين والنساء والمغفلين اذا حصل بعد بعدان مضى من الوقت مقدار صلوة المخارح بحسب حاله من الحضور والنعف وغيرها ولم يضل او ارتفع وقد بقي من الوقت مقدار ركعة ولم يفعل فانه يجب القضاء مع للصلوتين او احدهما في المقامين كما تقدم سابقا للوقت ويسحب تمرين المتمرين الاطفال على الصلوة اذ لها وقصاها فافضلها واولها شرائطها واحكامها ياد على كل عبادة وان الذي يقوى عدم شرعها بمعنى خطاها فبعدمها بانها ان يجب على الوقت منعه بغير الميزان ايضا من كل ما فيه ضرر عليهم او على غيرهم من الخلق وعن كل ما علم من الشرع اذ اذ عده وجوده في الخارج لما فيه من الفساد والظواهر ان الغناء منه كان الظاهر ان اكل الاعيان النجسة وشرها مما فيه ضرر عليهم منه دون الشبهة وان حرم منا ولفهم اما غير ذلك من المحرمات على المبالغ كلبس الحرير والذهب نحوها فالاقوى عدم وجوب منع الميزان منها فضلا عن غيره وان كان الاقوى ذلك وكذا يجب قضاء غير اليومية على حسب ما عرفته سابقا في محله حتى المناقلة المندورة في وقت ويسحب قضاء التوا دون غيرها من التوافل وان كانت عوقبة استحبها باموكدا حتى ان يجب الرب تكا شانه وملئكه منه بانيهم به نعم قد لا يتأكد ذلك ليرض نحوه مما غلب عليه لعد فن لم يقضها استحب له الصداق بقدر وطوله وادناه لكل ركعتين مذكرا فان بقية لكل اربع فان لم يقدر فذل للصلوة الليل ومدة للصلوة النهار ولكن الصلوة افضل والاقتوى في قضاء التوافل بين الاوقات جميعها فله قضاء وانما تعدد في ليلة واحدة فضلا عن غير الوتر منها كما ان لا فرق في قضاء الفريضة ايضا بين ما يقضى

بل الاقوى شرعها فمجانا وارتقاء

حرمه منا ولفهم غير معلومة طمها ذمها

اوبسبع وعشرين او تسع وعشرين والركعة رابعة وعشرين ركعة كل ركعة احسن الله
 من عبادة اربعين سنة بل اقله جماعة افضل من الصلوة فرادى في مسجد الكوفة
 الذي اقله فيه بالف صلوة في حرج افضل من الف صلوة بل روى لها بالفي
 صلوة بل لو كان الصلوة جماعة خلف العالم الذي روى فيه ايضا ان الصلوة مع
 بالف صلوة تضاعف اجورها وكانت ثلثة الاف صلوة بل لو وقت مع ذلك في
 مسجد جامع ضعيف بمصر وبعدة الى المائة فهي حينئذ معروفة بثلثة الاف
 هذا كله مع ان الجماعة موم ولو تعدد تضاعف في كل واحد بقدر الجوع في ساقط
 الفرة فان زاد على الفرة لوصارت السموات كلها قسطا والجار مدا والاربع
 افلاها والبقالان مع الملائكة كما لم يقدر وان يكتبوا ثواب ركعة واحدة وعلى كل حال
 فهي غير واجبة بالاصل الا شرعا ولا شطرا الا في الجمعة والعيد مع الشرايط المذكورة
 في محالها بل هي غير مشروعة ايضا في شي من التوافل الاصلية حتى صلوة الغدير على
 الاقوى والاحوط عند صلوة الاستسقاء ثم لا يات بالجماعة فيما صار نقلا بالعراق
 او شبهه كصلوة العيثة الغريضة للشيخ بها عن اخرا والمعادة استحبها باو يات بمصل
 اليومية باخر وان اختلفا في القصر والتمام والاداء والقضاء بل والوجوب والتدب
 بل يوجب جواره بقرينة الطواف كالعكس كما مصل الى اية بصلية الاخر والجماعة
 والعيد كذلك ثم لا يات كل من الثلاثة بالآخر ولا هم بمصلي اليومية والطواف كالعكس
 بل الاحوط عدم اتمام مصلي العيد بمصلي الاستسقاء والعكس وان اتفقا في التظلم
 ان الاحوط عدم الجماعة في صلوة الاحياط ولو بصلاة احياط بل الاحوط تركها
 ايضا في ثلثة المندوبة واقل عدد تنعقد به الجماعة المندوبة ثلثان احداهما
 كما ان منتهى ما تترك الركعة في بدء الجماعة اذ رآه الامام رآها حال ركوعها
 على الاصح ولو بعد الفراق من الذكر على الاقوى ثم لا بد من اجتماعهما معا في الركوع
 الذي هو اريد به الصلوة فلا يتركها اح باذراك الامام ورضا راسه من الركوع
 وان انتهى ركوع المأموم قبل ان يخرج الامام عن حدة على الاحوط بل الاقوى ولو

بل هو الاقوى طويلا
وامر بقاءه

والاخر المأموم

مستحب
الفقوة غير ثابتة عند
ميرزا قدس سره
في الامام فطلي

ركع المأموم فثبت في ادراكه ركوع الامام على القول الذي يورث حكمه بعد ما يمكن علم عند
 الادراك قبل صلوة ثم لا الدخول في الايتام مع احتمال اللحن على الاقوى كالمطابق
 بذلك فان لحن محض صلوة ولا بطلت ولو علم عند اللحن قبل حصول الركوع
 لم يترك الركوع بل يركعها اما الانفراد وانظار الامام الى الركعة الثانية ولو خاف
 المأموم من الالتحاق بالصف رفع الامام راسه من الركوع نوى كبري موضعه
 وركع ومشى في ركوعه وبعد رفع الراس منه وبعد الجلوس للشيخ ايمن اليصل
 او بعدهما او حال القيام للثانية وهكذا لكن الاحوط ان لم يكن اقوى ان يكون مشيه
 حال عند الاستئصال بالقول الواجب من ذكره اذ هو او نحوها اما يصير فيه الطائفة
 وان لا يستلزم الانحراف عن القبلة وان لا يكون حال تنامه بعد على وجه لا يجوز
 الايتام معلقا او مرفعا لانه يصل ذلك طلبا للكمال افضل كما جاز للتحقق
 من كراهية الانفراد في الصف بل الطاهر جاز به ومن ذلك سواء كان في المسجد او
 غيره وسواء كان الشئ الى الامام والخلف واحد المجامعين اذ ليس فيه الاصل قليل في
 اثبات الصلوة وقدرتها فتجوز اذ لم يكن ماحيا والاقوى عدم وجوب جرح الرجلين
 عليه الشئ بل له المشي قريبا على وجه لا يتحقق صورة الصلوة ويدرك فضل الصلوة
 جماعة بالدخول مع الامام على اي حال كان وان كان لا يدرك الركعة الا بما عرفت
 فله حينئذ الدخول مع الجماعة لا خيرا بان ينوي بركعتين يجلس معه فاذا سلم الامام
 قام وصلى من غير حاجة الى سنياف يمينه ويكبره قد حصل فضل الجماعة وان لم يصل
 ركعة بل لا الدخول مع الجوف في سجدة واحدة سجدة او سجدةين وينظره
 الى التسليم فيقول لصلوته وقد حصل له فضل الجماعة لكن ينافي هنا بينه وبين
 والاحوط له اتمام الاول بالتكبير الاول ثم استئناف صلوة جديدة **الشيخ الثاني**
 لاصح الجماعة مع الحائل المانع لشاهدة من يصير شاهدة فيها من الامام والمأموم
 في سائر الاحوال كالقيام والقعود ونحوها جدا وان كان الحائل وعزله ولو شخص انسا
 الا اذا كان مأموما لم يقام فساد صلوة ثم انما يعتبر ذلك اذا كان المأموم رجلا

وان كان الاحوط عند
الدخول لا مع الاطمين
نفسه فبادر ببقائه

الاقوى الجماعات
ايضا ما لم يخرج عن
القدرة عرفا وطبيعا
وامر بقاءه

بل وكذا في السجود
سائر الركعات
طويلا واما عرو

في شرائط صلوة الجماعة

بها كالمجتهد وان ائتم نفسه بمقتضى ما قيل له لا فالعدم يقع منه ما يجزى بصلوة المفرد
 ولو شك في بنية الاقامة وقد ظهر عليه الاتيمام كالانصات ونحوه فالاقوى عند
 لا للفتات فالحق احكام الساموية اما اذ لم يكن كذلك فان علم ان تمام اليها فذلك
 لا يفي على الانفراد ولا يتجدد بنية الاقامة على الاقوى كانت الا حوط له ذلك
 ايضا في السابق ولا بد فيه مما من الفضل الى امام متقدم معين بالاسم وبالاشارة او
 بالصفة فلو كان بين يديه انسان ونوى الاتيمام باحدهما او بهما لم يتحقق ويكفي في تعيين
 ان ينوي هذا التقدمة مع العلم بعد الله ولا يخلج مع ذلك اعتقاده كونه زيدا فاما
 خلافة نعم لو عشرين سنة خاصة فاصدا للصلوة فبان غيره فالاقرب البطلان وان
 كان هو عدلا لاعتد به كذلك الوصل الاتيمام بهذا المخاض مرد به ما هو في اعتقاده
 من كونه زيدا فظهر انه عمر وعلى الاقوى والاحوط خصوصا اذا كان عمره عند غيره
 ولا يتجدد بنية الانفراد وان علم بذلك بعد التكبير قبل القراءة وحصل اثنان بعد
 الفراغ علم بنية كل منهما الامامة فلا فرقت صلواتهما اما لو علم بنية كل منهما الاتيمام
 بالآخر استأنف كل منهما الصلوة ولو شك فيهما فاحضرهما فالاحوط الاستيناف وان
 كانت الصلة قوية ولا يجوز الاتيمام بالمامو وكان الاحوط علمه نقل بنية الى امام اخر
 اختيارا وان كان القول بالجواز فواخصا اذا كان له مرجع على الاول بفضل و
 نحوه مما يعود الى الصلوة فترك بنية الانفراد اختيارا في جميع الاحوال على الاقوى مع
 ان الاحوط اجتناب ايضا كما ان الاحوط للمفرد عند تجديد بنية الاتيمام في الاثنان وان
 كان الجواز قويا اما لو عرض للامام ما يمنع من اتمام صلواته ولو شك في ذلك عند سابقا
 لم يقدم امام اخر غيره وتمام الصلوة معه بل الاقوى لو عرض له ما يمنعه من اتمامها
 محتارا كما لو صار فضله الجالس نكره للمامو غير المسبوق القراءة في اثني الفرضية لا
 خفاية على الاقوى والاحوط تركها ويستحب ارجح الاستغفار بالنسيج والتضييق والصلوة
 على محمد واليه كما ان الاقوى الاحوط علمه القراءة في اثني الفرضية اذا ذكر الله في اثني
 له الانصات بل الاحوط التمام في حال القراءة الامام وان كان الاقوى عدم الوجوب

الانصاف
عن نعت و نعت
كذلك و انصاف
و انصاف و انصاف
فانصاف

فیه اشکال ظریفان
در مرقیات
قد مدبر عدم جواره
ظرفاً در مرقیات

الاجداء في هذا القوم
ونحوه لا يخالو عن قوة
ظنهم في امرهم العا

إذا كانت في الفة أصلية
المفردة فمطبعا
ذاته نظمه

اذ كان الشك بعد
المفراغ او قبله مع ثبوت
الانفراد بعد الشك

الخطوط بل الأقوى
جميع هذه الصور
العدل الأيمن الأيمن

الانفراد من طرف
في امر ظاهر

في الجماعه عرقا شريفا

ثم قال يصح حتى الحمى جازلة القراءة بل لا يستحب قوى إلا أن الأحوط مع ذلك
الترك أما الآخرين منهم فالأقوى مساواة المأموم فيها للتقدم وجوب القراءة
والذكر وإن قرأ الإمام فيها ولو ظهر الانمام بالخالف فتيقن وجب لقراءة أخفها وإن
كانت الصلوة جهرية ولو اجعل على السورة تركها ورفع مع بدل الخلو قطع الفاعل عن ذلك
من قوة وإن كان الأحوط له استئناف الصلوة بعد ذلك بل لو وجد ركعاً ولم
يتمكن من قرأته شيء من الفاتحة فوى كبره وعادته بها ركعتي وجب إلا أن الأحوط
والأقوى الاستئناف بعد ذلك كأن ي عمل عن التمسك جالساً ولا يكفيه التمسك
قائماً حينئذ ويجب على المأموم أيضاً متابعة الإمام في الأفعال بمعنى مقدار فضل
لفعله وأما غيره غير على جهر لا يكون فاحشاً والأركان غير جارية كالقائم ولكن لو ضل
عامداً ثم والاقضاء بان والصلوة صحيحة إن كان الأحوط له استئنافاً خصوصاً
إذا كان الخلفه ركنين بل كن فضلاً إذا كان على وجهه ذهب به هيئة الجماعة
وليس له جلدته تداركها في ذلك الفعل فإن فعل بطلت بصلوته وإن لم
يكن ركناً كما لو رفع راسه من الركوع والتجوز قبل الإمام عامداً ثم عاد إلى المناجعة بل
لا يسجد البطال لو عاد سهواً في الغرض لم يبور وكان ركناً أما إذا كان ترك المناجعة
أولاً ورفع الإمام راسه ساءلاً فالأقوى وجوب تداركها وإن استلم زيادة ركعتي
مفتقرين الجماعة في مخوذ ذلك لكن لو فعلت الأقوى صح صلوته وإن لم يبدل ولا
استبناها كما أن الأحوط للركع قبل الإمام سهواً والذكر فيه ثم عادته بعد ذلك لو
ركع مع الإمام كما أن الأحوط لمن ركع قبل الإمام سهواً ولو رجع استئناف الصلوة
إذا كان ذلك والإمام مشغولاً بالقرآن كما أن الأقوى ذلك فيما لو تعد الركوع قبل
الإمام وهو في حال التمسك تركه ولو رفع راسه عامداً قبل الإمام ولم يأت بالذكر ولو
كان البطال مع ذلك لافوات المناجعة هذا كله في الأفعال وأما الأقوال فيجب
المناجعة في تكبير الأحرار منها بل الأقوى عدم شريع المأموم فيها إلا بعد فراغ الإمام
فلو كبر حينئذ قبل ذلك لم يقع تأخيرها من الأقوال فالأقوى عدم وجوب المناجعة

الاحوط القرآنية
قرية المطلة لا يقية
بحرية من كطربا
دام بقائه

الطبعة
الكلية
مكتبة
١٢٥

فصل فی احکام امر

وكذا لورث
ناسيا قبل الذكر وله
يتابع عاما على الاحوا

الملك
فيه تأمل ظهرا
واسم

في شرائط الإمامة

والأصغر عدم الوجوب
فقط كما في المرقا
العالى
ممكن فلا يترك الاحتياط
بالاقتداء وترك الاحتياط
الركوع الإمام عليها
فلا مضائله

في الواجب غير المبرور مع إلا أن الاحتياط ذلك خصوصاً في التسليم بل الوجوب فيه
بالخصوص كالشك في الإتيان من وجه لكن على كل حال لو تعدد مسلم قبله بطل صلواته بل
لو فصل ذلك ساهياً ولم يتعد قول الإمام لم يطل أيضاً ولا يجزئ الإمام عن المأموم
شيئاً من أفعال الصلوة غير القراءة في الأولى والثانية فيها أمّا إذا لم يدركها بل
أنتم برقي غيرهما فانه يجب عليه لقراءة جديدها الأولى صلوة لاها أفعالها أختات وان
كانت الصلوة محترقة وان اجتمع الإمام عن السجدة تركها وركع معبراً لا أقوى ذلك في
قطع الفاعلة فيقتصر على تسببها ولو بالجملة وان علم بذلك في ابتداء أيتها لم يكن
الاحتياط جديداً لا يفرد كما أن الاحتياط في ابتداء الإتيان لا ينظر الإمام الخال
الثاني بالركوع أقوى وبكبره ويركع مع الإمام ولا يبدل في الفاعلة ولو أتم بالثانية
للإمام فحل عن القراءة فيها وقهر هو ما يتبع في الثالثة للإمام أفعالاً ثانية بالنسبة
اليه وبما بعد إسجاده في التسليم الذي ليس فيه ضرورة وكذا السجود والاحتياط أن لم يكن
الأقوى للثاني وجنيداً كما أن الاحتياط التسليم عوض التسليم يختلف عن الإمام في
القيام للجالس للتشهد كما أنه يختلف عنه في كل فعل يجب عليه من الإمام من الركوع
أو سجود أو نحوهما ففعله لم يلحق الإمام إلا ما عرفت من القراءة والأقوى لحاق القراءة
الأخيرة من وذكرهما إذا فرض إجماله فبها والاحتياط لم يثبت إلا لفرد مع سبق ركعتين
بل وركن ولو شرع المأموم في نافلة وحشي من أتمامها فوات الركعة الأولى من الجماعة
فضلاً عنها جميعها استحب له القطع ولو قبل إتمام الإمام للصلاة ولو كان قد دخل في
فريضة استحب له نقل نية بها إلى النقل إتمامها ركعتين إذا كان في ذلك أدركها
ثم يعتبر فيه أن لا يكون قد تجاوز محل العدل كما لو ركع الثالثة بل الاحتياط عد سر عند
القيام اليها ولو حشي فوات الركعة إتمامها ركعتين بعد أن عد إلى النقل للأقوى
جواز القطع كالفلة لا ابتداءً والاحتياط خلافه كما أن الأقوى الاحتياط عند جواز
قطع الفريضة بغير العدل والمزبور بل الاحتياط عند العدل بها إلى النقل إذا علم ذلك
من أدراك الجماعة بالعدل إلى النقل إتماماً ركعتين بل يتهما ويعد لها جاعلة ندماً

والأصغر عدم الوجوب
فقط كما في المرقا
العالى
ممكن فلا يترك الاحتياط
بالاقتداء وترك الاحتياط
الركوع الإمام عليها
فلا مضائله

في شرائط الإمامة

المكثرة الرابع يعبر في الإمام العادلة ظاهراً ولا يجوز الصلوة خلفه لثقل
ولا يجوز له حال ولا بد لها حسن الظاهر واجتناب منافات لمرة الدالة على عدم
مبالاة من كمالها بالدين والكبر التي فيها الأصرار على الضعاف وهي كل معصية عظيمة
في نفسها وتعرف بالنقض عليها كالكفر بالله وانكاداً انزله والباس من روحه ولا من
من حكره والكذب عليه وعلى سؤله وأوصيائه ومحاربه وأولياؤه وقيل للنقض
حرمة الله الأماجي ومعوته الظالمين وعقوق الوالدين وقطيعة الرحم والفرازين
الزيف والتعريب بعد الحجة والتجريد شهادة الزور وكان الشهادة واليمين القنن
ونقض العهد والوصية وأكل مال اليتيم ظلماً وأكل ثوباً والبسوة والدم والحجر بوقفا
أهل غير الله به وأكل التحت والخيانة والقول والنقض في المكال والميزان وحسن
تعقوب من غير عهد والأسراف والتبذير والاستغال بالملاهة والقمار وشرب
الخمر والزنا واللواط وقذف المحصنات وترك الصلوة ومنع الزكوة وترك شئ مما
فرض الله أو سوغه الناس وأعمالها في كتاب وسنة صحيحاً أو ضماً أو بغيره في نقل أهل
الشرع وكذا يعبر فيه أن لا يكون ابن زنا وأن لا يكون قاعداً للقائمين على الأصح وكذا
الضبط للجالس أما القاعدا للقاعد وللضبط للضبط القائم لها والجالس للضبط
والتبني للتوضي فضلاً عن ذي البحيرة لغيره ويستحب الجاسة بعد لغيره فلا باس
بل الظاهر جواز إمامة المسوس للبطون والمساخاة للظاهر نعم لا يجوز إتمام القادر
من لا يحسنها بعد إخراج المخرج من محجره وأبداً له بأخرا وحذفه ونحو ذلك حتى لا
في الأعراب على الأقوى وإن كان بعد استطاعته غير ذلك لكن الظاهر أن ذلك
إذا أتم برقي محل القراءة التي فعلها الإمام عن المأمور أمّا في غيره فالأقوى الجواز كما أن
الأقوى جواز الإتيان من لا يحسن غير القراءة من لا دكا للواجبة التي لا يتقنها الإمام
عن المأمور إذا كان بعد استطاعته غير ذلك أمّا غير المحسنة مع الاتحاد في الحل لك
لغير حسنة فالأقوى الجواز والاحتياط عند كما أن الأقوى الجواز مع الاختلاف
إذا أقوى لا يفرد عند محل الاختلاف فيقر نفسه ببل جواز تجديد الإتيان إذا

والأصغر عدم الوجوب
فقط كما في المرقا
العالى
ممكن فلا يترك الاحتياط
بالاقتداء وترك الاحتياط
الركوع الإمام عليها
فلا مضائله

في أحكام المأموم

في سبيل ما تبطل الصلوة به أما إذا علم به بنه عليه فان لم يتبين وتركه فله ركعتان
 الفاتحة مما لا تبطل به الصلوة سهواً فالأقوى بقاء اتمامه وان للفقهاء للاتمام القراءة
 والأحوط الانفراد والاستيناف بعد الفراغ خصوصاً في القراءة ويستحب ان يحفظ
 المأموم بين الأمام ان كان واحداً وخلفه ان كانوا أكثر وأمرته بل هو أحوط
 ولو كان المأموم رجلاً وأمرته وقض الرجل عن يمين الإمام والمريخ خلفه ولو كان الكثر
 من ذلك خلف الرجال خلف الإمام والنساء خلفهم ويستحب ان يعيد المفرد صلوته
 التي صلاها إذا وجد من يصلي تلك الصلوة جماعة ما كان وما مؤمناً ولو كان اثنين
 فإذا العود جماعة على ان يكون احدهما اماماً والاخر مأموماً على الأصح والأقوى
 التدب بها وان كان الظاهر الاجتزاء بها لو بان فساد الأولى فامس على جماعة
 اماماً او مأموماً فاستجاب عادة أيضاً بالجموع من وجه الا ان الأحوط خلافه ويجوز
 للمأموم المسبوق مثلاً وان خلف الخلف التسبيح والتحميد والتكبير على الله
 اذا اكمل القراءة قبل ركوع الإمام او قوته بل يستحب له ابقاء آية من قرأته ليركع بها
 يستحب في نظر الجماعة اقامة الصفوف وتسوية فيها والمحافظة بين المناكب وان يكون
 في الصف الأول أهل الفضل ويمسك لافضلهم والصف الثاني لمن دونهم وهكذا ويكره
 وقوف المأموم وحده في صف إلا ان تمسك الصفوف بل الأولى له جفتان ان يكون
 جاحداً وان يصلي المأموم نافلة اذا قيمت الصلوة ووقت القيام الى الصلوة اذا قل
 المؤذن قد قامت الصلوة على الأصح ويستحب أيضاً للأمام ان يسمع من خلفه كلاماً
 يقول عدا ما وجب الاخفات فيه بخلاف المأموم بل الظاهر كراهة سماعه شيئاً
 مما يقول والله هو العالم **الفصل الثاني** من في صلوة المنافر والكل لا يفرق
 شرطاً وهي امور **أحدها** قصد قطع المسافة وهي ثمانية فراسخ مثلاً أو ذهابها
 أو اياباً أو ملققة من اربعة ذهاباً واربعة اياباً في يوم واحد وفي ليلة واحدة أو
 في الملقق منها مع اتصال اياها بذهابها وبعد قطع بحيث ليلة فصلاً عن الأثناء
 أما إذا طهر بذلك على وجه لم يحصل به الاقامة الفاطمة للسكر بل لا غيرهما موقوفاً

بل لا أقوى لانفراد
 فيها اذا كان قبل
 طهرها اربعة

فيه شك لا يحوط
 الترتيب اذ لم تنفرد
 الجماعة إلا بآخرة
 فطريقاً اربعة

ادعاء ما كان يصلي
 لكنه يخلو عن اشكال
 ايضاً فلا يركب الا حطاً
 طريقاً اربعة
 المناكب في صف
 ان يركعوا كل ركعة فاضرب
 الشك في صف
 روق داراً وركعتين
 في الصف الثاني
 ذلك هناك من
 في غير ذلك

في صلوة المنفل

فالأقوى كونها مسافة أيضاً في قصر وينظر إلا ان الأحوط احتياطاً شد هذا التمام
 مع ذلك وقضاء الصوم والرد بالفرسخ ثلثة اميال والليل اربعة الاف ذراعاً ببيع
 اليد الذي لو لم يعرض ربيع وعشرين اصبعاً كل اصبع عرض سبع شعرات كل شعيرة
 عرض سبع شعرات من اوسط شعر البرذون فلو نقصت من ذلك ولو يسيراً بقى على
 التمام كما انه لو شك في بلوغها على الاحتياط بل وكذا لو شك في بلوغها على الاحتياط
 بقوتها بالبيت بل وجب العدل في وجه قوي والأحوط الجمع كما ان الأحوط ذلك
 مع تعارض اليقين وان كان الأقوى التمام في الأخير لا يكفياً لا اختياراً للاستدلال
 الصحيح أما غيره كالسؤال ونحوه فالأحوط وجوبه ولو كان الشك للجمل بمقدارها التمام
 فالأحوط له الجمع ان كان الاكتفاء بالتمام لا يخلو من قوة ولو قصر الثالث المسافة
 مثلاً اغاد وان ظهر بعد ذلك أنه فيها الا اذا فرض التقرب فيه مع مصادفة الواقع
 يخرج حتى وجهه والأحوط الاغادة كما ان الأحوط له ذلك لو صلى تماماً ظهر أنه مشاء
 خصوصاً في الوقت ولو ظهر في مشاء الشيران القصد مسافة قصر وان لم يكن الباقى
 سبيلها ولو قصد الصبح المخبون الذي يمكن منه ذلك مسافة فارتفع عن ذلك في المشاء
 قصر في وجهه والأحوط الجمع مبدئاً بحساب المسافة في صغار البلدان وموسطاتها
 من سور البلدان ومنهم من يثبت في المسافة في صغار البلدان وموسطاتها
 للعادة بحيث تكون المسافة منها قبل البلاد المعسدة والأولى مع ذلك الجمع بين القصر
 والتمام خصوصاً مع عدم انفصال الحال بعضها عن بعض والمدار على قصد قطع المسافة
 وان حصل ذلك منه في يوم لم يخلو بينهما احد فوطع السفر ما يخرج بذلك عن اسم
 السفر كما لو قطع في كل يوم شيئاً يسيراً مثلاً للشره للصعوبة السير لانه يتم جنته
 والأحوط الجمع لو تردد في كل من اربعة فراسخ ذهاباً ورجائاً مثلاً حتى قطع ثمانية اشرار
 أكثر لم يكن مسافراً وان لم يدخل في تردده محل التمسك ان كان ذلك من حيث على الأصح
 بل الظاهر ذلك في كل بقعة من الدنيا لا ياب عدا الأربع فلو كان للبلد ففان
 والابعد منها مسافة فذلك لا بعد قصر وان كان ذلك لا زيادة التقدير على الأصح

الأقوى
 هذا الاحتياط لا يركع
 فطريقاً اربعة

هذا الاحتياط لا يركع
 فطريقاً اربعة

بل لا يخلو عن قوة
 فطريقاً اربعة

اذا كان مجتمعا وكان
 ذلك بعد الفصل الا
 فالأقوى وجوب

الاحتياط بالجمع فطريقاً
 فطريقاً اربعة

قوى فطريقاً اربعة
 بل لا يخلو عن قوة

فطريقاً اربعة
 هو الأقوى فطريقاً

فطريقاً اربعة
 الأقوى وجوباً لقصر

في كل بقعة من الدنيا
 ولا ياب يكون الموقوف

ثمانية وان كان الله
 فطريقاً اربعة

فطريقاً اربعة
 التمام

الاقوى
وان قصد الرجوع
لغير يومه
فانما يقام

المحل
جده
فانما يقام
فانما يقام
فانما يقام

الاقوى
وعدم الوطن
وان كان الاوطان
فانما يقام
فانما يقام

ما بين ما كان مسافة قصر في الذهاب لا ياب للمفصلة الا فلا يكف في المسافة
هنا الا بعضه فاسمع وان لم يرد الرجوع لم يجر على الحار اما ان كان دون ذلك فلا يجر
وان قصد الرجوع لم يجر الى طرفة الا في غير الطريق الذي يقطع سفره به نعم متى شرع
في الرجوع لم يجر وكان يبلغ الثانية فصاعدا فقص وقد ظهر مما عرفت ان قواطع السفر
ثلاثة **اقول** الاول والمراد به المكان الذي يتخذ الانسان مقرا ومجالا على الدوام
مستتم على ذلك غير عادل عنه من غير فرق بين ما شاء فيه وما استجده ولا يعتبر فيه
بعد الاتحاد المزمع حصول ملك له فيه ولا الاتحاد ولا اقامة الستة اشهر على الاقوى
كما لا يكفي في جرح النية ثم لا بد فيه من اقامة في المحلة على وجه بعد بها اثر وطول يعرف
ثم يجرى عليه حكم الوطن مادام متخذاً لذلك قارا عادلا عنه لا يجرى عليه غيره ولو كان له فيه
ملك زال عنه حكم الوطنية فان كان له ملك قد جلس فيه حال الاتحاد المزمع ستة
اشهر ولو متفرقا جري عليه حكم الوطنية على الاقوى فادام ما كان فلو اخرج عن ملكه
خرج عن حكم الوطن ولو كان له فيه منزل مملوك له ولكن لم يكن سكنه ستة اشهر في
بلد كان في غيره جري عليه حكم الوطن في وجه الاوطان اذ كان ملكه فيه محلة
ونحوها مما هو غير قابل للتكفي لم يجر عليه حكم الوطن في الاقوى والاوطان الجمع كذا لو كان
له منزل وقد عدل عنه قبل تمام السكن فيه الستة اشهر وكان له منزل في بلد قد سكن
فيه ستة اشهر متواليه فضلا عن المقررة الا انه لم يكن متخذاً وطناً ومقراً وانما كان اقام
تجارة ونحوها بل الاوطان الجمع بين حكم الوطن وغيره في كل مكان عدل الاستيطان
فيه فلا وان كان له فيه منزل قد سكنه ستة اشهر فصاعداً حال الاتحاد وطناً وعمل
حال فلا يكره في الوطنية القرية والزوجة ومنزل الاهل من الوالدين ونحوهم على الاصح
وان كانوا لا ينجحون لو ارادوا الملك عندهم فانيها اقامة والمراد بها ان يقيم على
ملك عشرة ايام فصاعداً متواليه بلبا اليها المتوسطة في مكان واحد ويعلم بقائه فيه
كذلك على الاصح اما الظن فلا يكفي فضلاً عن الشك ويكفي تعليق اليوم المنسك من يوم
آخر على الاصح والاوطان الجمع ولا يعتبر في نية اقامة قصد عدم الخروج عن خطه ولو

في

بل الاقوى
فانما يقام

بل الاقوى
فانما يقام
فانما يقام

بل الاقوى
فانما يقام
فانما يقام

بل الاقوى
فانما يقام
فانما يقام

بل الاقوى
فانما يقام
فانما يقام

على الاصح بل لو قصد حال بينهما الخروج الى بعض بلداتها ومنزلها ونحوها من
حدودها مما لا يتنافى صدق اسم اقامة في البلد ما جرى عليه حكم المقيم على الاقوى
وان خرج بل وان كثر تردده الا ان الاوطان لم يكن اقوى عند تجاوزه محل التردد
وكذا لا يتنافى الفصل بالسط ونحوه بعد صدق اسم اتحاد البلد كما بني بعدد المحلة
في نية اقامة فيها والتردد في الجانبين نعم لو لم يكن بلداً واحداً كالجرح في مسجد
الكوفة وبعدد الكاظمين على الاصح لا تقع اقامة في مجموعهما لا اعتبار الواحدة
فيهما كما لا يعتبر فيها قصد عدم الخروج عن حد البلد نواحيه التي يصيد فيها الاقامة
في البلد ولو كان قصد في ابتداء النية الخروج الى ما دون المسافة بما هو خارج عن
حدود البلد لم يكن مقبلاً حينئذ على الاصح وكذلك لو غمر على اقامة في سائر
من قرية القرية ولم يعرف عليها في واحدة منها بل لا بعد ذلك لو بدل ذلك بعد
النية قبل الصلوة تماماً بل لو كانت البلاد خارجة المصاد من فصله المحال لاقوى اقامة
في المحلة منها وما اجمع بل وكذا لو لم يكن منفصلة الحال نعم لا يعتبر في محل اقامة كونه
بلداً او قرية مثلاً بل يندفع في البرية القفر لكن لا يتوسع في جعل المحل دليلاً بقصر على
المستقر مع ان الاحتياط فيه لا ينبغي تركه ولا تنقض نية اقامة في بيوت الاعراب
فانهم يطمان بعد الرحيل مقدارها ويعزم على الملك بعدهم في مكانهم لو رحلوا و
لو نوى اقامة ثم بدله فان كان قد صلى تلك النية في بيته تماماً بقي على حكمه ان
يسافر بل هو كذلك لو صلاها غافلاً وان كان الاوطان له الجمع كما ان الاوطان له
ذلك ايضاً لو صلاها تماماً لشرف البقعة بعد الغفلة من نية اقامة وان كان لا
قوى فيه الرجوع الى القصر ولو فاتته الصلوة على وجه يجب عليه قضاءها ففصلها
تماماً ثم عدل بقى على حكم التمام بل لا بعد ذلك وان لم يعصها الا ان الاوطان لم يجمع
بل وفي سابقه ايضاً انما اذا كانت على وجه لا يجب القضاء معه كالحجر ونحوه فصدق
عن النية عادلاً الى القصر والاقوى عدم الحاق غير الصلوة بها تماماً لا يجوز فصلها
كالتوافل الصوم ونحوها فيعود الى القصر مع العدل وان كان قد صلاها شيئاً منها

في فوطح السفر

حتى الصوم بعد الزوال وان كان الاحوط للمعجم ان الاقوى عدم سقوط التجر
في ركوع الثالثة بالانمام وان كان الاحوط مع جميع بل الاحوط له ذلك بالقيام الى
الثالثة ولو بدلت المقم المخرج الى مادون المسافر بعد الصلوة مما اتم في ذلك هاب
والمقصود الا ان كان كان عازما على اقامة مسافر سواء كان في محل الاقامة الاول
او غير وان لم يكن عازما عليها فلا على العود الى محل الاقامة فمكون المقصد فيها
وان بقي منه ذماد وفي بعض الاغراض ان كان عازما على العود الى اقامته انما
في ذلك ما في المقصد فصر في الاباب خصوصا اذا كان الرجوع الى محل الاقامة باشتيا
كونه من سفر الجهد بل والاحوط للمعجم خصوصا مع بناء على كثرة التردد الى محل الاقامة
كان الاحوط ذلك ايضا لو كان مرة في الاقامة بعد العود وعدهما بل في التردد
في العود وعد مرارا في ذلك ما من ذلك وان كان القول بالانمام في ذلك ما في المقصد
والقصر في غيرها لا يخلو من قوة ولو بدلت المقم السفر بدل قبل قطع المسافر ان يعود
ويقيم عشر اقصو حال خروجه وان عند نفسه على الاقوى ما اذا بدلت العود دون
الاقامة فصر فيه على الاقوى الاحوط للمعجم كذا لو ردت الرجوع و ذلك لئلا يخالج
عنه ومن دخل في صلوة بنية القصر ثم علم له المقام اتم ولو نوى الاقامة ودخل في
الصلوة فمن لم يتفر قبل الدخول في الثالثة فصر بها واجتنبه بل الاقوى ذلك من
كان قبل التمام والاحوط للمعجم كما اشرا اليه سابقا لما شهدنا التردد في البقاء وعلا
ثلاثين يوما ولو تابع المتكبر منها ايضا على الاصح في مكان واحد على حسب ما سمعت
في الاقامة من غير فرق بين السلك المفازة وان كان الاحوط في الاخير للمعجم في الاجترار
بالشهر الحلال وان كان ناقضا اذا اتفق المصادفة لا قول للجلال وغيره فلو لا ينبغي له
الاختيار معصية حكم الاقامة في وجوب الصلوة مما اوافق انقطاع السفر على وجه
يحتاج العود مع القصر الى مسافة جديده على الاصح وفي حكم التردد الى مادون
المسافر وفي غير ذلك مما لا يخفى من بنا فيه وكذا في في تردده بعد بلوغ المسافر
بين ان يكون في وقت مفاد فذلك وبين ابطال السفر الرجوع الى محله نعم

الاقوى بقاءه على التمام
مما اذا كان عازما على
العود اليه من حيث
محل اقامته لا باعتبار
منه بل من جهة الجهد
كان عازما على عدم
الاقامة و ترددها فيها
فصلها اذ لم يقا
الاقوى
في المدة في التفرق
الذهاب الى الاحياء
تدريجيا اذ
قبل اربعة طرقات
وامر فضاء
تدريجيا الاقوى لا يخلو
حال السفر منه فذلك
سنة فلهذا لا يخفى
الاقوى
فولاني
عن ابي الحسن ع
عن ابي عبد الله ع
عن ابي الحسن ع
عن ابي عبد الله ع
عن ابي الحسن ع
عن ابي عبد الله ع

في شرط القصر

يعبر فيه ان يكون تردده وهو مقبض في مكان واحد اما لو كان ذلك منه وهو بشر
سفره بقي على القصر ان كان قد بلغ مسافة ولا عا الى التمام او كان قد خرج في اثناء
الثلاثين الى مكان اخر غير الاول ولو دون المسافر فانه لا يجري عليه ما حكم على الاقوى
وان كان من قصده الرجوع ليومه ولبسته الرابع من شرط القصر ان يكون السفر
سائيا ولو كان معصية لم يقصر سواء كان نفسه معصية كما بان القصر نحوه او عا
على وجه يقضي في السفر لقطع الطريق وبطلان المظالم من السلطان ونحو ذلك
على الاقوى نعم ليس منه ما وقع في اثناء اذ لم يكن على وجه يؤدى الى حرفة السفر
نفسه فيبقى على القصر اما لو كان كذلك كركوب دابة معصية ونحوها فانه يتم على
الاقوى كما انه ليس منه ما كان خذلا لواجب قد تركه وسافر على الاقوى ايضا ولو كان
الاحوط فيه للمعجم خصوصا اذا قصد التوصل الى ترك الواجب هو شرط ابتداء
استدائه فلو كان ابتداء سفره طاعة قصد المعصية في الاثناء انقطع تركه وان
كان قد قطع مسافات كما انه يترخص او عدل عن سفر المعصية في الاثناء الى غيره اذا
كان الباقي شيئا ولو اربع فراسخ فان لم يكن وكان العود مقصدا فمما بقي اليه وجه
ولكن الاقوى حتم جسد حتى يسير في العود كما انه يتم بها لو كانت المسافة باقية فمما
ولم يكن الباقي اربع فراسخ نعم الاحوط للمعجم فيها ان الاحوط ذلك ايضا لو كان في
الطاعة بعد قصد المعصية في الاثناء وغرضه الارض كان ما بقي يبلغ مقصدا الا بغيره
لما مضى بعد طرح ما تخطل به من المصاحب للمعصية وان كان الاقوى القصر فيه
داوولى من ذلك فالقصد للمعصية وما يضر في الارض ولو سافر للصيد فهو
مخوما يستعمل بناء الدنيا اتم نعم بقصر في رجوعه اذا كان يبلغ المسافة كما في كل مسافر
معصية ولو كان الصيد لقوة فقتل عيال القصر ايضا اما لو كان للبقاء افطر لو كان
صائغا واحتياط بالانمام والقصر في الصلوة وان كان القول بالقصر فيها لا يخلو من
ولا فرق فيما ذكرنا بين صيد البر والبحر كما لا فرق بعد حوازل قصد المسافر بين كونه ذرا
حول البلد بين البناء عنهما وبين استمراره ثلثة ايام وعد على الاصح وتابع الجائر

لا يبعد جواز الحكم
اذا صدق القائل ان
سفره في الايام
عزما طرقات
الاقوى
مشكل بل هو القصر
لا يخلو من قوة ولا
المعجم فلهذا لا يخفى
الاقوى
وجوب الانمام بقصد
التوصل الى احوال
قوة فلهذا لا يخفى
الاقوى عندى كونه
المدان على حال الصلوة
والطاعة فاذم غايها
يتم ودام مطبقا بقصر
اذا كان مجموع ما نواه
بمقدار المسافر ولو
بمقدرة فالحكم فادعى
من غير نظر الى كونها
مسافة ولا لا فلهذا لا
لا يبعد وجوب التمام
في العوا ايضا لان من
المصداق ان يتكبر
لا يبعد جواز الحكم
مع عدم التمام للمعجم
فلهذا لا يخفى

في نية الصوم

في نية ذلك بطل **الباب الثاني** لا يفي شهر رمضان صوم غيره واجبا كان او
 ندبا من المكلف بصومه وغيره كالسافر ونحوه على الاصح من غير فرق بين الجاهل والعاقل
 والعالم نعم يكفي فيه نية صوم غد من غير تقييد بما لكونه من حيث المتعدي له والجاهل به
 صحة غيره فيه على الاصح وان كان الاحوط خصوصا في الاخيرين ذلك بل لو نوى غيره
 جاهلا به او ناسيا لاجزاء عنه بخلاف العالم برفاقته لا يقع لواحد منهما على الاصح وان
 كان جاهلا بعد صحة غيره فيه ثم علم وجوب النية قبل الزوال وفي الحاق الواجبين
 بنذر ونحوه شهر رمضان في الاجتزاع عن لو نوى غيره فيه جهلا او ناسيا ما وجب له الا
 قوى خلافا لادبنا في شهر رمضان من نية القيين بمعنى الفصل في صوم الصوم خصوصا
 كالقارة والتذلل والطلق بل التذلل المعين كذلك على الاقوى كذا قضاء شهر رمضان
 وان قضى ولو لم يكن في ذمة المكلف صوم واجب سواء بل هكذا المنع بالمعين كايام
 فضائل من المنع بالطلق فان الجمع عداه يحجب التعرض للنية للقيين الزبور فلا يصح
 الاقتصار على نية القية بل منه وان كان ذاهلا لم لا حظ للنية ما في ذمة وفرضها
 كان معناه **الباب الثالث** محل النية في الواجب المعين بالاصل وبالعارض متع
 عند طلوع الفجر الصادق على وجه تقاربه وهو سهل بناء على هذا الداعي اولى جزء من
 ليلة اليوم الذي يريد صومه وان نام او تناول المفطر بعد هافيه مع استمرار العزم
 على قضاءها لكن يقوى في خصوص شهر رمضان الاجتزاع بنية واحدة للشهر كله والاحوط
 بتجديدها مع ذلك لكل يوم ولو فات بعض الشهر اجتزعت بنية واحدة لما بقي من الشهر ايضا
 كما ان يجزئ نية النية لكل يوم من غير نية اليوم من اول الشهر ما غير شهر رمضان من الصوم
 المعين فلا بد من نية لكل يوم مع التذلل كما مع نيتها فيه وفي ايام شهر رمضان جهلا
 قبل الزوال واجتزعت بها مع عدم تناول المفطر وعدم افساده الصوم السابق بربا ونحوه
 ولا يجزئ بتجديدها بعد على الاصح وكذا غير النسيان من الاعذار الشرعية كالجمل يكونه
 المعين او نسيانه او نحو ذلك فانه يجزئها قبل الزوال ويجزئ دون ما بعد الزوال اذا
 كان ميسرا غير شهر رمضان واما هو فقد عرفنا الكلام فيه والله اعلم وكيف كان

وجوب التيقن بالاجز
 خصوصا الاول منهما
 لا يخلو عن قوة
 فطره اذ امر به الله
 تعالى

هذا الاحتياط لا يترك
 ميراثا من سنة فطره
 خلافا فاضلا
 تعالى

في نية الصوم

فيها لها غير العتين بمقتضى اختيارا من اول الليل الى الزوال دون ما بعد على الاصح ولا
 فرق في ذلك بين سبق النية قبل الغز على العدة وغيرهما بل لو نوى الصوم ليلته ثم نوى
 الافطار ثم بدل الصوم قبل الزوال فنوى صام صح على الاقوى نعم لو حصل منه صوم
 فاسد بربا ونحوه ثم اراد يحد بدل لنية قبل الزوال لم يصح على الاقوى اما جعلها في النية
 فيقتض من الليل الى ان يبقى من الغروب ما يمكن يحد بها فخير على الاقوى ويؤيد
 في شهر شعبان او رمضان لو صام بنية شهر شعبان ندبا اجزته عن رمضان لو صام
 بعد ذلك شهر رمضان وكذا لو صام بنية شهر رمضان او ندبا اجزته لو صام
 على الاقوى بل لو ظهر له في الاشياء انه يحد الى يحد بدل لنية وان كان هو الاحوط والاحسن
 الزوال نعم لو صام بنية شهر رمضان لم يقع لاحدهما على الاصح بل وكذا لو صام
 على انه ان كان من شهر رمضان كان واجبا والا كان منته باعلى وجه التزبد في النية
 اما لو نوى القية المطلقة وكان التزبد في الشيء نفسه في نية فالاقوى القصرة وان
 كان الاحوط خلافا لربا ولو اصبحت الشك بنية الافطار ثم بان انه من الشهر لم يكن
 قد تناول مفطرا اجزته بنية ما يستر وبين الزوال واجتزعت به وان كان ذلك بعد الزوال
 امسك وجوبا وقضاء بعد ذلك والاحوط لم يحد بدل لنية مع ذلك ولو نوى الافطار
 في يوم من شهر رمضان عصيا ثم تاب فحد بنية قبل الزوال لم ينعقد على الاقوى
الباب الرابع كما يجب النية في ابتداء الصوم يجب الاستدانة على مقتضاها في
 انشاء فلو نوى انقطع بمعنى انه انشاء وضع اليد عما تلبس به من القوم ولو لم يزل الاخلال
 ثم بان عدم بطلان خلاف ما لو عزم على انشاء ذلك فيما ياتي ونوى انقطع فان الاقوى
 القصرة معهما وان كان الاحوط خلافا وكذا ينافي الاستدانة الزبوره التردد في انشاء
 كما ينافي ذلك ابتداء النية نعم لو كان تردده في البطلان وعدمه لم يضر عارضه
 يكن فيه باس ان استمر ذلك الى ان سئل في الصوم عدول مطلقا على الاصح
 غير فرق بين كونه من غير الزوال او من غير الزوال او من غير الزوال او من غير الزوال
الفصل الثاني فيما يمسك عنه وهو امور **الاول** الاكل والشرب للمعاد

بل لا يحوط خيرة فطره
 طارا ومقتضا
 تعالى

بل لا يقوى حصة
 فطره اذ امر به الله
 تعالى

بل لا يخلو عن قوة
 فطره اذ امر به الله
 تعالى

في مبطلات الصوم

كالخبر والماء وغيره كالحصاة وغيرها لا يخاف الاضطرار الى ذلك ولا يمتنع
 البهية على الاقوى فلا ادبوا على الاصح جئا وميتا على الاظهر صغيرا وكبيرا واجبا
 كان الصائم وموطوءه ويصد صوم الحنفي يوجب الذكر اذ ابركا لو اخطا وبوطئها
 للمرأة مع وطئ الذكر اناها في صلبها دون المرأة والذكر ولو وطئت كل من الحنفيين
 فلا بطلان كما لا بطلان بمطئ الجماع مع اللسان او الفم لما منع عن الاختيار وبالا
 في غير الفرجين بلا ازال واذا خالف الذكر من اصبع وغيره ولو طعن بزع غير الفرج فدخل
 فيه من غير قصد فلا شيء عليه بل كذا العكس على الاقوى ولو ارتفع الفهر واللسان
 فخرج من حنطه فلا بأس بخلاف ما لو تراخي بتحقيق الجماع بغيره الحشفة او مقدارها
 من مقطرها مثلا فلو دخل بجملة ولو لم يبلغ الحشفة فلا فساد وان كان لو انشتر
 بلغ الحد كما لا فساد مع الشك في الاصل وفي غيبة الحشفة والله العالم **الاربع** قد
 الكذب على الله ورسوله ولا تمتع عليهم السلام على الاصح بل يقوى لحاق باقي الايتان
 والاوصياء كما يقوى عدم الفرق بين كونه في الدنيا والذين وبين الصوفى غيرها
 بعد تحقق اسم الاخبار وبين الرجوع عن الكذب الى الصلح فورا وعدم متر بين الاسناد
 وغيره والتوبة وعدمها والمجهل بالحكم وعدمه وبين الفقرة العريضة وغيرها بل بين الاثنا
 والكاتب والكاتب ونحوها من الاضال التي يراى منها الاخبار في وجع قوى فلو سئل
 سائل هل قال النبي كذا فاشترى في مقام لا ولا في مقام نعم ترتب الفساد كما انه لا
 فرق في الكذب بالقول بين الصحيح وغيره فلو اخرج صدقنا عن التوصل الى الله عليه
 ثم قال ما اخبر به غيره كذب واخبر باللسان عنه مثلا كاذبا ثم قال باليقين ما اخبر
 به البشارة صدق فصدق فلو نقل قول الكاذب عليهم او صدق لغيره او صدق الكذب بجا
 صدقا او الصدق فبان كذبا او كان ناسيا للقول او تكلم بالخير غير موجبه خطاب الى احد
 او وجهها الى من لا يفهم معنى الخطاب فلا فساد بل لو نقل بقية فكل ذلك على الظاهر
الخامس من الراس في الماء ولو مع خروج البدن كله دفعة او تدريجا حتى انتهى الى
 حصول تمام راسه تحت الماء حينئذ لم يفسد على المتأخر ان استغفره لا بأس بالمراد

العصاة
 من اسبغوا
 من اسبغوا
 من اسبغوا
 من اسبغوا

هذا مع العلم بكونه
 مقطرا داخل في قصد
 المظفر قد تقدم ان
 الفساد فيه لا يخلو
 قوة طمها دار
 بقائه

هذا ايضا مع العلم بكونه
 مقطرا داخل في قصد
 المظفر طمها دار
 افضاله

وان كان الاحو
 القضاء في الاخيرين
 طمها دار
 عرقها

المراد

في مبطلات الصوم احكامها

بالراس مجموع ما عرفت الرقبة لا خصوص الشاة على الاصح وان كان هو الاخطا لكن
 لا يباح خروج الشعر ونحوه مما لا ينافي الصلح ولا بأس بالافاضة ونحوها مما لا يمتنع
 او صا وان كثر الماء بالراس برص المعضن ان كان الشاة على الاصح بل لا بأس برص
 بجمعة غير الماء من المايعات ولو ماء مضاف وان كان الاخطا الاجتناب خصوصا
 في المضاف كالاباس به كذا اذا وضع على راسه ما يمنع وصول الماء اليه ولو طوخا
 على شكله الاخر اخطا الاجتناب كوشن في القيام بوجع العبد ففضل
 عن العبد ان يقوم مقام العلم على الاقوى ذوالراسين يبطل بغيرهما معا فله يمكن
 احدهما اذا لم يكن المدار على الاصل في الاخطا الاجتناب خصوصا مع عدم تميز الاصل
 منهما ولا بأس بما كان منه عن شيان او قهرا وسقوط من غير اختيار والغاء فساد
 الماء بفعل عدم تسيبه ذلك ولو ارتس الصائم غسلا بطل صومه غسله اذا كان
 القصد الغسل لا الصبر في الارتماس كان الصوم مقينا اما اذا كان ناهيا او موسعا
 يجوز له ابطاله فانه يصح غسله دون صومه وكذا لو نواه المكث والخروج ولو ارتس
 في المصوب مثلا ناسيا للصوم صح صومه دون غسله والتاسي للصوم والغسل بطل
 معاقبه وغير المصوب ومن الجاهل كالعامل **السادس** افعال الاعمار ولو بمكة
 من الوصول لعند التحفظ ونحوه من غير فرق بين عمارا والديق وغيره كما لا فرق بين
 الغليظ وغيره على الاقوى نعم لا بأس بما يصح التحرز عنه وكذا لا فرق على الاقوى بين كونه
 نفسه مريلا بكنس نحوه وبين غيره حتى لو اذ ترك التحفظ من حق وصل الى الماحل الذي
 يقطره الصائم نعم لا بأس به مع اللسان او الفملة او تحلل على الوصول والقهر اذا
 خرج همة الطين لفضاء الفم انبعاثه ولو خرج الغبار بخاصته او بصافه لم يحكم بحرمه
 بالافطار كما يعلم بصله اياه على الوجه المعنى عنه والاقوى لحاق دخان التباك و
 نحوه به في الافساد **السابع** قعد البقاء على الجنبات الى الفجر من غير فرق بين شتمها
 وقضاءه وبين غيرها من الواجب المعين والموسع بل والتدب في وجع قوى ان كان
 الاقوى خلافه بل الاقوى لبطلان بالاصباح جبا وان لم يكن عن عمد في قضاءه

الطبخ
 من اسبغوا
 من اسبغوا
 من اسبغوا
 من اسبغوا

بل الاقوى من رة
 طمها دار
 بل الاخطا في الاول
 من رة طمها دار

بجس الاجتناب من با
 المقدمة مع علمه
 الا ان الفساد لا يمتنع
 الا برصه ما من رة
 طمها دار
 اذا كان في غير رة
 واقا في الصبر

لكش شكل لوجوب
 الامانة عن المظفر
 بعد البطلان ايضا بل
 في الخروج ايضا لما كان
 التي لا يوجب كالحرج
 من الذر والقصبة طمها

طمها دار
 بل الاخطا في رة
 طمها دار

الاقوى الاختصاص
 دميان وقضاءه
 طمها دار

فمن اسبغوا
 من اسبغوا
 من اسبغوا
 من اسبغوا

في بطلان الصوم أحكامها

بل لا حوط الحاق مطلق الواجب لغير المعين به وان كان الاقوى خلافه فضلا
 عن التدب كما ان الاقوى عدم بطلان النافع في الصوم الكفاية مثلا على كل حال
 بل الاقوى ايضا بطلان صوم شهر رمضان بثمان غسل الجنابة ليدفعني
 عليه يوم او ايام بل يعقوى كون غسل الحوض في النفس كذلك كما يعقوى الحاق غيره
 رمضان من التذات المعين ونحوه به ومن البقاء عند أحداث سبب الجنابة في وقت
 لا يتبع الفصل لا التيم ولو وسع الاخر فاشترطه عصر حتى الصوم المعين والاحوط
 القضاء ولو ظن السعة واجب فان الخلاف لم يكن عليه شيء اذا كان مع المرافعة
 اما مع هذا فليس بالقضاء كما استعرف ذلك نظائره ايضا ان شاء الله وتذكر التيم
 لفقد الماء وغيره من اسباب التيم ولو طبق الوقت حتى يصح كارك الفصل بل لا حوط
 والاقوى وجوب بقية معه مستيقظا حتى يصح فيه ولذا كل ما يصح فيه الصوم
 بالتمتع عوضا عن الفصل ولو ينقطع بعد الصبح محمدا فان علم سبق الجنابة بعد ليس
 التي مثلا دخل في حكم البقاء غير متعمد حتى يصح وقد عرفت الكلام فيه ولا فهو كغيره
 بالتمتع من ذوي الاعتذار لا يبطل صومه من غير فرق فيه بين الموضع وغيره والمنادى
 والاحوط البدار لرغبة النهار والاقوى عدم وجوبه وعند الحوض في النفس كحدث
 الجنابة في الابطال بعد البقاء عليه ليل بعد الارضاع وكذلك تنقل الى التيم عند
 حصول موجبه لو كان هو الصبح بسوء الاختيار الموجب للائم بل يبقى متيقظا الى الصبح
 معه كالجنب ثم لو حصل البقاء حيث لم يسبق مقداره من الفصل وبدله واشتغلت
 بالفصل في وقت نظن سعة له للمرافعة فاجازها الصبح او لم يعلم بنقائها في الليل حتى
 دخل النهار مع صومها المعين دون الموضع والمنسوب واقفا السقاية فلا مدخلية
 لغير الاعتدال من افعالها في الصوم على الاصح بل لا مدخلية لا غسل التيماء فيه على
 الاقوى سواء في ذلك الليلة الماضية والمستقبل بل الاقوى كون المعين من غسل التيماء
 فواجب منه للصلاة فلا يجمع تقديم المتوسط والكثرة على الجواز ان كان لا حوط
 لواجب شهر رمضان في الليل فقام ناول الفصل فاستمر يومه ان اصبح مع صومه

بالاقوى عدم الحاق
 ان كان احوط قسمين
 دارم بقائه
 الاقوى عدم الحاق
 واختصاصه بشهر رمضان
 فلا يجري في قضاء غيره
 قسمها دارم بقائه

بالاقوى عدم وجوب
 وان كان احوط طرفين
 دارم فاضائه

البيدار
 من غير ان يدرى ان كان
 من غير ان يدرى ان كان
 من غير ان يدرى ان كان

الاقوى عدم الوجوب
 وان قلنا بوجوب الجنابة
 نعم هو احوط قسمين
 دارم بقائه

الاقوى حصتها ايضا كما
 عرفت قسمين

مدخلية
 انما هو القدر على
 انما هو القدر على

انما هو القدر على
 انما هو القدر على
 انما هو القدر على

في بطلان الصوم أحكامها

مع احتمال الانتباه ثم لو انتبه ثم نام نائما واستمر الى الصبح فسد صومه من غير فرق بين
 الجنابة بالاحكام وغيرها وبين بنية الفصل عدلها ولو نام ناول الفصل حتى اصبح
 فهو من التعمد ولو نام غرا والفصل لا العدل لدخول ونحوه فاصح فسد صومه بل لا حوط
 الكفاية كما ان الاقوى وجوبها مع القضاء بنوم الجنب بعد نساها من وان كان ناول
 للفصل ويمكن الانتباه بل معاده بل لا حوط ترك النوم بعد الانتباه الاول وان
 كان الاقوى جواز له بل لا حوط الكفاية بالنوم بعد الانتباه الاول ثم ليس
 الانتباه من الاحكام وفي حال الجماع من الانتباه من انما المقرب بنية بعد نومه
 جنبا وبقي الحاق الحايض والنفساء بالجنب حكم الانتباه ولا نساها من فصلين
 غيرهما من الاحكام كما ان الاحوط الحاق غيره شهر رمضان من الصوم المعين فجز ذلك
 حتى في الكفاية بالناسية اذا كان الصوم مما له ذلك بند ونحوه وفا قد لا يظهور من
 بسقط عنه اشتراط رفع الحدث للصوم **الثامن** انزال المني استمنا او ماله
 او قبلته او تفجرا ونحو ذلك من الافعال التي يقصد بها حصوله فانه مبطل للصوم
 بجميع افراده بل كونه يقصد حصوله وكان من عادته ذلك بالفعل المزبور فهو كونه
 ايضا بل لا حوط والاقوى القضاء بحصوله من هذه الافعال حتى النظر وغيره من
 وجوه الاستمتاع وان لم يقصد ولا كان من عادته وان جاز له ذلك نعم لو سبقه
 التي من دون ايجاد شيء مما يقصد منه لم يكن عليه شيء فانه كالحائض في هذا الصوم
 والناسي **التاسع** المحضرة بالمنايع على الاصح ولو لم يفرغ من نومه لابس الجماد مع ان
 الاحوط اجتنابه كما ان الاحوط ايضا اجتناب صلب الذواء في الاحليل وان كان
 الاقوى الجواز بل الاقوى نتر لابس من جميع ما يصل الى الخوف بغير الحلق عند المحضرة
 بالمنايع من جميع ما قد يلبس المعلوم مما لا يلبس ولا شرا من غير فرق بين ما وصل
 بقصد الاتصال وعدمه وبين معاد الوصول بالوضع وعدمه نعم لو فرغ من نومه ولو
 ما عارضها في البتة اظهر به ان كان مما يحصل به الغذاء اما لو كان في مكان لا يتعد
 بالوصول فيه لسفله عن المعدة فوجها اظهرها عند الافطار ولا بأس بوصول الذواء

الاقوى عدم اعتداد
 نظرها دارم بقائه

الاقوى عدم وجوبها
 الا اذا كان ناولها
 او جاز ما بعد الانتباه
 او معناه ذلك طمنا

دارم فاضائه
 الاقوى عدم الحاقها به
 بل المنايع فيها صحت

النواحي في الاعتدال
 طمنا دارم بقائه
 انما هو القدر على
 انما هو القدر على

الاقوى عدم وجوبه
 خصوصاً في غير الملبس
 والملازمة ونحوها

مثل النظر والفعل و
 نحوها طمنا
 دارم بقائه

المحضرة من
 انما هو القدر على
 انما هو القدر على
 انما هو القدر على

انما هو القدر على
 انما هو القدر على
 انما هو القدر على

فِيمَا لَيْسَ مِنَ الْبَطَلَا

الى جوفه من حرجه كالباس وصول الزنج مثلاً وطبا او باب البدر يطعم مثلاً من غيره
 بامره او لا ومن نفسه على الاقوى العاشر بعد الف على الاصح دون ما كان منه
 بلاعد والمدا على صدق استاه ولو ابتلع في اللبد ما يجب عليه فيه بالتمام فسد
 مع انحسار اخر اخرج بذلك فيع لولم يخص فيه **الفصل الثالث** في انواع
 هذا الفصل فيه مباحث **المبحث الاول** ليس من المفطرات حتى الحام ولا مضغ
 الطعام القسوي كاذق الطيار ولا ذوق المرق ولا غيرها مما لا يعتدى الى خلق بل
 وان اعتدى اذا كان من غير قصد بل وان كان ولكن من نسيان من غير فرق في ذلك
 بين كون اصل الموضع الفم لغرض صحيح ولا على الاصح وكذا لباس باسني فاع الرجل
 في الماء بل ولا لمرته وان كان مكرهاً لها اكل الثوب ووضع على الجسد بالنسيان
 الكل منها بل كره الذوق للثوب البضا واما السواك فلا باس بالباس من بل هو مباح
 للصائم ودون السواك بالعود الرطب بل لا يولى له اختيار والباس عليه بكرة فيه للفتا
 نزع الصبر من بل عطلق ادماء فيه كما بكرة له غير ذلك مما ساء استاء الله وكذا لا يفسد
 ابتلاع بصافة الحمر في غير وان كثر ما كان في بطنه من غير ان يبلع النجاسة التي لم
 تصل الى قضاء الفم لم يخرج من الفم ثم ابتلعها بطل صومه وكذا البصا من غير فرق بين
 ما كان منه او من غيره بل لو ترك في فيه حصاة وشبهها واخرجها وعليها بابتلين
 الزنج ثم اعادها وابتلع الريق اضطر وكذا لو بل الحائط المخطط برقيقا والقران الغزل
 كذلك ثم رده الى الفم وابتلع ما كان عليه من الريق فانه يفطر ايضا الا اذا استعمل ذلك
 ذلك في ضمن ريقه على وجه لا يعتد به ابتلع ريقه وغيره ومثله ذوق المرق في شمع
 الطعام والخلط من ماء الفمضة والسواك الرطب من لسان الزنجير وغيرها وكذا
 لا يفسد الصائم على الاصح وان وجد له طعم في ريقه ما لم يكن ذلك بنفسه اجزاء منه
 لو بان يكون كالسكره المدا في الفم بخلاف الطعام الذي يجهش الجاودة نحو فاقيل من
 وجدان المرارة في المرق بل يطعم بالطن قد مر بالخطا ويحصل اجولة لذلك بالمحس
 ولو امتزج بريقه دم فابتلعها لا يحوط القضاء بل الكفارة بل كفارة الجميع كما ينبغي القضاء

الفتي من
 فانه من غير قصد
 باسني من غير قصد
 على ذلك في غير قصد
 فانه من غير قصد

الاستسقاء
 سبعة ايام من غير قصد
 لا يفطر من غير قصد

بعض من يفتي في حال
 الصوم لا من حيث
 صائم عليه طبا
 دارقفا

لا يفطر من غير قصد
 فانه من غير قصد

ان يترك في فيه
 حصى او غيره من غير قصد
 لا يفطر من غير قصد

ما الاقوى وجوبها
 مع ما لا يستعمل ذلك
 طمس طبا حارس
 بقاء

في موجب الكفارة

عند بل الكفارة بابتلاع ما يخرج من بقاء الطعام من بين اسنانه ولو خرج بل لا يحوط
 كفارة الحمر اذا كان من النجاسة وكذا ما خلفه في الفم من القيء بل القلس الى النجاسة على الاصح
 ولو نقل عن عمد ولم يصل القضاء فيه الى الخلق لم يكن عليه شيء ولو وصل ولكن سبق رجوعه
 فلا يحوط القضاء نعم لا باس بالقيء القهري وان وصل فيه الطعام ورجع كما انه لا باس
 بابتلاع ما خلفه بين الاسنان وعنه سهواً وان قصرت ترك القليل وان كان لا يحوط له
 القضاء حينئذ **المبحث الثاني** كل ما ذكرنا انه يفسد الصوم عند البقاء على النجاسة
 الكفارة سمعت الكلام فيه انما يفسد اذا وقع عمداً لا بد منه كالنسيان او عند القضاء
 لا يفسد الصوم ما دام من غير فرق بين العالم والمجاهل بقية على الاصح ومنه من اكل
 ناسياً فظن شاد صوم فافطر عدا او اكل ناسياً نزع صومه فافطر على انه ندب ثم
 وجوب المكره المخرج حلقه مثلاً لا يبطل صومه بذلك بخلاف المكره على تناول الفطر
 بنفسه فانه يفطر على الاقوى لو كان لقمة على الاصح كالافطار معهما في عيدهم نعم
 لو تناول غير الفطر عند هم تقية لم يبعد بطل صومه بل يبعد ايضا التقية لو اضطر تقية
 بد هاتين لقري من دون **المبحث الثالث** تجب الكفارة مع القضاء بعد
 شيء مما ذكرنا انه من المفطرات على الفم من غير فرق بين المحض والارتماس والكذب
 على الله ورسوله وغيرها على الاصح اذا كان الصوم واجباً هي فيه كهر رمضان فصلاً
 بعد الزوال والسنة والمعتن وصوم الاعتكاف اذا وجب على الاصح دون غيرها من
 افراد الصيام سواء كان واجبا كالسنة والمطلق وصوم الكفارة او مندوباً بل الظاهر
 الا ان عليه بالافطار في ذلك قبل الزوال وبعد على الاصح كما يستعرف ولا فرق في
 وجوب الكفارة بين العالم والمجاهل المشتبه المقصر في السؤال اما غيره فلا قوى
 عدمها وان كان لا يحوط له ايضا اذها ولا اقوى مما في شهر رمضان حجة بين الحق
 وصيام شهرين متتابعين والطعام ستين مسكناً والاحوط مراعاة الترتيب فيعق
 اولاً فان لم يجد فالصيام فان لم يستطع فالطعام كانت الاقوى ثم الكفارة وان
 كان افطاره على عرفة كالجاء بحرم او اكل المقصوب لا يحوط لجمع الخصال الثلاثة

الفتي من
 فانه من غير قصد
 باسني من غير قصد
 على ذلك في غير قصد
 فانه من غير قصد

الاستسقاء
 سبعة ايام من غير قصد
 لا يفطر من غير قصد

بعض من يفتي في حال
 الصوم لا من حيث
 صائم عليه طبا
 دارقفا

لا يفطر من غير قصد
 فانه من غير قصد

ما الاقوى وجوبها
 مع ما لا يستعمل ذلك
 طمس طبا حارس
 بقاء

في وجوب الكفارة
 فانه من غير قصد
 باسني من غير قصد
 على ذلك في غير قصد
 فانه من غير قصد

فيمحجب عليك الصيام

لو فصل له العلم بعد التقدّم لو صام ^{بقوى} قوياً القول بوجوب الصوم على ما دام في منه من
 الاداء والقضاء والاخطو اجراء احكام شهر رمضان على ما تقدم من الكفارة والمناسبة
 وغيرها ما دام الاستثناء ناقلاً بل لو بان انه مقدم او متاخر فالأخطو كفارة شهر رمضان
 وان كان بقوى سقوطها في الاول وكوفها كفارة قضاء في الثاني ذافض حصوله بعد
 الزوال يملك ثلثين لوله بالمال في الطرفين فان رآه فيما لم يكن عليه كفارة صوم شهر رمضان
 نعم لو شئت مخالفة لرمضان وكان رمضان تاماً كان عليه قضاء يوم ان لم يكن الشهر
 الذي صامه متوالاً واذى المحنة والافعية قضاء يومين ويحق يوم غطره احكام العيد
 من الصلوة وسورة القمور اخراج الفطرة وغير ذلك من الاحكام **الفصل الثالث**
 انما يجب الصوم على البالغ العاقل الصحيح الحاضر وما في حكمه من الحيض والنفس فلا
 يجب على الصبي المجنون الا ان يحل قبل البلوغ الفجر دون ما بعده على الاصح وان كان
 الاخطو الصوم في المعين ثم القضاء بعده ذلك ولا فرق في الحيض بين الاطراف منه
 والاداري اذا كان يحصل في النهار بل من غير العاقل المعني عليه فلا يجب عليه الصوم مع
 حصوله بجزء من النهار وان قل حتى لو كان نوى الصوم قبل الانغاء ولا على الرضيع المصغر
 بالصوم وان وجب عليه لقضاء لكن لو برء قبل الزوال لم يكن قد تناول شيئاً
 البتة وصام فيه رمضان بخلاف ما لو برء بعد الزوال وكان قد تناول شيئاً قبل
 البرء وان استقبل له الامساك ح بل بكرة له ولكل من جازله الاطراف في شهر رمضان
 الامساك بل الاخطو تركه كما ان الاخطو تركه الجماع وان كان الاقوى يجوز من غير
 فرق بين المسافر وغيره نعم بكرة له ذلك ايضا ولا على المسافر قبل الزوال على الاصح ظاهراً
 بالحكم دون المجاهر الذي لا ينفك عن الجماع ودون المسافر بعد الزوال انه ينفك على
 وان كان قد ثبت السفر لعل الاصح كما ان الاصح اطرافه لو خرج قبل الزوال وان لم يكن
 قد ثبت السفر نعم لو حضر المسافر ليلة او ليلة غزوة على الاقامة فبشرع كان حكمه حكم المقيم
 في الوجوب لو كان قبل الزوال لم يكن قد تناول الفطر وعده لو كان بعد الزوال وقد
 تناول وان استقبل له الامساك كما ان حكمه حكمه ايضا في القضاء وكذا السفر كما كان

يعني ان لم يأت بالاداء
 فالقضاء والاخطو
 للاحتياط بالجموع فيها
 قسم هذا الشهر
 لا يترك الاحتياط في
 هذه الصورة ظاهراً
 حاسراً
 على الاخطو وان افق
 عدم الوجوب ظاهراً
 مطلقاً
 والمناط كون الشروع
 في السفر قبل الزوال
 بعد الاخراج عن محل
 الشروع كذا في الوجوب
 المناط دخول البلد لا
 ترك الاحتياط بالجموع
 قسم هذا الشهر
 العالي
 فذكرت عدم الوجوب
 على الرضيع فهذا الحكم
 يخص المسافر ظاهراً
 حاسراً
 العالي

فيمحجب عليك الصيام

والعاصي بغيره والمتردد ثلثين يوماً حكم المقيم على حسب اعرف في كتاب الصلوة اذ
 المدار في قصر الصوم على بقية الصلوة فكل سفر يجب فيه قصر الصوم وبالعكس
 غير فرق بين السفر بقصد التجارة وغيره على الاصح وبين كون المسافر اربعة ايام مع عدم
 ارادة الرجوع ليووم وغيرها على الاقوى نعم يتعين على المسافر الاخطو لا ما كان الاصح
 وان جازله فيها الا تمام كما انه يتعين عليه البقاء على الصوم لو خرج بعد الزوال وان يجب
 عليه القصر كما انه يتعين عليه الاخطو لو قدم بعده وان وجب عليه الاتمام ان لم يكن قد
 صلى وقد تقدم ايضا لك في كتاب الصلوة ان المدار في قصر الصلوة على حصول
 المسافر لم يحل الرجوع الذي فاعرفه هناك فلهذا هو المدار في قصر الصوم وليس له
 الاخطو قبل الوصول بل لو فعل كان عليه مع القضاء الكفارة وان سافر بعده
 والاصح ان له السفر في شهر رمضان احتياطاً بل كل صوم معين بالاصل وبالعاصي
 وان كان الاخطو خلافه بل الاخطو بنية الاقامة مثلاً مع مكائها اذا كان عليه صوم
 مضيق وهو سفر مثلاً وان كان الاقوى عدم الوجوب نعم الافضل له الاقامة في
 شهر رمضان الا في حاجته لا بد له من الخروج فيها ويصرف على ما يراه ظاهر الامر
 ان ان يمضي ثلاثة وعشرون يوماً الا في حج او غزوة او ما انفجاف نفسه او اخفها فلهذا
 وعلى كل حال فلا يصح من المحايض والنفساء وان وجب عليها القضاء **الفصل**
الرابع شروط القضاء الذي يجب مع حصولها ويستفي بانقضاء اعدادها البلوغ و
 العقل والاسلام فلا قضاء على غير البالغ الا اليوم الذي قد بلغ فيه قبل طلوع فجره
 وله يصبر حتى لو كان بلوغه قبله فزمن لا بد له من الجأته مثلاً ولو التزانية
 بل لو كان بلوغه طلوع الفجر وجب الصوم في الاقوى لو شك في التقدّم والتأخر بين
 على التحصيل لا في الخارج منها ولو جهل وجب ايضا في الاخطو والاقوى وكذا الكلال
 في الحيض من غير فرق بين ما كان من قبلها ومن ضل على جهة الحيض وعدها وكذا
 لقضاء على المعني عليه من غير فرق بين ما نوى صومه قبل الانغاء وعده من غير ما علم
 انضائه الى الانغاء في النهار وعدمه ولا بين ما عوج بالمفطر وعده ولا قضاء على من

يجب فيه قصر الصلوة
 ع
 عدم جواز السفر احتياطاً
 في الصوم للمعني غير
 رمضان ووجوب
 الاقامة عليه لو كان
 مسافراً لا يجاوز عرفة
 قسم هذا الشهر
 العالي
 ع
 مشكل الاقوى عدم
 وجوب القضاء وكذا
 مع الجهل بتاريخه
 قسم هذا الشهر
 العالي

فی صول الکفا

على الأصح كما عرفت وكهارة الاعتكاف التي هي مثلها على الأقوى وإن كان لا يحوط
مراعاة ترتيب كهارة الظهار فيها وكهارة السند والعهد كذلك وكهارة حلق الرأس
الأمر وبين ما يجب فيه الصوم متبا على غيره بخلاف بين غيره وهو في كهارة الوفا
امتداحة في بطنه فالحايد نذر أو بقره فان عجز قاة أو صيلا في أيام **البخش الثالث**
هذا الصوم بكل صواب كذلك حتى كهارة قضاء شهر رمضان وحلق الرأس في الثامن
عشر بل لابد نذر أو الشهرين اللذين عجز عنه ما على الأصح يجب فيه الشايح ولو لاقضاه
الزمان ذلك كشم رمضان عدل أربعة الأول صوم السنة وأخوه مجرد عاقبة
الشايح وإن كان صوم شهر وعجزه إذا كان المقصود مطلقا لصوم أو الصوم المطلقا
إذا كان المقصود المناسق فالأحوط أن لم يكن أقوى مراعاة الشايح الثاني صوم
قضاء الواجب لو نذر أمينا واشترط فيه الشايح وإن كان لا يحوط مراعاة نذر
قضاء شهر رمضان وفي الأخبار الثالث جواز الصية إن كان نفاة إلا أن لا يحوط
فيها بل طفا مراعاة الرابع صوم السبعة بدل الهدى والأحوط أيضا الشايح
البخش الثالث كل ما يشترط فيه الشايح إذا افطر في ثمانية بعد ربه على عهد
زواله ولا يستأنف من غير نذر بين الشهرين والشهر على الأصح بل والثالثة وكهارة
اليمن وقضاء رمضان والاعتكاف على الأقوى كما أن الأقوى عند الفرن في
العذر بين المرض والحض وغيرها من الأعذار التي يرفع خطاب الصوم معها وإن كان
استباحها من العهد بعد تجوز الشارع لرفعها فندرج فيها جند النذر وإن لم
يكن اضطرازا على الأصح ونسيان النية حركات وقها بل يندرج فيها نذر ما
ينافي الشايح بل يتعلق كهارة كصوم كل حيدر غير جند الشايح فإعادته ولا
يجب عليه إلا انتقال الصوم من الخصال لتعد الشايح ثم لو كان قد نذر صوم الله
استحذلت والرد بالسلام مع العذر وأنه لا يخطأ بالشايح شرعا إلا أن المراد سقط الشايح
جند مع جميع الصوم حتى ما يقع أن أحل بالشايح لعجزه واستأنف الشهرين و
الشهر السند وصوم عتبا بغيره وغيرها من أقسام الصوم المتتابع ثم الظاهر عند

وهو م شاة اوصنام
 ثلث ايام او الصدف
 على سنن ما اكبر كل
 واحد مدان ظر لها
 قرا مره
 هذه الحكمة محل منع
 لا يبعث التابع الا في موافق
 محضه صديق الا في
 في صفا شهر مضاهي
 الزمان القامه عشر
 اليه عده وجو السابع
 وان كان هو الا حوط
 في جميع لم يبعث في
 في القامه عشر مدان
 اللين عن عمره ما مضى
 قرا مره
 بل انزلت الاحاطيه
 فسر القامه
 القامه
 اربعة الدركه
 القامه تفرع من سنن
 البدرى الاولى على
 فيكون من ايام الى
 بمقام من ايام الى
 الاولى
 في
 وجوب الاستيفات
 في التفرع الاحداث كل
 عن قوة ظننا
 قرا مره

من الثالث ومن الضمة تحته عند عن كل يوم والأحوط المذان مع التمكن منها ولو كان
على الميت شهران لا زيد ولا أقل متابعان ولو بالندر ونحو غير الولي بين صيامهما
بين صيام واحد منهما والضمة من مال الميت عن كل يوم من الأضمة سواء كانا عيدين
أو أحدا فردا للغير ولو تبع بها مشيخ سقطت على كل ما وجب على الولي من صوم أو صافق
ولكن سقط عنه ذلك فأوصى الميت بالإحارة عقابته منها ما استوجبه وإذا لم يجز
الفصل السابع يجوز للصائم قضاء شهر رمضان عن نفسه فضلا عن غيره
الأطوار قبل الزوال أو بعده بل قد تعين أن ما بعد فحرم بل يجب عليه الكفارة بذلك
إن كان لا يجب عليه إلا مياك بقية يومه على الأصح وهي الطعام عشرة مياكين لكل
ميكين مدة فإن لم يمكنه صام ثلثة أيام والأحوط كفارة شهر رمضان وأحوط منه
اختيار الطعام الثمن منه الخاصة والاقوى جواز اطوار الواجب لموضع غير القضاء
قبل الزوال وبعد وإن كان الأحوط خلافه خصوصا بعد الزوال كانت الأحوط الحما
قضاء شهر رمضان عن الغير نكاحا أو غير شريعي في الحكم الربوي وإن كان يعفى النظر
خلافه **الفصل الثامن** في صوم الكفارة وفيها جهات **البخش الأول**
هو ثلثة عشر يوما وإن اختلفت بين ما يجب الصوم فيه مع غيره وهو في كفارة مثل البعد
فإن خصلها الثلث يجب جميعا بل ومن أطاع على غيره فشهده رمضان عامدا على الأحوط
وإن كان الاقوى خلافه كما غفره سابقا وبين ما يجب الصوم فيه بعد الجهر عن غيره
وهو كفارة مثل الخطاء وكفارة الظهار التي تدرب الصوم فيها على عدم استطاعة الفهم
كفارة الاطوار قضاء شهر رمضان التي قد عرفها سابقا هو كفارة العينين بكفارة
الافاضة من عرفات قبل الفريظ عامدا التي هي صيام ثمانية عشر يوما لكن بعد الفريظ
عن البذل على الأحوط كانت الأحوط كون كفارة شق الرجل ثوبه على وجهه وولده
نحو كفارة العينين ولكنها خدش الرئة وجهها في الحجاب حتى أدغمته وقطعها راسها فمات
جزة فيه كفارة شهر رمضان بل الأحوط كونها مرتبة نحو كفارة الظهار وإن كان لما في
جميع ذلك نظر وبين ما يجب فيه الصوم بخير بينه وبين غيره وهو في كفارة شهر رمضان

المسئلة على اشكال لا
يتركها الا سباطة بقا
الشكرين والاصوات
ذلك الصفة عن الله
الاول ثم يبارك الله
في بيان الحكم في هذه
الصورة اشكال وانظر
تجربة اول كالميت ضم
ومع اخباره الحق او
الاطعام ففهم من مال
الميت ثم يبارك الله
بقائه
في كونه احوط فالفهم
كون الاحوط اخبار
الاطعام الستين في علم
ثم يبارك الله
قد زانه لا يخلو عن قوة
قوة ثم يبارك الله
فانما عرق رغبة والاطعام
عشرة مساكين وكوفهم
فانهم خصام ثلثة ايام
ثم يبارك الله
بل لا يورى ثم يبارك الله
وامهات

على الاقوي نعمه على الدنيا
انا ضامننا على الدنيا
على الاقوي نعمه على الدنيا
انا ضامننا على الدنيا

فَالصَّبِيحَةُ الْمُنَدِيَةُ

الى الشاة بل قد يقوى جوارحها ايضا وان عجز عن صومها لغيره فهو استحقاق
ان يصوم عن كل يوم بدرهم ومثل الظاهر شرعية هذه الفدية المطلق تركها
اذا لم يرد القضاء ومنها ايام الليالي البيض على الاصح وهي الثالث عشر والرابع عشر
والخامس عشر التي صومها بعد الصوم الدهري بربع ايام الى البياض بعد ان
اهبط الله تعالى الى الارض اسود وكتب بين بصوم اول يوم منها عشرة الا فحسنة
والثاني ثلثون الف الف الثالث مائة الف ويقوى الاجتزاء بما كان منها اول اربعاء
عنها وعن ثاني الثلاثة السابقة ومنها يوم العدي الذي يجب فيه مير المؤمنين عليه
السلام اما ما للشافعي من ان صوم بعدل ستين شهرا بل كفارة ستين سنة
بل هو افضل من عمل ستين سنة بل بعدل مائة نجرة ومائة نجرة مبرورات متقبلات
ومنها يوم مولد النبي صلى الله عليه واله وهو السابع عشر من ربيع الاول على الاصح
فانه بعدل صوم ستين سنة ومنها يوم بعثته وهو اليوم التاسع والعشرون
من رجب فالت من صامه يكتب له صيام سبعين سنة ومنها يوم دحوا الارض من
تحت الكعبة وهو اليوم الخامس والعشرون من ذي القعدة فان حوام مكان كن منا
ستين شهرا بل سنة وكفارة لسبعين سنة واستغفر كل شيء بين السماء والارض
ومنها يوم عرفه لمن لم يضعف الصوم فاعمر عليه من الدعاء كما وكيفاً وتحقق الحلال
على وجه لا يقع في صوم يوم العيد فانه كفارة لضعين سنة وبعدل صوم التسعة
ومنها يوم المباهلة بمير المؤمنين وفاطمة والحسين الحسين صلوات الله عليهم لجمعين
وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة ومنها كل خميس جعة ومنها اول ذي الحجة بل
كل يوم من التسع غير ومنها رجب شعبان كلا وبعضا ولو يومان من كل منها ومنها
يوم النيرة ومنها اول يوم من الحر وثالثه وسابعه ومنها التاسع والعشرون من
ذي القعدة ومنها صوم ستة بعد عيد الفطر والاولى جملتها بعد ثلثة ايام عدا
العيد ومنها يوم النصف من جمادى الاولى في غيبة ذلك المبحر **الثالث في الكو**
بكرة صوم عرفه لمن لم يضعف عن الدعاء الذي هو افضل من الصوم كما ذكره

[illegible][illegible]

عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله
عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله
عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله
عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله
عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله

في القصور المحظورة

مع الشك في الحلال ولو لم يوجد غم ونحوه مما يبعد التحقن بأن يكون يوم العيد بكم
أيضاً صوم الضيف نافله من دون اذن مضيقه على الاصح بل وكنا مع الشك وان كان
الاخطو تركه حينئذ بل لاخطو تركه مع عدم الاذن ايضاً وكذا صوم الولد من غير اذن
والد على الاصح بل مع الشك عالم يمكن بل لا بد له من تركه بل لا بد له من تركه بل لا بد له من تركه
الاخطو عدم الصوم بل لاخطو عدمه مع عدم الاذن فضلاً عن النهي كما أن الاخطو
اجراء الحكم على الولد وان نزل والوالد وان علل بالاولى مراعاة اذن الوالد ايضاً
والله هو العالم ولستجيب للقائم بما لا موصفا قطع الصوم اذا دعا اخوه المؤمنين الى
طعام بل لا أقوى كراهة الصوم لاح من غير ذنب بل من مصلح بل طعاما وغيره وبين من
شق عليه ما لا يفتر وعنه **المبحث الرابع** في المحظور بحرم صوم العبد للعالم في شهر
الحرم وعنه على الاصح وبأيام التشريق لمن كان بمكة ناسكاً ولا على الاصح وبأيام التلدين
من شعبان ببلية انه من رمضان والصوم غايه من ذلك الرخصة وسأذكر على معنى بلية
الصوم كذلك ولو في بعض الميول الصوم سأكا ولو في تمام اليوم بل جعله ضمناً
لصوم البلية فانه خارج بل لا أقوى عدم بطلان الصوم بقسم الضمت عن الكلام في الغفلة
ولو في ابتداء العمل أو ثم بالشرع حينئذ انما الفساد لتخصيص الصوم وبما الصوم
عن الكلام خاصة فهو وان كان خارجاً عما تحفى لكنه حرام ايضاً اذا لم يتعلق به
فرض صحيح وجب ويبدى به وكذا يحرم ايضاً صوم الوصال والا أقوى كونه لا حرم من شهر
صوم يوم وليلة الى التحريم يومين مع ليلة ولا بأس بتأخير ذلك قطار التحريم الى الليلة
الثانية مع عدم البلية وان كان الاخطو اجنباً به كان الاخطو عدمه صورة الزوجة والماله
تطوعاً بل من اذن الزوج والسيدة ان كان يقوى في النظر الجواز في الزوجة خصوصاً
اذا لم يمنع ذلك حقها او كان ناشراً او غائباً او نحو ذلك بل يقوى الجواز في ذلك مع
الشك فضلاً عن عدم الاذن والله العالم **خاتمة في العتكاف** وهو البلية
في المسجد بقصد التقدمة ولا يعتبر فيه غم قصد عبادة اخرى خارجة عنه على الاصح
ومشه وعنه في كل وقت ثم افضل وقتا من الشهر الاخر من شهر رمضان وفيه مباح

لا تترك هذا الاحتياطا
خصوصا مع النوى
لجاء امرها
مشاكلها
صبر
الان
الملكوت
والان
فلا
لكم

عند الحوائف صور في الزمان
لحق السيد والزوج لا
يخلو عن قوة ولا تترك
الاحتياط مع التقوى
فهم قدام الله
الاعتكاف
لغيره العبد المذنب في
الزمن ردة عن الله
فهم من العبد

[illegible]

في شرائط الاعتكاف

الاول في شرائط وهي امور **الاول** والثاني البلوغ والعقل والايضاح
 من غير اليافع على الاصح ولا من الجنون مطبقا او ارحالا ودوره بل لا من السكران
 وغيره من فاقد العقل **الثالث** الاسلام بل الايمان ابتداء واستدامة فلو
 ارتد في الاشياء بطل على الاصح **الرابع** النية كما في غيره من العبادات ولا يصبر فيها
 بعد الاخلال في التعيين ازيد من ستة افرس على الاصح وبكفي في المندبة التذنب
 اذا اراد التعرض للوجوب وان وجب الثالث لكن الاحوط ملاحظة في ابتداء النية ولا الا
 حوط تجديد نية الوجوب لليوم الثالث بل الاحوط ان تكون عند الفجر وعند
 الغروب من اليوم الثاني على وجه يتحقق معه المقارنته من غير اعتبار التقدم
 البسر والتأخر والامر فيها سهل بناء على المختار من هذا الداعي منه يعلم كيفية النية
 في ابتداء الاعتكاف الذي هو اول الفجر من اليوم الاول ولا يكفي فيه التثبيت على
 الاصح نعم الاحوط فعلها عند الغروب من الليلة الاولى وعند الفجر من يومها ويحرم
 نية غير الميت والتحج على الاصح ولا يجوز العدول بالنية من اعتكاف الى غيره اعتكافا
 والتذنب واختلافه ولا عتباته متساوية في غيره نعم لو نوى واجبا فان عكس وجوبه فان
 الاقوى جواز عدوله الى التذنب بل لم يزل ذلك ليس عدلا وانما هو من نية الوجوب
 في مقام التذنب ولا بأس بها كما عكس ما لم يكن على وجه التبرع المفسد لمخاض الصوم
 فلا يصح بل من لم يكن لا يصبر فيه كونه بل يكفي فيه وقوعه في صوم لغيره واجبا كان كنهه
 رمضان او مستحبا مؤديا عن نفسه واستحلاله من الغير من غير من ذلك بين الاعتكاف
 الواجب مند رمضان وغيره فلا بأس جسد بوقوع الاعتكاف المند ومطلقا في شهر
 رمضان وغيره من الصوم الواجب بل لو نذر الاعتكاف في يوم معينة وكان عليه
 صوم نذر بجزء الصوم في يوم الاعتكاف وفاء عن النذر وكذا لا بأس بالاعتكاف
 المند ومطلقا في الصوم المند وبالله الذي يجوز قطعه له فان لم يقطعه ثم اعتكافه
 وان قطعه انقطع اعتكافه واحتاج الى استيناف اعتكاف اخر نعم لو كان الاعتكاف
 مند وزا مضافا لم يجز له قطع الصوم جسد من حيث وجوب الاعتكاف وعلى كل حال

فيه نظر ولا يصح العقيد
 مبررا قدس سره
 رحمه الله تعالى

اذا لم يكن على وجه العقيد
 رحمه الله تعالى

في شرائط الاعتكاف

فيه فيه ما يقرر في صحة الصوم فلا يصح وقوعه من الخافض والنساء ولا في زمان لا
 يصح فيه الصوم كالعبد بين بل لو دخل في الاعتكاف قبل العبد يوجب له الجحيم اما لو دخل
 في الاعتكاف رابعا وبخاصة العبد فلا يصح له الاعتكاف واما المسافر فبناء على المختار من
 جواز الصوم له بل لا يصح وقوعه منه كما انه يقع منه حيث يجوز الصوم في المواضع
 التي يصح فيها سابقا **الثاني** من العدة فلا يكون الاعتكاف اقل من ثلاثة ايام فلو نذر
 مثلا اعتكافا كان اقل من ايام ثلثة لم يثبت له الاعتكاف يوم او يومين مقيدا بعد
 الزيادة لم يبعد يومين من غير قيد صحيح وقته يوما او يومين كالموند واعتكاف ثلث
 يوم فقدم في ذلك الموند وثلاث معتبة فاشق كون الثالث قضاء لها واليوم من الحج
 الفجر والعصر وبالحرة المشقة ولبت ليلته منه على الاصح فالنية صح عند الاعتكاف
 وان كان الاحوط الجمع بين النيتين كما ان الاصح ايضا عند دخول الليلة الرابعة نعم
 بدخل في حكم الاعتكاف الليالين المستطان ولو لاحظ دخول الاولى او الرابعة
 او بعضها او بعض اليوم على وجه يحرم فيه الاتصال لم يكن فيه راس على الاصح من اثر
 لاحد اكثره وان تعين الثالث لكل اثنين كما ان الاصح اجراء التليف في صدق
 الثلثة مع الاتصال ولو نذر اعتكافا في ثلاثة ايام من دون التليفين لم يصح على
 الاصح ولو نذر اعتكافا في شهر معين دخل فيه الليلة الاولى ويحرم به ما بين الليالين
 تم او نقص بقوى الاجترار في الشهر المطلق بثلثين يوما كما انه يجري الفرق فيه ثلاثة
 ثلاثة ولا يبعد للفرق يوما فوما على ان يصح لكل يوم من الشهر يومين بد بابل لك
 يجري في ذلك الثلثة ايضا على الاصح نعم ذلك كله اذا لم يكن المناسق للثلاث وقد علمنا
 قضاء عليه ولا تعين كالموند واعتكاف شهر معين بل الاحوط له ذلك مع الشك
 ولو اضطر في الشهر المعين مثلا يوما بعد يوم في ثلثة ايام واثم ما بقي قضى ما فات
 نعم لو كان قد استمر في الثلاث لفظا مثلا على وجه يكون كجزء المند ورافلا ولو لم يجر
 بطل الحجج ان كان ما مضى ثلثة فصاعدا على الاصح واستأنف ثم اخر غير على
 الاصح والاحوط مراعاة السابغ فيه وان كان قضاء كما ان الاحوط ابتداء الاستيناف

اذا لم يكن على وجه العقيد
 رحمه الله تعالى

نفس الثالث وما عد
 الثانية الاولى والثانية
 كالثالث وغيره على
 تأمل قوله تعالى
 في الاصل
 فيه تأمل قوله تعالى
 في الاصل

في شرائط الاعتكاف

بما يقى من الشهر المنذر ولا فاضل الاخلال في الاشياء ولو نذر اعتكاف شهرين
 وله بعد بر حتى يخرج كالحجوس والناس قضاء ولو عتس الشهور حتى والاعتكاف ولو نذر
 اعتكاف اربعة ايام فاخل بالاربع ان يتركها لا يمان بغيره الايمان
 والا فاقوى التحريم جعل اليوم الواجب ولا او وسطا او اخر ولو نذر اعتكاف خيف
 وجعل بغيره لها سادسا سواء افرأه اليومين او ضمنها الى الثلثة **السابع**
 المكان لا يفتقر الى مسجد بل لا يحوط كونه احد الاربعه مسجد الحرام ومسجد النبي صلى
 الله عليه وسلم ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وان كان الاقوى جواز في كل مسجد جامع دون
 غيره كسجد القبيلة والتوق فلو فرض تعدده في الواحد جاز في كل واحد منها ثم ايل
 التشرية بينهما في الاعتكاف الواحد مع عدم الاتصال والى معتكفا كان بالباب نحوها
 مما لا يرفع الشك ولا يفتقر معلوم الوحدة التي هي المدار في ذلك ولو تعدد المكث
 في محل البتة خوف ونحوه بطل ولا يجوز به جسد البناء في جامع اخر على الاقوى حتى
 لو زاد البناء على الاصح فلا بد من الاستيفاء مع وجوب الاعتكاف ولا يجوز به البناء
 على الاول بل الظاهر ذلك لو تعدد اتمام اللبث في المكان الذي اعتكاف فيه فخرج
 عن قابلية اللبث فيه باحد الاسباب من السجادة سطوحها على الاصح وسرايها
 كبست الشئ في الكوفة ومنازلها ومخاريبها ونحو ذلك مما هو مبني على الدخول بها
 لم يخلو من وجه بخلاف سائر ما هو مبني على الخروج مما لم يعلم دخوله ولا خروجه
 الى الجوامع عليها حكمها مع اتحادها اتحادها وقبر مسلم بن عقيل وهناك ليس من المسجد
 على الظاهر لو قصد العتصا الاعتكاف في الاسفل دون السطح او في مكان خاص من
 الجامع دون غيره لم يفتقر على الاقوى نعم لو قصد المولى الشرعي كما حكم الشرع على
 من الصالح ما ذكره من اعتكافه ولو اعتكف في ان مكة المسجد او الجامع بطل اعتكافه
 وتعلم الجامع معتبة بالقبلة والشائع وحكم الحاكم بالقبول لا كقضاء بغير العدل والمحضرات
 المشقة وان كانت فضل من الجوامع لا يجوز الاعتكاف فيها وكذا روافها وان كان
 محله للعبادة والذرة كما لا يخفى في جميع ذلك طلبها الاعتكاف في المكان الذي عتدته

ما تقدم في شرائط
 السابعة يجري فيها
 مائة شرط في شرائط
 الاعتكاف

في راقع من شرائط الاعتكاف
 شرط اول وجوبه
 الثاني

في انواع الاعتكاف

للاصلوة في بقاعها **الثامن** اذن من بغير اذنه كالسيد بالنسبة الى مملوك
 ولو كان مدبرا او ام ولد ومكاتبه بغير مشورة من يملكه اعتكافه ككاتبه والسباحر
 بالنسبة الى اجيره الخاص مثلا بل لا يحوط مرعاتها بالنسبة الى الزوجة والولد القيد
 ولا حوط من ذلك مراعاة اذن الوالدة ايضا ونحوه للبعض الاعتكاف في اياها اذا كانت
 قد هاباه المولى من دون اذن بل مع المنع ولو اعتق العبد اثناء الاعتكاف الذي لم
 يؤذ فيه لم يلزمه المضيق على الاصح نعم لو كان قد شرع باذن المولى حصل سبب الجواز
 وجب **التاسع** استدانة اللبث في المسجد فلو خرج اخيه الغير الاسباب بالعبادة
 بطل اعتكافه من غير فرق بين العالم بالحكم والجاهل به ولو كان ذلك منه بعد الثلثة
 صح وبطل الزايد ان كان بخلافه ولو كان قبلها فانه بطل اعتكافه من اصله هذا كله
 في الخروج اختيارا اما الخروج نسيانا او كرها بطل المدا على صدق اللبث الذي لا
 يتأخر عن وجوب بعض اجزاء بد من غير فرق بين الرأس وغيره نعم ليس له ان ينوي الاعتكاف
 ببعض بدنه والمكاتب بالاسباب بالعبادة لا يخرج الامور القسرية عقلا او شرعا وعقلا
 كعتكاف الخادمة من بول وغائط والاغتسال في الحمامة والاستحمام في الوضوء والكبري
 حتى لو امكن الغسل في البيت على وجه لا يتعدى الى البيت فحاشته على الاقوى شهادة العتصا
 العمل والصلوة ودفنها وتشييعها وان لم تبعث عليه شيء من ذلك على الاقوى نعم
 المريض لتسبب المؤمن واقامة الشهادة وغير ذلك من الامور التي يلزم الخروج بها
 عقلا او شرعا او غارة سواء كانت متعلقة بنفسه وبغيره وجب مصاحبها للافواه او
 الدنيا يحصل فيه ترك الخروج اليها ولا يتم الا بغيره لا بغيره لا بغيره لا بغيره لا بغيره
 بل ولا يمتنع محبة بل لا يحوط عدم المجلوس طلقا كما انه ينبغي مراعاة اقره بالظن وان
 بقدر الحاجة بل ان الشاغل بها على وجهه في صورة الاعتكاف في جميع ذلك والاطفال
 من غير فرق بين العمد التعمد والاختيار والاضطرر كما انه لو ترك الخروج حيث يجب
 على الجاهل ونحوه ما بطل اذا كان اللبث محبة ما عليه في نفسه من حيث الضدية كما اذا
 دين ونحوه فان الاقوى ح العتصا ولو عصب مكانا في المسجد بان دفع من سبق اليه

والاقوى عدم وجوب
 من حيث الاعتكاف
 شرط اول وجوبه
 الثاني

المكان
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر

على الاحوط وان كان
 في حرمه داخل فاعتكافه
 في حرمه

في أحكام الاعتكاف

أو جلس فيه وغيره عداً له اختصاص به فالأقوى أن يطل أن الاعتكاف وكذا لو كان
 لسانه مغمضاً أو حاملاً له ثم أجلس على فراش مغمضوب فالأقوى أن يطل ولو نرس
 المسجد ثم راب مغمضوب مثلاً على وجه لا يمكن التحرك عنه فلا مانع من أن يكون عليه
 كما أنه لا شيء عليه لو جلس على المغمضوب محبوساً وبها هلا بالغضب وبنا سبيل إلى
 إذا طلعت المعتكفة رجلاً خرجت من شرطها واعتكفت وإن كان الاعتكاف مقصداً
 على الأصح وإن وجب القضاء عليها بعد ذلك **المبحث الثاني** في اقتناء الاعتكاف
 واجب ومندوب فالواجب ما وجب بنداً وبعدها وبين أو اجارة وبخوها
 والمندوب ما عدل ذلك سواء صلح غير نفسه أو غيره والأول إذا كان مقصداً لا يجرى
 في الوجوب قبل الشروع فضاء عنه وإن كان مطلقاً فالأقوى عدم وجوب الشرط
 كالسند وبنا لأن الاحتياط احتياطاً شديداً ذلك فيما لم يذم مضى يومان في
 المندوب تعين الثالث وهكذا ما لم يكن شرطاً فيه حال نشأ الرجوع متى
 شاء والأول أن له ذلك حتى في الثالث على ما هو الأصح من جواز الشرط فيه مطلقاً
 إن غامضاً وإن خاصاً فالحق لا يختص الجواز بالعارض الذي يقطع معه
 الاعتكاف والاعتكاف منه ومن غيره من العوارض على الأصح نعم ليس له اشتراط
 الجماع وبخوها من منافقاته فينبغي بل يصح الشرط المزبور في السند أيضاً على الأصح
 فإن نذر رجلاً ذلك وقد عتكف مشروطاً بذلك كان له على مقتضى ما شرط من غير
 فرق بين المعتن وغيره والمنافع وغيره ولا قضاء عليه إلا إعادة بخلاف ما لو كان
 الشرط في الاعتكاف دون السند فإنه يخرج فيه جنداً ما يصح في السند وما
 ما لم يكن السند ورعيلاً تماماً معينة فإن الشرط يخرج كما إذا لم يشترط والاحتياط ذكر
 الاشتراط في الاعتكاف للسند وشرطاً وإن كان الكفاءة بالشرط في السند
 مع قصد إيقاعه وفاء عنه لا يخلو من وجه ويصحب شرط الاعتكاف مقارنته
 لعقد النية فلا أثر للتقدم والمتأخر المفصل وإن كان قبل الدخول في الثالث
 على الأقوى ولو شرط تم إسقاط حكم شرطه فكل شرط شرط في وجه موافق للاحتياط

الأقوى لطلان كما
 لفرش المغمضوب
 طناً ما مضى
 إذا مكن الخروج من
 المسجد مشكل لطلان
 شرطه
 لا يبعد التحريم في
 الواجب بين مراعاة
 الواجب وإن كان
 الاحتياط اختياراً يخرج
 إلى شرطها فله طناً
 فام طناً
 وكذا في الواجب لطلان
 شرطها فله طناً
 العالي

وعليه لا يثبت للسند
 بعد ذلك بمرزاة
 شرطها فله طناً
 العالي

في أحكام الاعتكاف

ولا يجوز التعليق في الاعتكاف فمن علقه بطل إلا إذا كان شرطاً مؤكداً أو كان
 راجحاً أو كان المحل مجزئاً وبخه ذلك ولا يصح اشتراط الفسخ في عتكاف كعتكاف
 عبده أو ولده أو عتكاف آخر والله العالم **المبحث الثالث** في أحكامه محرم
 على المعتكف أمور منها ما يشره النساء بالجماع بل وبالسر والتقبيل بشهوة
 بل هي بطلته له على الأصح كغيرها من المنافع التي سبقت مما بل لا يحوط اجتناب
 الجماع ولو في غير الفرجين بغير إزاله والظن بشهوة وإن كان الأقوى خلافه وحكم
 المنة المعتكفة في ذلك حكم الرجل فبطل عتكافها منتهى ما ونقبيلها بشهوة
 بل بقوى لطلان بالجماع مطلقاً من غير فرق بين الذكر والأنثى وغيرها كالذكر
 بل الاحتياط تعين السر والتقبيل بشهوة للذكر والمرأة كما أن الاحتياط يستتبع
 الاعتكاف بالجماع فهو مخالفة للسر والتقبيل ومنها ثم الطيب مثل ذمير
 ففقد حاسة الشم خارج ومنها استدعاء النبي في قول موافق للاحتياط
 ومنها البيع والشراء وإن كان الأقوى صحة تمامه ولو فاصل الاحتياط اجتناب
 كل ما يقتضي الاشتغال في الأمور الدنيوية من أضاف المعاش حق الاحتياط و
 سببها إلا ما لا بد منه بل لا يحوط اجتناب كل مباح لا يحتاج إليه وإن كان
 الأقوى عدم تحريم ما عدلها حتى الصلح والاجارة بل الظاهر عدم حرمة ما من
 الحاجة إليه مما يضطر إليه من مأكول ومشروب إن كان ينبغي تقبيله بما إذا تعدت
 المؤكل والفعل بغير البيع ومنها الممازاة على أمر ديني أو ديني لمجرد إثبات
 الغلبة والفضيلة لا لإظهار الحق ورد الخصم عن الخطأ فأنش من أفضل الطاعات
 فالمدارح على النية وإن لكل أمر ما نوى من خير أو غير أو من شر أو غير أو الاحتياط
 للمعتكف اجتناب ما يجذب الجرم وإن كان الأقوى خلافه خصوصاً بالسر الخط و
 إزالة الشعر واكل الصيد وعقد النكاح وإن شجع ذلك جازي كاجتزاء النظر
 في معاشه والخوض في المباح المحتاج إليه وغيره ثم لا فرق في حرمة ما مضى على
 العتكاف بين الليل والنهار عدل الاظهار وكل اعتكاف واجب لو كونه نالاً

إذا كان عالماً بصحة
 الشرط والأفلا يغلو
 عن اشكاله إذا كان
 بعنوان الاحتياط
 طناً ما مضى
 العالي

وكذلك لو كان نالاً
 فله طناً ما مضى
 بقائه

لا يترك الاحتياط بذلك
 مطلقاً لقاعدة الاعتدال
 الضرورة طناً
 حد طناً
 التماساً
 العالي

في فساد الاعتكاف

يجب قضاءه اذا فات ولو لم يقع لامر قبله بل لا يحوط الفوري فيه وان كان الاقوى
 عدمه كما ان الاقوى عدم مشروعية قضاء السد وب منته ومن مات قبل انقضاء
 اعتكافه الواجب بقدر وجوبه لا يحوط قضاءه وليته عنه والاقوى عدم وجوبه عليه
 وان كان قد تمكن منه الميت واهل بيته او كان قد نذر الصوم معتكفا وجب على الورث
 جدي قضاءه كذلك المجرى الميع بفساد الاعتكاف فكل ما يفسد الصوم
 مضافا الى ما سمعت سابقا فمضي فطره في يوم فسد الاعتكاف بل ان كان
 افساده بالجماع وكان واجبا ولو لاثنتي ثلثة لا خيار له فيه بالشط وجب له كفارة
 بل لا يحوط الحاق الاستثناء به واحوط منه الحاق كل مفسد واحوط من ذلك الكفا
 في مطلق الاعتكاف وان كان مندوبا او واجبا مطلقا والظاهر ان وجوبها بالجماع
 في شاة الاعتكاف وان لم يحصل به فساد الصوم كما لو جامع في الليل كما ان الظاهر
 وجوب الكفارتين لو كان الاعتكاف في شهر رمضان وقد افسده بعد فريسته
 بالجماع فحازا او كان في شاة الصوم حصة واحدة افسده بعد الزوال بل الاقوى

الاقوى اختصاصها
 بالجماع في الواجب فطر
 جهاد منقاة
 الفاضل

عليه
 كناية التثنية لا يحلو
 عن وجه لكن الاقوى
 طالع المنع فسميها
 احكام الله تعالى
 خاتمة

والاحوط وجوب الاربع على اذ كان قد اكره امره في العتكة
 فجامعها في شهر رمضان وكفارة الاعتكاف
 كفارة شهر رمضان على الاصح ولا يحوط بها
 الترتيب فيها كفارة الظهار والله هو اعلم
 في تحاقق الامور والامور والاحكام
 واخرها ظاهر وباطن كما هو
 اهله ويستغفره
 الكتاب

قد تم الكتاب بطلب عون الملك الوهاب اقول
 الطالاب من زغال المحسن المتخلص بالشقاء خلفه
 جناب المتطابق ايا نصيب قايمة من محمد حسيدي



في اعتبار المسائل في غسل الأعضاء

فلا يفصل بين ذلك وبين ذلك بل ان الولى فضلا عن المنع بل بوضوح بعيد ما كان عبادة
 عنه على الاحوط والا فوى ثم يكفي الفوى حالى الحضور والغيبة والموت عليه من كذا
 بالميراث تسقط او لا تبطل كما انما سقط بالامتناع وحاكم الشرع ولا خلاف له ولو
 غيبة ونحوها **الفصل الثاني** هو عبادة على الاقوى يعتبر فيه ما يعبر فيها
 من النية التي هي الذراع عندنا ولا يجب ان يقرض الوجبة على الاقوى ان كان هو الاحوط
 فضلا عن الرضوخ والاستباحة والا فوى الاجتزاء بنية واحدة للثلاثة وان كان
 الاحوط يحددها عند كل غسل لكن من غير تعرض للجزئية وعندها كما ان الاحوط اتحاد
 المباشر للثلاثة وان كان الاقوى جواز التوزيع فتوى كل واحد منهم على الوجه المتيقن بل يقوى
 جواز التوزيع في اجزاء الغسل الواحد بل يقوى جواز في اجزاء الغسل الواحد بل يقوى جواز
 اشتراك الاثنين فصاعدا في الغسل كل اذا كان على وجه يستند اليهم للاتحاد بالقلب مثلاً
 والنية من الغاسل ومن القلب اذا فرض كون كل منهما غاسلاً فتجوز نية من احدهما
 بل لو كان احدهما غير مكلف لم يقدر **الفصل الثالث** يعتبر المماثلة في الغسل
 فلا يفصل الرجل المرتبة وبالعكس ان فرض عدم النظر والذكر لا المحارم بنسب ورضاء وغيره
 لكل منهما تغسيل الاخر فروع عند المماثلة ولا امتناع ولا يعاد بعد وجود المماثلة كما لا يخبر
 الغسل من المستبعد هذا الغسل ولكن الاحوط ان لو كان اقوى ان يكون من وراء الشائب
 ثم يقوى جواز تغسيل كل من الزوجين الاخر اختياراً بغيره وان كان الاحوط كونه حالاً
 ايضاً كما ان الاحوط كونه من فوق للشائب ايضاً خصوصاً في تغسيل الزوجين والوجه في الاحوط
 ان لو كان اقوى عدم النظر الى عورتها وبطهر الثوب بغير حاجة الى عصر على الاقوى
 وان كان هو الاحوط ولا فرق في الزوجين بين الحرمة والامتناع ولا تقطاع والدوام كالعكس
 بل المطلقة رجعت بحكم الزوجية على الاصح بل لو انقضت عدة الوفاة وتزوجت وفرض قبلها
 الميت بغير غسل جازها تغسيله والا فوى الحاق الاحكام ولد كانت ولا بالزوجية في
 جواز التغسيل من كل منهما اذا لم تكن من جهة او معتدة او معتصة ومكاتبته فلهما اجنبية
 تغسيله باذن من انتقلت اليه وبالعكس ان كان الاحوط خلافاً حتى فام الولد الابن

والاحوط الجمع بين
 الاستبدان من
 وبين اذن المرتبة
 اللاحقة فطمعها
 من مراقبته

الاقوى جواز مع
 الكراهة فطمعها
 من مراقبته
 العالي
 والاحوط غسل
 فطمعها من طهارة
 العالي

لا يبرأ الا حيا طهارة
 تغسلها باه فطمعها
 من مراقبته

في شرائط الغاسل

وبنت ثلث سنين فادون في كل من الرجل والمرأة تغسيلهما بغير دين حتى من
 العورة وان وجد المماثل على الاصح وان كان الاحوط خلافاً والخنثى المشكل اذا كان
 له ثلث سنين فادون واضح وكذا اذا كان لاكثر مع وجود مملوكة له لا ما نفع لها من
 تغسيله فان لم يكن له مملوكة كذلك فالاولى تغسيل المحارم له من الرجال والنساء
 فان لم يكن له محرم فالاولى تكرار الغسل من الرجال والنساء وان كان يقوى لا كفاء
 بوقوى من احدهما وكذا لو وجد ميتاً وبعضه وكان مشبهة الذكورة والانوثة
 فيفضل الخنثى المشكل منه ومحارمة بنحو ما سمت في غيره دون الاجانب ان لم يوجد
 غيره وان كان هو الاحوط ولكن مع تخفيفه قبل التكفين كما انه لو ماتت مرتبة و
 ليس الا الاجانب مثلاً سقط غسلها ودفت كما هي ان امكن من دون لمس نظر
 والاولى غسل مواضع التيمم منها من دون لمس نظراً الى من تغسيلها من وراءها
 من دون لمس نظر ولكن مع المحافظة على التخفيف قبل التكفين كما ان الكلام لو مات
 الرجل وليس بعد النساء اجنبيات بل وكذا من زاد على سنين من الذكر فانه يحكم
 الرجل كما ان الانثى لو زادت على ذلك يحكم الامرته والله العالم **الفصل الرابع**
 يعتبر في الغاسل كونه مكلفاً فصح منه العبادة فلا تقع من الجنون والامن الضيق وان
 كان حياً او لا من الخالف فضلاً عن الكافر فم يجوز تغسيل خصوص الكتابي المسلم
 اذا لم يحضر مسلم ولا مسلمة ذات رحم وتغسيل الكتابية المسلمة اذا لم تكن مسلمة ولا
 ذوات رحم مع حضور الاجنبى من المسلمين فيما رجعت الكتابي بالاعتسالا ولا
 ثم التغسيل يتولى هو النية دون الكتابي بل الظاهر الجواز وان لم يحضر الاجنبى
 فيجوز نية الكتابي في هذا الغسل الصوري والا فوى وجوب الاعادة مع فرض
 وجود المماثل كما ان الاقوى وجوب الغسل بالمرس ان لم يحضر المماثل والاولى التفرغ عن
 مباشرة الكتابي لما في الغسل كما ان الاقوى التفرغ عن مباشرة بدن الميت بعد غسله
 مع رطوبته وفي حال غسله ولو بان يكون المقلب له المسلم او المسلمة من وراء ثوب
 ونحوه وبالعصب عليه بعد المباشرة لظهورها وفي الحاق الحالف حكم الزبوة قوة

الاحوط الجمع بين
 تغسيل الحارم فطمعها
 من مراقبته

لا يبعد التفرغ وان
 كان الاحوط التكرار
 حتى مع وجود الامنة
 والمحارم ايضاً طهارة
 من مراقبته

الاقوى صحة من الميت
 وان كان لا يحصى عن
 غيره فطمعها
 من مراقبته
 الاقوى عند وجوبه
 اذا لم يحضر وان كان
 احوط فطمعها
 من مراقبته

بل هو مقدم على الكفا
 فطمعها من مراقبته
 العالي

عَسَيْتَ وَمَجِبَ الْقَيْدُ
فِي سَقُوطِ الشَّهِيدِ عَلَيْهِ

من يقع منه التسبيل على الاصح وان لم يكن مما لا لا اعتسال على حب غسل الميت
حتى يخرج تخطيط الاكابر وغيره على الاصح ثم بالخطيم ثم بالسكين ثم بقلان ثم بجل
عليه مما من دون اعاده تسبيل كما لا غسل على من سجد على ما يقوى عدم وجوب إزالة القبا
الحاصلة من القتل عن بائنا وكيفية ما يفيد فان بعد الصلوة كما هما بل الظاهر عن مدح
الحديث الاصح في ثمانية فساد ابعده بل والاكثر ولو جازية نعم يقوى عدم ارتفاع حكمها
السابق عليه بل لا بد لخلو شيء من الغسل المتقدم سببها عليه وان نواها على
الاحوط ان لم يكن اقوى فيجب ان يتصلح منها ان وجبت غاياتها او قلنا وجوبها
لغتها والا استحب وان لم يوجب شيئا من ذلك فممن مات حبسا ولو اتفق موت
من قدم الغسل المزبور حفظ نفسه وقد يغفل التسبيل المزبور وجب تسبيله بل لا حظ
التجديد لو عدل عن قتله بذلك التسبيل اخر وان كان موافقا للاول كما لو تعدد
القصاص ان كان الاقوى خلافه حتى مع اختلاف السبب كالقود والرحم كان الاقوى
ان لم يكن اقوى عند الاجتزاء به ولو وقع منه من دون امر به ولو لم يغفل ولو لم يفعل
بعد الامر به ولو لم يتا غسل بعد القتل على الاحوط والاقوى **الفصل الثاني**
اذا وجد بعض الميت فان كان فيه الصلوة او الصلابة وحده بل وبعض الصلابة مع كنفه
غسله كفن وصل عليه ويدفن بل لا حظ ان لم يكن اقوى تكفينه بتغطية ثلثه وان كان
الصلابة وحده ويجب تحيط ما كان من السجدة بل لا حظ تحيط الصلابة وحده وان
كان الاقوى عدم الوجوب ان لم يكن كذلك بل كان قطعة فيها عظم غسله بل وكذا
القطعة من حتى على الاصح والاحوط وبقية فخرقة ويدفن وان كان الاحوط الكفن
في قطع ثلث خصوصا اذا كان مما يتناول القطع الثلث حال الاتصال كما ان يجب
التحيط مع وجود شيء من محال والا فلا ويلحق العظم الجرد بذا الصلابة جميع ما تقدم
حق في الصلابة عليه ايضا ثم ينبغي استثناء السن والظفر من التحيط وان قطع معهما
شي يسير من اللحم والاحوط الصلابة على العضو التام من الميت وان كان عظم كاليد
والرجل نحوهما وان كان الاقوى خلافه كما ان الاقوى جواز تسبيل كل من الرجل

الفصل الخامس في تفصيل كل ظلم للشهادتين ولم يعلم منه عدم
 الادعاء باحدهما وان لم يكن معقدا للحق كالحالفين والواقعة والناووسية و
 نحوهم من فرق الامامية على الخوارج والخلافة ومنهم من حكم بغيره بقول وفعل
 وغيرهما كالتواصي منكوي احد ضروريات الدين صانع غيرهم من الكافرين
 كقتيل اهل الحرم ان تكن قتيبة فيصير كفرا لهم وان كان المسلم من اهل الحق وولد
 المسلم كالمسلم كان ولدا الكافر محمدا ولم ولدان من كل هذا فصل على الاحوط ولا
 حوى والجنون البالغ من النكاح والمساكين بعد حصف الاسلام ولكنه يلحق بها وكذلك
 بلغا مجنونين على شكاك ولد الكافر احوطه القتل كمن لم يثبت كرمه ولم يثبت
 والسنن يقيم الشك في الاسلام على الاحوط ولا حوى وكذا القبط والارامل الكفر
 مع امكان التوليد من علم لا يفسد الشهيد اذ مات في المعركة او قبل مقتله الحرب
 وان خرج من خلاف الا حوى وان ادرك وبهرق ولا يقتل اذا لم يخرج من شانه ولا يقتل
 من قتل على الراد في القتل من بين المعضوم واناب القاتل لم يطلق الشهيد اذ
 الذي هو شبيه القاتل في القتل من بين المعضوم منه وهو كادوم المسلمين عدو يخاف
 منه على بضعة الاسلام وان لم يكن المعضوم واناب راحوا ولا فرق في الشهيد بين الحر
 والعبد المقتول بعد يد غير المقتول بالاحر وغيره والمقتول عدا اخطاه والرجل
 الرمي بالافرق بين البالغ العاقل غيرهما مع فرجهن جوبس المجاهد لهم ولا بين الحب
 وغيره ولا بين قبل الشركين والبيعة بالحوط يستجيبون المسلمين وروعت بفرسه
 ثم راحه بسبب المجاهد كان شهيدا بل لو وجد ميتا في المعركة ولم يكن فيه ان قتل كان
 لذلك وان كان الاحوط تفصيله كان الاحوط ذلك يضاق المقتول قبل تقابل
 لعسكريه بان كان عن المسلمين مثالا وان كان الا حوى سقوط غسله وكفنه
 ايضا نعم كومات الشهيد بعد تحقق الحرب غسله وان ادرك وجوه غير مستقرة
 كذلك يسقط وجوب تفصيله من وجب عليه القتل قبل ان يقاتل الا ظاهر كون
 ذلك غزوة لا رخصة وكيفيته بان يامر الامام واناب القاتل والمعاملة بل في

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

في حكم بعض الميت

ولم يزل القطعة المزبورة مع علم الخال وعد وجوب مراعاة الترتيب مع فقرات
الاحشاء فيجب تعجيل اليد اليسرى قبل اليمنى فذا من حال الاشتباه وان كان
الاولى مراعاة حتى لا يتسبب الشك برقم الظاهر وجوب مراعاة الترتيب اذا امكن جمع
اعضائه للفرقة والقطعة اذا لم يدر بفرقة شمس ضاعدا غسل وكفى بالكيفية المعهودة
على الاصح وخط على الاخطوان لم يكن اقوى دفن من دون صلوة وحكم القطعة منه
حكم غيرها بالتسليم الى العظم وعده فان لم يدر بفرقة شمس لم يغسل ولم يكن يدفن في
خرقة ويدفن على الاخطوان لم يكن اقوى وكذا الباضع كذا ما يوجد من لحم المتجمل
عن العظم **الفصل السابع** في كيفية غسل لكن ينبغي ان يعلم انه لا بد من
لماء السيل فليدار على ما يحصل به تمام الواجب للتيمم عن التيمم انما وصي عليا
ان يغسل يده فربا لا بأس بالتسليم به وكيف كان فيجب غسل الخامسة العارضة عن
بدنها ولا قبل الشروع في الغسل الا الاخطوان لم يكن اقوى ثم يغسل ماء السيل على
كيفية غسل الجنابة فيسده برأسه ثم جانبته اليمنى ثم اليسرى مد خلا للعودة وضوحا
مع الجانبين او يغسلها قداما بعد الفراغ من اليمنى ثم يغسل يده مع اليسرى كل
ذلك في الاول والاخرى الاقوى لاكتفاء بالتصنيف مع كل من الجانبين ثم بماء الكافور
كذلك ثم بماء القراح كذلك فلو اخل عذرا او سهوا انتهى من الترتيب في الغسل وفي
اجزاء الغسل تلافاه على الاصح فضلا عما لو جاء ببعض دون الاخر وغسل بماء قراح
ثلثا من دون الخليلين بل الاخطوان والاقوى وجوب الخلط على وجه يصح عليه
ان ماء السيل والكافور من دون ذهاب الاطلاق منه على الاخطوان لم يكن
اقوى والظاهر اعتبار كون السيل مما يصح منه مع الماء لكونه مطهرا او وذا انض
بمرط الماء حتى تستهلك اجزائه او يغترف لك وربما قد يرط بل يطفئ نصفه لكن
الاقوى على اعتبار ذلك فيكفي ما يتحقق به غسل الماء السيل وكذا الكافور وان كان
ايضا بنصف مثقال واقل واكثر والاولى كونها ما غير مطبوخ وان كان الاقوى
الاجزاء بالمطبوخ ايضا كما ان الاقوى لاكتفاء في الثالث بل ماء وان ما زجره شيء

فمن لم يدر بفرقة شمس
من يدر بفرقة شمس
من يدر بفرقة شمس
من يدر بفرقة شمس
من يدر بفرقة شمس
من يدر بفرقة شمس
من يدر بفرقة شمس
من يدر بفرقة شمس
من يدر بفرقة شمس
من يدر بفرقة شمس

الاقوى كذا يغسل كل
عضو قبل تغسيل
ظرفها ادمها

يكفي مراعاته لا ولو
غسلها بعد الفراغ من
اليمين اذا ابتدأ بها
اليمين ثم ركبها اكلها
ايام افاض

بل الاقوى ظمها
فانما

في كيفية الغسل

من الطين مثلا على وجه لا يجزى عن اسم الاطلاق وان كان الاخطوان لم يدر فاحدا
غير مشوب بشئ ثم لا يجزى الغسل عن الثالث بماء السيل والكافور وان لم يخرج
معه عن الاطلاق على الاقوى بل الاخطوان لم يكن اقوى اعتبارا عن وجهه بشئ منهما
على وجهه في المخلو من ماء عذرا وان لم يتحقق معه ماء السيل والكافور عذرا
ثم لا بأس باليسر الذي لا ينافي في المخلو من ماء عذرا كما ان الاخطوان لم يكن اقوى عند الاجترار
بالاقدام في كل من الاغسال الثلاثة ثم يجزى رص كل عضو من الاعضاء في كل منها
مراعاة للترتيب فيها من الغسل غير التمسك لكن يقتضي كل من المياه الثلاثة الكثرة
ولا يجب الوضوء للميت على الاصح ثم يقوى استصحابه بل ينبغي تقديره
على الغسل والله العالم **الفصل الثامن** في كيفية غسل واحد او
غسلين اى هما امرعا للتسليم فالتسليم في الاقوى مع تيمم واحد في الاخطوان لم
يكن اقوى للقات ولومعة اذا وان كان الاخطوان السيل له ولو لم يكن سدر
ولا الكافور غسل القراح مرة والاخطوان السيل واخط من التيمم مع ذلك بالنية
مخاطفة على الترتيب بل يجب السيل في غسل الحرم وان وجب ترك الكافور في ماء
كما يجب ترك خطوطه وبغيره من الطيب ولو لم يكن الاماء واحد ووجد الكافور
دون السيل ففي تغسيله بماء الكافور والتيمم للقات ولا واخر او تغسيله بالماء
عوضا عن السيل والتيمم للقات من ماء الكافور والقراح وجهان اقوى الاول
وعلى كل حال يجب اعادة ولو وجد الخليلان مثلا قبل الدفن بل الاخطوان لم يكن
اقوى ذلك بعده ايضا لوافق وجهه كما انه يجب الغسل قبل الاخطوان لم يكن
اقوى ذلك في كل غسل شرع بدون سلة وكافور للضرورة فضلا عن التيمم ولا
يقوم الخطي مقام السيل عند تقديره وان جاز الغسل به ولو لم يمكن تغسيل الميت
ولو صبغ لثا جلد كالحرق والجذرو وغيرهما اتمم بالترابرة واحدة والاخي السيل
بل الاخطوان التيمم فيها بالنية مخاطفة على الترتيب وكيفية تيمم بغير يد الحق في التيمم
والمسح بها على محل التيمم من الميت والاخطوان لم يكن اقوى تعدد القربى كافي التيمم

مع التيمم من الترتيب
ظمها ادمها
العال

لا يترك ظمها
فانما

بل الاقوى ظمها
ماتله

محل اشكال ظمها
فانما

سقوطه في التيمم
لا يغلو عن قوة ظمها
فانما

لا يترك بل الاخطوان
رابع بغير اليد عن
اليمين وايتان الثالث

نقصه فاقى الدقة
ظمها ادمها

ظمها ادمها

ظمها ادمها

في التكفين

والاقوى والواجب سماء وربما قد يصل الى نصف الساق كما انه ربما استحب
 للفقير لباسا من ثوبين يفي اعتبار رضى الوارث في الزيادة على الميتى والوصية به
 من الثلث واذا راي ثوب يشتمل جميع البدن طولا وعرضا بل لا يحوط ان لم يكن اقوى
 زيادة في الطول بحيث يشد بل لا يحوط الزيادة في العرض بحيث يوضع احدهما على
 الآخر ولو لم يحصل الا احدهما لثمة وجب مع الذود ان يقد الثوب لثامه للبدن
 بل لا يحوط تقديم القيص على المنز ولو لم يحصل الا ما يستر به العورة وجب مع الذود
 بقدم القبيل ولا طق في كفنة التكفين ان يبدأ بالفاقة الغدين ولا ثم المنز ثم القيص
الفصل الثاني يجوز ان يكون الكفن منسوبا ولو لم يوجد غيره ولا منسوبا
 ولو نجاسته بغيره في الصلوة على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا حرر احضا ولو كانت
 امرته بل لا غيره مما لا يجوز الصلوة فيه للرجل محاربا كالذهب صوف ما لا يؤكل
 لحمه وشعره ووبره فضلا عن جلده بل مطلق الجلود وان كانت مما يؤكل لحمه على الاحوط
 ان لم يكن اقوى ثم لا لباس بما يفي ثوبا وان كان متخذ من شعره ووبره وصوفه يؤكل
 لحمه على الاصح بل يقوى جواز في الثوب للتحليل من الخنزير ونحوه مما يجوز الصلوة فيه ولو لم
 الا المتجمل وغيره مما لا يجوز حال الاختيار جاز التكفين به فضلا عن ستر العورة بل
 يقوى الوجوب حتى في الحرير ومع الذود ان يقدم جلده ما يؤكل لحمه على غيره ثم القيص
 مع قلته النجاسة وعدم تلويثها للبدن ثم الحرير على ما لا يؤكل لحمه ثم الثوب من صوف مثلا
 على جلده لا يخلو من قوة الاحوط اعتبارا لستر البدن في كل من القطع الثلاثة وان كان
 كان الاقوى لا كفاة حصول لستر من المجموع كما ان الاحوط حصوله بنفس الثوب الثلاثة
 ونحوه مما يطلى به الثوب ان كان يقوى اجتراره وايضا والله العالم **الفصل الثالث**
 لو تقرر الكفن قبل الوضع في القبر وجب ازالة النجاسة عن فضل وقصر غير ذلك في
 الكفن وكذا بعد الوضع فيه بل لو تعدد الفضل ولو كان في اخرجه هتكاً لم يمتد قطع
 بمقتضى نحوه كما انه يقتضي الفضل مع تعدد الفضل وفناء مساترة الكفن به مثلا
 ولو تقرر معظم الكفن بحيث يفضى فوضه وكان غسله معتدا فان كان قبل الوضع

وهو الاحوط الا ان
 قسمها اربعة
 العالي

لكن الاحوط الترتيب
 لها ما قلناه
 العالي
 على المنسوب
 حارم
 تقديم الجفن خصوصا
 مع الكثرة على صوف
 لا يؤكل لحمه واضع وكذا
 تقديم الحرير عليه
 حارم
 لا يترك خصلها
 حارم
 لا يترك مراعات الا
 في جميع طينها
 حارم
 بينه وبين
 في موضع
 القبر
 فانه يترك

في القبر

في ان كفن المرحوم على زوجته

في القبر ابدل لكنا بعد الوضع فيه مع الامكان في الاحوط ان لم يكن اقوى الا
 دفن فيه **الفصل الرابع** ان يجمع كفن المرحوم على زوجها الموسر وان كانت ثمنها مال سواء
 كانت مدحولا لها ولا صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة حرة بل وامنة دائمة بل منقطعة
 مطعنة بل وفاشرة بل ومطلقة رجعية بخلاف البائن بل والمطلقة كالافرق في
 الزوج بين الصغيرة والكبرى والمجنون والعاقلة وان وجب الدفن على الزوج ثم يقطع
 الزوج مع الاعسار الذي هو بمعنى عدم ملك لا زيد من المستثنيات في الذين ازيد
 من قوت يوم وليسته له وليا لرجوعه بلا حطة ما انتقل منها اليه وكان العقد معترا
 لا ارث فيه فيكون في اصل تركها حتى لو ايسر بعد الدفن ولو اعسر البعض وجب
 ما يستر منه والا قوى زاحمة وجوب الكفن حق الدين والنفقة الواجبة ونحوها
 من الحقوق المالية ثم لو كان قد تعلق حق الدين في المال بغير الفس قبل موت الزوج
 سقط وجوب الكفن وكذا لو كان مال الزوج رهونا لم يجب تكفينها الا ان يبقى بعد
 الدين بقية ولو اقرن موت الزوج والزوجة سقط الكفن عن الزوج ولو لم يكن
 غنمه الا الكفن واحد قدام عليها حتى لو كان قد وضع عليها لم يفت اخضت به
 ان لم يخرج بذلك عن ملكه فلو اتفق وجوده لدفنها باكل سبع مثلا وبيع البقرة لا يليق
 بالزوجة في وجوب الكفن من وجبت نفقة من لا قارب فيدفع حاردا ما مع عدم
 الباذل ثم يجب الكفن للمملوك على السيد من غير فرق بين الفقة والمذبر وام الولد
 المكاتب الشرط والمطلق الذي لم يفرق منه شيء والا كان بالنسبة والاحوط ان لم
 يكن اقوى من الستة والكافور وماء الفضل مع الكفن لمن وجب عليه والله العالم
الفصل الخامس يؤخذ الكفن الواجب من اصل تركه دون ثلثه
 مقدما على الوصايا بالذات والديون وان كانت متعلقة بالمال قبل الموت لفلس بل
 او هن بل وجباية على شكل سيماء في الاخير يعني مراعات الاحياط فيه فان التمس
 فالاحوط ان لم يكن اقوى اعتبار رضى الوارث حتى في زيادة الاثواب لثمة بل لو
 كان عليه دين مستوعب منع من التدب في الاحوط ان لم يكن اقوى وان كان

على ما مر من قوت يوم
 لسته له وليا لرجوعه
 حارم

الا في الامنة الزوجية
 زوجها كما مر
 حارم

لا يترك مراعات الا
 في جميع طينها
 حارم

في إخراج التبت

الفصل الرابع

الفصل الرابع يستحق خلط شيء من التربة الحبيبة بالحوط لكن ينبغي
لجنايت وضع الحائط على ما يافى في اجزائها من الحال فلا يوضع شيء منه على الاكها من
ولا على قطن العودين ونحو ذلك والاولى ان يصبى الكافور بيد بل لا ينبغي ان يصبى
بحجر ونحوه **المبحث الرابع** من السنن المختصة بالشيعة وضع التربة بين رطب من
من جريد النخل مع اللبنة الصغيرة والكبر والذكور وغيره والمحسن والمئى ومن يحنى عليه
عذاب القبر وغيره فان لم يتيسر الاثنان فواحد كما ان ان لم يتيسر الا السبعة الى العشرة
غير مخرطة الخوص وضعها معه بلغى لهما بالقطن كما انه ينبغي تقديرهما بعظم الذرة
وان اجزاء الاقل والاكثر فان لم يوجد النخل في البلد فالحلقات والرقمان فطلق النهر
الرطب والاولى كيفية وضعهما مع الاختيار جعل احدهما في جانبية الايمن من عند
الترقوة قائمة الى ما بلغت ماصقة بجملها والاخرى في جانبية الايسر من عند الترقوة الى
ما بلغت من فوق القمص تحت اللقافة واما مع النقية فلو وضع على قدر الامكان ولو
بالوضع في القبر معه ولو نسيت وتركت وضعت فوق القبر والله العالم **المبحث**
الخامس في التشيع وله اداب لكن ينبغي ان يعلم ولا ان يصبى لوى اللبنة بل
واغيره اعلام الناس بموت المؤمن لتشييعه والصلوة عليه والتزيم والاستغفار له
كما انه يصبى المباهل من علم في الحصى لذلك بل ينبغي تقديره على الولية لودعى اليها
فتشيع الجنائز ونحو معها ولا يعتبر فيه البقاء الى الدفن وان كان هو افضل ودونه
الى الصلوة نعم الظاهر ان استحباب التشيع اذا كان محل الدفن محتاجا اليه اما
اذا كان قبره في محل تجهيزه فلا يستحب اخراجه ثم لم ارجاعه اليه ولا حمله وان روى
صليين بل العمل منه الخروج معه للدفن ولو الى احد المشاهد المستقرة وان كان لا
يعتبر فيهم حينئذ ما يضر في غيرهم من الشيعة من المشي ونحوه ثم الاداب فيما المشي
بل الظاهر انها التروك لامن عذر كما ان لا بأس به اذا رجع ومنها المشي خلف الجنازة
اولى احد جانبيه بل الظاهر ان الاول افضل من الثاني نعم هما معا رجع من المشي قد
بل الظاهر انها التروك لانه من عمل الجوس من غير فرق بين صاحب الحبيبة وغيره وبين

[illegible]

في كيفية التذرع

جنازة المؤمن وغيره وان كان الثاني أشد كراهة بل لا يحوط تركه ويستحب المشيع
التفكير في ماله والخشوع وتصويراته هو المحل ويسئل الرجوع الى الدنيا فاجب بل يكره
العبث القهقري واللبو ويحونها كما يكره ضرب اليد على الفخذ وعلى الأخرى وقول
ادعوا ربهم ورجعوا عليهم واستغفر لهم عفا الله لهم وقول فقوا بل للصائب غيره ومنها
كراهة الجلوس للشييع مع فئمة القبر حتى يوضع في القبر منها كراهة التشيع للشيعة
سيما الشابة وان كان الميت امرئة ومنها كراهة وضع الرءاء لغير صاحب المصيبة اما
هو فيتحمل ذلك بل الحفاء بل يمكن استحباب مطلق تغير الزى لصاحب المصيبة
حتى يعرف سيماء لبلاد التي لم يتعارف فيها بل البر الرءاء ومنها كراهة الاسماع على
وجع بني الرقيق باليت سيما اذا كان بالعتق والتجبت نحوها بل ينبغي الوسط في ذلك
بها ومنها استحباب التزعم بمعنى حمل النعل اربعة واستحباب ايضا معنى حمل الواحد
الجوانب الاربعة وان كان الاولى الابداء يمين الميت يضعه على عاتقه الا يمين
يحمل مؤخرها الا يمين على عاتقه الا يمين ايضا ثم مؤخرها الا يسره على عاتقه الا يسره
يتقل الى المقدم الا يسره فاضاعل على العاتق الا يسره دائرة عليها داء والرجح ومنها
ان يقول المسأله الحمد لله الذي لم يجعل في من السواد الخمر ويقول الله أكبر هذا
ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايماننا وتسلية الحمد لله
الذي نعمت بالقدرة وهدى عباده الى الموت ومنها يقول عند حملها بيم الله ويللله
وصللى الله على محمد وآل محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ومنها استحباب النطق
حتى يدفن بل لا ينبغي له ان يرجع قبل ذلك الا للضرورة او الاذن له ومنها كراهة
الاستماع بالتار ولو حجرة الا في الليل فلا يكره المصباح ومنها عدم القيام عند مرور
الجنائز عليه لا اذا كان كافرا لا ينبغي ان يعلو على المسلم الى مجرد ذلك ويلحق بذلك
استحباب نقل الميت في نعش يثوب سيما اذا كان امرئة لكن يكره وضع الثوب
المربى لانه اول عدل الاخرة ولا بأس بنقل الميت على ابره سيما اذا كانت المسافة بعيدة
او كان في نقله مشقة على الحاملين اذا المراد ايضا له الى محل قبوره والله اعلم

[illegible]

في المصلي على الميت

الميت في الصلاة عليه في صلاة الاول يجب الصلاة على كل من سلم
 لم يقع منه ما يقتضي كبره بانكاره وروى نحوه وان كان مخالفا للشيخ على الاصح
 على من كان بجوار الطحال المذموم الذي قد تم له ست سنين من ولادته من غير فرق بين
 الذكر والانثى والخفي والجلي والعبد والحر واليهود والنصارى من ولد
 ميتا وان لم يكن له روح قبل ولادته بل في اول الصلاة على من خرج بضد جبا
 وان كان اقله ثم سقط ميتا **الفصل الثاني** في المصلي لغيره من الناس الصلاة
 عليه ولا يكره غير انه لو ولد من الجدة والاب والعم والخال والعم والخال من
 الارث في الارحام ثم الاب والاب من الولد وان كان شركيا مع الارث بل قل
 ضيقا منه والجدة والاب والاب من الابوين وان كان مساويا له وهو اولى بمن
 يموت باحدهما والاب والاب من الاب والابوين اولى من العم والخال والعم
 والخال من اول من العم للام والجميع اولى من الخال وهكذا على الترتيب المذكور مع خلا
 وجان التعريف بالاب بل قد يقوى تقديم ابن العم للابوين على العم للاب كما في الارث
 ولو كان الولد صغيرا او مجنونا يقوى الاستقلال بهد ولو لم يكن رجا فالتعق فضا من الجدة
 بل يحاكم الشرع على الاحوط ان لم يكن اقوى الزوج اولى من غيره من الارحام واذا كان
 الاولياء جماعة فالذكر اولى من الانثى ولو كان صغيرا او مجنونا او غائبا فالاولاد يهملوا
 والاحوط الجمع بينهما وبين الخاكة اما اذا لم يكن في طبقه مكلف فالاقرب الرجوع الى الخاكة
 وان كان الاحوط الجمع بينهما وبين الابجد ولا يخفى في الاحوط والا قوى صلوة العج
 سقوط التكليف وان قلنا بشيعة ما من غير فرق بين الفردي والجماعة والحر وان بعد
 اولى من العبد وان قري كذا الكلام في واقعه واذا كان الميت عبدا فميتا
 اولى من ارحامه بل لو كان السيد مولى عليه فولى له من ماله **الفصل الثالث**
 ان لا يتقدم المولى الا اذا كان عالما بالواجب من احكام الصلاة واستكمل فيه شرائط
 الامامة والاقدم غيره كما انه يجوز له التقديم وان كان صالحا لم يتقدم له المباشرة
 مع المساواة فضا لو كان اكمل كما انه يستحب له تقديم الغير مع كونه اكمل منهما اذا كان

لا يخلو عن اشكال فلا
 يترك مراعات الاحياء
 فلهذا لا يكره

والاحوط مراعات ذلك
 الحاكم ايضا فلهذا
 لا يكره

بل من الشبهة ايضا
 فلهذا لا يكره

لا يبعد الرجوع الى الاحوط
 بعد مراعات الاحياء
 احوط فلهذا لا يكره

افضاله
 الاحوط مراعات ذلك
 ايضا فلهذا لا يكره
 اقباله

في كيفية الصلاة على الميت

عالماتهما ويجوز الرجوع بالادن قبل التلبس بل وبعد ولو ترك الصلاة جماعة و
 فرادى مباشرة واذا سقط اعتباره ورجع الحاكم الشرع في الاحوط ان لم يكن اقوى
 وليس للغير المبادرة الى الصلاة جماعة وفرادى من غير اذنه ولو تعدد الاولياء واد
 كما منهم الصلاة فرادى فلهذا لم يكره ذلك بل لا يبعد جواز اتيان جماعة باحد هما
 مثلا واخرى لاخر ولو اراد الجماعة الواحدة وكان في حدهم جهة ترجع للامامة
 بالعلم والورع ونحو ذلك يستحب للمفارقة تقديم الواحد كما يستحب لم تقديم غيره
 مع قدمه وامامه الاصل مقدم على الجميع ولهذا شئت جهة ترجع كما ان الاحوط الذي
 تقديم من وصي الميت بالصلاة عليه **الفصل الرابع** في الجواز ان يؤم المرأة النساء
 ولكن تقوم معهن في الصف بل يكره لها البروز عنهن بل الاحوط تركه ولا يشترط في
 صلواتهن عدم الرجال بل تجزئ صلوة الواحدة منفردة فضلا عن الجماعة عن صلواتهن
 ويجوز صلوة المرأة على الميت ايضا جماعة وفرادى لكن يستحب في الاول قيام الامام
 معهم في الصف بل هو الاحوط ويجب عليهم ستر العورة عن الناظر المحرم ولو بالبدن
 كما يجب حجاب له ولو لم يمكن الا بالجلوس صلواته ذلك ولا ياتم القيام منهم بالجلوس الا لو
 ان لم يكن اقوى بل الاحوط ان لم يكن اقوى على الصلاة فرادى مع فرض جواز المصلي
 من قيام وغيرهما من الامثلة بتقديم على الما مولى الاول والوقوف خلفه بل يكره الوقوف
 بالجنبين كان واحدا بل هو الاحوط واذا اقتدى النساء بالرجال يستحب لمن الوقوف
 خلفه فان كان وراءه رجال وقف خلفهم وان كان فيهن حائض وقفت بصف
 منفردة عن النساء كذلك والله العالم **الفصل الخامس** في كيفية الصلاة وهي
 على المؤمن ومن في حكمه خمس تكبيرات ياتي بالشهادتين بعد الاولى منها والصلاة
 على النبي بعد الثانية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة والدعاء للميت
 بعد الرابعة ثم يكبر الخامسة وينصرف ثم يستحب خصوص ما ورد عنهم من الخصوص
 بل يستحب جميع الجمع لكل تكبيرة كما يستحب طلب العفو لانا بعد الخامسة وغير ذلك مما ورد
 ويستحب اضافة الصلاة على الانبياء والشهداء والصدقيين وجميع عباد الله

الاحوط الاستيلاء
 من بعد من الميت
 ايضا اذا كان موجودا
 فلهذا لا يكره
 اقباله

فِي وَجْهٍ صَالِحٍ مَيِّتٍ

الضاحك إلى الصلوة على النبي والدفق الثانية وإن كان مخالفاً صلى عليه وجوباً
على الاعم والاحوط ولكن بركته عليه اربعاً والاحوط الحسن والناسب المناق الحكم
بكرهها الا صلوة عليها فاذا دعت ضرورة الصورة الصلوة دعا عليه بها ولعنهما
ان شاء وإن كان مستضعفاً لا يميز له يمكن به من معرفة الحق وبعده على الفساد
بكرهه خساً ودعاً في الرأفة بنحو اللهم اغفر للذين آمنوا واتبعتهم اهله ولعنهم
عذاب الجحيم ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم
وأذن في أمهم انك انت العزيز الحكيم وإن كان له حق عليك ولو جوارح وعوه فلتاأثم
انك خلقت هذه النفس انت يحييها وانت أعلم بسرورها وعلاقتها ومستقمها
ومستودعها اللهم وهذا عبدك ولا أعلم منه سرّاً وانت أعلم بقرينة جناتك
سائرين كم بعد موتي فإن كان مستوجباً فتعافى له ويحذرك وإن كان مجبول
الحال كرهه خساً ودعاً في الرأفة يقول اللهم إن كان يحب الخير وأهله
فأغفر له وأرحمه ورحم أعزاه ويحذرك من الدعاء الذي يندرج فيه إن كان
مؤمناً ومستضعفاً ومناقها وإن كان طفلاً كرهه خساً ايضاً وجوباً ودعاً في
الرأفة اللهم اجعله لأبوتيه ولناسكفاً وقرطاً وأحراً إن كان ابواه مؤمنين والآخر
الدعاء طرأ على الاحوط ان لم يكن أقوى المحاضرة على نحو الدعاء المذكور وإن كانت الصلوة
مندوبة **الفصل السادس** يجب فيها التيمم مقداره للتكبير الذي هو أول
العمل تعيين الميت الرأفة للاباء متحداً ومستعداً ولو بالفضل على موتى الامام أو نحو
ذلك مما يرفع معاملة الاجاهم وإن لم يقدر معرفة الميت بخصوصه والاستقبال أيضاً
مع التمكن والامتنع حسبتاً يمكن من احواله مع فرض تعيين الصلوة له ولو صلى من
جلوس مثلاً برغم القيين عليه فوجد القادر ففي سقوط التكليف عنه بصلوة الاول
اشكالاً حوطاً إن لم يكن أقوى عند التسوط كما ان الاحوط اعتبار الاستقرار في القيا
وان كان لا أقوى خلافه ولا يشترط فيها الظهارة من الحد الأكبر فضلاً عن الاصغر للجب
والمخاضح الصلوة على الجملة قبل الغسل نعم الاحوط طه التيمم وإن كان الاقوى

السلف

لما سلفا فخرهم جو من سلف
لما فخر سلف الرب الفخر
على الصبر على فخر سلف الامانة
من الصبر على الفخر من امانه وذكرا
من امانه والذات الصبر
والاول من الصبر
الصبر الصبر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

آفتاب
فردا در هر یک از این فرست
شود و از هر یک از این فرست
و در هر یک از این فرست
البت الله جمیع السامعین
ای اجراء بقدر حاجت
در هر یک از این فرست
البت الله

عليه آتاه مع وجوده
من صلى قائما فلا
حوطان لم يكن اقوى
عند مشروعة الصلوة
مع من

فِي رُجْبَا الصَّلَاةِ

تأكد اجتناباً وكذا لا يشترط فيها رفع الخشب بل بقوى على اعتبار ما يعبر في ذات الركعة
فيها من شرط الاسترخاء ونحوه وما يقع كالصحة ونحوه على ما تقدم من الاستقبال
القيام وعدم الباحة خصوص مكان المصلح ما يكون ما جاز الصلوة فلو استقصوا
ركوع الميت لمكان كذلك ونحو ذلك في الأثناء وسكت كذلك ونحو ذلك فما
يكون على وجه غير ما في الصور لها بذاته وبكثرة كانت الصلوة صحيحة ولكن لا حظ
مراعاة جميع ما يعبر في ذات الركوع والتجويد من الشرائط والموانع حتى صفات الساتر
ونحوها كما أن الأحوط أن لم يكن أقوى اعتباراً بجميع ما يعبر في الإتيان بذات الركوع
من صفات الإمام وعدم الغلو المفرط ونحو ذلك ولا يجب تعليم فيها بل لا يستحب
غش في بين الإمام وغيره وكذا قرأت القرآن حتى أم الكتابان جائزتان ونحوه
ب عنوان القرآنية إذا لم يكن على وجه يكون ما جاز الصور لها وكذا لا يستحب فيها عدم
الاستفتاح ولا التعوذ ولا التكريرات المستقبلة لما يقع يجب فيها على الإمام ولا يشر
المخاضة لليت بمعنى القابلة فضلاً لا لاجتهاد فلا يجوز كونه على أحد جانبي المصل فضلاً
عن كونه خافئاً كما أنه يجب فيها حضور الملتزمين يدي المصلح فلا يجوز على الغائب ولو
في البلد بل لا يجوز على الخائب بل يحد ونحوه مما لا يصدق مع عدم الصلوة عليه بخلاف
الميت في نفس نحوه مما هو بين يدي المصلح وكذا لا يجوز التباعد للمصل ما ما أو
منفرداً وما هو ما يقع في خوف غش الخائف المتعدد بغير التعدد كثيراً على وجه يصدق
عليه لو وقف على الميت ومناف لظن الجماعة وكذا الكلام في الغلو والاختصاص ولا
يقتل الإمام فيها شيئاً عار المأموم بل لها سواء فيما عرفت من الواجب المستحب ولا يجوز
الصلوة إلا بعد التيسيل وما في حكمه والتكفين فلو صلى قبل ذلك عجم حتى مع
النسيان على الأحوط أن لم يكن أقوى والصلو والكفن المقدان في المرحوم ونحو
كالمرحوم في فصل عليه ما ح من دون إعادة شيء منهما كما يصل على الشهيد بل من
شيء منهما وكذا من بعد تقبيله وتكفينه ولعل من الصلوة على الخائف فكان
قد باشر غسله مثله ومن لم يكن له كفناً أصلاً أو أمكن سنه أو غورته بثوب صلى

146

في مستحبات الدفن

٢٢٤

وتقر فاحتر الكتاب ابر الكرمي المعوذتين وقول هو الله احد واليه عود من الشيطان ومنها ان يحسب عن وجهه ويحصل خذ على الارض يعمل ومشا من تراب يسند ظهره بمدة ومثلا لا يستلقى منها يخرج من القبر عند الرجلين فانه ياب من غير فرق في الميت بين الرجل والمرأة قائل الله وانا اليه راجعون اللهم ارفع درجاته في عليين واخلف على عقبه العالمين وعندك تحسب يا رب العالمين ومنها انه لا يغفر في لرحم التراب عليه يظهر الكف قائل الله وانا اليه راجعون اللهم جاف الارض عن خبيث واصعد اليك برو ولقمة منك رضوانا واسكن قبره من رحمتك ما تقب به عن رحمة من سواك وقائل ايضا ايمانك وتصديقك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصد الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما ومنها رفع القبر عن الارض بمقدار اربع اصابع مضمومة او مفرجة ومنها تربع القبر على معنى كونه اربع زوايا قائم وتطعمه بأكبره تسنيم بل لا يحوط تركه ومنها رش الماء على القبر ولا على كيفية ان يستقبل القبلة ويبتدئ بالرش من عند الرأس الى الرجل ثم يدور به على القبر حتى يرجع الى الرأس ثم يرش على الوسط بل ينبغي وضع ما يفضل من الماء على الوسط ايضا بلا بعد استحباب رش القبر في غير حال الدفن الى اربعين يوما كل يوم مرة ومنها استحباب وضع اليد على القبر مفرجة الاصابع ويبدأ في ان يكون عند الرأس ان يكون ايضا بعد النضح بالماء وان يكون مستقبل القبلة وان كان الذي يقوى كون ذلك كله من السجدة المستحب فينا كذا ذلك لمن لم يحضر الصلوة كما انه ينبغي قول بسم الله ختمت من الشيطان ان يدخلات عند وضع اليد عليه عند الرأس برشوشا بالماء بل ينبغي زيادة غير ذلك اذا كان الميت هاشمية بل يستحب وضع اليد على قبر المؤمن مستقبل القبلة قارب اسبع مرات انا انزلناه في ليلة القدر في كل وقت يزوده بل ينبغي مع ذلك الاستغفار له والدعاء بنحو اللهم جاف الارض عن خبيث واصعد اليك روحه

الحسين
روى في كتابه
الميت
وغيره
الطاهر
الطاهر

في

في سنن الدفن

٢٢٥

ولقمة منك رضوانا واسكن قبره من رحمتك ما تقب به عن رحمة من سواك ولقمة اللهم روح غريبه وصل حدته والحق حسنة وامر روعته وافض عليك من رحمتك واسكن اليه من برود عذوق وسعة غفرانك ورحمتك ما يستغني بها عن رحمة من سواك واخبره مع من كان يؤكده ويستحب زيارة قبور المؤمنين والسلام عليهم بنحو السلا عليهم اهل القبور اياك واهدا ما يندلج من قراءة القرآن والترح عليهم والاستغفار وبسألك استحباب الزيارة يوم الاثنين وغداة السبت ويوم الخميس سبعا عشر للرجال والنساء ما لم ينقض السنة والزيارة في ايام الجوع ونحوه مما ينافي القبر ومنها تأقين الولي او من يأمرك بعد انصاف الناس اصول دينه وعدده برفع صوته اذا لم يكن مانع من قفصه ونحوها ولا تقب سر بنحو قول يا فلان بن فلان او فلانة بنت فلان هل انت على العهد الذي رقنا عليه من شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله بنيت وان عليا امير المؤمنين سيد الوصيين امامك وفلان الى اخر الامثلة وان جميع ما جاء به محمد حق وان الموت حق وان حق وبذلك يندفع انشاء الله سؤال منكر وتكبر الظاهر الصغير له بين استقبال القبلة والقبر ويتر استقبال الميت واستدبارها بل ينبغي للمقن وضع القبر عند الرأس وقبض القبر بالكتفين منها صلوة الهدى ليلة الدفن ركعتان في الاولى الحمد والقبول الكرسي في الثانية الحمد القدر عشر او بعد الحمد التوحيد مرتين في الاولى وفي الثانية بعد الحمد الحمد التكاثر عشر الاولى الحمد بينهما فاذا سلم قال اللهم صل على محمد آل محمد وابعث نوابها الى قبر فلان واولى من ذلك خافه كيفية بالشر وهي قراءة اية الكرسي التوحيد مرتين بعد الفاتحة في الركعة الاولى وفي الثانية الحمد التكاثر عشر واولى من ذلك ضم الصلوة عند مع الصلوة ومنها التنية للماء قبل الدفن وبعد وان كان الثاني افضل والمرجح فيها الدعاء بل ينبغي نوابها ان يراه صاحبها ولا يحد له ماها ثم لو ادعى على محمد بدمع قد سبق كان تركها اولى ويستحب ما من نساء الميت ثلاثة ايام من يوم موته ان يذبح لخوانه اتخاذ الطعام لهم ولا يكره

في مواضع جواز التبرش

الجلوس للتعزية بل يجب بالعارض كما في بلادنا وهذه الازمنة بل مع التكلف
 التام بهذا الطعام وغيره وان كان لولا ذلك يكره اكل الطعام عند اهل الميت
 بل وغيرهم بما يقتضي تكلفهم ولا فرق في استحباب التعزية لاهل المصيبة بين
 الرجال والنساء حتى الشابات منهن متحرراتا تكون به القسوة ولا بأس بتعزية
 اهل الذمة والمخالفين متحررين الذماء لهم بالاجر ونحوه مع فرض عدم تقصير
 تقصير ذلك بل ينبغي المداء للذي يشتره العدد ملاحظا كونه الجزية ومنها ما يقع
 حراما وخسبة عند راسه علامة لبرار ومنها وضع الحاصل على القبر لغير ذلك من
 المنفعة بآثار المذكورة في المطولات وانما المذكورات فامور ايضا منها فريش القبر
 بالسراج ونحوه الا لضرورة كندوة الارض بل الاولى ترك الفريش المحدث ونحوها
 مما هو غير الوضع على الارض ومنها ان يهيل في الرجم على التراب كما نرى بورت القسوة
 في القلبي من قسوسهم بعد عزيمتها تجصيص طاهر القصور بل وباطنها في
 ابتداء الدفن وبعد في الارض المملوكة والمباحة والمستقلة المأخوذة بالتبرش و
 نحوه بل وتطيلها ولو بطين القبر ومنها تجد يد القبر بعد تدريس على جعلها كثر
 قبر جدي سيما اذا كان في روض مسجلة مثلاً ومنها البناء على القبر وتطليله بالحجارة
 عليه والمقام عنده واتخاذ مسجد اعدا قبور ائمة الهدى التي اذن الله تعالى ان
 ترفع ويدكر فيها اسمهم والتهدياء بل والصلحاء ومنها المحدث بينهما والفتنك
 كذلك ومنها دفن ميتين في قبر واحد كجهنم في جنازة واحدة من غير فرق بين الا
 بتداء وغيره ولا بين الميت مثلاً وغيره الا لضرورة فقد لا فضل والاولى جعل
 حاجر بينهما وجعل الخشن خلف الرجل والمرئ خلفه ومنها النقل عن مكان مات
 فيه الى غيره الا الى احد المشاهد المشرفة والا فأكبر المعطاة كالنقل من عرفات الى الحرم
 فانه يستحب تمام ارض الفري التي يندفع بها اعداب القبر وسؤال الملكين فكله لا يفتقر
 الكاظمين في حضور باق الا ائمة بل لا يبعد استحباب النقل الى مقبرة الشهداء والصلحاء
 والصلحاء كما لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد الى اخر بعض الرخات القبر

ان لم يستلزم التبرش
 ولا يجرى بشرط
 في رهاقه
 تعالى

فيما يجوز فيه التبرش

فيه نعم لو استلزم النقل المشقة وهناك الحرمة لم يجز على الاقوى كذا النقل بعد الدفن
 الشرع ومنها الاتكاء على القبر المشي عليه لا لضرورة ولو زيادة بعضهم فضلاً عن زيادة
 الائمة ومنها زيادة ثواب على ما خرج من تراب القبر والله العالم بما فيها
 مسائل **الاولى** لا يجوز تبرش القبر على جدي يودي به تلك حرمة الميت قبل العلم
 بالاند راسه وان طعن على الاقوى بل لا تبرش قبور العلماء والشهداء والصلحاء
 والاولاد الا ائمة وان طالت مدة سيمت التبرش منها سراً او مستحجراً فمجاز التبرش
 مع الدفن في ارض مغطوة وان ادى ذلك الى هتك حرمة الميت ولا يجب على
 المالك قبول العوض ان كان هو الاولى سيما اذا كان وارثاً او رجلاً ومالكه غفيرة
 الارض كملك العبد في الفصب لو انقصت مدة اجارة الدفن جاز التبرش ايضا في
 الاقوى ان كان الاولى له قبول العوض كالمدة من استئجارها او غفلته ونحو ذلك
 وان كان الاقوى جواز التبرش للمالك في المجمع غصب الكفن كغصب الارض وان كان
 الاولى للمالك بل لا يحوط قبول العوض لو بدله سيما اذا كان قد اشرف على التلف
 وكذا لو وقع في القبر مال معتد به في جواز التبرش مع التوقف عليه بل واللهامادة
 على غيره مع فرض توقف الحكم على ذلك بل ولست اذكر الغسل على الاقوى مع فرض
 تركه عصياً ما مثلاً والعلم بفساده قبل الدفن مالم يؤد الى نهك حرمة بطرق
 الفساد ونحوه بل يقوى التحاق ترك الكفن كذلك بدون الصلوة عليه المشروع
 وقومها بعد الدفن بل يقوى جواز التبرش لو علم بفساد الغسل بعد الدفن نعم لا
 ينشئ لو دفن بالتميم لعلم الماء ثم وجد بعد الدفن كما لا تبرش ترك الكفن والحط
 كذلك ولو ترك الاستقبال في القبر الاقوى جواز التبرش له وان كان عن نسيان
 وكذا لو كفن في حرم وعزيمتها لا يجوز التاكفين به ولو اقبلت ماله فيه بعد هذا
 كجوهرة جاز التبرش وسؤال البطن في الاقوى سيما اذا لم تكن له تركه تقوم بغيرها بل لا
 يبعد ذلك لو كانت له وارداها الوارث وان كان الاولى له بل لا يحوط الاعراض
 عنها كما ان الاولى الاول قبول العوض فلو انفق ظهورها كانت على ملك المالك و

في شرائط زكاة الانفا

مختلفة كان له اخراج الزكاة من اهلها سواء بل كان يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمة
 التوقيتية في كل ما وجب من الزكاة وان كان الاخراج من العين فصل بل لا قوى عدم
 تعين ذلك عليه زاهم ونايه والله العالم **الفصل الخامس** في زكاة النقدا
 وفيه مسائل **الاولى** بغير قوا مضاعفا الى ما عرفت من الشرايط العامة **المسألة الاولى**
 النصاب وهو في الدينار وعشرين مثقالا وفي الشرايط العامة من النصاب في الدينار
 وفيه عشرة قرايط هي نصفه اذ الدينار ثمان وستون شعيرة واربع اسباع شعيرة
 والقرايط ثلث شعيرات وثلثة اسباع شعيرة ثم للدينار ثمان حتى يبلغ اربعين
 دنانير فيها قراطان ولا زكاة فيما دون عشرين ولا فيما دون اربعين ثم كذا اذا كان
 اربعين فيها قراطان بالعاما يبلغ ولا في الفضة حتى يبلغ مائتي درهم وخمسة دراهم
 ثم كذا اذا ربيعين كان فيها درهم بالعاما يبلغ وليس فيما دون المائتين شيء ولا فيما دون
 الاربعين والدرهم ستة واصلق والدينار ثمان حبات من واسطعت الشعيرة
 حبيثة نصف للمغال للشرع وخمسة اذ كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية
 فالعشرون دينارا وزن ثمانية وعشرين درهما واربع اسباع الدرهم والمائتا
 درهم وزن مائة واربعين مثقالا والمثقال درهم وثلثة اسباع الدرهم كما ان
 الدرهم سبعة اعشار للمثقال والمدار على هذا الوزن ولا عجرة بغيره سابقا ولا خا
 فيرجع الناقص الى ايد من كل ما يكون منها ومن غيرها الى ذلك لا على العلة هو على
 التحقيق دون التقريب فلو نقص ولو ليس الى يجب نعم لا عجرة بما يختلف به الموازين
 على الاقوى **الشابى** كوفها منقوشين من سلطان او شبهه سكة للعامة كالدينار
 والدينار ولو ببعض الازمنة ولا سكة اسلام او غيرها كاتر او غيرها نعم لا
 زكاة في المسح اعماله وان تقوم له وان كان الاحتياط لا يستحق زكاة فيه حيث
 بخلاف المسح غارضا مع بقائه المعاملة ولو كان النقص لغير المعاملة ثم اتخذ بعد
 ذلك لها قاطرها لا حوط حقق الزكاة فيها حتى لو كان الاتحاد عن غير سلطان
 ولو ضربت المعاملة لكن لم يتعامل بها اصلا او تعامل بها لم يصح اوجها

بل لا يترك طسقا
 في رجا له
 انما

في حكم زكاة النقدا

الاجد تكون دراهم ونايه لم تجب الزكاة ولو اتخذ السلوك حلبة للزينة مثلا لم
 يتغير الحكم زاده الاتحاد ونقص في القيمة فادامت المعاملة به على وجه يمكنه اقالو
 نقصت بالاتحاد بحيث لا تبقى المعاملة بها فلا زكاة والظاهر اجراء المالك بدفع
 قدر الزكاة من الدراهم والدينارين من غير الحلي وان زادت قيمة الحلي نعم لو لم يؤد
 امكن القول بمشاركة الفقراء في الحلية فلم من الزيادة حيث بسبب التصغير
 حسب النسبة وان كان الارفق بالمالك مشاركتهم في الحلي بمقدار الزكاة فاختار
المسألة الثالثة حول الحول بحيث يكون النصاب موجودا فيه جميع ولو نقص النصاب
 في ثلثه او ثلث اعمان النصاب يجف ويغير جنس وبالسك لا يقصد
 بل ومعه على الاحتياط يجب فيه زكاة وان استحق اخرجها اذا كان السك يقصد
 الطراد به هو الاحتياط نعم لو سكت الدراهم والدينارين بعد خويل الزكاة بحول الحول
 لم سقط الزكاة لكن يدفع قدر الزكاة من الدراهم والدينارين **المسألة الثانية**
 لا اعتبار باختلاف الرتبة في خصوص بعض افراد الدراهم والدينارين مع تساوى
 الجوهرين في الوزن وصدق الاسم وان اختلفا القيمة بذلك بل يضم بعضها الى بعض
 بالنسبة الى تحقق النصاب واقما بالنسبة الى اخراج الزكاة فان نطوع المالك باخراج
 الاربع ونحوه من افراد الكاملة فقد احسن وزاد خيرا وانفق مما يجب والاخر
 من كل بسطه ونسبته في الاحتياط والاقوى الاجزاء بالفرق الاقل بغيره عن الجمع بل
 يقوى الاجزاء بغيره النصاب الى الرغبة باجمعه نعم لا يجوز دفع الاعلى قيمة عن الادنى
 مثل ان يخرج نصف دينار بغيره عن دينار اذ كان بالصلح مثلا مع
 الفقير بقيمة في ذمتهم ثم احتساب تلك القيمة عما عليه من الزكاة فانه يصح
 الدينار والتمام الادنى من نصف دينار وحيث كان فرضه النصف **المسألة الثالثة**
 الدراهم المشوشة مثلا بما يصحها عن اسم الفضة الحاصلة ولو الزدنية لا زكاة فيها
 حتى يعلم بلوغ حالها النصاب لو سكت فيه ولا طرقي الى التفرق ولو لم يفرق لم يجب
 الزكاة وفي وجوب النصفية ونحوها للاختبار اشكال حوطه ان لم يكن اقوى ذلك

الاحتياط الاخراج لها
 لها اذ ارجا له

الاحتياط عند الاجرة
 فكيف يجرى بها
 اعمالى

النصفية
 من الزكاة
 اذ لا يخرج من غير اشتراط
 وجهه وهو ان يكون
 منقوشا

بالعدم الوجوب بخلاف
 عن قوة وان كان الاحتياط
 جازا لم يقبلا اذ ارجا له

في زكاة المال

المستند مشكوك وان كان القول بكون المالد صلتا الماء المذكورات في اعلا الزيت مسلم الصبي لا يجوز من صحتا فلا تتركه ايضا الاحتيا في الثمرات الشريفة على القولين والاقوال في المستند فليس فيها دلالة على

الزكاة في الزروع والاشجار والاحوط ان لم يكن اقوى على الزكاة في الحب عند اشتداده وفي ثمره الخيل اذا احمر واصفر وفي ثمره الكرم اذا انضج الحصرم ولكن بعد تقدير بلوغ النضاب فيها خطر وشيئا او تمرا او زبينا فيجب عليه ضمان حصته الفقير ان اراد التصرف فيها بغير او رطبا او حصرا او غنما بما يزيد على المتعارف للمخو من المون في وجه قوى واما وقت الاخراج الذي يوجب الساعي مطالبة المالك فيه واذا اخرها عنه يضمن فعند صفاء الفضة والحداد والبراقظان لزيد فيخرج وقت صلح الزكاة ووقتها لها فيجوز معاملة الساعي للمالك مع التبرع به بما قبل الحداد كما انه يجوز في الثمرة في الشجرة ولو اراد المالك لا يقطا حصرا او غنما او رطبا او جبااء الزكوة ولو كانت الثمرة مخزونة على المالك فطلب الساعي الزكاة منه قبل البلوغ فيجب على المالك الاجابة وان كان لو قبل المالك الزكاة بغير او حصرا مثلا للساعي وجب لقبول على الاقوى الثاني

الملك بالزراعة وان كان مما يزرع او لا انتقال الى انتقال الزرع والثمره مع شجرة او مسفرة الى ملك قبل انضج الكرم وبدد والضد في الخيل وانضج الحصرم الزرع فيجب عليه الزكاة وان لم يكن نادرا عا والله العالم **المسئلة الثالثة** برك حاصل الزرع والثمره ثم لا يجزى بصلته زكاة ولو بقي احوالا **المسئلة الرابعة** لا تجب الزكاة الا بعد اخراج حصته السلطان الماخوذة بصواب للقاسمة بل وما اخذ باسم الخراج على الاصح ثم لا يستغنى الماخوذة زيادة ظمنا الا ان ياخذ قهرا بحيث لا يفتك من منعه سر او جهرا فلا يضمن حصته الفقير من الزكاة بل لا هوى عند الفرق في ذلك بين الماخوذة من نفس الغلبة ومن غيرها وان كان الاحوط الضمان في الاخير كما ان الاقوى اعتبار خروج المون جميعها السابقة ولا حققة بل الاقوى اعتبار بلوغ النضاب بعد خروجها وان كان الاحوط خلافه بل لا حوط عند اخراج شئ من المون والكرام بالمؤنة كلها يحتاج اليه الزرع كاجرة الفلاحة والحرث والسقي واجرة الارض وان كانت غصبا ولم ينعطها الاجرة كلها

المستند مشكوك وان كان القول بكون المالد صلتا الماء المذكورات في اعلا الزيت مسلم الصبي لا يجوز من صحتا فلا تتركه ايضا الاحتيا في الثمرات الشريفة على القولين والاقوال في المستند فليس فيها دلالة على

الزكاة في الزروع والاشجار والاحوط ان لم يكن اقوى على الزكاة في الحب عند اشتداده وفي ثمره الخيل اذا احمر واصفر وفي ثمره الكرم اذا انضج الحصرم ولكن بعد تقدير بلوغ النضاب فيها خطر وشيئا او تمرا او زبينا فيجب عليه ضمان حصته الفقير ان اراد التصرف فيها بغير او رطبا او حصرا او غنما بما يزيد على المتعارف للمخو من المون في وجه قوى واما وقت الاخراج الذي يوجب الساعي مطالبة المالك فيه واذا اخرها عنه يضمن فعند صفاء الفضة والحداد والبراقظان لزيد فيخرج وقت صلح الزكاة ووقتها لها فيجوز معاملة الساعي للمالك مع التبرع به بما قبل الحداد كما انه يجوز في الثمرة في الشجرة ولو اراد المالك لا يقطا حصرا او غنما او رطبا او جبااء الزكوة ولو كانت الثمرة مخزونة على المالك فطلب الساعي الزكاة منه قبل البلوغ فيجب على المالك الاجابة وان كان لو قبل المالك الزكاة بغير او حصرا مثلا للساعي وجب لقبول على الاقوى الثاني

الملك بالزراعة وان كان مما يزرع او لا انتقال الى انتقال الزرع والثمره مع شجرة او مسفرة الى ملك قبل انضج الكرم وبدد والضد في الخيل وانضج الحصرم الزرع فيجب عليه الزكاة وان لم يكن نادرا عا والله العالم **المسئلة الثالثة** برك حاصل الزرع والثمره ثم لا يجزى بصلته زكاة ولو بقي احوالا **المسئلة الرابعة** لا تجب الزكاة الا بعد اخراج حصته السلطان الماخوذة بصواب للقاسمة بل وما اخذ باسم الخراج على الاصح ثم لا يستغنى الماخوذة زيادة ظمنا الا ان ياخذ قهرا بحيث لا يفتك من منعه سر او جهرا فلا يضمن حصته الفقير من الزكاة بل لا هوى عند الفرق في ذلك بين الماخوذة من نفس الغلبة ومن غيرها وان كان الاحوط الضمان في الاخير كما ان الاقوى اعتبار خروج المون جميعها السابقة ولا حققة بل الاقوى اعتبار بلوغ النضاب بعد خروجها وان كان الاحوط خلافه بل لا حوط عند اخراج شئ من المون والكرام بالمؤنة كلها يحتاج اليه الزرع كاجرة الفلاحة والحرث والسقي واجرة الارض وان كانت غصبا ولم ينعطها الاجرة كلها

وحكمة زكاة الغنم

واجرة الحفظ والحشا والجلاد ونقص الثمرة واصالح موضع السمن العان واستنباط المستوف تحمين الثقل بتكريب ونحوه وحفر الثمر الذي هو العنق وما ينقص من الالات والعوامل حتى يباب المالك ونحوها ولو كان سببا لنقص مشتركا بينهما وبين غيرها وزرع وعين البذر ان كان من ماله المزكاة ولم يكن فيه زكاة ولو اشتراه فالاحوط ان لم يكن اقوى استثناء عنه وكذا مؤنة العامل المثلثة واما القيمة فقيمة ما يوم التالف ولو ارتفعت فيه البذر وانخفضت ولم يكن قد غاصر عليها اخرج عنه ولو عمل معه متبرع له تخسبا جرت به المالك نفسه ولو كان مع الزكوى غير فسط مؤنة عليه ما ولو اراد الحرث على المالك لزرع غير الزكوى لم يجزى الزايد ولو كان مقصودا ببناء زرع عليها ما يتصدق لها واخصر احدهما بما يقصد له ولو كان المقصود بالذات غير الزكوى ثم عرض قصدا للزكوى بعد تمام العمل لم يجزى من المون ولو اشترى لزرع احتسب ثمنه وما يفرجه بعد ذلك دون سابق ولو كان العمل ثماله مدخلة في ثمره السنين الاينة فالاحوط للمالك التوزيع عليها وان كان يقوى جواز اخذ الجميع من السنة الاولى ولو كان البذر مبيعا فالظاهر ان الخبز بقدره وكل ما شاك في ان من المون لم يجزى **المسئلة الخامسة** كل ما سقى سقيا ولو بجفهره ونحوه او لا يبق من نخال ونحوه وزرع بل يثرب به بغيره ويسقى من التماقصة العشرة ما سقى بالذوق والرشا والتواض والتواقي ونحو ذلك قصبة نصف العشرة ان اجتمع الامر بالحكم للاكثر الذي يصدر في عليه العرفنة ثم ما بقي التسع وان سقى بغيره نادرا كما نساوا الى يحقق فيه الصلة للزور ولا خلاف بل يصح عليه ان يبقى بها اخذ العشر من نصفه الاخر نصف العشرة ولو فرض حصول الشك في بعض الموضوعات فالواجب اقل والاحوط الاكثر ولا حجة بالامطار العادية في يوم السنة فيما يسقى بالذوق مثلا لعم لواقف حصول الاستغناء بها عن العلاج بحيث ساواه ونسب اليه جرى عليه الحكم ولو سقى بالذوق مثلا لا يحتاج اليه بل كان عقوا من غير تأثير لم يصح الحكم

الزكاة في الزروع والاشجار والاحوط ان لم يكن اقوى على الزكاة في الحب عند اشتداده وفي ثمره الخيل اذا احمر واصفر وفي ثمره الكرم اذا انضج الحصرم ولكن بعد تقدير بلوغ النضاب فيها خطر وشيئا او تمرا او زبينا فيجب عليه ضمان حصته الفقير ان اراد التصرف فيها بغير او رطبا او حصرا او غنما بما يزيد على المتعارف للمخو من المون في وجه قوى واما وقت الاخراج الذي يوجب الساعي مطالبة المالك فيه واذا اخرها عنه يضمن فعند صفاء الفضة والحداد والبراقظان لزيد فيخرج وقت صلح الزكاة ووقتها لها فيجوز معاملة الساعي للمالك مع التبرع به بما قبل الحداد كما انه يجوز في الثمرة في الشجرة ولو اراد المالك لا يقطا حصرا او غنما او رطبا او جبااء الزكوة ولو كانت الثمرة مخزونة على المالك فطلب الساعي الزكاة منه قبل البلوغ فيجب على المالك الاجابة وان كان لو قبل المالك الزكاة بغير او حصرا مثلا للساعي وجب لقبول على الاقوى الثاني

الملك بالزراعة وان كان مما يزرع او لا انتقال الى انتقال الزرع والثمره مع شجرة او مسفرة الى ملك قبل انضج الكرم وبدد والضد في الخيل وانضج الحصرم الزرع فيجب عليه الزكاة وان لم يكن نادرا عا والله العالم **المسئلة الثالثة** برك حاصل الزرع والثمره ثم لا يجزى بصلته زكاة ولو بقي احوالا **المسئلة الرابعة** لا تجب الزكاة الا بعد اخراج حصته السلطان الماخوذة بصواب للقاسمة بل وما اخذ باسم الخراج على الاصح ثم لا يستغنى الماخوذة زيادة ظمنا الا ان ياخذ قهرا بحيث لا يفتك من منعه سر او جهرا فلا يضمن حصته الفقير من الزكاة بل لا هوى عند الفرق في ذلك بين الماخوذة من نفس الغلبة ومن غيرها وان كان الاحوط الضمان في الاخير كما ان الاقوى اعتبار خروج المون جميعها السابقة ولا حققة بل الاقوى اعتبار بلوغ النضاب بعد خروجها وان كان الاحوط خلافه بل لا حوط عند اخراج شئ من المون والكرام بالمؤنة كلها يحتاج اليه الزرع كاجرة الفلاحة والحرث والسقي واجرة الارض وان كانت غصبا ولم ينعطها الاجرة كلها

في حكم زكاة الغلات

٢٤٢

يعني بعد ان يطهر ويقل
تعلق الزكاة حكمها
ذاتها
هذا في الصورة الاولى
اعني ما اذا كان ثوب
قبل ظهور الثمرة عليه
ما هو الاقوى من سكا
الزكاة الى الوارث وتعلق
حق الدين بهما دون
تماما فلا يتعلق حتى
الدين بان الثمرة كانه
ملك الوارث وكذلك
الصورة الثانية مع
عدم الاستيعاب كونه
الزاد عن الدين بالغاي
للتصايف لا تعلق الاقوى
مع الغرض للدين ان
استمرها ثم حكمها
ذاتها

العكس لو اخرج الماء الى الارض ثم زرع فكان الذرع يشرب
بصرفه فالاقوى نصف العشر والاخوط العشر وكذا لو سقى ذرع بالذرع الى مثله في
الزاد على ذرع اخر من دون علاج والله العالم **المسئلة السابعة**
اذا كان له نخيل وزروع في بلاد متباعدة يدرك بعضها قبل بعض سواء طلع دفعة
اولا ثم الجميع كان حكمها حكم الثمرة في موضع واحد بعد ان كان الثمران لعام واحد
وان كان بينهما شهران او اكثر وجب ما ادرك ان بلغ نضابا احدا منه ثم يؤخذ
من الباقي قبل وكذا لو نسيبوا ما يبلغ نضابا فربض في الزكاة حتى يدرك ما يكمل النضاب
من غير فرق في ذلك بين الطلوع دفعة واحدة ولا يدرك كذلك ولا خلاف ولو كان
له نخيل يطلع في عامين من ضمن الثاني الى الاول على اشكال **المسئلة الثامنة**
لا يجري اخذ الربض من الزكاة في الثمرة فيضه ولا العنب من الزبيب كذلك ثم تجري
فيه كما يجري في ربضة مع تعلق الزكاة به نفسه لا يجري الترخيص عنه فربضة
كلا لا يجري هو عن البسبح والعكس كذلك العنب والزبيب الحصر ولا بد في عقد الحبس
بالذرع قيمة ولو اخذ الساعي فحقت ثم نقص بعد ان صار ثمره وزيد او اراد المالك
دفعه اعلى حصص وطالب بالتقصان كان له المطالبة بالزيادة ولو تلف في يد
الساعي كان مضمونا عليه ولو تعددت قواع الثمر في الاخوط والعدل لاخذ من كل
نوع حصته وان كان الاقوى الاجترار بمطلق التجديد من الثمر والله العالم **المسئلة التاسعة**
الاشارة اذا مات المالك قبل ظهور الثمرة او قبل بلوغ صلاحها وكان عليه
دين مستوعب وغير مستوعب فظهرت الثمرة او بدا صلاحها قبل قضاء الدين
وكان الوارث تحدا او مسعدا يبلغ نصيب كل منهم الضاب وجبت الزكاة على
الوارث في الاقوى من دون غرامة منه للدين وان كان هو الاخوط وكذا
لو مات بعد تعلق الزكاة وجبت في المال وان كان الدين مستوعبا بالربض
الزكاة عن الدين فثبتت الزكاة عليه على الاصح **المسئلة العاشرة**
عرفت سابقا ان المالك تخللا مثلا او ثمرته براء وغيره ولو معاطاة قبل ان يثبت

في زكاة المال

٢٤٣

يعني بعد تعلق الزكاة
وقد تم تفصيل طرقها
ذاتها

على اشكال ثمرتها
ذاتها

على اشكال فيما اذا
باع تمام الثمار
لهذا غير متفق
أقول

صلاح ثمرتها الزكاة عليه مع بقاء الثمرة على ملكه وكذا الكلام في الزرع من غير فرق
في الملك الحصة للمزارعة او بالبدل او غيرها ولو استقلت لم يرد بعد ذلك الصلاح
كانت الزكاة على المالك الاول مع الثمرات ولا يجب على الثاني الحبس نعم لو اتفق
انه علم بعد اداء المالك الاول مقدار الزكاة فيما بعد كان لولي المسلمين او وكيله
اجارة البيع والمطالبة بالثمن على النسبة فان لم يجز كان له اخذ مقدار الزكاة من
المبيع نفسه ولو اراد المشتري الدفع من غيره توقف على التراضي مع الحاكم او وكيله
في الاخوط ان لم يكن اقوى ولو ادعى المالك الاول مقدار الزكاة التي في المبيع
استقر ملك المشتري من غير حاجة الى عقد بد اجازة من الاول والمالك المبيع فانه الزكاة
غازما على الاداء من غيره الا ان الظاهر يقتضي بدل المشتري من اعيان المدين الا انه
والا كان الحاكم الضيق واخذ مقدار الزكاة من العين **المسئلة العاشرة**
يجوز للساعي من ثمره النخل والكرم بل وباقى متعلق الوجوب دون الاستحباب
في الاقوى وفائدة الخرج جواز التصرف للمالك مع قوله كيف شاء بخلافه مع
عقد لقبول الامع القبط في الاقوى الاخوط عدا ووقف حين بد الصلاح
صحة في النخل والكرم ان يدور بكل نخلة وشجرة وينظر كم فيها رطبا ويسير او عما
ثم يقدر ما يجني منه ثم يوزيها ويستحب التقفيف على المالك بحيث لا يكون اخراجه
بالفقر والظاهر اعتبار التراضي في الخرج ولو رضى بعض الشركاء فقط خسر الخرج
لو وقع الرضاء على البعض دون البعض جاز ايضا والتراض لا امام وان اشترى الخراج
والعام بل يجرى جوازه من المالك بنفسه فا كان عارفا او باخراجه عدل كذلك
او عدلين كما هو الاخوط خصوصا مع تعدد الرجوع الى الولي وان كان الاخوط
الرجوع الى الحاكم او وكيله مع التمكن ولا يشترط في الخرج صبغة بل هو معاملة خاصة
يكفي فيها عمل الخرج ببيان وان كان لوجبي صبغة الصلح كان اولى ثم ان زاد على
بالمالك كان له وان كان الاول له بدله وان نقص صلحه في الاصح ثم لو تلفت
الثمره او بعضها باقره سائمة او ارضية او ظلم ظالم او نحو ذلك لم يضمن ولو اؤثر المالك

في حكم زكاة مال التجارة

على الاصح ولا يتعلق بعين المتاع بل يتعلق بقيمة الذمة ويقوم بالذم والذمان
من غير فرق على الظاهر بين كون من المتاع عرضا او ثوبا وبين كون الثمن من جنس
ما وقع به النقص وعده ويكفي في الزكاة بلوغ الغصاب باحد النقصين دون الآخر
والله العالم **المسئلة الثانية** اذا ملك احد النصب الزكوة التجارة مثل
اربعين او اثنين بقية او عشرين دينارا او نحو ذلك سقطت زكاة التجارة ووجبت
زكاة المال **المسئلة الثالثة** لو غاوض اربعين سائمة كانت للتجارة بعض
الحول ياربعين سائمة للتجارة سقط وجوب المائنة لاعتبار بقاء شخص النصاب
تمام الحول فيها دون التجارة على الاصح فانه يكفي فيها النصاب تمام الحول وانقلبه
فيها في سنة **المسئلة الرابعة** اذا ظفر مال المضاربة الربح كانت زكاة
الاصل مع اجتماع الشرايط على المال وفيه حصص المال الى مال كوفها مال
شخص واحد ونخرج منه الزكاة لان المفروض كون راس مال نصيبا في الربح يخرج
مع بلوغه النصاب لاخير وان اختلف الحول كل منهما وليس في حصصه المتاع كوفها
ان تكون نصيبا فيبقت فيها الزكاة مع اجتماع الشرايط وليس له المائنة من العين لا
باذن المالك ولا أقوى بقاء صفة الوفاة لرأس المال لو تفق خسارته بعد ذلك
مع التادير من العين باذن المالك ومن غيرها لما عرفت من ان زكاة التجارة في
الذمة دون العين **المسئلة الخامسة** الذين المطالب به فضلا عن غيره لا
يمنع زكاة المال غير التجارة اما في المنفعة المتع بناء على ان في الذمة وفيه شخص اخر لهما
ولا زكاة في شيء من المساكن والآلات والامتعة ونحوها مما هو متحد للقيمة نعم
يتخذه الخجل اذا كانت انا سائمة وحال عليها الحول ففي العاق عن كل من فيها
في كل عام دينارا وفي البرازين عن كل فرسخ بناير بالاحوط في تحصيل التدب
ثبوت حتى مع الاشتراك فلو ملك ثلثان مثلا فربا شئت الزكاة بينهما كما ان لا
حوط في ذلك دفعها عن الربح في كل سنة صاع غير صاع الفطرة والله العالم

الفصل الثاني من في من تصرفه الى الزكاة ويجزؤه اقسام الاول

كوفها كواجبة متعلق
بالعين لا بخلو عن قوة
فقط باحد النقصين
سقوطها ايضا لا يخلو
عن قوة قسمتها
ذاتها
قد سبق ان الاحوط
اعتبار الاصل في كل
ذاتها
مسئلة عرفت من ان
زكاة التجارة ايضا
في العين قسمتها
ذاتها
لا وجب عدم المنع مع
عند لا سنيها وعندها
المطالب من غير فرق بين
التعلق بالعين والذمة
بل هي ايضا وان اتم
بشرائها الذي من قدر
قطر ذاتها
القساق
حقت من ربح
سقطت من ربح
الحد من ربح
من ربح من ربح
من ربح من ربح

وبما انصاف التحقيق

انصاف المستحقين للزكاة ثمانية **الاول** الفقراء المفلون للاغنياء وهم
الذين لا يجدون مؤنة سنة من الاثمة عالمهم ولم يقومون به فضلا ولا قوة **الثاني**
المساكين والمراد بهم هنا الاصولا من الفقراء ومن كان ذا اكتساب لما يؤمن به
وعيناه على وجه يليق بحال لا يخل له الزكاة وكذا صاحب الضعفة والضعفة وغيرها
تما يحصل مؤنة لما القادر على الاكتساب لكن لم يفعل كما سلفا لا حوط عند اخذ
الزكاة له وان كان يقوى ليجوز ولو كان له راس مال يقوم بمؤنة سنة فضلا عن
ويجوز له ان يقوم بمؤنة سنة فالاحوط ان لا يكون اقوى عدم جواز تناول الزكاة وكذا لو
كان صاحب صنعة يقوم آفاقا او صنعة يقوم قيمتها بذلك لا يقوم بالحاصل منها
بمؤنة سنة نعم لو فرض حضور نفس راس المال وفيه الضعفة والآلات الضعفة عن مؤنة
السنة مع ذلك حازله الشاؤون من الزكاة مل الاقوى عند لزوم الاقتصار عليه على
اتمام كفايته وان كان هو الاحوط ويصلي الفقير وان كان له دار يسكنها او خادم
يخدمه او فرس يركب او نحو ذلك مما يحتاج اليه ولو لعلمه وشرفه بل لا فرق في ذلك
بين المتجمل والمتعلم نعم لو كانت دار السكنى تزيد عن حاجته بحيث تكفيه قيمة الزيادة
حوالا يمكن بيعها منفردة لم يجز له تناول منها بل لو كانت حاجته تدفع باقل منها
فيه فالاحوط ان لا يكون اقوى بيعها وشرائها دون ذلك الكلام في العين الفقير لو
ادعى الفقير ان عرف صدقا او كان به عومل به ولو جهل الامر ان اعطى من غير تعيين سؤل
كان قويا او ضعيفا بل وكذا لو كان له اصل مال من دون تكليف يمين على الاصح
ولا يجب اعلام الفقير ان المدفوع اليه زكاة فلو كان ممن يرفع ويدخله جاء منها
وهو موقوف حاز بل لا يفتقر صرفها اليه بل على وجه الصلة ظاهر او الزكاة واقفا بل يفتقر
اعطاؤها من دون تسمية بل يسفي منها بل لو صرح الدافع بكونها زكاة ولو كان
وقبضها المستحق اجزا اذ لم يكن قد قبضها على انها غير زكاة بل قبضها بعنوان التملك لها
غيره لا حظ وجوهه ولو دفعها على انه فقير فدان غنيا ارجحت منه مع بقاء العين
بل ومع تلفها على الاصح مع علم القابض بكونها زكاة وان كان جاهلا بغيره ذلك

لا يترك قسمتها
ذاتها
الاقوى ليجوز
بالتجارة وكذا في حصة
الضعفة والضعفة
نظرها لذاتها
مع سبق فقره والا
فالاحوط اعتبارها
بصفة خصوصها مع
غناه قسمتها
ذاتها
انفال

في زكاة المال

٣٤٨

الذي يولد فيها الذراع اليسرى على ان تغنيهاها لاجلها عليها او عالمها وقدرها ربحت ايضا
 كذلك ولا فرق بين الزكاة المفروضة وغيرها على الاقوى ولو تعدد وجوعها وكانت
 الذراع الامام والساعي لم يكن عليه ضمان نعم لو كان الذراع المالك فالأحوط ان
 لم يكن اقوى الثمنان وكذا لو بان ان الذراع اليسرى كافرا وفاقا ومن يجب نفسه
 او هاشمي فكان الذراع من غير قبيلة **الثالث** العاملون عليها وهم الساعون
 في حياتهم ويعتبر فيهم التكليف فلا يجوز دعا القسبي والمجنون ولو باذن الولي ولا يجان
 بالمعنى الاخص بل بالعدالة بل والمفقر في الاحوط سيما ما يحتاج اليه من وان كان
 الاقوى لا كفاءه بوال العلماء وان لا يكونوا من بني هاشم والحرية على الاقوى لا المكاتب
 نعم لا بأس باستجاءه والهاشمي من بيت المال بارض الزكاة وغير ذلك مما لا يكون بها
 من العاملين عليها كما لا بأس بالعبد غير حتى الصبي اذا كان من توابيع العامل لا
 من العاملين الساعين الذين هم تواب الامام بانه لا يقوى جواز استعمال فاقدي
 بعض الثمنان لانه يورق مثل الكتابة والحفظ ونحوهما لا يكون فيه ريبا عن الامام
 على وجه يكون من العاملين عليها كما انه يقوى عدم سقوط هذا القسم في زمان
 الغيبة مع بطء تدانيب الغيبة في بعض الاقطار وعلى كل حال فالامام مخير بين ان
 يقدرهم حاله مقدرة واجرة عن مدة مقرره وبين ان لا يجعل لهم شيئا من ذلك
 فيعطيه ما يراه **الرابع** المؤلفون له وهو وهم الكفار الذين يراد عنهم الجهاد والاسلام
 والمسلمون الذين عقابهم ضعيفة والظاهر عدم سقوط هذا الزمان **الخامس**
 في الزكاة هم ثلثة **الاول** المكاتبون العاجزون عن اداء مال الكتابة ولو لقص
 الكسب عن بل الاحوط مراعاة العجز عند حلول الجهر نعم لا فرق بين المطلق والشروط
الثاني العبد تحت الشدة التي يرجع فيها الى معرفه خصوصا اذا كان مؤمنا
 في بلعجزه المؤمنين **الثالث** مطلق عتق العبد مع عده وجوده المستحق للزكاة بخلاف
 الاول الذي يشترى ويقوى وان وجد المستحق ونسبة الزكاة في الاخيرين عند الاعفا
 في الاحوط ان لم يكن الاقوى والولاة فيما للفقراء ومن وجبت عليه كفارة فبغير العتق

المعاشرة
 بيني وبينه على ان يغنيهاها
 والظاهر انهما لا يورق في
 الجهاد بل في الجهاد والاسلام
 فيكون من بني هاشم والحرية
 على الاقوى لا المكاتب
 نعم لا بأس باستجاءه
 والهاشمي من بيت المال
 بارض الزكاة وغير ذلك
 مما لا يكون بها
 من العاملين عليها
 كما لا بأس بالعبد
 غير حتى الصبي
 اذا كان من توابيع
 العامل لا من العاملين
 الساعين الذين هم
 تواب الامام بانه
 لا يقوى جواز
 استعمال فاقدي
 بعض الثمنان
 لانه يورق مثل
 الكتابة والحفظ
 ونحوهما لا يكون
 فيه ريبا عن
 الامام على وجه
 يكون من العاملين
 عليها كما انه
 يقوى عدم
 سقوط هذا القسم
 في زمان الغيبة
 مع بطء تدانيب
 الغيبة في بعض
 الاقطار وعلى
 كل حال فالامام
 مخير بين ان
 يقدرهم حاله
 مقدرة واجرة
 عن مدة مقرره
 وبين ان لا
 يجعل لهم شيئا
 من ذلك فيعطيه
 ما يراه
 الرابع المؤلفون
 له وهو وهم
 الكفار الذين
 يراد عنهم
 الجهاد والاسلام
 والمسلمون الذين
 عقابهم ضعيفة
 والظاهر عدم
 سقوط هذا
 الزمان الخامس
 في الزكاة هم
 ثلثة الاول
 المكاتبون
 العاجزون عن
 اداء مال
 الكتابة ولو
 لقص الكسب
 عن بل الاحوط
 مراعاة العجز
 عند حلول
 الجهر نعم لا
 فرق بين
 المطلق
 والشروط
 الثاني العبد
 تحت الشدة
 التي يرجع
 فيها الى
 معرفه خصوصا
 اذا كان
 مؤمنا في
 بلعجزه
 المؤمنين
 الثالث
 مطلق عتق
 العبد مع
 عده وجوده
 المستحق
 للزكاة
 بخلاف الاول
 الذي يشترى
 ويقوى وان
 وجد
 المستحق
 ونسبة
 الزكاة
 في الاخيرين
 عند الاعفا
 في الاحوط
 ان لم يكن
 الاقوى
 والولاة
 فيما
 للفقراء
 ومن
 وجبت
 عليه
 كفارة
 فبغير
 العتق

على الاحوط شرطان
 في مرقته
 اعتبار الحرية غير معلوم
 شرطان في مرقته
 الثالث

بل عند دفع الثمن و
 بسترها الى حين لا
 عاقب طم بطنها
 متطلة

الحكم

٣٤٩

وبالاصناف المستحقين

او كان احد خصمها وكان فقيرا اجاز الاحتساب عليه من الزكاة لذلك ويجوز في
 الذراع فذلك المكاتب بين المولى وبين العبد لكن ان لم يصرفها الثاني في ذلك ولو
 لاستثنائه ببراءة ونحوه استرجعت بل الاحوط ان لم يكن اقوى استجاءها من المولى
 ايضا كضمانه وانفق على العبد عن الباقي فضا على الرق لكونه مفسرا وطاملا ولو
 كان الذراع المكاتب من سهم الفقراء لم يرجع منه ولو ادعى العبد انه تركت فان علم
 صلا او اقام بقتله فلا بحث والا فان كذب السيد لم يقبل قوله وان لم يعلم حال السيد
 حتى قول قوله اشكال بل الاحوط ان لم يكن اقوى عدم القبول وان حلف بل الاحوط
 ان لم يكن اقوى عدم تصديق السيد مع كذب السيد **السادس** الغارمون
 الذين علمتهم الديون في غير معصية ولا اسراف ولم يتمكنوا من وفاها ولو ملكوا أو
 ستمهم بل لو كان كسوبا يتمكن من قضاء الدين تدبجا اعطى منها وان كان الاحوط خلا
 نعم لو كان دينه في معصية لم يقض عنه من هذا التهم ولو تاب اعطى من سهم الفقراء
 اذا لم يكن مالك القوت سنة او سهم سبيل الله وجاز له نفسه قضاء دينه منه
 والظاهر الجواز وان لم يتب بناء على المختار من عدم اعتبار العذر في ذلك ما لم يؤد
 الى الاعزاء بالقبض بل يقوى الجواز ايضا وان كان مالك القوت سنة لكونه فقيرا بما عليه
 من الدين وان كان قد مضى في معصية لكن الاحوط خلافا كما ان الاحوط عند اعطاه
 من سهم الغارمين مع الجهل فيما انفق وان كان الاقوى الجواز نعم لو علم هو حال
 نفسه حرم عليه لاخذ والجحوى والمضطر وغير المكلف والناسي والجاهل بالحكم مع عده
 احتماله المعصية فضلا عن الجاهل بالموضوع ليسوا من العصاة والمعاد بالعرف ما استغلت
 به الذمة ولو بالتلاف مال الغير بل يقوى عدم اعتبار الحول فيه وان كان هو الاحوط
 ولو استدلت ان صاحبه ذات البين كالوعد قتل لا بد من قتله وكذا دفع بغير
 قسرة فقتل بجارك يشترى استدلت واداهما فيعطى حيث من هذا التهم مع عدها لكن
 من الاداء اما مع فالأحوط ان لم يكن اقوى عطاؤه من سهم سبيل الله بناء على
 عمومها لكل قرية كما لا بأس باستثناءه الاقام وان ثبت في ذلك على سهم سبيل الله

بل الاحوط عند تصديق
 حتى مع تصديق
 فقيما اذ عثر
 لا تبرك طم بطنها
 وامر بقاءه

في زكاة المال

في كل صنف منهم حتى يزول السيل وسيل الله والا فضل يخص أهل الفضل من ذلك
 الضيب بمقدار فضل وأهل العف عن السؤال بل ينبغي تخصيص صدقة الخلف والظلف
 بالمعسر من الفقراء ثم قد يحصل بعض المتجات الشرعية في بعض الناس فينبغي حينئذ
 مراعاة الميزان ولا يفتى من ذلك فلو خصها شخصاً واحداً من الأصناف جاز
المسئلة الثانية يجوز أن يعبدل بالزكاة إلى غير من حضره من الفقراء
 خصوصاً مع المتجات بل الأقوى جواز نقلها إلى غير أهل البلد لو البعد مع وجود
 المستحق فيه وإن كان يصحبها لو تلفت بالنقل ومؤنة النقل عليه إلا من الزكاة ولو لم
 يوجد المستحق فيه تخير بين حفظها وبين نقلها إلى غير غيره ولا ضمان عليه لو تلفت
 مع عدم التفريط وإن تمكن من بعض المصارف فيه في الأقوى لا فرق بين القريب
 والبعد مع الاشتراك بنظر السلامة وإن كان الأولى القريب في القريب مالم يكن يمتنع
 البعد ولو كان النقل إلى ذن الفقير مع وجود المستحق لم يكن عليه ضمان في الأقوى
 وأولى منه لو وكل في قبضها عنه بالولاية العامة ثم أذن له في نقلها ولو لم يكن لها
 مصرف في البلد تعد حفظها واجب النقل في الأقوى ومؤنة النقل من الزكاة ولو كان
 له دين في ذمة شخص في بلد آخر جاز الاحتساب نوة ولم يكن من النقل كذلك لو نقل
 قدر زكاة من ماله إلى بلد آخر قد فسخ عوضاً عنها ولو كان له مال غير بلد وكانت
 فيه الزكاة فالأفضل صرفها في بلد المال وإن جاز له نقلها إلى بلد آخر مع الضمان
 هذا كله في زكاة المال وأما زكاة الفطرة فينبغي إذا هبط إلى البلد الذي يستحق عليه
 فيه بيعها أو قيمته بالبلد الذي يورث ولو عجزها في مال غائب عنه بقيت وجوب عليها
 حكم زكاة المال بالنسبة إلى النقل عنه مع وجود المستحق وعدمه بالنسبة إلى ما هو كذا
 مع التمكن منه وعدمه **المسئلة الثالثة** إذا قبض الفقير الزكاة بعنوان
 الولاية العامة برئت ذمة المالك وإن تلفت بعد ذلك بتفريط أو بدو ونزولها
 غير الزكاة وتعيبه في مال مخصوص مع عدم المستحق بل مع عدم الاحتياج بل الأفضل
 له ذلك وح تكون أمانته في بدو لا يضمنها إلا بالتعد والتفريط ولو أخرجها كالتعدي

الخلف
 المستحق من الفقراء
 المستحق من الفقراء
 المستحق من الفقراء

الظلف
 المستحق من الفقراء
 المستحق من الفقراء
 المستحق من الفقراء

إذا كان مرجو الوجود
 بعد ذلك والأقرب
 النقل طمأنينة

أقبل الزكاة
 الأحوط الضمان مع
 التمكن المذكور طمأنينة
 حرام بقائه

وكذا لو عجزها من مال
 حاضر فلم يبق
 حرام بقائه
 أقال

وبما أحكم النقل

له ولو ضيعت عليه وكذا لو لم يعزها وأخرج مجموع المال التي هي بعضه ولو أدركته الوفاة
 أو وصيها وجوباً فغيرها من الأمانات بل هو كذلك وإن لم يكن قد عجزها ولو كانت
 الوارث متحققة لها جاز احتسابها عليه ويستحب دفع شيء منها إلى غيره **المسئلة الرابعة**
الخامسة المملوك الذي يترى من الزكاة إذا مات ولا وارث له ورثه أرباب
 الزكاة دون الإمام على الأصح **المسئلة السادسة** إذا احتاجت الصدقة
 إلى الجمل ووزن مثلاً كانت لاجرة على المالك دون الزكاة **المسئلة السابعة**
 إذا جمع للمستحق ميسران مثلاً يستحقها الزكاة كالفقر والعجز والكثرة جاز أن يعطى
 بكل سبب نصيباً **المسئلة الثامنة** لا كثر ما يدفع من الزكاة للفقير
 دفعة فلم يدفع ما يزيد على غناه ثم لو تعاقبت العطية فبلغت مؤنة التنزه حرم عليه
 تناول ما زاد عليها الاتفاق بل لا حد للأقل على الأصح حتى في زكاة التقدير فله
 دفع الأقل من الخمسة التي هي أول نصيب الفضة منهما ومن نصف الدينار الذي هو
 القصاب الأول من الذهب بل لم يدفع الأقل من القصاب الثاني وهو القيراطان و
 إن كان الأحوط عند نقصان المدفوع عن القصاب الأول منهما سيما إذا كان أقل
 من القصاب الثاني بل هو مكره بل الأحوط مراعاة مقدار ذلك في المدفوع من غيرها
 أيضاً وأولى من ذلك اعتبار عند نقصان عما يجيء أول نصيب منه من كل جنس
 وأما ما لم ينص عليه من كذا لعلات فما يجيء ولا إذا بلغ القصاب هذا كله مع بلوغ الواو
 المقدار رضا عدل أو أعطى ما في القصاب الأول الواحد ثم وجبت عليه الزكاة في
 القصاب خارج زكوة وسقط اعتبار التقدير فيه إذا لم يجتمع عنده نصيب كثيرة
 تبلغ الأول ولو كان عند المالك نصابان أول وثان فالأحوط دفع ما في الأول
 لو احدث وما في الثاني لاخر وأحوط منه دفع الجميع لو احدث **المسئلة التاسعة**
 يستحب الدعاء من ثواب الغيبة إذا قبض الزكاة بالولاية العامة بل الأحوط له ذلك
 وإن يكون بغير قول اللهم صل عليه والأولى إضافة أجر الله فيما أعطيت وجعله
 لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت ويستحب للولي العام ونائبه حال بطل اليد

والأحوط صرفه في
 الفقراء فقط طمأنينة
 حرام بقائه

وإن كان الأحوط لا
 فقار على ذلك الكثرة
 خصوصاً في المحرمات
 التي لا تغني حرمته
 فحرم بقائه حراماً
 تعالى

في بيان وقت الوجوب

يجب ان يزكو وسم نعم الصلة في اقوى موضع واكتسبه كاصول الاذان فالغنم
وانما اذا لابل البقر فينبغي ان يكتب على المبيد ما اخذت لئلا يكون زكوة او صدقة
او جزية ولو اضاف الله كان ابرك واولى **المسئلة العاشرة** بكونه للمالك
ان يطلب من الفقير تملك ما دفع اليه صدقة ولو منتهى به نعم لو اراد الفقير بها
بعد تقويمها عند من يريد ان المال لا ياتي بها من دون كراهته ولو كان مستجرا
من حيوان لا يتمكن الفقير من الانفاق به ولا يشتر به غير المال ولا يحصل للمالك
ضرر ويشتره غيرهما من دون كراهته ولا بأس في ابقائها على ملكه لو عاد اليه
بميراث ونحوه مما هو غير التملك اختيارا **المسئلة الحادية عشر** اذا
اهل الثاني عشر فيما يعتبر فيه الحول من الزكوة وجبت الزكوة بل الاقوى استقرار
الوجوب بذلك وان احتسب لثاني عشر من الحول الاول لا الثاني كما ان الاقوى
جواز تأخير الزكوة بعد حلوطها ولو مع عدم العزل فزاد الشهورين والثالث مثلا
فصل عن التكون مع العزل والغرض ثم بقت التجديد بل هو لا حوط بل بكونه الثاني
لا لغرض بل بغيره لما توافقت بالثاني غير عذر وان جاز له ذلك ولا يجوز بغيره
قبل وقت الوجوب على الاصح نعم ان اراد اخذ ذلك دفع ماله فرضا على المستحق
فاذا جاء الوقت حسب ذلك زكوة حيثما شاء مع بقاء القابض على صفة الا
يستحق والدافع والمالك على صفة الوجوب لو خرج المستحق عن الوصف واداد
الاحتساب على غيره استعملت العين من ان دفعها والاقلها او قيمتها كما هو
حكم القرض ودفع الزكوة لغيره ولو دفع المال على انه زكوة لم يجز ان كان المال باقيا
على ملك الدافع مع بقاء عينه ومضمونا على القابض بالمثل والقيمة مع عدم الحال
ولذلك الاحتساب جديدا مع اجتماع الشرايط وله العدل عنه الى غير ذلك مما قد
قرضا ولو اقرض لصاحب كله او بعضه من الحول وانما لم تجز الزكوة على الاصح سواء
كانت العين باقية او نافقة ولو اقرض المستحق شاة مثلا فزادت زيادة متصلة
او منفصلة وخرج عن وصفه لا يستحق او اراد الاحتساب على غيره كانت له القيمة

الوجوب
وغيره من الوجوب
وغيره من الوجوب
وغيره من الوجوب

الاقوى
وغيره من الاقوى
وغيره من الاقوى
وغيره من الاقوى

الاحوط
وغيره من الاحوط
وغيره من الاحوط
وغيره من الاحوط

بل لا ولي ولا حوط
الاحتساب حيثما
لا الاستعادة فلهما
ذمرا قال
العالى

في بيان وقت الوجوب

في نية الزكوة

حين القبض دون الالتزام بالعين الامع الشاخص فيد فيها نفسها دون الولد وهو
نماء المالك للقرض ولو نقصت الشاة كانت له القيمة المنزوعة على الاصح ولو استغنى
المقرض بعين المال لم حال الحول جاز احتسابه عليه لبقائه على وجهه الفقير بالدين ولا
يكلف اخذ واحد من نعم لو استغنى بغيره ولو نماثة او ارتفاع قيمته لم يجز الاحتساب
عليه والله العالم **خاتمة** تجب النية في الزكوة ولكن هي المذمومة عندنا ولا يجب
فيها ازدياد من القرينة والتعيين دون الوجوب والذم وان كان هو لا حوط فلو
كان عليه زكوة وكفارة مثلا وجب تعيين احداهما حين الدفع بل الاحوط ان يكن
اقوى ذلك بالنسبة الى زكوة المال والقطر ولو اتخذ الحق في ذمته لم يجب لتعيين
واجزؤه قصد الامتثال بالذم وان جهل نوعه ولا يفقر الى نية المجلس الذي يخرج
الزكوة منه كالاقدام والنفقات والتعدي من غير فرق بين اتخاذ محل الوجوب قصد
وغيره اتخاذ نوع المحل كما لو كان عنده اربعون من الغنم وخمس من الابل وعمل كصاحب
من التقديس وواحد من الثمن وبين كون المدفوع من جنس احداهما وعدمه ولكن لو
عين تعين وتبناها المحاكم عن المتع كاشتراكها عند الاحتساب من الكافر وعند
الدفع للفقير عنه كاعن الكافر وكذا في الفحل والمالك عند الدفع للفقير والمالك
بعضان الولاية عن الفقير ولا اقوى جواز التوكيل في اداء الزكوة على وجه قبول الوكيل
النية كما ان الاقوى جواز التوكيل في الاصل مع تولي المالك النية وليس للمالك النية
عن المالك في الاقوى مع عدم التوكيل ولا امتناع كاجرة النية من المالك عند الدفع
لوكله على الاصح ويجوز النية من المالك بعد وصول المال للفقير وان تأخرت عن
حال الدفع على الاصح مع بقاء العين بل مع تلفها مع اشتغال دفعه القابض بغيرها
من الدينون اما مع عدم الشغل فلا محل للنية ولو كان له مال غائب مثلا فقال ان
كان باقيا فهذا زكوة ثم وان كان نافعا فهو نافعة بخلاف ما لو قال هذا زكوة ثم
نافقة ولو كان له مالان مثلا متساويان او مختلفان خاضعان او غائبان او احد
خاضع والاخر غائبا فخرج الزكوة عن احداهما من غير تعيين اجزائه وله التعيين بعد ذلك

الاحوط لو نية ايضا
حين الدفع الى الوكيل
فلهما

في زكوة الأبدان

في الأقوى ولو قوى الزكوة عنهما وزعت بل أقوى لتوزيع مع شدة مطلق الزكوة ولو
 اخبر عن ماله الغائب زكوة ثم بان نالها كان عين المال باقيا على ملكه ولو تلف كان
 مضموئا على القابض العالم بالحال فله حينئذ احتساب العين او مثلهما او قيمتهما زكوة
 عن غير ذلك من امواله على المدفوع عليه او لا وعلى غيره كما ان له اخذها واحتساب
 غيرها عليه وعلى غيره ان كان عليه حق ولو قوى الزكوة عن مال يرجو حصوله لم يجز
 ومصلها والله العالم **المقتصد الثاني** في زكوة الامدان المسماة زكوة
 الفطرة التي يفرض على من لم ينفع عن الموت وادراكها اربعة **الركن الاول** في
 تجب عليه وهو المكلف الحر النقي فضلا وقوة وان لم يكن عبدا حين يتعلق الخطاب
 صانع على الاصح فلا تجب على الصغير المجنون ولا على من لم يولد ان يؤدى عنهما من ماله
 بل بقوى سقوطها عنهما بالنسبة الى من يقولون به ايضا بل لا على من هل شوال عليه
 وهو مفعلي عليه فضلا ولا على المملوك الفتن والدبر وام الولد والمكاتب المشروط ولا
 المطلق الذي لم يفرق منه شيء على الاصح بل تجب على المولى نعم لو فتر من العبد شيء
 وجبت عليه على المولى بالنسبة مع حصول الشرايط ولا على الفقير الذي لا يملك مؤنة
 سنته له ولغيره لا على ما يقابل الدين ومستثنيا نه لا فضلا ولا قوة وان كان الا
 حوط للعارم المالك مؤنة سنة اخراجها بل لا حوط لمن يملك عين احد القصب
 الزكوة قبل وقته ذلك ايضا بل لا حوط لمن زاد على مؤنة يومه وليست صانع اخراجها
 بل يستحب للفقير مطلقا اخراجها ايضا ولو بان يدبر صاعا على غيره ثم تصد به على
 الاجنبى بعد ان يفتى في الذوال من غير فرق بين ان يكون مولى عليه منهم وغيره
 ويكره له بعد التصديق به على الاجنبى قوله من الاجنبى صدقة بل يغير صدقة وعلى كل حال
 منع اجتماع الشرايط بحيث اخراجها عن نفسه وعن جميع من يقول به حين دخول شوال
 ولو شرها من الزوجه والولد الاجل الاخ والجد وغيرهم من الاقارب الاجانب بل
 ولا سيره نحوه ولو على وجه عمره والضيف ولو قبل دخول شوال بلحظة لان تمام الشهر
 ولا نصفه ولا العشر الا واخروا اخر ليلة ولا غيره لك مما الامد خلية له في مسماه

على الاحوط ولا قوى
 اعتبار صدق العيولة
 فربما اخرجها

منها من تجب عليه

عفا ولا يلتزمين الاخيرين كما لا جرة بالضيف بعد ذلك ولا قبله بعد تزوجين
 سماء حين الخطاب نعم الاول خرجها عن المدعوي من اهل البلد ليلة الحلال
 بل وغيرهم ممن ياتي من الناس اليك للاكل لان لم يكن من الضيف عفا ولا يفتحقوا
 في الضيف وان كان هو الذي لا اكل كما لا فرق في الجميع بين الصغير والكبير والحر والعبد
 والمسلم والكافر وكيف كان فالنية معتبرة فيها كغيرها من العبادات ولا تقع من الكافر
 ولا الخالف وان كان لو اسلم بعد الحلال سقطت عنه بخلاف الخالف لو استبصر
 مسائل **الاولى** من بلغ قبل دخول ليلة شوال بلحظة بل وقارنه واسلم او زال
 جنونه ولو الادراى وانما اتم ملك ما يصير به غنيا او محترقا وصار غنيا وجبت
 الفطرة اما لو كان البلوغ والاسلام والعقل بعد ذلك لم تجب الفطرة نعم
 يتجرب اذا كان قبل الزوال وكذا الكلا من الوجوب التدب لو ملك مملوكا او
 ولده ولد او غيره ذلك ممن يكون عيا الا فان كان قبل دخول وقت الوجوب او
 مقادير وجبت الفطرة عنه والام تجب نعم هو مستحب قبل الزوال كما عرفت واتفق
 العالم **المسئلة الثانية** تجب الفطرة عن الزوجه ولو متعة والمملوك مع
 العيولة بها وان لم تجب النفقة لها التزوج ونحوه على الاصح ولو لم يعلمها هو ولا غيره
 مع وجوب نفقة ما لا يحوط ان لم يكن اقوى اخراجها عنها كما ان الاحوط ذلك
 وان لم تجب النفقة والا قوى العبد ولو علمها غيره وكان مؤسرا وجبت الفطرة عليه
 ودها وان لم يخرجها عنها اما اذا كان معسرا فالاحوط اخراج الزوج والسيدهما
 وان لم تجب النفقة والا قوى العبد ولو اتفق على الصغير من ماله سقطت الفطرة عنه
 وعن الاب والاحوط اخراج الاب **المسئلة الثالثة** كل من وجبت فطرته
 على غيره لمصا فانه عيولة سقطت عن نفسه وان كان لو اتفق وجبت عليه كما
 الفنى وكذا لو كان عيالا لا تنحصر من عيالا لغيره وقت الخطاب بل الظاهر سقوطها
 وان لم يخرجها من خطوبها عنهم عصيانا وان كان الاحوط حينئذ اخراجها عنهم
 كانت عليه لو اتفق ولو كان المصيل غير ماضى والعيال هاشميتون حرقت فطرته

بل لا قوى عند الحيوة
 فربما اخرجها
 العالم

في زكاة الأبدان وبينائها

٢٦٢

الضائع ستان وأربعة عشر مثقالا صير قباو ربع مثقالا طمينا
 المرحات ثمانية حبة كبريت لمن يكون قوته الأعلى من البراءة من الشعر لا
 من الأدون من البراءة **الثالث** في القدر وهو صاع من جميع الأقوات حتى
 اللبن على الأصح والصاع أربعة أمد وهو ثمانية أطل بالعراق وستة بالمند
 والأحوط المستقر ثلثة أواق ويصف بعبار البقال الخف الأشرف في سنة الألف
 والناين والواحد الستين من الهجرة وكيف كان فقد عرفت أن الفطر يجب على
 من أدرك شوال جامعاً للشرائط السابقة عنه وعن كان حين دخول شوال
 عبداً له أو ضيقاً فلو ولد له ولد مثلاً بعد الحلال لم يجب فطرته وكذا غيره من
 الصولية به أو صار ضيقاً بعد بخلاف من كان كذلك قبله وكذا من أسلم بعد دخول
 شوال سقطت الفطرة عنه بخلافه لو أسلم قبله والأقوى استمرار وقت ضيقها من
 حين وجوبها إلى الزوال وإن كان الأفضل اليوم قبل صلوة العبد بل هو الأحوط
 ثم لا تقدم فطرة في شيء من شهر رمضان في الأحوط أن لم يكن أقوى لأعلى حصة الفطر
 كغير شهر رمضان وغيرها من الذين تم الاحتساب فطرة في الوقت المبرور ويجوز عزل
 الفطرة أي تعييدها في آخر بقدرها في وقتها بالنية ولو عزل فلها احتساب حكم
 أما لو عزل لزم أن يد عليها في نفسها أشكالاً سواء ذلك فتبقى مشركاً ولو لم يزل
 كان له بقدرها مال مشترك مع زيد مثلاً في فطرة وعلى كل حال فإن خرجت
 الفطرة وكان قد غطها في الوقت بشرائط العزل دفعها المستحق من غير احتياج إلى
 النية وإن كان هو الأحوط وأن لم يكن قد غطها فالأحوط الأقوى عند سقوطها
 بل يؤذيها وأبها القرين من غير تعرض للأداء والقضاء ولو أخرجها بعد العزل
 مع الإمكان كان ضامناً ومع عدمه كافتان والأحوط عدم نقلها إلى الأخر مع
 وجود المستحق وعدم تأخيرها كذلك وإن كان بقوى الجواز مع الضمان والأفضل
 أداء الفطرة في بلد التكليف بها وإن كان ماله بل في وطنه في بلد آخر كما أن المعتبر
 قيمته ودونها ولو عين زكاة الفطرة في مال غائب عنه ضمن بنقله عن ذلك البلد
 مع وجود المستحق فيه **الرابع** في مصرفها وهو مصرف زكاة المال حتى النية

الضائع ستان وأربعة عشر مثقالا صير قباو ربع مثقالا طمينا

الأوراق
 لا يكون له مال في بلد آخر
 لا يكون له مال في بلد آخر
 لا يكون له مال في بلد آخر

لا يترك بالتسوية إلى
 قبلته صلوة العبد
 أفصل عليها طمينا
 ذمها
 مشكل طمينا
 ذمها

لكن يجوز إطفاء الفطرة
 من المال الغني عنده
 وجود للمؤمنين هنا
 وإن لم نقل به هناك
 طمينا ذمها
 الأعلى

كتاب الخمس

٢٦٣

للمسلمين والعاملين والمؤلفين زمن الغيبة لو فرض تحقق موضوعها وإن كان الأحوط
 الاقتصاد على دفعها للفقراء المؤمنين وأطفالهم بل المساكين منهم وإن لم يكونوا عدداً
 ويجوز أن يتولى المال الخارجها والأفضل بل الأحوط دفعها إلى الأمامة أو من نصيب
 بالخصوص زمن الحضور وفي الغيبة إلى فقهاء الشيعة المؤمنين الذين هم النوا
 فيها وخصوصاً مع طلبهم لها والأحوط أن لا يدفع للفقير أقل من صاع أو قيمته فإن
 كان الأقوى لجواز وخصوصاً إذا اجتمع جماعة لا تسعهم كذلك ويجوز أن يعطى
 الواحد صواعاً بل ما يفي به ويسقط اختصاصه ويؤى لأرحام والمجان وأهل الهجرة
 في الدين والعفة والعقل وغيرهم ممن تكون فيه أحد المرحات ومع التعارض يلغى
 ما يحظر الميزان والله الهادي والحمد لله رب العالمين أولاً وآخر وأظهر أربابنا

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين آل البيت
 فيقول العبد العار محمد حسن بن المرحوم الشيخ باقر قدس سره في ما رايت عموم البگو
 في أحكام الخمس واحتياج الناس إليها وأبوابها من جهة اجبت كآبها
 مشتملة على مائة تسهيل لها ولخصرها من كتابنا الكبير أسند الله تعالى
 أن ينفع بها كما نفع بأحوالها فانه المستعان وعليه لتكلاون **كتاب الخمس**
 فرض الله تعالى شاة لمحمد وذريته عوضاً عن الزكاة أكراماً لهم عنها وإن كانت
 الدنيا جميعها لهم فمن منع منهم درهما أو أقل كان مندرجاً في الظالمين لهم والفتاة
 بل من كان مستحقاً لذلك كان من الكافرين وفيه مباحث **الأول** في ما يجزى
 فيه الخمس وهو سبعة على الأصح **الأول** ما يقسم بأثلاث الأمامة فمن أهل الحرب
 بين المسلمين والكافرين الذين يستحل دماهم وأموالهم ونسبهم وأطفالهم
 سواء في ذلك ما حواه العسكر وما لم يحويه كارض نحوها على الأصح وإن كان
 الأقوى بإخراج الخمس من الأرض المضمومة عنوة في زمن الغيبة إلا أن الأحوط
 إخراج الخمس منها في بلد آخر كما كان من قبلها من انتقال النبي يستعملها

لا يترك في غير صورة
 الاجتماع طمينا
 ذمها

الغنيمة
 لا يكون له مال في بلد آخر
 لا يكون له مال في بلد آخر

في ما يجزى
 من المال الغني عنده
 وجود للمؤمنين هنا

بالفوص حيوانا ونحوه مما هو من غير الجواهر التي يتبادر خروجها بالفوص ثم لو خرج في
 بطن الحيوان المخرج بالفوص شيء من الجواهر فعلق به الخس اذا كان من المعتاد بل وان
 لم يكن منسوقا لا حوط وان كان الاقوى خلافة والافهار العظيمة كدجانه والنيل والفرس
 حكمها حكم البحر بالنسبة الى المخرج منها بالفوص فياخر يكون ذلك فيها كما هو في كل
 ما يتحقق به اسم المخرج بالفوص من الماء كذلك **المسئلة الثالثة** ما اذا
 خرج من الغرض بالفوص بحري عليه حكمه كما يحري حكم المعتاد في الغرض كونه من
 ايا غير ذلك فقيمة الخس بل لا حوط ان لم يكن اقوى عند ملاحظته نضا **المسئلة**
الرابعة ما يجب الخس في الفوص المعتاد والكم بعد اخراج ما يجزه على البحر وال
 والفوص الاالات ونحو ذلك بل يقوى اعتبار النصاب بعد اخراج والله العالم
الخامس ما يفضل عن مؤننه له ولعياله من الصناعات والزراعات وادباح
 القنارات بل سائر التكتينات ولو بحيازة مباحات من غير فرق بين المن و
 والعسل الذي يؤخذ من الجبال وغيرها واستثناءات واستثناءات او ارتفاع قيمة
 او غير ذلك مما يدخل تحت معنى التكتيت لم يكن ذواتها مما فيه الخس وحوط من
 من ذلك تعلقه بفواهيها والهدايا والجوايز والمواثيق سيم الميراث الذي لم
 يحسب له في عوض الخلع ونحو ذلك مما يبي فائدة وان كان الاقوى علم تعلقه
 لا يبي تكتيتا ولا عبرة بارتفاع القيمة التوقفة مع عدم التحقيق في الخارج فلو اشترى
 عينا مثلا للتكتيت بها فعلت قيمتها ولم يبعها غفلة او طلبا للزيادة ونحو ذلك
 حتى جعلت قيمتها الى اسرها لهما بعض الخس اذ لم يكن قد استقر فيها تمام الحول
 ولو اشترى عينا للتكتيت بنماها او نأجها او أجازها او زاعها او نحو ذلك
 من منافعها فعلت قيمه العين ولم يبعها لم يكن عليه خسر العين وانما عليه خسر ما
 يحصل له منها لتمامها وجب عليه الخس في الثمن ايضا ولو اشترى الخس من العين
 فزادت زيادة متصلة او منفصلة وجب الخس في الزائد سواء اخرج الخس من العين
 او القيمة وسواء مخرجه خسا فخرج ايضا بعد تلك الزيادة ولا ولو تحقق الرجح

في الخمس
 من غير الجواهر
 التي يتبادر
 خروجها
 بالفوص
 ثم لو خرج
 في بطن
 الحيوان
 المخرج
 بالفوص
 شيء من
 الجواهر
 فعلق به
 الخس اذا
 كان من
 المعتاد
 بل وان
 لم يكن
 منسوقا
 لا حوط
 وان كان
 الاقوى
 خلافة
 والافهار
 العظيمة
 كدجانه
 والنيل
 والفرس
 حكمها
 حكم البحر
 بالنسبة
 الى المخرج
 منها
 بالفوص
 فياخر
 يكون
 ذلك
 فيها
 كما هو
 في كل
 ما
 يتحقق
 به اسم
 المخرج
 بالفوص
 من الماء
 كذلك
 المسئلة
 الثالثة
 ما اذا
 خرج
 من
 الغرض
 بالفوص
 بحري
 عليه
 حكمه
 كما يحري
 حكم
 المعتاد
 في
 الغرض
 كونه
 من
 ايا
 غير
 ذلك
 فقيمة
 الخس
 بل
 لا
 حوط
 ان
 لم
 يكن
 اقوى
 عند
 ملاحظته
 نضا
 المسئلة
 الرابعة
 ما
 يجب
 الخس
 في
 الفوص
 المعتاد
 والكم
 بعد
 اخراج
 ما
 يجزه
 على
 البحر
 وال

لا يترك هذا الاشارة
 والاحتياط في الجبال
 والهدايا والجوايز
 والمواثيق
 والميراث الذي لم
 يحسب له في عوض
 الخلع
 ونحو ذلك
 مما يبي
 فائدة
 وان كان
 الاقوى
 علم
 تعلقه
 لا يبي
 تكتيتا
 ولا
 عبرة
 بارتفاع
 القيمة
 التوقفة
 مع
 عدم
 التحقيق
 في
 الخارج
 فلو اشترى
 عينا
 مثلا
 للتكتيت
 بها
 فعلت
 قيمتها
 ولم
 يبعها
 غفلة
 او
 طلبا
 للزيادة
 ونحو
 ذلك
 حتى
 جعلت
 قيمتها
 الى
 اسرها
 لهما
 بعض
 الخس
 اذ
 لم
 يكن
 قد
 استقر
 فيها
 تمام
 الحول
 ولو اشترى
 عينا
 للتكتيت
 بنماها
 او
 نأجها
 او
 أجازها
 او
 زاعها
 او
 نحو
 ذلك
 من
 منافعها
 فعلت
 قيمه
 العين
 ولم
 يبعها
 لم
 يكن
 عليه
 خسر
 العين
 وانما
 عليه
 خسر
 ما
 يحصل
 له
 منها
 لتمامها
 وجب
 عليه
 الخس
 في
 الثمن
 ايضا
 ولو اشترى
 الخس
 من
 العين
 فزادت
 زيادة
 متصلة
 او
 منفصلة
 وجب
 الخس
 في
 الزائد
 سواء
 اخرج
 الخس
 من
 العين
 او
 القيمة
 وسواء
 مخرجه
 خسا
 فخرج
 ايضا
 بعد
 تلك
 الزيادة
 ولا
 ولو
 تحقق
 الرجح

في مثل الحول ثم انجز به فخرج ايضا لا حوط ان لم يكن اقوى اخراج ما يحقر الخس من
 الرجح الاول فاذا خرج الاشارة استثناء وكانت مؤننه فخذها وانجزها الباقي مثلا
 فخرج ضمنا نكاح تمام الخس ما ثمان وثمانون ما نكح من الرجح الاول وبيعها ثمانا وهذا
 من الرجح الثاني وهو ما نكح ايضا فيكون الباقي من الرجح الثاني اربعة وثمانون
 ثمانون فيكون المخرج ما ثمان وثمانين ولو كان في بلد ما لا خسر فيه لكونه ميراثا
 مثلا وقد بقاء للتكتيت بنما وجبا الخس في الثناء بل لا حوط ان لم يكن اقوى اخراج
 الخس من ثمانون ما لم يكن قد فصل التكتيت به وهذا **المسئلة الاولى** الخس في
 هذا القسم وان سارك غير في توقف تعلقه شرعا على اخراج سائر الغرافات التي
 بسببها الثناء والرجح كغيره يزيد باختصاص تعلقه بالفاضل عن مؤننه التمتع التي اوقفا
 حال الشروع في التكتيت على الاصح له ولعياله الواجب التفتة عليه وغيرهم مع صدق
 اسم العيولة عليه عرفا والرجح فيها العرف باختلافها باختلاف الكرامة والامانة
 والاشخاص والمواضع والاحوال ونحو ذلك من غير فرق بين ما يحتاجه لنفسه المالك
 والمشتري للمساكن والسكن ونحوها وبين ما يحتاجه لزيارته وصدقاته وجواتره و
 هداياه وايضا فمضافاته والموقوف الاذمة له بشرا وكفارة ونحو ذلك فمثلا
 عن ديونته التي منها ارش جنايته وقيمة ما تلفه عمدا او خطأ وما يحتاج اليه
 من دابة او جارية او عبدا ودارا وطره واسبابا وفرشا وكتب بل وما يحتاج
 اليه لزوج اولاده واخشاها وما يحتاج اليه المهر في موت احد عياله وغير ذلك
 مما لا يمكن حصده نعم بغيره الا اقتضاه على اللابح محالة في العادة من ذلك كله
 بحيث يكون تركه خروجا عن اعتداله دون ما كان سفيها وسفاه لا حوط ان لم يكن
 اقوى مراعاة الوسط من المؤننه دون الفدا العالم منها الذي لو فعله لم يكن مسرفا لكنه
 من **السعة المسئلة الثانية** لو اشترى ظلم في غيره مال التجارة او سرق
 منه كذلك وتلف منه لم يحسب من المؤننه فلا يبي من ذلك بالرجح وان كان
 في عامه بل لا حوط ان لم يكن اقوى على جبر تلف مال تجارة بل وخصا رها بخرج

لا يجب هذا الاخذ
 فكيف في الغرض ثمان
 فخذها مرقا

فيمن شغل التكتيت
 في غيره من حين حول
 الرجح فخذها حراما
 الثامن

المصا فقار
 وهي الصناعات
 والادوات
 والادوات
 والادوات
 والادوات

اذا كان خارجا عن
 الاذن محال فخذها
 فخذها

في الخمس

خصوصا اذا فرض تعقب الرخ للبخارة بل لا يحوط على جبر بخارة البخارة الواحدة
 في الوقتين سيما لو كان الرخ في الوقت الثاني واحوط منه على جبرها في الوقت الواحد
 لو كان التالف يسوق ونحوها لا يتغير الترخ ونحوه مما يحصل به الحصران للبخارة وان
 كان الذي يقوى فيهما الجبر في ذلك الحول كجبر خيران بعض مال البخارة الواحدة برخ
 البعض الاخر منها في الحول **المسئلة الثالثة** تعقب احتساب الدين و
 التدوير والبخارة ونحوها من المؤنة سبقها على عام الرخ وحصولها فيه لغرضها من
 المؤن دون الترخ منها بعد مضي الحول فانه لا يراعى الخمس في ربح العام الماضي حتى
 استطاعت الرخ فاما من المؤنة بالنسبة الى عام الاستطاعة اقل الاستطاعة من فضلات
 سنين متعده وجب الخمس فيها سبق على عام الاستطاعة وكانت مؤنة الترخ في ذلك
 العام من جملة مؤنة السنة فاحادف سير الرخ في حوله تلك الفضلة المتخذة فلو
 كان حوله فضلة سنة الوجوب مضان مثلا فمضي شعبان المكمل لمحوها قبل سير
 الغافلة للرخ وقد ظل ما يكفي للرخ فانه يجب الخمس في تلك الفضلة ايضا وان كانت الاستطاعة
 حصلت في تلك السنة بل لم يسافر مع سير الرخ في عاصيا فانا لا يحوط ان لم يكن اقوى
 اخراج الخمس كما تروا اقرب به على نفسه سيما فيما لا يعذر فيه نقصا عليه لافا لاسرقت
 وجب الخمس فيما اسرفت فيه وكذا لو ذهب المال في انشاء الحول واشترى فيه من حيلة
 لم يسقط الخمس فان الحول ليس شرط في وجوبه وان جاز له التأخير الى تمام ارفاقه
 لاحتمال تجارة مؤن له ولو زاد ما اعد للمؤنة من جوب ونحوها اخرج حصة ما عند
 تمام الحول اما ما كان مبناه على الزيادة على الحول كالفرش والاولى بل واللباس
 فالاقوى عند الخمس فيها فضلا عن العبد والفرس مثلا نعم لو فرض الاستثناء على وجه
 لا يكون من المؤن فالاحوط ان لم يكن اقوى اخراج الخمس منها والله اعلم
المسئلة الرابعة لو كان عند مال الخ لا خمس فيه فالاقوى اخراج المؤنة
 من الرخ دونها خاصة ومع التوزيع وان كان هو احوط سيما الاول نعم الظاهر
 عند احتسابها عند من دار وعبد ونحوها اما هو من المؤنة مع عدمه من الرخ

مع عدم تمكنه من ادائها
 العام الرخ على الحوط
 كجبرها لاجلها
 العالي
 ولو لا فكا لغيره لم يرد

الخمسة
 فخر على عار لقرأه
 من باب طهره
 انفقوا اوراقا وقرعوا
 من صبح جابر

وبينا ما يجب فيه الخمس

بل يقوى لك ومن قام غيره بمؤنة لوجوب وتبع وكذا ما بقي من مؤنة السنة لئلا
 مما كان مبنيا على الدوام كالدار والعبد والفرس ونحوها نعم لو تلفت واراد شراء غيرها
 احتسب له من مؤنة تلك السنة ولو باعها دخل منه في الذي يريد ان يسجد
 فان نقص اكله وان اتفق به ربح دخل في الارباح التي يجب فيه الخمس وكذا كل ما اتخذ
 للفقية اذا اراد بيعه ولو مات المالك في انشاء الحول بعد الرخ سقط المؤنة في
 باقية واخرج الخمس منه كالموافق عند الاحتياج الى بعض ما ظهر من المؤنة والله اعلم
المسئلة الخامسة الرخ المتخلف في القسايح مثلا في كل يوم بمئة
 الرخ الواحد في السنة يؤخذ منه مؤنة السنة التي مبدتها من حين التكتب
 على الاصح ويحصر الباقي بل لا يحوط ولا قوى لك في البخارة الواحدة اذا تعدت
 ربحها بالقلب مثلا في تلك السنة بل على الاقوى والاحوط ذلك ايضا في
 البخارة المتعددة فيؤخذ من مؤنة السنة التي مبدتها ما عرف ويحصر الباقي ولا يراعى
 لكل ربح حوله باقراؤه ولا باس باحتساب مقدار ما وقع منه من المؤن قبل
 حصول الرخ منه بعد حصوله ولو لم يحصل الرخ في تلك السنة بل حصل في السنة
 التالية ففي احتساب مؤنة السنة السابقة منه ويحصر الباقي ويجعل المبد سنة
 حصول الرخ بعد انقضاء الاولى ويخرج مؤنة منها منه ويحصر الباقي ويجعل لا يتخلو
 ثابتهما من قوة **المسئلة السادسة** الخمس في العبد في جميع اقسامه حتى
 هذا القسم على الاصح فليس لمن في ملكه التصرف فيه بعد استقراره بوجه من الوجوه
 بل لو كتبت مثلا لعينه ولو في ضمن المشاع تلفت ضمنه ولو ربح كان له حصته من الرخ
 نعم لو كتبت بالذمة ودفعه فداء ثم لم يتم ذمته ولكن لا حصته لمن الرخ في المال
 المفروض شراءه في الذمة وليس له ان يتم التصرف به بل لا يحوط ان لم يكن اقوى ذلك
 في ضمن هذا القسم قبل الحول وان جاز له التأخير اليه ارفاقا به وجاز له ايضا اعطاءه
 من عين اخرى نعم لو نقل الرخ من يملكه مثلا مع الحاكم جاز له التصرف فيه ولا حصته
 له من الرخ بل لو فرض تجدد مؤن له في أثناء الحول على وجه لا يقوم بها الرخ انكف فيه

بل لا قوى جواز التصرف
 قبل تمام الحول وعند
 الحصة للرخ شرطها
 اذ امر الله تعالى
 اقامته
 القائل

في الخمس

الفصل في معرفة الخمس في كل ما كان له الزرع
 بغير مع وجوده بل بقوى ضمان المستحق العالم بالمال مع الشافعي **الكتاب الثاني من الارض**
 المسترفة للذين من مسلم ولو عكس بل مطلقا للمستحقه اليه منه يعرض سواء كانت ارض
 مزروع او مسكن او غيرها وسواء كانت مما فيها الخمس كالأرض المفتوحة عنوة للمعالي
 اهل الخمس بل او بيتا بها لا ثا والثالث فيها او غيرها مثل الارض التي اسلم عليها
 اهلها طوعا فانه يجب على الذي اخبر فيها وان باعها من ذي حريل ومسلم ولو
 الاصل بل ولو ردها باقائه بل وبخلافه وجب قوت ولا يقطع الخمس باسلامه بعد
 دخول الارض في ملكه بخلاف ما لو كان قبله ولو بعد لغيره قبل القبض الذي يتوقف
 عليه الملك ولو عكس ذلك في من مثله بعد شريطة بالقبض فاسلم الناقل قبل الاقباض
 ففي اخذ الخمس ضمانا او غيرها العتق ولو اشتراها من مسلم ثم باعها منه او من مسلم
 آخر ثم اشتراها كان عليه خمس الاصل مع خمس الاجرة احاس وهذا حتى يقضى قيمتها
 ولو اشتراها مشرطا ففي الخمس لم يصح بل فكذلك لو اشتروا كونه على البائع الا بعد اذ
 اداء مقداره عنه فانه بقوى جوارحه ومقتضى هذا الخمس مصرف غيره على الاصح
 محله رقبه الارض فخره بل الخمس حينئذ مع ذم من دفع عوضه اليه من اخذ من القدر
 وبين اجازة من يملك من غير فرق في ذلك بين ارض الزراعة والغرض البناء وان كان
 ليس له فله الغرض البناء فان عليه ابقاها بالاجرة كما ان عليه اخذ قيمته الارض ولو
 بدلت فمقوم حينئذ مشغولة الغرض البناء بالاجرة ثم ياخذ تلك القيمة ولا حول
 ولا نصيب هذا القيمة من الخمس بل لا يثبت حتى على الحاكم لا حين الاخذ ولا حين
 الدفع على الاصح **الكتاب الثاني في الحلال للخلط بالحرام** ولو من غير كسب مع عدم تميز
 صاحب اصله ولو في عدد محض ولا قد ايضا كذلك ولو على الاستاعة في الخلط
 معه فانه يخرج منه الخمس حينئذ اما علم صاحبه بغيره وقد رآه بالمال وجب فصله
 ولا خمس بل لو علم في عدد محض فالأحوط التماس من جميعهم فان لم يمكن ففي سحر
 المالك بالفرقة او توزيع المال عليهم بالتوبة ويرجع حكم مجهول المالك ويجوز فيها

الأحوط في غير الشري
 اشتراط اداء مقدار
 الخمس عليه طمنا
 دارمها

بل التوبة هو الأقوى
 طمنا دارمها
 العالي

الغرض
 غرض البناء
 غرض الزراعة
 غرض التجارة
 غرض الصناعة
 غرض الزراعة
 غرض التجارة
 غرض الصناعة

في ما يجزئ من الخمس

وسطها ولا يجزئ منه بالخصوص كما لا يجزئ ذلك في غير المحض الذي يتصدق به
 على من شاء وان كان الاحوط الصدقة به عليه مع فرض كونه محلا لذلك من غير فرق
 في المال الموروثين كونه بقدر الخمس او زيدا وانقصه لو علم قدر المال وجهه المأ
 جري عليه حكم المجهول ولا خمس كذلك لو علم زيدا من الخمس اجمالا وانقص كذلك
 فان كان في الذمة اقصر على دفع ما يرفع به يقين الشغل وان كان في العين فالأ
 التماس ولو بالصلح مع الحاكم بما لا يعلم زيادته على ما في ذمته وان كان بقوى مع
 كون المال في ذمته الاكفاء باليقين ايضا ولو المالك وجهه المقدار تخلص منه بالصلح
 فان ابي قصر على ما يرفع به يقين الشغل كما سمعته في سابقه وان كان الاحوط
 صلحه بما يرفع على ما يعلم زيادته على ما اشتغلت ذمته به ومصرف هذا الخمس صرف
 غيره على الاصح بل لا يتوقف على الاذن من الحاكم في القيمة فيكفي دفعه مع فرض التمسك
 بل بقوى جوارحه دفعه من غيره ولو تبين المالك بعد اخراج الخمس مثلا فالأقوى
 الضمان حتى للصف الذي يرفع فيه الحاكم بعنوان انه للاهماء ولو علم زيادة الحرام
 عن الخمس بعد اخراجه منه تصدقا بالزائد ولو خلط الحرام بالحلل عمدا خوفا من كثرة
 الحرام والتحصيل بمقتضى الخمس عصي واجزء اخراجه ولو كان خليط الحرام مما فيه
 الخمس ايضا وجب خمس اخرجه من الظاهر ولو قتل شيئا بما وضعه المختلط جائزا
 لولي الخمس الرجوع على كل منهما في خمس المختلط دون ما اخذ في مقابلته حتى لو جهل
 فانه يخرج خمسة صدقة عن صاحب كغيره من مجهول المالك ولو تصرف في المختلط
 تحقق موجب الخمس فيه لم يسقط الخمس عنه وان صار الحرام في ذمته وارتفع الاختلاط
 فان لم يعرف قدر المختلط لم يخرج خمسة لالأحوط دفع ما يتقن به برأيه ذمته والأقوى
 الاكفاء بدفع ما يرفع به يقين الشغل ولو كان الحرام المختلط بالحلل من الوقف العام
 او من الخمس ومن الزكاة فالأقوى كونه كعلوم المالك سيما في الزكاة والوقف
 العام والله العالم **مسئلتان الأولى** الظاهر عند اعتبار التكليف والحرية
 في الكثرة والغوص كما سمعته في الملة وان وجب الاخراج على الولي والسيد بل بقوى

لا يترك طمنا
 دارمها
 ع
 الأقوى اخراج الخمس
 في صورتين اذا كان
 في العين طمنا
 دارمها
 اذا لم يكن هناك استحقاق
 للملكية او الملكة ذلك
 الغير ولا يفعل مقتضا
 وكذا في السابق طمنا
 دارمها
 ع
 محل تأمل لا يبعد
 وجوب دفع الزائد
 لها او غيره
 شكل بل الظاهر ان
 للمعلوم المالك وهم
 الفقراء لتعين كونه
 مجهول المالك قبل
 الخلط طمنا
 مائة
 لكن اذا مضى العام
 ياخذ من المقابل
 طمنا او غيره
 العالي

في النجس

تعلق النجس في مال غير الكلف المختلط والارض الشتره لو كان ذميا بل لا يخلو وتعلق
 بما يفضل من مؤنة الشتره في ربح مال الطفل وزد غيره ونحوها بما سمعته الكلف
 من وجه وان كان الاوجه خلافة **المسئلة الثانية** فاعرف عما عباد
 الحول في وجوب النجس في جميع حاله حتى الارباح وان جاز الشاخر اليه حيا طم الكسب
 ولو ادا الشراي جاز له وليس له الرجوع بعد ذلك لو بان عند النجس مع تلف العين وعند
 العلم بالحال فامع بقاء العين او تلفها مع علم المشتري بالحال وكون الذم على الوجه
 المزبور فالأقوى الرجوع فيه **المسئلة الثانية** في قيمته ومشتقته وغير مسائل
الاولى يقسم النجس ستة اشياء على الاصح سهم لله تعالى شانه وسهم للنبي وسهم
 للامام وهذه الثلاثة لان لصاحب الامر روحى له الفداء وتخل به وجه واحد بها
 بالاصالة وسهمان وراثته وثلاثة للامام والمساكين وابناء السبيل **المسئلة**
الثانية لا يجب استيعاب كل طائفة فلو اقصر من كل منها على واحد جاز كما لا
 يجب التساوى لو ادا البسط عليهم بل الأقوى جواز تخصيص طائفة بـ **المسئلة**
الثالثة شقق النجس من انفس المطلبين هاشم دون المطلبين اخرين
 على الاصح بالابوة فلو ان نسب بالام لم يحمل له النجس وعلت له الفداء على الاصح وهم
 بنو ابي طالب العباس والحارث وابي طالب من غيرهم بين الذكر والانثى بل يعرفون
 في هذا الزمان الا المنسوب الى الاولين بل يعرفون الا في ذريةهم الاولين وبني
 قديم الامم علقه بالنبي على غيره او غيره ولا يصح منى النسب على الأقوى نعم
 قد يجمل للذم لجهول الحال بعد معرفة علته بالنسب على الاصل لم يستحقه على وجه
 يندرج فيه الاخذ لنفسه مع ان الاولى بل الاوطان لم يكن اقوى على دفع من عليه
 النجس من يجب نفقته عليه سيما الزوجة وسما اذا كان موسرا على معنى جواز
 احتساب ما وجب عليه من النفقة مما عليه من النجس اما دفعه اليه لغير ذلك مما
 يحتاجون اليه ولم يكن واجبا عليه كالفاء مثلا ونفقة من يمولون به فلا بأس كما لا بأس
 بدفع غيره لهم ولو لا اتفاق حتى الزوجة المصرة وجه **المسئلة الرابعة**

الاحوط الاخراج
 من اموالهم
 العالي

خلاصة كتاب الاول
 ج

وبيا حكم النقل

يجب اتصال جميع النجس الى الامام بحال بطييء في اخذ نصفه بصرفه في ممانته
 النصف الاخر على اهله بقدر كفايته ومقتضا فان فضل من شئ كان له وان اعوزا
 من نصيبه على الاصح **المسئلة الخامسة** لا يجوز دفع الزاد على مؤنة الشتر
 للمشتري ولو دفعه وان جاز ذلك في الزكوة والا قوى اعتبار الفقير الشاخي اما السبيل
 اى المسافر سبطا غير وصية على الأقوى فلا يصرفه الفقير بل لا نعم بقصر فيه
 المحتاج في بلد التسليم وان كان غنيا في بلد كعرفته في الزكوة التي حكمها حكم ما اضاف ذلك
 في جميع ما تقدم من الفروع فيه بل في غيره مما ياتي مثله هنا كالنيرة والقبض ونحو ذلك
 مما لا يخفى جواز دفعه في المقام فلا حظ وبغير ايمان بالمعنى الاخص وفي حكمه جميع نجي
 النجس ولا تعب للمعدن على الاصح وان كان الاول ما لاحظته الرخاء في الاصل دسمة النجس
 بارتكاب الكبار بل يعقوب عند الجواز اذا كان في الذم اعانة على الاثم واغراء بالفسق في
 المنوع عنه والظاهر الحاق من تضعف كل فئة بها **المسئلة السادسة** لا يجوز
 جواز نقل النجس من البلد الى غيره وان وجد المشتري ولكن مع القمان اقامه عنده فلا ضمان
 لو تلف من غير تعريض ولا فرق في ذلك بين البلد القريب البعيد ان كان الاولى دفع
 في القريب ما لم يكن مرجح البعيد لو كان باذن القريب مع وجود المشتري لم يكن عليه ضمان
 في الاقوى اولى منه ولو وكله فضله عن بالولاية العامة ثم اذن له في نقلها ولو تعدل نقل
 ولا يستحق وجب النقل الاقوى بل مؤنة النقل من الكلف ولو كان له دين في فقه
 شخص في بلد اخر جاز الاحتساب به محسنا ولم يكن من النقل كذا لو نقل من النجس من ماله الى
 بلد اخر فله حصة عوضا عنه ولو كان له مال في غيره بلد وكان فيه النجس جاز له نقله الى بلد اخر
 مع القمان وان كان الاولى دفعه في بلد المال والا قوى جواز تولي من عليه النجس من نصيب
 غيره الامام اليه بنفسه وان كان الاحوط احتياط شديد في دفعه الى نائب الغيبة وهو
 المجتهد الجامع للشرائط اما ما يرجع الى الامام روحى له الفداء فلا بد من دفعه اليه بل
 وايه فيه فان لم يكن في البلد نقله اليه بل الاقوى جواز النقل الى غيره من في البلد بل الاولى
 والاحوط ذلك اذا كان هو افضل **المسئلة السابعة** بعدت جوارى على النجس

والنصف المسمى بالزاد
 في قوله روحى له الفداء
 على الاحوط نقله
 دار بقائه

في الانتقال

الدفع من غير العيين التي هو فيها من غير فرق بين الفقة العريض وبين حق الامام ثم روي له
 الفداء وغيره وان كان الاصل اعتبار دفع المدفوع له بذلك سيما في حق الامام ثم روي له
 الفداء كما انه عليه دفع العريض في نفسه لا في غيره بقوله لا يفتقر لها باعضاها ما لم
 يكن على وجه شرع لو كان الخس في عين فدفعت حق الطوائف مثلا من غير ملك هو التصرف
 المشاع فيه فاذا دفع الحق عوضا لا من ملك الجميع ولا يبره من الخس سواء كان في العين او
 في الذمة لا يقبض من له القبض من المشتري والمحاكم والا حوطان لم يكن اقوى عند الخصم
 ولو كان الخس في الذمة جاز اعادة الحاكم الشرعي على الامام ثم روي له الفداء بما له في ذمة
 اخر بل اقوى جواز ذلك في الجميع اما اعادة شخص معين من الطوائف فالاحوط ان لم يكن
 اقوى عند خصمه وله احتساب ما له في ذمة احد الطوائف فحساب له احتساب ذلك من
 حق الامام ثم روي له الفداء باذن الحاكم وبقية العالم **المبحث الثالث في الانتقال**
 وهي ما يفتقر الامام من الاموال للخصوص كما كان للشيء وفيه فضلا **الاول**
 في فداها وهي عدة منها الارض التي لم يوجف عليها بيجل ولا ركاب سواء انجلى عنها
 اهلها او سلموها للمسلمين طوعا ومنها الارض الموات التي لا يفتقر بها لا يستعملها
 او لا ينقطع عنها واستيلائها او لغير ذلك ولم يوجف عليها ملك لاحد كالمغاور
 او جري ولكن قد باد ولم يعلم الا ان فليس منها جنة موات معمو المفتوحة عنوة
 حين الفتح ثم قد يقوى ان منها المعوق عند الفتح المعلوم احياء الكفار لم يعد نزول
 اية الانتقال ومنها سيف الجوار وسقوط الاهار بل كل رضى رب لها وان لم تكن جوار
 بل كانت قابلة للاستئصال من غير كلفة كالارض التي تخرج في جلبة والغلات وغيرها السهابة
 بالمجربة ومنها راس الجبال وما يكون بها مما هو منها وبطون الادوية والاجام من
 فرق في النشأة بين ما كان منها في رضى الامام وغيره ما على الاصح بل كان لم يكن الاولا
 من الموات بل كان كانت في المفتوحة عنوة حال الفتح اما لو صارت جبلا واستويت
 بعد ان كانت معوق حين الفتح فهي اية على ملك المسلمين ومنها ما كان للملوك من
 ظايع وصفايا في المفتوحة عنوة اذا لم تكن غصبا من محرم المال ومنها ما هو الغنيمة

الكتاب
 في الفقه
 في الاموال
 في الفدا
 في الانتقال

الاحتياط
 في الاموال
 في الفدا
 في الانتقال

الاحتياط
 في الاموال
 في الفدا
 في الانتقال

الاحتياط
 في الاموال
 في الفدا
 في الانتقال

وبما حكمها

كفر من جواد وثوب مرتفع وجارية حسنة وسيف قاطع ودرع فاخر ونحو ذلك
 ما لم يحجب لولا يمكن في الغنيمة مصطفى فلا شيء له على الاقوى ومنها الغنائم التي لا يفتقر
 باذن الامام ثم ومنها ارث من لا وارث له ومنها للعادان التي لم تكن لمالك خاص
 او بالاجاء **الفصل الثاني في حكمها الظاهر باحتة جميع الانتقال للشيعة**
 في زمن الغيبة على وجه يحري عليها حكم الملك من غير فرق بين الغني منهم والفقير
 نعم الا حوطان لم يكن اقوى اعتبار الفقير ارث من لا وارث له بل الا حوط تقسيم
 فقراء بلده والحق من ذلك ان لم يكن اقوى يصاد له ان باب الغيبة بل يقوى حصول الملك
 بجازة ما هو كالباح من الانتقال لغير الشيعة ايضا مثل الاحتياط من ارض الانتقال
 واحدا الثمار من الاشجار التي هي ملك لا يبعد ذلك في المأخوذ من ارض المفتوحة
 عنوة مما جرت السيرة بمعاملة المستول عليه بمعاملة المباح مثل الاحتياط للاحتياط
 ونحوها مما لم يكن له مال كخارج الا حوط دفع طسوق ارض الانتقال للشيعة
 نوطس النص على فداها الى الامام ثم قد لا يجوز وكذا انا حوام للشيعة ما لم يفرهم
 من الخس الارض المفتوحة عنوة وتقبلها من بدل الجار والقاسمة معه وعطائاد
 واحدا الخراج منه وغير ذلك مما يصل منه الى الشيعة من الجار وابناعه بل انا حوا
 ايضا جميع ما لهم ولغيرهم من الخس في يد غير الشيعة مما لا يرون فيه الخس من غير فرق
 بين ما كان مت من ربح تجارة وغيرها كما لا فرق بين المالك والمساكن والمساكن وغيرها
 وان كانت الاباحة في النشأة كدسيه الاصل منها ولو وقع سلطان الشيعة ارضا
 من اهل الحرب فالاحوط ان لم يكن اقوى الرجوع فيما استولوا عليه من الارض غيرها
 الى باب الغيبة ان لم يكن الفتح باذنه والجرى عليه حكم الجهاد الصحيح كان الا حوط
 ان لم يكن اقوى الرجوع اليه ايضا اذا اتفق سلطان السلطان المزبور على ما كان في
 يد غيره من سلطان الخالفين في فعل به ما تقتضيه قواعد الشرع والله العالم والحمد
 لله رب العالمين اولا واخرا وظاهرا وباطنا ثم الكتاب بعون الملك
 محمد بن محمد

قول
 في الفقه
 في الاموال
 في الفدا
 في الانتقال

الاحتياط
 في الاموال
 في الفدا
 في الانتقال

کتابخانه



بسم الله الرحمن الرحيم

والله رب العالمين صلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين **ولبعد** يقول العبد
المقصر العارث محمد حسن ابن المرحوم الشيخ باقر قدس سره انه قد التمس جماعة من الاخيار
والصلحاء الابرار ان يكتب لهم رسالة على سبيل النجاة المختصرة من كتابنا الكبير مشتملة
على بيان افعال مناسك الحج وما يترتب على الاخلاص بها من الكفارات طالبين بذلك
معرفة التقوى فكان ذلك في العمل قريب الى التقوى وكذا الذكر واغلى ما يحتاج لشدة الا
حتياج فاجبتم الى ذلك وسميتها هداية الناسك من الحج والعمرة والمعتمرين والله سبحانه
استعين ويا ما اسئل الهداية الى الحق المبين **كتاب الحج والعمرة** ينبغي ان يعلم
ولا انتم يستقيم ان اراد السفر بها واغنىها الفصل والابتداء من الله تعالى في عاقبة
بالكيفية المعروفة وهى ان يقول بعد صلوة الركعتين مائة مرة وهو ساجد اللهم انى
استغنى في هذا السفر بحسب خيرة في عاقبة والوصية وقطع العلايق بينه وبين
من له علاقة والعتقة قال اللهم انى استريت بهذا الصلوة سلامتى وسلامة راعى
اللهم احفظنى واحفظ مامعى سلم مامعى بلغ مامعى بلغ مامعى يبلغ مامعى يبلغ
الحسن الجميل وصلوة ركعتين ويقول اللهم انى استودعت نفسي واهلى ومالى فدى
ودينائى الخوف واماننى وخاتمته على واربع ركعات يصليهن فى بيته بقرعى كل
ركعة فاتحة الكتاب قل هو الله احد ويقول اللهم انى اقرب اليك حين فاجعاهن
طافى في اهلى ومالى بل يبلغ جميع عيال الدي بلى ثم يقول اللهم انى استودعت الغنىة
نفسى واهلى ومالى وولدى والشاهد منا والعامس اللهم احفظنا واحفظ علينا اللهم
اجعلنا في جوارك اللهم لا تسلبنا نعمتك ولا تغير ما بانا من فاضلتك وفضلك

[illegible]

فَمَا يَسْتَحِبُّ لِمَنْ أَرَادَ السَّفَرَ إِلَى الْحَجِّ

وَأَنْ يَقُولَ عَلَى بَابِهِ مِثْلًا تَقَالُ وَجْهَهُ الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يُوجِبَ لَهُ وَيَقْرَأَ فَاعْلَمْ أَنَّ
أَمَامَهُ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَأَنَّ الْكَرْسِيَّ الْمَوْجُودَ مِنَ التَّوْحِيدِ كَلَّمَ يَقُولُ
اللَّهُمَّ احْفَظْنِي وَاحْفَظْ مَا مَعِيَ وَسَلِّمْ مَا مَعِيَ بِلَغْنِي بِلَغْنِي مَا مَعِيَ بِمَا لَغْتُ
مُحْسِنَ الْحِيلِ فَإِنْ يَقُولُ حِينَ يَخْرُجُ اللَّهُ أَكْبَرُ بِلَا نَا بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَخْرَجَ وَبِاللَّهِ ادْخُلَ وَعَلَى اللَّهِ
أَوَكَلْنَا نَا بِلَا نَا بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَفْضَلُ وَجْهِي هَذَا بَخِيرٌ وَأَخْرَجَ بَخِيرٌ وَعَوْدٌ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ
الْمَقَامَاتِ الَّتِي يَخْلُجُ مِنْ بَرْدِ الْفَاقِسِ مِنْ شَرِّ مَا دَرَدَ وَمِنْ شَرِّ مَا بَرَدَ وَمِنْ شَرِّ كُلِّ
بَاطِلٍ هُوَ أَحَدٌ بِمَا صَبَّحْنَا أَنْ رَفَى عَلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ اللَّهُمَّ خَلِّ سَبِيلَنَا وَاحْصِنْ سَيْرَنَا وَاعْظِمْ
غَايَتَنَا وَأَنْ يَقُولَ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ مَنَازِلِهِ بِسْمِ اللَّهِ آمَنَ اللَّهُ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ لَا حَوْلَ
لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَلَيْتُ خَيْرَهَا خَرَجْتُ لَهُ وَعَوْدُكَ مِنْ شَرِّ مَا خَرَجْتُ لَهُ
اللَّهُمَّ أَوْسِعْ عَلَيَّ مِنْ فَضْلِكَ وَاجْعَلْ عَلَيَّ طَاعَتَكَ وَاسْتَعْلِي عَنِّي طَاعَتَكَ وَاجْعَلْ بَعْضِي
فَمَا عِنْدَكَ وَتَوَفَّنِي عَلَى مِلَّتِكَ وَمَلِكِ رِسَالَتِكَ تَعَدَّى اللَّهُ آمَنَ اللَّهُ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ
مَا شَاءَ اللَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ عَوْدُكَ بِمَا عَاذْتُ مِنْهُ وَلَا تَكْفُرْ اللَّهُ مِنْ شَرِّ
هَذَا الْيَوْمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَا غَابَ شَيْئُهُ لَمْ يَعِدْ مِنْ شَرِّ نَفْسِي مِنْ شَرِّ غَيْرِي مِنْ
شَرِّ نَسَائِطِهَا وَمِنْ شَرِّ مَنْ يَضِلُّ وَلِيَاءَهُ وَاللَّهُ مِنَ الْخَيْرِ وَالْإِسْمَ مِنْ شَرِّ السَّيِّئِ وَاللَّهُ
الطَّوَامُ وَمِنْ رُكُوبِ الْحَارِمِ كَالهَا الْجَبْرِ نَفْسِي بِاللَّهِ مِنْ كُلِّ شَرٍّ لِيَقْبَلَ ذَلِكَ جَلَدِي
الرُّكُوبَ مِثْلًا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ بِسْمِ اللَّهِ سَبْعًا وَهَلَّا سَبْعًا
وَيُحْمَدُ سَبْعًا فَإِذَا اسْتَوَى عَلَى رَأْسِهِ مِثْلًا قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَرْكَبُنَا وَجَلَدُنَا فِي الْبَرِّ
وَالْبَحْرِ وَرَفَعَنَا فِي الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِهِ تَفَضُّلاً سَخِيحاً الَّذِي مَقَرَّنَا
هَذَا وَمَا كُنَّا مَقَرَّنِينَ وَأَنَا أَلِيَّ بِنَا لِلْمُقْبِلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
هَذَا لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ عَلَيْنَا بِحَمْدِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ سَبْعًا وَاللَّهُ تَعَالَى وَحَمْدُهُ تَعَالَى يَقُولُ سَتَقْبَلُ
اللَّهُ الَّذِي عَلَى الْأَهْوَالِ الْفُيُومِ وَأَتُوبُ إِلَى اللَّهِ عَفْوَ ذُنُوبِي لَا يَعْزِمُ الذُّنُوبَ
الْإِسْمَ وَيَقْرَأُ أَمَّا الزَّيْنَةُ لَا يَسْبِقُ فَرَأَتْهُمَا أَمَّا أَمَّا التَّخَرُّقُ عَصَا الرُّكُوبِ السَّبْعُ فَمَا يَعْزِمُ
لَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ الْمَطُوطِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ فِي الصُّعُوقِ وَأَنْ يَدْعُو بِكَلِمَاتِ الْفَرَجِ سَيَاذًا

[illegible]

فما كنت أحب ان يفر الى الحج

هو شفاء من كل داء واما ان من كل خوف واستعصا جثام من عقيق احمر مكتوب على
احد جانبيه ماشاء الله لا قوة الا بالله استغفر الله وعلى الجانب الاخر محمد وعلى آله
وخاتمهم فيزوج مكتوب احد جانبيه الله الملك وعلى الجانب الاخر الملك الله لا اله الا
الله الفخار واستعصا عيسى من لوز مر والاول ان يكتب في ريش سهلس وحر به واما الله
ما ورصانه نعار سره ويخفر راس العصا ويضع عينه والفتك والتمخاض سفره والثوب
فيها باللوز والسكر والتوب الحظ والحمل ويخوذ ذلك ثمانية اسب الزمان والمكان ولا
يشغل ان يكون حلقه السفره من حديد لم لو كان السفر لزيادة التحسين عليه السلام
كوه الشوق بل يقصر على الخبز واللبن اذ كان من اهل البلدان القريه واخيار الرقة
من الثلاثة مضاعفا وليكونوا مواقين له ولواضطر الى السفر فحده يقل ماشاء الله
لا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني وحشي وعق على وحدي واذا غبتني كما اني ينبغي لقلبي
لو سافر في الايام الكروهه بقصد فحشوسها مضافا الى القصد للسفر ليقبل لوجود
ونفسه شيئا مما يطير منه الناس اعتصمت بك يارب من شرها اجده نفسي فاحفظني
من ذلك بل يفتح له الفعل فحصد الخراف لاهل الطيرة وبقيل النخ ضر والاسد
انعوزت دانيال والجب من شر هذا الاسد ثلاث مرات والبيسوتة في ارض قضا
ربكم الله الذي خلق السموات والارض ثم استوى الى العرش الى قوله تبارك الله رب
العالمين ولينادي داخل في طريق يا صالح يا ابا صالح ارشدنا رحمك الله تعالى في
طريق البحر احمره وليمرق في دن المسافرين الذي فرض عليك القرآن لولاك
الى معاد ماشاء الله وليلتقط خير حبيبات بعد اسماء اولي العزم وهم نوح وابراهيم
وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وآله ويتبع شيع المسافر وتوديعه والذمام
له بان يزوده الله التقوى ويوجهه الى كل خير ويقضي له كل حاجته ويسلم له دينه و
دينه واما سر وبردة سالما الى سالمين وان يحسن له العتابة ويجعل له الموعنة و
يسهل له المحرقة ويفر له البعد ويقهر الهمم ويوصيه بتقوى الله ثم يقول على
ركعة الله عز وجل ثم ليؤذن خلفه وليمركا هو المشهور في العمل ويتبع ان يخاف له اهل

[illegible][illegible]

وَالْحَبِيبُ رَأْسُ السَّيْفِ الْحَجَّ

والمسيح اذ كان في سفر الحج ونحوه وايضا فظ السافر على حية لقمان الذي اقامه الله
الحكيم لولده يابتي اذا سافرت مع قوم فاكثرا استشارهم في امرك واكثر التفتي وجوههم
وكن كريما على نازك واذا دعوك فاجبه واذ استعانوا بك فاعنه واستعمل طول القصة وكثرة
الصلوة وسخاء النفس بما معك من دابة واما وازداد الاستشهادك على الحق فاشهد لهم
واجهد رايك اذا استشاروك ثم لا تفرح حتى تثبت وتنظر ولا تجرح مشورة حتى تقوم
فيها وتقعده تمام وياكل تضع وانت مستعمل فكونك وحكمك في مشورتك فان من لم
يخص القصة في استشاره سلبه الله رايه وتزع منه الامانة واذا رايته على ايات يمشون
فامش معهم واذا رايته يعملون فاعمل معهم واذا قصد قوا واعطوا قرضا فاعطهم وامسح
لمن هو اكبر منك سنا واذا امر بك بامر وسئلك شيئا فقل نعم ولا تفلح فاعطاني ولتومر
واذا تخبرتم في الطريق فانزلوا واذا سلكتم في القصد فقفوا وتواورا واذا رايتم شخصا واحدا
فلا تسلموه عن طريقكم ولا تسترشدوه فان الشخص الواحد يربى بعد يكون عين النصوص
او يكون هو الشيطان الذي جبركم واحد والشخصين ايضا الا ان ترون ما لا ارى فان
العاقل اذا بصير بغيره شيئا عرف الحق منه والشاهد يرى ما لا يرى الغائب يابتي اذا
جاء وقت الصلوة فلا تؤخرها حتى صلها واسبح منها فاعاد بين وصل جمعها وتوكل على
راسخ وجلا تمام على دابتك فان ذلك سريع في دبرها وليس لك من فعل الحكماء
الا ان تكون في محلي عكسات التمدد لاسترجاع الفاصل واذا فرت من المنزل فانزل عن
دابتك وابدا بعطفها فاعاد نفسك واذا اردتم النزول عليكم من بقاء الارض فاعاد
لونا واليهما ترتيبه واكثرها عيشا واذا نزلت فصل وكنت قبل ان تجلس واذا اردت
قضاء حاجتك فاعاد المذهب في الارض واذا دخلت فصل وكنت ثم وقع الاثر
التي جلت بها واسم عليها وعلى اهلهما فان لكل بقعة اهلا ومن الملائكة واذا استطعت
ان لا تاكل طعاما حتى تبتد ونصديق منه فاصل وعليك بقرآن كتاب الله ما دمت
واكبا وعليك بالتسبيح ما دمت غاملا وعلا وعليك بالدعاء ما دمت خاليا وياك
والسفر في الليل وسري اخره وياك ورض الصوت يابتي سافر في سفك وحقق

[illegible]

۱۲۰
 کتاب التوحید
 مؤلفه علی بن ابی طالب
 در شرح احوال و صفات
 احوال و صفات
 مؤلفه علی بن ابی طالب
 مؤلفه علی بن ابی طالب

في المواضع المعينة للحرمان

التعميم والجملان والحد بيته فالظاهر لها ما كان مخصوصة لادنى محل الذى هو
للعمره واختلفت بالقرن البعد الاقوى والا حوط الاحرام بالصبيان من المقات
وان دحضت فليس الخط خاصة فى الخ فمجردون ح ويحبهم الولي ما يجب على الحرم
اجتنابه ويفعل عنهم كل ما يجوزون عنه من تلبس وطواف وسعي وغير ذلك ويجب
الكفارة والغداء عليهم من ماله بفعل الصبي ما وجبه الله اذا وسهوا وعدا
على الاصح ويجب عليه الهك في الشئ ايضا فان عجز صام وامر الصبي بالصوم
وكل من جعل ميقات كالشامى والعراقى يربى على تخليفه يجب عليه احرامه
وان لم يكن من اهله ولو حج على غير ميقات كفته المسامحة له في برا وجعل فان
لم يستر كاهه الظن وتو بتين فساد طه يتقدم الاحرام وكان لم يتجاوزا عدل و
كما يعود مع الامكان لو ظهر التأخر ولو لم يعرف هذه الميقات لاعلى ولا طها
احرم من بعد بحيث يقن انه لم يحرم والميقات الاحرم ما وبكى اسم والنية اليه
هي الداعي عند نافي مواضع الاحتمال والظاهر احاطة الواقت بالحرم فلا تعد
حينئذ المسامحة ثم الا حوط له ان لا يملك طريقا لا يترقبه ميقات وان
كان الاقوى خلافة هذا وقد عرفت سابقا انه لا يجوز الاحرام قبل الميقا
الاول سمعت ولا يجوز به المرد عليه لوضول الامع مجد بالنية والتلبس وكذا
لا يجوز التأخير عنه اختيارا حتى لو كان مريضاً متكاما من النية والتلبس احرم
منه كل وان لم يتمكن من التعميم فاذا زال العذر تجوز ولا يجب عليه العود
الى الميقات على الاصح وان تمكن ثم لو كان له عذر عن اصل نساء الاحرام كما
والجهل ولم يرد الشك ثم قال المنافع وبالله ارادة الشك عادى الى ميقات
ان لم يكن امامه ميقات اخرى والا حرم عنه على الاصح وان كان الا حوط العوي
الى الميقات الاول فان تعدد ولو لصيق الوقت ولم يكن ميقات اخرى حرم
زال العذر واذا لم يكن قد دخل الحرم والاخرج منه واحرم جئنا زال ولو فاته
والا حوط ان لم يكن اقوى في الحايض اتى لم يحرم من الميقات للجهل حتى دخلت

[illegible]

والاحوط الى ما يقدر
الكالحا بضع ظمربنا
فامر ع

في قول احرا عشرة التمتع

الا حوط تركه طلق
اليمين ولو في غيره مما
المضومة كما عرفت
نعم يجوز دفع التمتع
بالأطعمة اذا كان في
تركه ضررًا كما عرفت
فاما ما قيل في
حل اشكال طلقها
حل مقتضى
ان يصح التمتع
والاشكال
فانها لا ترفع
اليمين
والاشكال
فانها لا ترفع
اليمين
والاشكال
فانها لا ترفع
اليمين

الاشكال
فانها لا ترفع
اليمين
والاشكال
فانها لا ترفع
اليمين
والاشكال
فانها لا ترفع
اليمين

في قول احرا عشرة التمتع

الرجل الرأس الذي حده هنا منابت الشعر ولكن ايضا فاليد الاذان دون غير
ولا فرق في الاصح والاحوط بين تحريم الرأس ووضع القناع عليه وستره بالتوب
وبين غيره ذلك من افراد التغطية وستر الرأس حتى الطين والخبث لجل المتاع و
الطبق ونحو ذلك بل لعل منه او بمعناه وستر في الماء وغيره من المائعات كما
لا فرق بين جميع الرأس وبعضه في ذلك كله نعم لا بأس بعصا القربة احتيازا وافتات
الماء مثلا عليه والحكم له والتوسد ولو العامة اما التصديك لاحتياط والاقوى
اختصاصه بالضرورة بل وكذا التلبس بالتمتع ونحوه اذا كان مستلزما لبعض
الرأس بل لاحتياط عند التبريد ان كان يقوى جواره نعم الظاهر ارادة المداصرة
من التغطية فلو رخصه بالبحث يستمر عن التمسك لم يصبر لم يكن تغطية وكان له حكم
التبديل هذا كله في الرأس اما الوجه فالاقوى جواز تغطية جميعه فضلا عن بعضه
وان كان الاحوط العدة بل لاحتياط التكفير عن ذلك بالاحكام مسكين بل لاحتياط
نيت التكفير اذا اراد التغطية بل يقتضي ذلك كما ان يكره له ان يجوز ثوبه فوق انفه
بل يكره له ان يجوز انفه ثوبه من اسفل ولو غطي بستر ناسيا فله كراهي الغطاء واجبا
وجبة التلبس متحبا بل هو الاحوط التماسع عشرة تغطية الوجه للمرة حتى
ارادة التمسك على نحو ما مضى في تغطية الرأس للرجل اذ هي احوافها وجهها كما
ان احرا عشرة لا فرق بين الكل والبعض فحرم عليها النقاب على الاصح والاحوط
ولو تعارض عليها مقتضى الصلوة والاحرام ولو تعدل والتدل فالاقوى التحريم
والاحوط تقديم الصلوة فستر بعض الوجه مقتضى ستر الرأس نعم يجوز لها ان
الى التمسك فضلا عن الانف والقر للستر بل ومطلقا بل الاقوى عدم وجوب التمسك عليها
وان كان هو الاحوط بل لاحتياط القد بستره مع التمسك وان زال وان التمسك
والخشي للتمسك لستر الرأس الوجه لو غطتها معا وجبت الكفارة بخلاف تغطية
احدهما العشرة في التبديل للرجال خيرا واعلى راسه ساترا بان يجلس
محل مسقوف وكيفية او غار به مظلة ونحو ذلك فالمرثية فلا بأس كما لا بأس

الاحكام
فانها لا ترفع
اليمين
والاشكال
فانها لا ترفع
اليمين
والاشكال
فانها لا ترفع
اليمين

الاحكام
فانها لا ترفع
اليمين
والاشكال
فانها لا ترفع
اليمين
والاشكال
فانها لا ترفع
اليمين

في وجوب الاحرام على الرجل الى الفكة

تروى في الحرم كيف شاءت كانت لا لباس بالمتى في ارض الحرم على الوجه المتعارف الذي لا يتقدم بقطع شيء من بنائه ولا يجوز له الاحتشاش من الحرم ليد واتيه والله العالم

تليها الاول لا يجوز تقبيل الحرم ولا تحيط به بشئ من الكافور بل ولا غيره من الطيب يجري عليه حكم النسل الشام وان فقد الكافور **الثاني** كل من يريد التيمم الى مكة يجب عليه الاحرام لنفسه عمرة او غيرها قبل الدخول الى حرما وان كان قاطنا فيها وقد خرج في حادثة مثالا الخارج حرما الا ان يكون مريضا لا يستطيع ذلك مع ان السبب التيمم لم لو كان الخارج لا يتجاوز الحرم لم يجب عليه الاحرام لدخولها ولو امر السيد عبده بدخولها احرم وان لم ياذن فيه بالخصوص بل لو كان ابنا فالاحوط له الاحرام ولو امره بدخولها وهاء عن الاحرام لم يجز طاعة كما ان الاجرة لو استوجرت على دخولها كك مثلا لم تصح ولو كان ممن يتكرر دخوله بحيث يدخل في الشهر الذي خرج فيه كالحطاب الحشاش الراعي واهل الميرة ومن لم يصغر يتكرر دخوله وغيره اليها لم يجب عليه الاحرام بل بقوى جواز ذلك لمن يتكرر دخوله من هؤلاء ولو بعد التيمم الا ان الاحوط خلافه كما ان الاحوط الاحرام لمن يدخلها ايضا لمباح وان اغفل له

تروى الاحرام كحل السلاح وتغطية الرأس بالغفر ويحذر ذلك وجرى عليه حكم المصدد لو فرغ من التمكن من اتمام النسك ولو كان قد دخلها عمرة ثم خرج منها فان عاد اليها قبل مضي شهر من الاحلال والاحلال والخروج جاز له الدخول حلالا لا لظن بل الله ذلك ايضا لو كان يحج بل بقوى ذلك لو كان دخوله قبل مضي شهر من يوم الخرج من ذي القعدة الى الاحلال والاحلال بل ولو كان بعد احلاله من الاحرام با شهرا وان كان الاحتياط لا ينبغي تركه والله العالم **الثالث** تعرف سابقا ان احرام المرنين كاحرام الرجل لا فيما استثناه من لبس الخط والطيل وسائر الزم بخود ذلك ولو حضرت المرنين المقات جازها الاحرام ولو كانت حائضا ولكن لا تصلي صلوة الاحرام ولو تركت الاحرام ظنا منها انه لا يجوز رجعت الى المفات ولو بعد عليها ذلك احراما من موضعها ان لم تكن دخلت الحرم والاخرجت الى ادى الحبل والاحوط حرما الى الفكة

الاحرام
فصل في احكامه
باب احكامه
الاحرام
الاحرام

وان كان هو الاحوط
فصل في احكامه
الاحرام

الاحرام
الاحرام
الاحرام
الاحرام

الاحرام
فصل في احكامه
الاحرام

الاحرام
فصل في احكامه
الاحرام

في تلك افعال العمرة وهو الطواف

عليه من الحلقان تعدد راحمت من موضع الامكان ولو مكة والله العالم **الثاني** من افعال العمرة الطواف وهو ركز فيها كما انه ركز في غيرها من النسك يبطل تركه بعد ان يخرج من الاركان الا ان المراد من تركه في الحج التمتع والقران والافراد عند هذا مقام ذي الحجة وفي عمرة التمتع عام حتى يصب وقت وقوف عمرة وفي العمرة المفردة المجردة له تمام العمل بل كذلك الجماعه في الافراد والقران بناء على عدم وجوبها في سنتها كما هو الاصح والافضل تلك السنة نعم الظاهر خروج طواف النساء عن ذلك اذ هو واجب غير ركز يقوى علما لاحتياج الى الحلق بعد فساد النسك بتعدد ترك الطواف المتعبر به مثلا والاحوط التحلل بافعال العمرة واحوط منه البقاء على حواصر مع ذلك الى ان ياتي الفعل الفاتق في عمله ولو في السنة الثانية ولو في الطواف في الحج والعمرة قضاءه بنفسه ولو بعد اداء المناسك وانقضاء الوقت والاحوط ان لم يكن اقوى عادة التيمم معه ولو بعد عليه العمرة او شئ استنادا بغير ان يبعث بهذا ان يكون بدنه لو واقع بعد الرجوع الى اهله وطواف الحج وان كان الاقوى عدم الوجوب ثم هو كرك في العادة ولو جعل وفي الناسي لو واقع بعد التردد كما انه ينبغي له تجديد سنة الاحرام بعمرة لو جاء للذلة فيقفى القانت قبل الايمان بافعالها او بعده وان كان الاجتهاد بحكم الاحرام الاول ولو شك في المنزلة ان طواف الحج والعمرة لغاذا واحدا في ذمة فالاحوط اعادها ومن نسي طواف النساء حتى رجع الى اهله لم يحل له النساء حتى يفسد او يابس سواها للوراء او لا ولا يترك قبل الرجوع الى اهله ولكن كان يتعد عليه الرجوع بنفسه او يتعسر استبابه بل لا يبعد ذلك مع عدمها ايضا وان كان الاحوط الرجوع بنفسه سيما اذا كان بالقرب من مكة ولا مانع له من الرجوع ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة فيحرم عليهما تمكين الزوج قبل الايمان به ولو كانت ابغضه بنفسه او غيره قضاء عنه ولتبر وجوبا ويقوى جواز فعل الغير عنه ولو تبرعا من طواف طواف الحج كان بالتحديد في تأخير الشئ الى زمان سابق على صدق اسم الفداء ولو قبل الفجر اما التأخير الى غير جائز مع التمكن ومع عدمه يجوز حتى يضيء الوقت ويجب على المتمتع تأخير الطواف

لا يترك هذا الاحتياط
فصل في احكامه
الاحرام

لا يجب هذا الاحتياط
فصل في احكامه
الاحرام

الاحوط البعث حتى في
العمرة ايضا
فصل في احكامه
الاحرام

الكفارة في الجاهل لا
توقف على الواقف بل
يجزى ابطال النسك با
لترك والاقوى العادة

العمرة وان كان احوط
فصل في احكامه
الاحرام

والاحوط مراعات
الترتيب في طوافها
فصل في احكامه
الاحرام

لا يترك هذا الاحتياط
فصل في احكامه
الاحرام

في مستحبات طواف العرة

من المرفوع استلم بشمال اليد واليمين والتمك من الاستسلام بها وبغيرها بشمال اليد
وباليد اليمنى اما في ذنبا ومشا في قهاهده تلتهدى بالموافة اللهم تصدقنا
بكنايك وعلى سنة نبينا محمد وآله لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد
عبده ورسوله وان الامة من ذريته وبنيتهم حجي في ارضه وشهدته على عباده
صلى الله عليه وعليهم امنت بالله وكفرت بالجبث والطاغوت وباللات والعزى
وعباد الشياطين وعبادة كل يدعي من دون الله فان لم تستطع ان تقول هذا
فبعضه وقول اللهم اني بسطت اليك يدي فيما عندك عظمت رغبتي في كل سبحة
انغصبت وارجو اني اعود بك من الكفر والفعل والفقر ومواقف الحزن والذنب
والاخوة الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله سبحانه
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر الله اكبر من خلقه واكبر من عاينه واحده
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت ويعطي من يشاء
ويؤخر عن كل شيء قد برى وصلى الله على محمد وآله والسلام عليهم وعلى جميع المسلمين
اللهم اني اومن بوعدها ووافي عهدك ثم لي اجد في الطواف ويستغفر في كل سبحة
استلام في كل شوط مع الامكان زيادة على الابتداء والاختتام ولكن مشغولا
في طواف بقراءة القرآن والذكر والدعاء والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله
من الماشي واللهم اني استلكت باسمك الذي يمشي به على ظلال الماء فما يمشي به على جرد
الارض استلكت باسمك الذي يمشي به عرشك واستلكت باسمك الذي يمشي به
اقلام ملائكتك واستلكت باسمك الذي عاك به موسى من جانب الطور فاستسبح
له والقيت عليه حجة منك واستلكت باسمك الذي غفرت به لحوذاء ما قبله من
وما تأخر وامت عليه نعمتي ان تفعل به كذا وكذا اللهم اني اليك فقروا في خائف
من غيري فلا تغربني في لا تبديل اسمي وكل التهنيت الى باب الكعبة فصل على النبي
والدوقل فيما بين الزين العالي والحجر الاسود وبنا انما في الدنيا احسنه وفي الآخرة
حسنه وقها عذاب النار ويستغفر استسلام اليك في كل شوط من طوافه ثم يقول

قوله
من المرفوع
استلم بشمال
اليد اليمنى
واليمين
والتمك من
الاستسلام
بها وبغيرها
بشمال اليد
واليد اليمنى
اما في ذنبا
ومشا في قهاهده
تلتهدى بالموافة
اللهم تصدقنا
بكنايك وعلى
سنة نبينا محمد
آله لا اله الا
الله وحده لا
شريك له وان
محمد عبده ورسوله
وان الامة من
ذريته وبنيتهم
حجي في ارضه
وشهدته على
عباده صلى الله
عليه وعليهم
امنت بالله وكفرت
بالجبث والطاغوت
وباللات والعزى
وعباد الشياطين
وعباد كل يدعي
من دون الله فان
لم تستطع ان تقول
هذا فبعضه
وقول اللهم اني
بسطت اليك يدي
فيما عندك عظمت
رغبتي في كل سبحة
انغصبت وارجو اني
اعود بك من الكفر
والفعل والفقر
ومواقف الحزن
والذنب والاخوة
الحمد لله الذي
هدانا لهذا وما
كنا لنهتدي لولا ان
هدانا الله سبحانه
الله والحمد لله
ولا اله الا الله
والله اكبر الله
اكبر من خلقه
واكبر من عاينه
واحده لا اله الا
الله وحده لا
شريك له له الملك
وله الحمد يحيي
ويميت ويعطي من
يشاء ويؤخر عن
كل شيء قد برى
وصلى الله على
محمد وآله والسلام
عليهم وعلى جميع
المسلمين اللهم اني
اومن بوعدها ووافي
عهدك ثم لي اجد في
الطواف ويستغفر في
كل سبحة استلام
في كل شوط مع
الامكان زيادة
على الابتداء والاختتام
ولكن مشغولا في
طواف بقراءة
القرآن والذكر
والدعاء والصلوة
على النبي صلى الله
عليه وآله من الماشي
واللهم اني استلكت
باسمك الذي يمشي
به على ظلال الماء
فما يمشي به على
جرد الارض استلكت
باسمك الذي يمشي
به عرشك واستلكت
باسمك الذي يمشي
به اقسام ملائكتك
واستلكت باسمك
الذي عاك به موسى
من جانب الطور
فاستسبح له والقيت
عليه حجة منك
واستلكت باسمك
الذي غفرت به لحوذاء
ما قبله من وما
تأخر وامت عليه
نعمتي ان تفعل به
كذا وكذا اللهم
اني اليك فقروا في
خائف من غيري
فلا تغربني في لا
تبديل اسمي وكل
التهنيت الى باب
الكعبة فصل على
النبي والدوقل
فيما بين الزين
العالي والحجر
الاسود وبنا انما
في الدنيا احسنه
وفي الآخرة
حسنه وقها عذاب
النار ويستغفر
استسلام اليك في
كل شوط من طوافه
ثم يقول

في مستحبات طواف العرة

اللهم تب علي حتى لا اعصيتك واعصمني حتى لا اعود ثم يرفع يده بجمادته ويقول يا ولي
العافية وخالق العافية ورازق العافية والمنعم بالعافية والمثاق بالعافية والمفضل
بالعافية علي وعلى جميع خلقك يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيمهما صل على محمد وآل
محمد واورق العافية ودوام العافية وتتمام العافية في الدنيا والاخرة يا ارحم الراحمين
وينبغي ايضا استقبال الميزاب قائلا اللهم اعتق رقبتي من النار واوسع علي من
رزقك الحلال واдрع عني شر فقة الجن والانس فقة العرب والعجم وادخلني الجنة
برحمتك واجزني برحمتك من النار وعافني من السقم وعن النبي ما من طائف
يطوف بهذا البيت حين نزول الشمس حاسرا عن راسه خائفا يقارب بين يديه
ويشرف بصره ويستلم الحجر في كل طواف من غير ان يؤذي احدا ولا يقطع ذكر الله على
الاكتب الله له بكل خطوة سبعين الف سنة ورفع له سبعين الف درجة و
اعتق عنه سبعين الف درجة عن كل رقيقة عشرة الاف درهم ويشفعه في
سبعين الف من اهل بيته وقضى له سبعين الف حاجة انشاء من حجة وانشاء من
ويستغفر ان يكون في تمام طوافه فاشيا لا ركايل هو الا حوط على سكرته ووقا
في شبهة صرعا ولا مضطام من غير فرق بين طواف الزيارة والقدم وغيرهما كما لا
فرق بين الاشواط جميعها بل لا يجوز له الطواف اختيارا على يديه ورجليه على الا
صح من غير فرق بين الواجب والمندوب بل لو عجز الاعن ذلك فالاحوط له ان
وان كان الاقوى لجواز كان الاقوى على جواز الطواف بغير ذلك من الهيئات
الخارجة عن صفة المشي اختيارا وينبغي ان يلزم المستحار المشي بالمتميز والشعور
في المشي السامع ويبسط يديه على اطرافه ويلصق به بطنه وخذاه ويقرب من راسه
طاه ويتوب ويستغفر الله منها ويقول اللهم البيت بينك والبعد عندك وهذا
مكان العائذ بك من النار اللهم من قبلك بالروح والفرح والعافية اللهم ان
علي ضعيف فضاغفني واغفر لي ما اطعتك عليه مني خفي على خلقك ويحجبني من
النار وتخبر نفسك من الذلاء ولو جاوز الميتجار عدا او نسيانا الى الزين فالاحوط

ويستلم العافية ثم

سبعين الف سنة
ويحجب عنه

في مستحب طواف العرة

عند الرجوع بل هو كذا وان لم يفته الى الركن وان كان القول بالجواز لا يخلو من قوة
مع عدم يفتى لما بعد ذلك الى موضع الرجوع طوافا وينبغي ايضا استلام الاركان كلها
سبعا الذي غير الحجر والبيان وهو كذا ومنها وهو كذا ومنها ويجزى بغيره السبع باليدان
كان الاولى الاكثار من اصناف التبرك بك الصاق البطن والوجه والا للترائم القليل
وتحذرك وليستادى من البيت في طوافه ويستحب ان يطوف مدة مقامه بركعتين
وستين طوافا على ايام السنة كل طواف سبعة شواطيف يكون الفين وخمسة ائنة
عشرين طوافان لم يمكن قبل ثمانية واربعين شوطا اثنان وخمسون اسبوعا
كل اسبوع سبعة ايام على ايام السنة الثمينة فان لم يستطع فيما يقدر عليه اذ هو
كالصلوة ان شاء استقل وان شاء استكثر ويكره فيه الكلام الا بالذكر والدعاء
وقراءة القرآن بل ينبغي تحريك كل الشرف في الصلوات والتميز في الشرف في غير الصلوات
الاخشين وغير ذلك مما يكره في الصلوة ويكره الطواف في البركة بل الاولى ترك
لبسها مطلقا من ذي اليهود والمراذية الصلوة طويلا كانت تلتزم قد تها هذا اذا
لم تقم عليه تقطيع الرأس الاحرام والاحرام **الحج الثاني** في واجباته شرط
اجرة او كسيرة وهي امور احدها الطهارة من الحدث الا صغره والا كبر حتى اذا
كان جرحه مندوبه ارجح كذا وتقوم الترابية هنا مقام الماشية ويجزى استقامته
والمسلوس غيرهما من ذوي الاعذار طهارتهم الا خطر ان يترقى البطن الذي يمكن
تجديد الطهارة وازالة النجاسة والبناء كالصلوة التي لا ريب في اولية الطواف
منها بل ان لم يمكن طيف عنه بل لا حوط الاستسابة مطلقا مع فعله المربوب
اولا ولو ذكر في الواجب عند الطهارة من الحدث استئناف معها ولا استئناف
للمسبب لا لصلوته لان الاقوى عند اشتراط الطهارة من الحدث ولو اكبر فبهم
بفتح ذلك مؤكدا فيه بالحوط ولو شك في الطهارة في الاشياء وكان محدثا
سائبا اول يعلم حاله استأنف ما اذا كان عن يقين الطهارة لم يلتفت وكذا لو
شك فيها بعد الفراغ حتى لو علم الطهارة والنقص لم يعلم السابق منهما وان كان لا حوط

الاستسابة
قوله من ذي اليهود
عند اداءه بحسب
وغيره من ذلك
الصلوة
بغيره من ذلك
بغيره من ذلك
بغيره من ذلك
بغيره من ذلك
بغيره من ذلك
بغيره من ذلك
بغيره من ذلك
بغيره من ذلك

في واجبات طواف العرة

لن الاستئناف ولو احدث في الاشياء فان كان بعد تجاوز النصف تطهر في
ولا استئناف ثانيا **فيها** الطهارة من النجس في الثوب البتة على الاصح بل لا حوط
ان لم يكن اقوى عند العفو عن الاقل من الدرهم وفيما لا يتم الصلوة فيه ثم الظاهر
العفو عن دم الجرح والقروح وعن الجاهل به حتى يغفر بل والناسي له ركعتان
كان لا حوط الاستئناف ولو علم في الاشياء ازاله وتم الطواف ثم لو احتاج له
الى فصل ينقطع الطواف بمثلها لا حوط ان لم يكن اقوى من اعادته تجاوز النصف
عد منه فزله وينبغي الاول ويستأنف الثاني **فالشها** حلية اللباس في لا حوط
ان لم يكن اقوى بل لو طاف على ثوب مفضوب وذا بركعة ذلك لم يضر فضلا عن
للعصية بنفس خطية **والبعث** ستر العورة على نحو ما في الصلوة للذكر والامه
في لا حوط ان لم يكن اقوى بل ينبغي القطع بعد جواره من غير ان يخالصها
الحنان للرجل بل الصبيغ لا حوط ان لم يكن اقوى بل والنجس المشكل لم يعتبر
المزلة واقا غير المتكبر فيقوى تاخير الحج الى سنة القنن ولكن لا حوط مع ذلك فعله
واحوط منه الاستسابة ايضا **سادسها** النية وهي عند الداعي ولا يعتبر فيها
اذا يد من التعيين على حسب ما صنعت في الاحرام وغيره في العبادات وان كان الكفر
لن ان يقول اذا زاد الاخطار الجامع للاحتياط في عمرة التمتع مثلا اطوف بالبيت
سبعة شواطيف لعمرة التمتع الى حج الاسلام لوجوبه بقرينة الله تعالى **سابعها**
وثالثها الابتداء بالحجر الاسود والاختتام به والا اقوى عند وجوب قصه
والتمتع به بعد حصوله منه ولو من غير قصد فلو ابتدأ الطائف بغيره مما قبله او
بعده لم يعتد بذلك الشوط الى ان يتم الى اول الحجر فابتداء الحساب منه حتى
لليتمتع معضائما وقع منه سابقا ولا حوط بل الاقوى عند تفرق النية على الاجزاء
والمدار على صدق البتة منه والتمتع به عرفا جاعلا له على تياره نحو الطواف ببيت
البيت بل لا حوط ان لم يكن اقوى اعتبار بحاذة الحج في شوط كما ابتداء بركعة
من غير فرق بين الاول وغيره فينبغي حينئذ وضع علامة للحل لا ابتداء وان

الاستسابة
قوله من ذي اليهود
عند اداءه بحسب
وغيره من ذلك
الصلوة
بغيره من ذلك
بغيره من ذلك
بغيره من ذلك
بغيره من ذلك
بغيره من ذلك
بغيره من ذلك

واجب طواف العمرة

ولو لشقة فان لا الاستانبة جفت والاحوط ان لم يكن اقوى لانظار في الطواف
 عن الميض والظواف من الى الضيق كما ان الاحوط للجمع بين صلوة التائب والمنوب
 عنه للطواف مع فرض تكبيرة منها وان كان الاقوى وجوب الصلوة عليه نفسه
 ولو شرع في السعي فذكر نقصان الطواف رجع اليه فانه ان كان قد فعل منه لا رجة
 ثم اتم السعي من موضع قطعه تجاوز نفسه او لا وان لم يكن فلا ثم الاربعة استأنف
 الطواف من راس ثم السعي ولو شك في عد اشواط طواف الفريضة او حقهها
 لم يلتفت ان كان بعد اعتقاد التمام والانصراف بل وكذا اذا استقر اعتقاد التمام
 وان لم ينصرف عن المطاف وكذا اذا كان الشك في الزيادة كالسبعة والثمانية عند
 الحج ولو كان قبل الوصول الى التمكن استأنف الطواف كما في غيره من صور النقصان
 نحو السبعة والاربعة حتى يخل من الزايد كالسبعة والثمانية وان كان
 الاحوط اتمام ما في يده بعد البناء على الاقل ثم الاستدراك ولو كان طواف
 نافلة فالاحوط ان لم يكن اقوى البناء على الاقل ويجوز الاخلاص الى غير الصلوة
 مع حصول الظن به وان كان قاسقا بل وصليتا فمما يبل طلق الظن كالصلوة و
 ان كان الاحوط خلافا بل الاحوط عند الاخلاص اصاله ولو كان ذكر اعادة الرفع
 عشرها الركعتان اللتان كيفتهما بما نحو كيفية صلوة الحج الا انه يتغيرهما بين
 الحج والاحداث وليست قرائة التوحيد في اولها والكا فيون في الثانية وهما
 واجبتان في الواجب على الاصح ومنه ومنه في المنذر في يبغي الفور فهما
 بعد الطواف ولو في الاوقات التي يكره ابتداء التواف فيها اذا كنا الطواف
 الفريضة ثم يبغي تأخيرها عنها اذا كنا الطواف النافلة وان كانت للكرهية فيها
 ايضا خفيفة بل لا ينبغي ترك الطواف في هذه الاوقات لذلك ويجب على الاحوط
 والا قوى مع الاخبار وجوب الطواف يقاعهما في مقام ابراهيم حيث هو الا
 لا حيث كان على عهد رسول الله ص والمراد من مقام ابراهيم الضربة التي عليها
 اثقة ومن الصلوة فيه الصلوة عند فلوصل متباعدة عنها على وجه لا يبق

لا يترك هذا الاحتيا
 ظمها اذا مر بها
 العالي

الاخلاص
 المقتضى الى ان يمشي
 اليه واجتنب الى الزيادة
 ولو جهل وقت فربما على طوافهم
 2 وكره ان ياتوا من وادى
 وحسن اليها وكذا
 جمع آخر من
 جمع آخر

بل الاحوط الفور
 طنا دارم بقائه

عند

في الثالث انها العمرة ولو لم يسع

عند ما لم يصح بل الاقوى والاحوط اعتبار كون ذلك في جهة الخلف فلو وصل
 امامها اوفى احد جانبيها لم يصح وان كان متصلا بها بل الاولى استقبالها ياها
 بوجهه نعم لو تعد ذلك عليه او قصر لجام او غيره وقد ضاق عليه الوقت
 صلاحها جتما تمكن من المسجد لغيرها الا قرب على الاحوط ولو نساها
 وحس الرجوع لصلاتها فيه مع الامكان وان شق عليه تجزئها من البلد فحينئذ
 من البقاء والاحوط اعتبار تعدد الحرم مع ذلك واحوط من الاستنابة في فعلها
 فيه مع ذلك ولو مات لثا سوطا قضاها الولي عنه ولا قوى جوار قضاء غيره
 الولي والجاهل والعالم كالتاسي لا يبطل شيء من الاضال المتأخرة بتركها حتى
 مع العبد على الاصح واما طواف التا فانه فيجوز صلواتها حيث شاء من المسجد بل
 والبلد غير بل الظاهر جواز تركها والله العالم الثالث من افعال عمرة
 التمتع الى الحج وهو السعي يكن فيها ايضا يبطل الحج بتركه عدا على حسب ما معتمد الطواف
 ولو تركه ناسيا وجب عليه لا بيان به ولو بعد خروج ذي الحجة فان خرج ما
 اليه بنفسه فان تعد عليه بل وشق استناب فيه ولا يحل من اخل به حتى
 يات به بركا بنفسه او ناسيا بل الظاهر لزوم الكفارة لو ذكر ثم واقع والجاهل كالتاسي
 على الاقوى وفيه ايضا يجان الاول في السن قبله وبعد وفيه يستحب
 بعد الفراغ من ركعتي الطواف وارادة الخروج الى الصفا تقبيل الحجر واستلامه
 فان لم يتمكن فالاشارة اليه والاستقاء بنفسه من زمزم دلوا او دولون للشر
 منه وليصب على ياست ظهره ويطهر ويقول وهو مستقبل للكعبة اللهم اجعلني
 على نافعها وزقا واسعا وشفاء من كل داء وسقم وليكن ذلك من الذل لوالدي
 بجدة الحج بل الاولى استلام الحجر قبل الشرب بعده عند خروجه الى الصفا قبل يجت
 له ابيان زمزم والقطع فيها والاستقاء منها بالذلول المزبور والشرب والعقب
 على بعض جسده وان لم يرد السعي ويستحب له الخروج من الباب الذي يقابل الحجر لا
 سود بسكنة ووقار حتى يعطى الوادي والصعود الى الصفا بحيث ينظر الى البيت

وان كان الاقوى ح
 المستحب الاستنابة
 وفضلها حيث شله
 طر بها دارم
 الاحوط في العام
 عمل على التاسي ان يا
 هيا في المقام مهما تمكن
 واحوط منه عادة
 الحج ايضا وكذا الجاهل
 المقصر في صحيحهما نعم
 الجاهل اصل وجوبها
 كالتاسي قسم قبا
 دارم بقائه
 في جواز الاستان بها
 في غير مكان اشكال الا
 اذا فصل القرية الا
 حقا لشر طم طبا
 دارم بقائه
 العالي

في واجبات السبع

بعد البنية ثانياً البنية بالصف على وجه يجعل عقبه الذي هو ما بين الساق
والقدم ملاصقا له والاحوط جعل عقبين فاذا عاد الصق احاط به قد ميه بموضع
العقب ولا وهكذا على الاحوط وان كان الاقوى خلاف ذلك وعليه ترجع استقامة
المسافة بالسبع بينهما وان لم يكن بالخط المستقيم ولكن الاجناب لا ينبغي تركه كما ان لا
ينبغي ترك الصعود للدرجة الرابعة مقدمة وان كان عند وجوبه وسعى الزاكن
باستيعاب المسافة بينهما من مثل عرفا **ثالثها** الختم بالمرءة على وجه يلاصقا
قد ميهما والاحوط القدمين فاذا عاد جعل عقبه في موضع اصابعه ولا يجب
الصعود عليها ايضا وان كان هو الاحوط فيقصد السبع من الاعلى يقصده
من الاسفل يكفي فيه استمرار الداعي لوباء بالمرءة عاملا او ساهيا استأنف
ولا يجزئ بما وقع منه من شوط الصفا بعد ان لم يكن قد استأنف **رابعها** العدة
وهو سبعة اشواط من الصفا الى المرفعة شوطا لا اقلها معا شوط فقام السبع يحصل
حينئذ بالذهاب باربعين الصفا الى المرفعة بالايات ثلثا منه اليها ويجزئ السبع
الذهاب بالطريق المجهود فلو اقيم السبع المحرام ثم خرج من باب آخر لم يجزئ ذلك ولو
سلك سوق الدار يجب فيه استقبال المطلوب بوجهه فلو اعرض ومشى ففقد
لم يجزئ لا يفتقر الالتفات بالوجه قطعا ولو زاد على السبع بطل على حسب ما سمع في
الطواف ثم الظاهر عند تحقق الزيادة لا يقصد هاهنا على انها من السبع فلو تردد في
اشاء الشوط او رجوع لوجهه ثم عاد لم يكن ذلك قادحا في الصفة ولو زاد شوطا فصلا
تغيرت البناء على السبعة والقاء ما زاد وبين الاكمال سبوعين وان كان الاستدلال
في ثابتهما من المرفعة ولم يحصل النسي في شدة ثم ولذا كان الاحوط اختيار الاول ولو
كان الزيادة قبل من شوط القاء ومن يقش عدم ما في يد من الاشواط وشك في ما
بان في بنية البناء لا يفتقر الى الالتفات الى حاله فان كان في الاثنين والاربعين والستين
وهو على الصفا او متوجه اليه فقد صح سبعة للعلم حينئذ بانتهى به فتم سبعة
ولا شيء عليه وان كان على المرفعة او متوجه اليها وعلم بالاثنتين والاربعين والستين

ومن المرفعة الى الصفا شوط
منه
الا فقام
المرءة على شدة
وقد عرفت
وقد عرفت
حال المشي عليها
حلم بقائه
يعني ان سبعة صحيح
ينبغي الاكمال
فلم يبق الا ما قبله
العالى

في واجبات السبع

اغاد سبعة لا تتركه لا يكون ذلك الا مع البناء بالمرءة البطل عدا وهو في ابتداء
السبع فكذلك لو علم الواحد والثلاثين والخمسة والسبعة وهو على شوط لم يعلم ذلك
على المرفعة حتى سبعة والثلاثين في عداه كالثلاثين في الطواف من عدا الالتفات
اليه بعد يقش الفراغ ومع كون الشك فيما زاد على السبع على وجه لا ينافي البنية
بالصفا كما لو شك بينهما وبين السبعة وهو على المرفعة والاستدلال لو كان في
الاشاء ولو نقص ساهيا اكمل من غير فرق بين الشوط والاقلة منه وبين الذكر قبل
قراءة الموالاة او بعده بعد وجوبها منه وبين تجاوز النصف وعدمه على الاحتياط
وان كان الاحوط مراعاة الاجرة كطواف ولو علم النقص لم يدر ما نقص استأنف
ولو زعم الفرع من السبع فاحل ووقع الشاء ثم ذكر اكمل وكان عليه بقية بل الاحوط
ذلك لو علم الطفارة واحل بل الاحوط الجمع بينهما وبين البنية لو كان في شك
يجب فيه طواف النساء كالتحج والعمر المرفدة ولو دخل وقت الفريضة وهو في التحج
في اي شوط كان جائز له القطع ثم البناء بعد الصلوة على ما قطع من اشواط
كذلك الحاجة له واخيره فضلا عما تقدم سابقا من قطع لثنيان ركعتي الطواف
ثم البناء والاحوط مراعاة تجاوز النصف عدمه في الحاجة ويحويها كما ان لا
حوط اعتبار الموالاة في غير ذلك وان كان الاقوى عدم وجوبها فيه بل الاكبر
والاحوط عدم قطع الحاجة التي يمكن تأخيرها فضلا عن قطع الحاجة وصحت
جواز الجلوس في اثنائه للراحة بل وغيرها ولا يجوز تقديم السبع على الطواف لا في
عمرة ولا في حج اختيارا كما انه لا يجوز تقديم طواف النساء على السبع اختيارا فان
عدا طواف ثم اغاد السبع ثم لو قدم ساهيا اجزء كما سمعت الكلام فيه وقد تقدم
الطواف للضرورة والخوف من الحص بل وفيما لو ذكر في ثناء السبع نقصا من طواف
وانه ان كان قد تجاوز النصف في الطواف بالبيت قطع السبع وتمام الطواف ثم السبع
الا استأنف الطواف من راسه لو سعى على دابة معصوبة او فحل بك بطل على الا
قوى كذا البناء للخصوب بل المحمول على الاحوط والله اعلم بالراجح القصير

في احوال الحج وهو الوقوف بعرفة

اصل صلح على عند خطبة اللهم هذه من هذه مما منعت بها عليا من الناس
 فاسلك ان من على بما منعت به على انيسا نك قائما انا بعدك وفي قبضت
 وعند الخرج منها الى عرفة اللهم اليك صمدت واياك اعتمدت ووجهك
 اردت فاسلك ان تبارك في رحلق وقصص في حاجتي وان تجعلني اليوم ممن
 قاهي بهم هو افضل من الثاني من احوال الوقوف بعرفة وفيه مباحث
الاول يجب في البنية على حجة اسمع في غيره مقارنا بالزوال الشمس لكون
 بها من الزوال الى غروبها مستوعبا لذلك على الاصح من غير فرق بين الوقوف
 والمجوس وغيرهما من الاكوان حتى الزكوب على الاصح وان كان الاحوط الاثبات
 بمعنى الوقوف فلو وقف بعرفة وعرفة او ثوبه واذى الجاهز واجب لاراك اغبر
 ذلك تما هو خارج عن عرفة بحجة وان كانت البنية الاو لا وحدها تم الظاهر
 ان المجل نفسه من الوقوف وان كان بكرة ذلك بل الاحوط عدمه لغيره
 ولولم يستوعب لكون هذا اتم وتم حجة لان الركن منه المستحق للزائد واجب غير ذلك
 على الاصح والاحوط ولو افاض قبل الغروب جاهلا او ناسيا فالاشي عليه نعم لو
 تذكر او علم قبل الغروب يجب عليه العودة على الاصح فان لم يفعل اثم بل الاحوط لو
 الدم وان كان غاملا اثم وكان حجة صحيحا وجبه سيدته فان لم يقدر مصاما
 عشر يوما بمكة وفي الطريق وعند اهله والاحوط التولي فيه ولو عاد قبل العرة
 لم يلزمه شيء على الاصح والاحوط الكفارة كما ان الاحوط ان لم يكن اقوى لحاق القصر
 بالعامد ولو حن او اغنى عليه وسكروا نام في تمام الوقت بطل وقوفه بخلاف بين
 الوقت ولو وقف اليوم الثامن على انه يوم عرفة غلط في الحساب وناسيا بحجة
 وكذا العاشر والحادي عشر لم يوراي لاهلال وحده او مع غيره ورددت شيئا منهم
 وهو واجب رؤيتهم ولو وقف في غير عرفة غلط لم يحجره وكذا من وقف في القصر
 الاول من النهار ولو في اهلال ليلة الثامن من ذي القعدة فوقف الناس في
 التاسع من ذي الحجة ثم قامت البنية اثر يوم العاشر لم يحجرهم بل لو حكم من ليل اهلا

وان كان الاقوى
 ظهر لها ادم
 بها
 الاقوى عدم الاحكام
 طه جها ادم فله
 العالي

في واجبات الوقوف بعرفة

الحكمة لاهلال ذي الحجة على وجه يكون يوم التروية يوم عرفة لم يحجر الوقوف معهم
 في الاحوط ان لم يكن اقوى **المبحث الثاني** معنى الوقوف بعرفة ركن من تركه
 عامدا بطل حجة ومن تركه ناسيا ناسيا ركن ما دام وقته الاختياري والاضطراري
 باقيا ولو فات اجزؤه بالشعر ويقوى الحاق الجاهل غير المقصر بكل كل معذرا اما
 للقصر في اصل تعلم الاحكام فالاحوط عدم الاجزاء وان كان هو لا يخلو من قوة
 وقت الاختيار بعرفة من زوال الشمس الى الغروب والاضطرار من الغروب الى
 طلوع الفجر من يوم النحر ولا يجب فيه الاستيعاب بل يكفي فيه المتي محلا في وقت
 الاختيار كما عرفت سابقا هو كالاختياري في بطلان الحج بتركه من العالم
 العامد لو نسي الوقوف بعرفة رجع فوقه بها اذا عرف انه يدرك الشعر قبل طلوع
 الشمس اما اذا علم على طرفة العوات بل ولو بخشي قصر على ادراك الشعر فلو طلع
 الشمس قد تم حجة وكذا لو نسي مثلا الوقوف بعرفات ولم يذكر الابعاد الوقوف
 بالشعر قبل طلوع الشمس وكذا يصح حجة اذا وقف بعرفات قبل المغرب ولم يتيق له
 ادراك الشعر الا قبل الزوال وبالليل بل هو كمن لم يدرك الشعر اصلا على الاصح
 كما انه يصح لو لم يدرك الاختياري الشعر يوم النحر من غير فرق في ذلك بين الناس
 والجاهل وغيرهما من المضطرين اما العامد حجة باطل فاذا لم يتيق له الوقوف بعرفات
 خازا فوقف ليلته لم يدرك الشعر حتى طلعت الشمس فوقف فيه قبل الزوال والصح
 حجة على الاصح وكذا لو ادرك الشعر اضطرار في الليل خاصة واولى بالحق لو
 ادرك معه اختياري الشعر نعم لو لم يدرك الا اضطرار في الشعر فانه الحج على الاصح
 ولو الليل منه وكذا لو لم يدرك الا اضطرار في عرفة ولو ناض عليه وقوف عرفة
 والشعر يعني انه لم يتمكن الا من احدهما اختار عرفة ولو ناض عليه وقوف عرفة
 ادرك اختياري احد الوقوفين معفا اجزؤه ذلك عن حجة الاسلام ايضا وذلك
 الجنون لو حجه بوليه فكل فذلك ذلك والصبي المميز اذا حرم باذن وليه فبلغ
 كذلك بل الاقوى عدم الاحتياج الى تجديد البنية بل لو لم يعلم العبد والصبي

في القصر مع عدم الوجود
 على الشعر اصلا فاعلم
 بل منع فسمي ادم
 افضل الله
 يعني الاختيار بينهما
 ظهر لها ادم فله
 الاجزاء في الصبي في
 الجنون سيما الثاني
 اشكال خصوص صانع
 على سبيل الاستطاعة
 من المقات فله اشكال
 اذا كان الكمال قبل الا
 حرم مع فرض الاستطاعة
 فسمي ادم فله
 العالي

في مستحبات الوقوف لعرفة

بالصدق والبلاغ حتى فرغ من الوقوفين ملاحح حجتهما واجترأ عن حجة الاسلاك
بل لا قوى عدم اعتبارها والاستطاعة المالية من بلدهما وان كان الاختياط لا
ينبغي تركه نعم المراء بالوقوف والمال كالمال والوصف والمال كالمال على الاصح
الثالث في المنهيات وهي كثيرة منها الوقوف في مسيرة الجبل كالحج
منه والغسل لجمع الظهر والعصر باذان واقامتين اماما ما كان او اما موقعا او مقفرا
فما او مقفرا او ضرب خياه بغيره وجمع منافع بعضه الى بعض سدا الفرج بين
وبين احتجاب به نفسه او حذر ان كانت والبادرة الى الدعاء لنفسه والادبير
ولا خوانته المؤمنين اقلهم اربعون والتوبة والاستغفار والاستعاذة بالله
من الشيطان الرجيم والصلوة على النبي وآله والسيح والتجمل بخونها من الكفار
والادعية بل الا حوط على ترك الدعاء بل يكره الزكوة الجلولس اذ لم يقبلها
بحيث يشغل عن الدعاء والابتهاال فيه والافضل الدعاء بالماثور تركه على الجبين
عليه السلام في يوم عرفة وعلى آله والدعاء في الضعيفة ودعاء النبي وآله الذي علم على
قال لا اله الا الله من كان قبله من الانبياء لا اله الا الله وحده لا شريك له لم
المالك ولم الحمد بحجى حجت وببعت وبجيت هو حى لا يموت سيد الخمر وهو
كل شئ قد بر الله لك الحمد كما نقول وخير ما نقول ونوق ما يقول القائلون اللهم
لك صلواتك وسلامك ودينى وخيائى وامانى ولك ترائى وبك حوائى منك
توقى اللهم انى اعوذ بك من الفقر وسائر الصدور من شتات الامر
ومن عذاب القبر اللهم انى استسلك خيرا للرياح واعوذ بك من شر ما يجنى به
الرياح واستسلك خيرا للبلبل خيرا للهارا اللهم اجعل لى فى قلبى نورا فى سمى
وبصرى نورا وفى سمى عظامى دجى عروقى ومقعدى ومقامى مدخلى
ومخرجى نورا واعظم لى نورا يا رب يوم القاءك على كل شئ قد برونى صحيح
معوثة عن الصادق ع اذا وقفت بمرات فاحمد الله تعالى وهلم له ومجده وان
عليه كرامة مائة مرة واقره قل هو الله ما نثر مرة وتجبر نفسك من الدعاء ما حبيت

[illegible]

في مستحبات الوضوء بعدة

جهنم انه يوم دعاء ومسلية وقود بالله عز الشيطان الرجيم فان الشيطان لن
 اهلك في عوطي قط احب اليه من ان يذ هلك في ذلك الموضع الوطى وانا
 تسفل النظر الى الناس واجل قبل نفسك ولكن فيما نقول اللهم رب المساكين
 رقتي من النار واسرع لي من رزق الحلال وادرعني شره في النج والار
 لم لا تمكروا لي اتحاد على لا تسند عني يا اسمع السامعين وبالصبر الناظرين وب
 سر الحاسدين وبالحرم الرحمين استملك ان تصلي على محمد وآل محمد ان تفعل
 ذلك ولا ولكن فيما نقول وانت واضع يديك في السماء اللهم حاجي اليك التي انت
 عطيتهم لا يضرك ما صنعتني وان صنعتهم لا يضرني ما عطيتني استملك خلاص
 فتي من النار اللهم اني عبدك ومملوك ناصي يديك واجل هلك استملك
 ان توفق لما يرضيك عني وان تسلم مني مناسك التي ارتبها عليك يا ارحم
 ربي لك علي ما يذكرك محمد صلى الله عليه واله ولكن فيما نقول اللهم اجعلني من
 صيد عار واظلم عمر واجبت بعد الموت جوة طيبة وفي خيرة الاخرة عافية
 زيادة واحدة ما تترحم وتبصر ما تفرح ثم قال ولكن فيما نقول اللهم اني عبدك
 فلا تجعلني من اجبت ذلك وارحم سيرة اليك من الفج العبق اللهم اني استملك
 وجودك وكرمك ومثلك وفصلك يا اسمع السامعين وبالصبر الناظرين
 الحديث ولتقل عند ما تشرق الشمس ان تغيب اللهم اني اعوذ بك من الفقر
 ومن شئت الاثر من شر ما يحدث لي بالليل والنهار امني الى مستجير العباد
 واسمى خوفي مستجير امانك واسمى في مستجير ابرك واسمى وجهي الغالي مستجير
 بوجهك الباقي يا خير من سئل بالحق على خلقي برحمتك والبرني غافيتك واسمى
 عني شرجع خلقت وفي خرابي بصير اذا اتيت الموقوف فاستقبل البيت وسبح
 ما تفرح وكثر الله ما تفرح ونقول ما شاء الله لا حول ولا قوة الا بالله ما تفرح
 ونقول شهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت
 ويميت ويحيي هو حي لا يموت بيده الخير هو على كل شيء قدير ما تفرح

في استحباب الوقوف بعرفة

انما من سورة البقرة ثم تقرأ قل هو الله احد ثلاث مرات وتقرأ اية الكرسي حتى تفرغ منها ثم تقرأ اية الضحى ان ربك الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام الا انك قريب من الحسنين ثم تقرأ قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس حتى تفرغ منها ثم تتحلى الله على كل عطفه عليك وتذكر النعمة واحدة بعد واحدة فما احسنت منها وتخل الله على ما ارفع عليك من اهل وعال وتخل الله على نعمائك التي لا تحصى بعد ذلك ولا تكلف بعمل وتحمى بكل اية ذكر فيها الحمد لنفسه القرآن وتنتهي بكل تسبيح ذكر به نفسه القرآن وتكثره بكل تكبير تكبيره نفسه القرآن وتخلله بكل هليل هليله تف في القرآن وتصل على محمد وآله اكثر منه وتجهده فيه وتدعوا الله بكل اسم سمى به نفسه القرآن وبكل اسم حسنه وتدعوه باسمائه التي في اخر الحشر وتقول استسلك يا الله يا احسن بكل اسم هو لك واستسلك بقوتك وقد ترك وعزتك وجميع ما احاط به علمك وسبحتك وما كان لك كلها وبحج رسولاك صلواتك عليه والدم وباسمك لا اكبر باسمك العظيم الذي من دعاك به كان حقا عليك ان تجيبه وباسمك الاعظم الاعظم الذي من دعاك به كان حقا عليك ان لا تردّه وان تقطعه ما سئل ان تغفر لجميع ذنوبه في عليك في وتسل الله حاجتك كلها من امر الدنيا والاخرة وترغب اليه الوفاة في المستقبل وفي كل عام وتسل الله الجنة سبعين مرة وتوب اليه سبعين مرة وليكن من دعائك اللهم فكني من التائبين واسمع علي من رزقت الحلال الطيب وادرعني شرهقة الجن والانس وشرهقة العرب والعجم فان نفذ هذا الدعاء ولم تغرب الشمس فاعلم ان ذلك الى اخره ولا تمل من الدعاء والضرع والمسئلة الى غير ذلك مما ورد من الادعية بل يستحب الاجتماع للدعاء في الامصار فان يوم عظيم كثير البركة وهو يوم دعة ومسئلة الثالث من فضائل الوقوف بالشعر المسمى بالزلفه وجمع الشعر الحرام وفيه محبان لكن ينبغي ان يعلم قبل ذلك انه يستحب للفيض من عرفات الى الشعر التكتية والوقار والاستغفار ولا مضار في السراياك فيجب

هذا هو الوقت الذي فيه يفرغ من سورة البقرة ثم تقرأ قل هو الله احد ثلاث مرات وتقرأ اية الكرسي حتى تفرغ منها ثم تقرأ اية الضحى ان ربك الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام الا انك قريب من الحسنين ثم تقرأ قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس حتى تفرغ منها ثم تتحلى الله على كل عطفه عليك وتذكر النعمة واحدة بعد واحدة فما احسنت منها وتخل الله على ما ارفع عليك من اهل وعال وتخل الله على نعمائك التي لا تحصى بعد ذلك ولا تكلف بعمل وتحمى بكل اية ذكر فيها الحمد لنفسه القرآن وتنتهي بكل تسبيح ذكر به نفسه القرآن وتكثره بكل تكبير تكبيره نفسه القرآن وتخلله بكل هليل هليله تف في القرآن وتصل على محمد وآله اكثر منه وتجهده فيه وتدعوا الله بكل اسم سمى به نفسه القرآن وبكل اسم حسنه وتدعوه باسمائه التي في اخر الحشر وتقول استسلك يا الله يا احسن بكل اسم هو لك واستسلك بقوتك وقد ترك وعزتك وجميع ما احاط به علمك وسبحتك وما كان لك كلها وبحج رسولاك صلواتك عليه والدم وباسمك لا اكبر باسمك العظيم الذي من دعاك به كان حقا عليك ان تجيبه وباسمك الاعظم الاعظم الذي من دعاك به كان حقا عليك ان لا تردّه وان تقطعه ما سئل ان تغفر لجميع ذنوبه في عليك في وتسل الله حاجتك كلها من امر الدنيا والاخرة وترغب اليه الوفاة في المستقبل وفي كل عام وتسل الله الجنة سبعين مرة وتوب اليه سبعين مرة وليكن من دعائك اللهم فكني من التائبين واسمع علي من رزقت الحلال الطيب وادرعني شرهقة الجن والانس وشرهقة العرب والعجم فان نفذ هذا الدعاء ولم تغرب الشمس فاعلم ان ذلك الى اخره ولا تمل من الدعاء والضرع والمسئلة الى غير ذلك مما ورد من الادعية بل يستحب الاجتماع للدعاء في الامصار فان يوم عظيم كثير البركة وهو يوم دعة ومسئلة الثالث من فضائل الوقوف بالشعر المسمى بالزلفه وجمع الشعر الحرام وفيه محبان لكن ينبغي ان يعلم قبل ذلك انه يستحب للفيض من عرفات الى الشعر التكتية والوقار والاستغفار ولا مضار في السراياك فيجب

هذا هو الوقت الذي فيه يفرغ من سورة البقرة ثم تقرأ قل هو الله احد ثلاث مرات وتقرأ اية الكرسي حتى تفرغ منها ثم تقرأ اية الضحى ان ربك الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام الا انك قريب من الحسنين ثم تقرأ قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس حتى تفرغ منها ثم تتحلى الله على كل عطفه عليك وتذكر النعمة واحدة بعد واحدة فما احسنت منها وتخل الله على ما ارفع عليك من اهل وعال وتخل الله على نعمائك التي لا تحصى بعد ذلك ولا تكلف بعمل وتحمى بكل اية ذكر فيها الحمد لنفسه القرآن وتنتهي بكل تسبيح ذكر به نفسه القرآن وتكثره بكل تكبير تكبيره نفسه القرآن وتخلله بكل هليل هليله تف في القرآن وتصل على محمد وآله اكثر منه وتجهده فيه وتدعوا الله بكل اسم سمى به نفسه القرآن وبكل اسم حسنه وتدعوه باسمائه التي في اخر الحشر وتقول استسلك يا الله يا احسن بكل اسم هو لك واستسلك بقوتك وقد ترك وعزتك وجميع ما احاط به علمك وسبحتك وما كان لك كلها وبحج رسولاك صلواتك عليه والدم وباسمك لا اكبر باسمك العظيم الذي من دعاك به كان حقا عليك ان تجيبه وباسمك الاعظم الاعظم الذي من دعاك به كان حقا عليك ان لا تردّه وان تقطعه ما سئل ان تغفر لجميع ذنوبه في عليك في وتسل الله حاجتك كلها من امر الدنيا والاخرة وترغب اليه الوفاة في المستقبل وفي كل عام وتسل الله الجنة سبعين مرة وتوب اليه سبعين مرة وليكن من دعائك اللهم فكني من التائبين واسمع علي من رزقت الحلال الطيب وادرعني شرهقة الجن والانس وشرهقة العرب والعجم فان نفذ هذا الدعاء ولم تغرب الشمس فاعلم ان ذلك الى اخره ولا تمل من الدعاء والضرع والمسئلة الى غير ذلك مما ورد من الادعية بل يستحب الاجتماع للدعاء في الامصار فان يوم عظيم كثير البركة وهو يوم دعة ومسئلة الثالث من فضائل الوقوف بالشعر المسمى بالزلفه وجمع الشعر الحرام وفيه محبان لكن ينبغي ان يعلم قبل ذلك انه يستحب للفيض من عرفات الى الشعر التكتية والوقار والاستغفار ولا مضار في السراياك فيجب

في واجبات الوقت بالشعر

ويحكي به ما شاهد به وما سمع وان يقول ذا انتهى الى الكعبة الا من عن عمن الطريق اللهم ارحم موقفي فزدني على سلمك بنى فبصل على مناسكك يا خير المفسر والعشاء الى الزلفه ما لم يستل الوقت بل هو الا حوط والجمع بينهما ما كان واقعا من فصل فوافل المغرب بعد العشاء **البخش الاول** يجب فيه التنية على حسب افع في غيره على الاصح والكون فيه قائما او قاعدا او راكبا وان كان الا حوط سمي التنية فيما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس للرجل غير ذي العدة واحدة ما بين المازين الى الجاهل الى وادي محبة وان جاز مع الزحام الارتفاع الى الحاشية الجبل بكرة يد منه بل الا حوط اجتنابا من مع علة الضميمة ولو نوى الوقوف ووقف قائما عرض له الجحش او الكاهن او نحو ذلك من الاعذار التي لا تكليف معها حتى وقوفه خلا ما لو استوى نحو ما مضى وقوف غيره وهو ركن لكن على معنى بطلان الحج تركه على ولو لم يصب منه في ليلة الفجر الى طلوع الشمس لما لو وقف فيه فيا ناء ويا له وفاض قبل طلوع الفجر بل قبل نصف الليل فالاحق صحة حجة وان اثم ووجوب الحجة بشاة وحديثنا في وقت فيه حين طلوع الفجر الى طلوع الشمس واجب غير ركن بل لا يحوي على وجوب الاستيقا عليه وان كان هو الا حوط كما ان الا حوط ملية فيه فاذ ذلك ايضا وان كان الذي يقوى على الوجوب حوط منه بخلاف البنية عند الفجر للكون فيه وان كان قد نوى للكون به مطلقا اما لو نواه ليلا او نوى لميلت فلا اشكال في التردد ولو لم يكن فيه الا عند طلوع الفجر فبؤى الوقوف ووقف حتى طلعت الشمس كان الركن المسمى منه دون غيره وبحج الحائفة والنساء والضعفاء وغيرهم من ذوي الاعذار والضيقات الا فاضنه من الشعر بعد الوقوف فيه بالنية ليل الفجر قبل الفجر لا جبران بدم الا ان الاولى ان يكون ذلك بعد انقضاء الليل بل لا جبران على الناس في الجاهل لوافاضا وان وجب عليهم الرجوع بعد التذكرة والعلم ولو لا ذلك الوقوف بعد الفجر مع التملك بل هو الا حوط في كل ذي عذر قد ارتفع عذره ووقف وقوف المصطر من طلوع الشمس الى الزوال على الاصح وبطل

الكعب
هذا هو الوقت الذي فيه يفرغ من سورة البقرة ثم تقرأ قل هو الله احد ثلاث مرات وتقرأ اية الكرسي حتى تفرغ منها ثم تقرأ اية الضحى ان ربك الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام الا انك قريب من الحسنين ثم تقرأ قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس حتى تفرغ منها ثم تتحلى الله على كل عطفه عليك وتذكر النعمة واحدة بعد واحدة فما احسنت منها وتخل الله على ما ارفع عليك من اهل وعال وتخل الله على نعمائك التي لا تحصى بعد ذلك ولا تكلف بعمل وتحمى بكل اية ذكر فيها الحمد لنفسه القرآن وتنتهي بكل تسبيح ذكر به نفسه القرآن وتكثره بكل تكبير تكبيره نفسه القرآن وتخلله بكل هليل هليله تف في القرآن وتصل على محمد وآله اكثر منه وتجهده فيه وتدعوا الله بكل اسم سمى به نفسه القرآن وبكل اسم حسنه وتدعوه باسمائه التي في اخر الحشر وتقول استسلك يا الله يا احسن بكل اسم هو لك واستسلك بقوتك وقد ترك وعزتك وجميع ما احاط به علمك وسبحتك وما كان لك كلها وبحج رسولاك صلواتك عليه والدم وباسمك لا اكبر باسمك العظيم الذي من دعاك به كان حقا عليك ان تجيبه وباسمك الاعظم الاعظم الذي من دعاك به كان حقا عليك ان لا تردّه وان تقطعه ما سئل ان تغفر لجميع ذنوبه في عليك في وتسل الله حاجتك كلها من امر الدنيا والاخرة وترغب اليه الوفاة في المستقبل وفي كل عام وتسل الله الجنة سبعين مرة وتوب اليه سبعين مرة وليكن من دعائك اللهم فكني من التائبين واسمع علي من رزقت الحلال الطيب وادرعني شرهقة الجن والانس وشرهقة العرب والعجم فان نفذ هذا الدعاء ولم تغرب الشمس فاعلم ان ذلك الى اخره ولا تمل من الدعاء والضرع والمسئلة الى غير ذلك مما ورد من الادعية بل يستحب الاجتماع للدعاء في الامصار فان يوم عظيم كثير البركة وهو يوم دعة ومسئلة الثالث من فضائل الوقوف بالشعر المسمى بالزلفه وجمع الشعر الحرام وفيه محبان لكن ينبغي ان يعلم قبل ذلك انه يستحب للفيض من عرفات الى الشعر التكتية والوقار والاستغفار ولا مضار في السراياك فيجب

في الرابع انها هو الضل في

ولو زاد استظهارا فلا بأس دون ذلك في الفصل اخذها من متى يجوز من غيرهما من الحرم ولو ادى محض على الاصح عدا المساجد منه سبب الحرم والخوف لا يجوز من غير الحرم والمدار على متى الحصان خرج عن مقامها الصغر او كبر استخا او غير ذلك لم يخرج كالايجري ما كان من غير الحرم بل يصير فيما ان تكون ايكارا اي لم يرم الحجار بها منه ولا من غيره بل لا حوطا على اطارها مع ذلك وان كان الاقوى خلافا لم يستحبها الا لظافة كما يستحب ان يلقطها النفاط وان تكون برشاء اي منقطعة كالبينة مثل اس لانفلة ولا تكون صماء ولا سوداء ولا بيضاء ولا حمراء ولا يكره منهن شيئا الرابع الضيق الى متى بعد ان اخاف من الشره مناسكة الواجبة عليه فيها يوم الفري لا تارة **فهي** روى جمة العقبة بما يمتد من ميانا لا يكفي الوضع ونحوه بنا لا يصح عليه بناء ويجب مقارنة اول الرمي للبينة التي تعرفت فيما مضى للمراعاة وما فيها مستند على حكمها الى اخر الرمي ان كان الاحوط ان اراد الاثبات بها على الوجه الضيق عليه البينة فحين كون نفي الاسلام وغيره وتعيين الحجرة والوجه والعدد والاداء والقرينة يقول روى جمة العقبة يوم الفري سبب الحج الاسلام مثلا لاداء الوجوه فريته الى الله تعالى والاحوط ان لم يكن اقوى عدم تقرب البينة على الرميات ويجب كونه بسبع حصيا كما يجب اصابتها بحجارة او موضعا يمكن من التسع على وجه يستدل به فلا يكفي الوقوع دونها ولا الاصابة بفضل غير كما لو اصابها عنق بعير مثلا فترك البعير فاصابت الحجرة ولا اصابته غيرها كما لو اصابها باحصاة اخرى صابت هي العقبة ولو الرميته لم لو وقعت على شيء فاختلت على الحجرة او مرت على شئها حتى اصابته الحجرة جاز وكذلك ان اصابته شيئا صلبا فوقعت باصابتها على الحجرة ولو شكت في الاصابة لم يخرج من الرمي في الرمي لا يجري الرمي التسع دفعة بل يورى ثلثين مثله دفعة وكان كل واحد منهما يابدا لا خلافا في الاصابة به حيث واحدة بخلاف ما لو اتسع لهما الاخرى لم يجب له رميته وان اختلفا في الاصابة لم يستحب الا في الطهارة من الخلل بل ياره بل وفيما لم يفسد على الداء بان يقول والحصى في يده لا يخلو ان تكون الجدي

في روى جمة العقبة يوم الفري لا تارة **فهي** روى جمة العقبة بما يمتد من ميانا لا يكفي الوضع ونحوه بنا لا يصح عليه بناء ويجب مقارنة اول الرمي للبينة التي تعرفت فيما مضى للمراعاة وما فيها مستند على حكمها الى اخر الرمي ان كان الاحوط ان اراد الاثبات بها على الوجه الضيق عليه البينة فحين كون نفي الاسلام وغيره وتعيين الحجرة والوجه والعدد والاداء والقرينة يقول روى جمة العقبة يوم الفري سبب الحج الاسلام مثلا لاداء الوجوه فريته الى الله تعالى والاحوط ان لم يكن اقوى عدم تقرب البينة على الرميات ويجب كونه بسبع حصيا كما يجب اصابتها بحجارة او موضعا يمكن من التسع على وجه يستدل به فلا يكفي الوقوع دونها ولا الاصابة بفضل غير كما لو اصابها عنق بعير مثلا فترك البعير فاصابت الحجرة ولا اصابته غيرها كما لو اصابها باحصاة اخرى صابت هي العقبة ولو الرميته لم لو وقعت على شيء فاختلت على الحجرة او مرت على شئها حتى اصابته الحجرة جاز وكذلك ان اصابته شيئا صلبا فوقعت باصابتها على الحجرة ولو شكت في الاصابة لم يخرج من الرمي في الرمي لا يجري الرمي التسع دفعة بل يورى ثلثين مثله دفعة وكان كل واحد منهما يابدا لا خلافا في الاصابة به حيث واحدة بخلاف ما لو اتسع لهما الاخرى لم يجب له رميته وان اختلفا في الاصابة لم يستحب الا في الطهارة من الخلل بل ياره بل وفيما لم يفسد على الداء بان يقول والحصى في يده لا يخلو ان تكون الجدي

على شكل ولا اذا انما شيئا صلبا فلو وقع اصابت الحجرة نعم ولا فمورد هذا الشافعي او غيره ثم اصابته لحدثت كسرها اذا لم يزل العالي

القول في افعال منى

المنى هو ماء حياض فاحصته من ارضه من على غير منى يقول مع كل حصاة الله اكبر اللهم اشركني الشيطان اللهم تضد يقا بكاتبك وعلى سنة نبيك اللهم اجعله حجامة ردا وعلا مقبولا وسعيا مستكورا وذنا مغفورا فاذا ايدت وحلت وجبت من الرمي قل اللهم بك وثقت وعليك توكلت فقم الزيت وضع المولى نعم النصير و يستقر بعد عشرة اذرع والاضل خمسة عشر ذراعا والحد في الرمي بان توضع الحصى على الاقدام وتدفع بظفر السبابة بل هو الاحوط والرمي اجابا بل يستحب الشئ الذي يجار واستقبال جمة العقبة على وجه يكون مستدبرا القبلة بخلاف غيرها فانها تبتلعها والقبلة الشان الذبح والقرينة فصول **الاول** هو واجب على الملتزم ولوندا ولو مكبا على الاحوط والاقوى من المفرد وان كان مفردا بل القارن على معنى عدد وجوب اصل القران عليه اما لو نذر مثلا وجب عليه كما يجب عليه ايضا بالاشارة شعار والتقليد يتغير طول الماذون في التمتع بين الذبح عنه وبين امره بالصوم ولو امتنع المولى عن الذبح فحين الصوم على الملوك وليس السيد نعم ولو ادرك الملوك التمتع احد الموضين مستقازا لم يلزمه القدرة ومع التعداد الصوم **الثاني** من لم يجد الهك ووجد ثمنه واراد ان يضرب وضمعه على الاقوى عند من يشق به يد نجه عنه طوى الى الحجة فان لم يوجد في العاء الفضل في ذى الحجة والاحوط مع ذلك الصوم ولا يجب عليه بيع شيء من ثياب الفيل في الهك وان كان لو ضل اجزاء في الاقوى الاحوط الصوم ولا يجب عليه الشك الا في حال التخصيل وان كان هو الاحوط والمدار على القدرة في موضعه لا يله الا اذا تمكن من بيع ما في يده مما لا يضرب به او من الاستدانة عليه فيجب بل الاحوط البيع بدون ثمن المثل ولا يجزئ الهك الواجب الواحد الا عن واحد من خيف فرق بين حلف الضرورة والاخبار وبين اهل خوان واحد غيرهم وبين الحنة والسبعة وغيرهم نعم يجزئ المذنب كالا مخرج عن المعتك كاشا ما كان ولو ضل الهك فذبحه غير صاحب تاو باقتضى امره عند في الاقوى لو علم بالان الاحوط والاول تعريفه

اذا وجد الهك الناقص فالاحوط الجمع بينهما بين ما في المتن فلهذا حرام ما قاله الاحوط في حال الفقدان الجمع بين الاشتراك وبين الصوم حكمها حرام بقائه

هذا الاضطرار لا يلزم حكمه كذا في قوله العالي

في حكم من يحد الهدى

في اول يوم الثوراني والثالث فيه يذبح في عشت وبليص في منبه ويحط
 الاكل عنه ومن ضل هدى به وجلبه شره آخر فان وجد بعد الشراء ذبح الضال
 ويستحب له ذبح الشاة معه ايضا ولو وجد بعد ذبح الذي اشتراه استحب من ذبح
 ذبحه ايضا ولا يخرج شيئا من الحكم الواجب الذي يوجب من حق التسام والجلد
 عن منى امره لم يكن له مصرف فيها اخرجه منها ولو اشتراه من المسكين مثلاً الثالث
 من يحد الهدى ولا يثمنه يصوب له وجوب عشرة ايام ثلثه منها مواتية ولا فضل جعل
 يوم عرفته اخرها وان فقدت على يوم القرية لو اقصى على يوم التزوية وعرفه اخره
 الثالث بعد ايام القرية ان كان بمنى والا فيوم القرية لو ضل ذلك غنار على
 وان كان الا حوط الا فصار على حال الضرورة وفي هذا التقريب ولو فات يوم التزوية او
 يوم عرفته صامها في الحج والا حوط المباداة فيها بعد ايام القرية وان لم يكن بمنى الا ان
 الاقوى ما عرفت كان الاقوى جواز فقدها من اول ذي الحجة بعد التلبس للغير
 وان كان الا حوط حينها في الثلثة المشقة بالغير يحصل ان الاقوى على الاثم
 بتأخيرها تمام ذي الحجة عند العياد ايام القرية ان كان بمنى خلا عن الاجزاء الا
 ان الاحياط لم يعرف لا ينبغي تركه نعم لا يصح صومها الا في بعد التلبس للغير
 ولو باحرام عرفها وان كان الا حوط التلبس الحج كما انتهى فيها التوالى لا بما عرفت
 غيره سواء كان بعد ذلك على الاصح والا حوط ولو خرج ذنبا لم يجز له فيها حتى يحد
 فلو مات خرج من اصل ما لم يغيره من يقين عليه هلك ولو قصر في التزوية وزعت
 على الجميع فان لم تنص الحصة بهلك وجب الحج مع الامكان والا صوم في الذبح على
 الاقوى لو وجد هلك بعد يوم الثلثة كان له الاجتزاء بالصوم ان كان الاضل
 له الرجوع الى الذبح بل اظهره في نفسه اذا كان ارجح ان قبل تمامها ولا يجب على
 الخارج عن تمام التمس الا شراك مع غيره ببعضها بحد منه مع الصوم وان كان
 هو الا حوط هذا كله في صوم الثلثة واقام السبعة فهو ما افارجع الى اهله و
 لا يفي في التوالى على الاصح وان كان هو الا حوط ايضا ولو عرض له ما منع من صوم

في اول يوم الثوراني والثالث فيه يذبح في عشت وبليص في منبه ويحط
 الاكل عنه ومن ضل هدى به وجلبه شره آخر فان وجد بعد الشراء ذبح الضال
 ويستحب له ذبح الشاة معه ايضا ولو وجد بعد ذبح الذي اشتراه استحب من ذبح
 ذبحه ايضا ولا يخرج شيئا من الحكم الواجب الذي يوجب من حق التسام والجلد
 عن منى امره لم يكن له مصرف فيها اخرجه منها ولو اشتراه من المسكين مثلاً الثالث
 من يحد الهدى ولا يثمنه يصوب له وجوب عشرة ايام ثلثه منها مواتية ولا فضل جعل
 يوم عرفته اخرها وان فقدت على يوم القرية لو اقصى على يوم التزوية وعرفه اخره
 الثالث بعد ايام القرية ان كان بمنى والا فيوم القرية لو ضل ذلك غنار على
 وان كان الا حوط الا فصار على حال الضرورة وفي هذا التقريب ولو فات يوم التزوية او
 يوم عرفته صامها في الحج والا حوط المباداة فيها بعد ايام القرية وان لم يكن بمنى الا ان
 الاقوى ما عرفت كان الاقوى جواز فقدها من اول ذي الحجة بعد التلبس للغير
 وان كان الا حوط حينها في الثلثة المشقة بالغير يحصل ان الاقوى على الاثم
 بتأخيرها تمام ذي الحجة عند العياد ايام القرية ان كان بمنى خلا عن الاجزاء الا
 ان الاحياط لم يعرف لا ينبغي تركه نعم لا يصح صومها الا في بعد التلبس للغير
 ولو باحرام عرفها وان كان الا حوط التلبس الحج كما انتهى فيها التوالى لا بما عرفت
 غيره سواء كان بعد ذلك على الاصح والا حوط ولو خرج ذنبا لم يجز له فيها حتى يحد
 فلو مات خرج من اصل ما لم يغيره من يقين عليه هلك ولو قصر في التزوية وزعت
 على الجميع فان لم تنص الحصة بهلك وجب الحج مع الامكان والا صوم في الذبح على
 الاقوى لو وجد هلك بعد يوم الثلثة كان له الاجتزاء بالصوم ان كان الاضل
 له الرجوع الى الذبح بل اظهره في نفسه اذا كان ارجح ان قبل تمامها ولا يجب على
 الخارج عن تمام التمس الا شراك مع غيره ببعضها بحد منه مع الصوم وان كان
 هو الا حوط هذا كله في صوم الثلثة واقام السبعة فهو ما افارجع الى اهله و
 لا يفي في التوالى على الاصح وان كان هو الا حوط ايضا ولو عرض له ما منع من صوم

لا يجب هذا الا في حال
 خصوصاً في التسام
 الجملته لا في اجزائها
 على ذلك الاخراج من
 تسميتها ايام القرية
 العالي
 من جواز صومها في
 ذي الحجة من جواز
 في ايام القرية اذا لم يكن
 بمنى في قبله
 بقائه
 الا حوط ان يقصد به
 ما في الذبح من الحكم
 او الكفاية لا حوط من
 ذلك الجمع بينهما في
 شاة واحدة لا حوط من
 ضم الصوابين ولو لم يكن
 الحج في ايام القرية
 بعد رجوع التمس الى
 حرم فضائل

هذا الا حوط ان يقصد به
 ما في الذبح من الحكم
 او الكفاية لا حوط من
 ذلك الجمع بينهما في
 شاة واحدة لا حوط من
 ضم الصوابين ولو لم يكن
 الحج في ايام القرية
 بعد رجوع التمس الى
 حرم فضائل

في حكم من يحد الهدى

الثلثة في صوم وجلبه صوم العشرة عند اهله ولا يطأ القرية بين الثلثة والسبعة
 ان كان الاقوى عدم اعتباره ولو اراد المقام بمكة ولد صوم السبعة فيما ترك الصوم مقدراً
 اقل الامر من من صفي شهر و زمان الوصول الى اهل وصام والا حوط ان لم يكن اقوى
 اختصاصك لك في خصوص التقيم يمكن ان الاقوى احتساب الشهر من الثامن ايام
 القرية الذي هو يوم النحر ان كان قد خرج من منى قبله ولا فائدة من وجوب
 عليه الصوم ولم يصح بعد التمكن منه وجب له يصوم عليه في الثلثة قبل السبعة
 على الاصح والا حوط ان لا يجزى في الذبح او الفحل في جميعه ما عرفت من
 الاضال التي فيها شها الناسك ويجوز التباينة هنا على وجه يتولى التباينة
 والفصل حتى اذا كان المذبح عنه حاضر وان كان الاول التي مصرحاً به ولو
 استتاب في الفعل فاصلة قوله هو التوبة وان كان الا حوط هذه الاستتابة ولو غلط
 الجبل في تسمية الموكل به يعني اذا كان غلطاً في اللسان اذ لا بد من غلط في الفعل ولو
 ذبحه عن غير نسيان اسمه ولو جعل يد مع يد الذابح فوفاً معلق الا حوط ان لم يكن
 وكذا يجزى ان يكون ذلك في يوم النحر على الا حوط وان كان الاقوى جواز تأخيرها الى اخر
 ايام القرية اما الاجزاء فيجزي تمام ذي الحجة للعامة ان اتم فضاء عن الناس في نحو
 ممن هو معد ورفاه لم يمكن آخره الى القابل وان يكون في منى اذا كان هلك الواجب
 الحائض من يجب ان يكون من التمس الا بل في البقر والغنم بل لا يجزى الا التي منها الا
 الضان فيجزي الجذع وهو في الشاة من الابل ما دخل في السادسة ومن البقر والغنم
 ما دخل في الثالثة على الا حوط والا حوط ان كان الا حوط في الجذع ما دخل في الثانية
 ويجوز ان يكون جميعها ناقلاً فيجزي العوراء سيما البين عوره ولا العرجاء البين
 عرجها ولا الرضعة ولا الكبيرة التي لا تلح لها ولا مكسورة القرن الدخول ولو نشأ ولا
 مقطوعة الاذن وبعضها او غيرها من الاعضاء ولا المني ولا اذا اشتري على الخا
 صينة فبانت مفردة بعد الذبح وهي التي لا تسمى على كليتها ولكن الا حوط على الاصح
 بمناها عرفاً وان وجد على كليتها تسمى ولو اشتري على اتمامه فبانت صينة اجزئت

في اول يوم الثوراني والثالث فيه يذبح في عشت وبليص في منبه ويحط
 الاكل عنه ومن ضل هدى به وجلبه شره آخر فان وجد بعد الشراء ذبح الضال
 ويستحب له ذبح الشاة معه ايضا ولو وجد بعد ذبح الذي اشتراه استحب من ذبح
 ذبحه ايضا ولا يخرج شيئا من الحكم الواجب الذي يوجب من حق التسام والجلد
 عن منى امره لم يكن له مصرف فيها اخرجه منها ولو اشتراه من المسكين مثلاً الثالث
 من يحد الهدى ولا يثمنه يصوب له وجوب عشرة ايام ثلثه منها مواتية ولا فضل جعل
 يوم عرفته اخرها وان فقدت على يوم القرية لو اقصى على يوم التزوية وعرفه اخره
 الثالث بعد ايام القرية ان كان بمنى والا فيوم القرية لو ضل ذلك غنار على
 وان كان الا حوط الا فصار على حال الضرورة وفي هذا التقريب ولو فات يوم التزوية او
 يوم عرفته صامها في الحج والا حوط المباداة فيها بعد ايام القرية وان لم يكن بمنى الا ان
 الاقوى ما عرفت كان الاقوى جواز فقدها من اول ذي الحجة بعد التلبس للغير
 وان كان الا حوط حينها في الثلثة المشقة بالغير يحصل ان الاقوى على الاثم
 بتأخيرها تمام ذي الحجة عند العياد ايام القرية ان كان بمنى خلا عن الاجزاء الا
 ان الاحياط لم يعرف لا ينبغي تركه نعم لا يصح صومها الا في بعد التلبس للغير
 ولو باحرام عرفها وان كان الا حوط التلبس الحج كما انتهى فيها التوالى لا بما عرفت
 غيره سواء كان بعد ذلك على الاصح والا حوط ولو خرج ذنبا لم يجز له فيها حتى يحد
 فلو مات خرج من اصل ما لم يغيره من يقين عليه هلك ولو قصر في التزوية وزعت
 على الجميع فان لم تنص الحصة بهلك وجب الحج مع الامكان والا صوم في الذبح على
 الاقوى لو وجد هلك بعد يوم الثلثة كان له الاجتزاء بالصوم ان كان الاضل
 له الرجوع الى الذبح بل اظهره في نفسه اذا كان ارجح ان قبل تمامها ولا يجب على
 الخارج عن تمام التمس الا شراك مع غيره ببعضها بحد منه مع الصوم وان كان
 هو الا حوط هذا كله في صوم الثلثة واقام السبعة فهو ما افارجع الى اهله و
 لا يفي في التوالى على الاصح وان كان هو الا حوط ايضا ولو عرض له ما منع من صوم

لا يجب هذا الا في حال
 خصوصاً في التسام
 الجملته لا في اجزائها
 على ذلك الاخراج من
 تسميتها ايام القرية
 العالي
 من جواز صومها في
 ذي الحجة من جواز
 في ايام القرية اذا لم يكن
 بمنى في قبله
 بقائه
 الا حوط ان يقصد به
 ما في الذبح من الحكم
 او الكفاية لا حوط من
 ذلك الجمع بينهما في
 شاة واحدة لا حوط من
 ضم الصوابين ولو لم يكن
 الحج في ايام القرية
 بعد رجوع التمس الى
 حرم فضائل

فذكر هذا القرن

ملاحظة الفقهي ثلث المحدثه فضلا عن ثلث القصة وان كان الاقوى عدم اعتبارها بغير
في صرف لفظ السباع لا يخرج هذا القرآن عن ملك سائقه بشره وان عدا
وسوفه لاجل ذلك قبل عقد الاحرام به قبل البدء ولو كبر وساجده والتصرف فيلزم
غيره نعم متى اشعره او قلده عدا ذنب الاحرام او مؤكدا للثبته العاقله وجب تحريمه واذا
لا يجوز له البدء ولا التصرف فيه بما منع من تحريمه وان بقي هو على ملكه ايضا لم يجوز له
التصرف فيه بالرکوب نحوه مما لا يمنع من تحريمه وساجده وان وجب عليه فحرمه معا
وكذا لو عين بالذئب بعين وان لم يشعره او قلده لكن لو تلف من غير نية لم يفسد
ما لو كان الذئب مطلقا وعين الفرد وقوله وان قال هذا ما علف من الذئب على الاوط
والاصح ويخرج ويخرج هذا القرآن بمعنى ان كان قد سبق بعقد احرام الحج وان كان كالحرام
العمرة محرم وخرج بمكة ولا يصل الى الاوط المحذورة منها ومن نذر ان يشرب منه او هديا
او يحرمها مما هو ظاهر في رادة ذلك بمكة فان عين موضعا وجب ان اطلق تحريمه
والاوط المحذورة منها اما مع اطلاق نذر الذبح والنحر بحرف في مكان شاء مع
الانصراف الى مكان مخصوص فلو هلك هذا القرآن بدون نية فحرمه وكان قد ساقه
نظوما لم يجب قامة بدله في الاصح نعم لو ضمنوا بان كان واجبا اصالة لا بالسباق
وجوبا مطع وجبا قامة بدله ونحو هذا السياق بعد شعارة وتقليد عن الوصل
الى المحل ذبح او نحر محرمه وصرف على ميتة فان لم يمكن ذبح او نحره علم على انه هلك
بكانه او بتلفه النعل ونحو ذلك مما يدل على انه مذكور وكل لا يجب عليه البدء
ان يكون مضطرا عليه بنذر مطلق او كفارة فيجوز بدله في محله مع ذلك على الاصح وكذا لو
انكسر وان زاد يجوز بيعه والصدقة بغيره مع الاقوى جواز ذلك في الاول وان كان
الاوط خلافه ولو سرق هذا السياق من غير نية لم يفسد ما علف من الذئب على الاوط
بضمه ان كان من ذئب او كان كفارة على الاصح اما مع التفریط فالاقوى الاوط
ختمه بعد تعينه للذبح والاسفار مثلا ولو وصل فذبحه الواجد في محله عن صاحبه
وان كان واجبا عليه من غير فرق بين معرفة صاحبه وعدمه وبين كون الصلوة من غير

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page is bound, showing the stitching and the inner cover material. There is no text or other markings on the page.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في الثالث من مسائل الحلق والتقصير

وليفتان بيد في الحلق بمعنى وبغيرها وفي الفم وغيره من قربة الايمن وبني في
الحلق الى العظمين الثابتين الذي عند منتهى الصدغين قبل التور والاذنين استقبلا
الفصلة والشمية والدعاء اللهم اعطني بكل مرة نورا يوم القيمة وحسنا مضاعفا
وكفر عني السيئات تلك على كل شيء غير ويوجب الترتيب في هذه المناسبات التي هي الذبح
ثم الحلق في الاصح والاحوط فلو قدم بعضا على بعض علمنا عامدا انهم ولا عادة بخلاف
الناسي والمجاهل نحوها ممن هو بعد وربما يحصل الرمي منها يوم القربى والاحوط ذلك
في الاخيرين كما عرفت سابقا ما اثل ثلاث الاولى مواضع التخلل الثلاثة الاولى
المتنق عقيب الرمي الذبح والقربى والتقصير يعني جعل لكل شيء حقه الصيد من
حيث الاحرام على الاصح الا الطيب التماسا حتى العقد عليهم على الاصح نعم
يجوز عليه الصيد من حيث الحرم ولا يصير قربا لثالث في هذا التخلل بل يصير كونه في
على الاصح والاحوط اما غير المتنق فجعل له بها مع ذلك الطيب ينفع على الاصح سواء كان
قد قدم الطواف والسعي ولا وان كان الاحوط الاقتصار على الاول التخلل الثاني
اذا طاف المتنق بعد مناسك من الحج وصلى وسعى حل له الطيب ايضا بل يقوى على ذلك
له لو كان قد قدم هذا الطواف والسعي للضرورة وان لم يأت بتمام مناسك من بل هو
كان قد قدم طواف النساء حيث يجوز له حللن له ايضا فيكون له تخلل واحد هو الحلق
وكذا القارن والمفرد ولا يحل للمتنق الطيب حين الطواف لوقته قبل الوقوفين على
الاصح التخلل الثالث اذا طاف طواف النساء حللن له كما يحل للرجال من به اذا
هو واجب على كل مكلف بل يجب قضاءه عن الميت بل يجوز من على الميت بعد بلوغه لو
كان قد تركه بل يبطل العقد له من وليه عليه من بل وكذا غير الميت لو سمى به حتى يطاف به
عن جرح او بآفة به هو بعد بلوغه ولو بالاستئذان وكذا الكلام في الجنون وتحرر النساء
على العبد المأذون باحوائن ان لم يكن مترقا فلو اذن له في الذبح وهو مسلم ان على
طواف النساء فلو اذن له في المتنق الى قضائه والاحوط ان لم يكن الاقوى التصريح بذلك
كان الاحوط التصريح بفسخه لمن اذن له في الاحرام وقد كان مترقا وبكره لا تمتنع الحلق

لكن لو لم يحلق في شيء
لم يمكن الزجوع لغيره
غيره كما تقدم فلهما
ولهما قبله

في مواضع التخلل الثلاثة

وتغطية اراس حتى بطوف طواف الزيادة بعد مناسك من فان جاز له ذلك كما
يكروه من الطيب بعد الطواف حتى بطوف طواف النساء المسئلة الثانية
اذا قضى الحاج مناسك يوم القربى فالأفضل المتنق الى مكة للطواف والسعي يومه فان اقره
في غدا وبنا كذا في حق المتنق فان اقره عن الغدا شددت الكراهة بل لا حرج
له عند التأخير وان كان يجوز له طوافه وسعيه طولى الى الحج وكذا الكلام في المفرد والقارن
وان كانت الكراهة فيها انقضت المسئلة الثالثة التخلل الثالث ينقض من بعض المواضع
والسعي الفصل قبل دخول المسجد بل يكره بل في مني تقليم الاظفار والاختار الشارب
الدعاء اذا وقف على المسجد بما عن الصادق عليه السلام اعني على نكس سلفه ولو
سلك في اسلك مسئلة العليل الذي ليس المعروف به بغيره ان تقصير ذنوبه ان توجي
بجاء في الذكر في عبدك والبلد بلدك والبيت بيتك جئت طلب حمتك واقر
طاعتك ببقا لامرك راضيا بقدر ذلك اسلك مسئلة الفقير المضطر لا من التخلل
من عذابت الخائف لقوتك من سلفتي عفوك وتجبري من النار برحمتك ثم تأتى
الحج الاسود فستقبله وتقبله فان لم تستطع فاستقبله وادم البير وكبره وقل كما قلت
يوم قدمت مكة ثم طف بالبيت سبعة اشواط على حسب اعرفه سابقا ثم صلى عند
مقام ابراهيم ركعتين تقرأ فيهما قل هو الله احد قل يا ايها الكافرون ثم ارجع
الى الحج الاسود فقبله ان استطعت والا استقبله وادم البير وكبره ثم اخرج الى الصفا
والمررة فلقى بين يديه ما كما عرفت فيما مضى اذا فعلت ذلك فقد حللت من كل شيء نحو
منه الا النساء ثم ارجع البيت وطف به اسبوعا غير النساء وقصص كعبته فحلها
وقد حللت منهن ايضا والاحوط فعله في وقت طواف الحج بلا يؤخره مع الاختيار الى
اخر ايام التشريق فضا من تأخيره ازيد من ذلك وان كان لو فصل اجزته بل لا اثم عليه
في الاصح فصل في الويل الى ذافع من الطوافين والسعي فجب عليه الرجوع
الى منى لو قبل الغروب لانه لا يجوز له البيت ليلة الحاديش والثاني غسل اليها
بل والثالث عشر لمن لم يتق النساء والصبي في احواله ومن غرت عليه النفس بها

فما يفعل في منى بعد العيد

اعاد على الثلاث مرتبة وكذا الوفاة أربع حصية من حجرة وجهل عنها ثم الوفاة و
 الأربع من حجرة وجهل عنها كره على الثلاث ولا يجب الترتيب لأن الفات من
 واحدة أم لو فات من كل حجرة واحدة أو ثلث أو ثلث وجب الترتيب لو فات ثلاث
 وسكت في كونه من واحدة مرتبة ولو كان الفات شاربيا استأنف ولو نسي في الحجار
 حتى دخل مكة رجع ورمى مع بقاء الوقت وكذا العالم العامد ضل عن الجاهل أما إذا
 فات الزمان فلا يجب عليه العام شيء وإن كان الأخطو الرمي أيضا ثم يجب عليه
 في المقابل القضاء بنفسه أو نائب في الأخطو والأقوى لا يحرم عليه النساء فيما بين ذلك
 لو كان قد تعد ترك الرمي على الأصح كأنه لا يجب عليه شيء من قبل أن كان الأخطو لم
 ذلك ويجوز أن يرى عن المعتز كالمريض نحوه عن لا يستطيع الرمي فبطل الظاهر
 ذلك وإن لم يكن ما يؤمن برتبته كأنه لا إعادة عليه لو اتفق برتبته الوقت باق وإن
 كان هو الأخطو ولا تبطل النيابة هنا بأداء النوب عنه على الأصح لا يجوز أن يترتب
 عنه من دون استئابة منه وإن وجبت مع قابلية ما بل ينبغي القطع بغيره مثل المني عليه
 وإن كان الأول مباشرة الولي لذلك كان الأول حمله إلى الحجار مع الامكان وضع
 الحصى فيه والرمي بها لا مكان والأرضها وهي بدو والأخذها من رماها والقاء
 بمضى أيام الشرب بعد نقصاء من الرمي فضل من الحي إلى مكة للطواف المستحب مثلا
 نحوه وقد عرفت فبما مضى استقبال الوقوف عند كل حجرة داعيا بالماثور ورميها
 عن يسارها مستقبل القبلة عدا حجرة العقبة فانه يستند بالقبلة ويرميها عن يمينه
 والتكبير عن عقب خمس عشرة صلوة أو لها ظهر يوم الترويض لا مصادرة عمره مستحب بل
 هو الأخطو بل يوم يفر يوم الثالث عشر يستحب له التكبير بعد صلوة الظهر والعصر
 المغرب النساء بل يستحب له التكبير عقب التوافل الأولى في كبته سلب التكبير في ذلك
 ثم يقول لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر لله الحمد لله أكبر على ما هذا الله أكبر على ما
 وقد قلنا من همة الانعام الحمد لله على ما أبلانا ويجوز التفريق ليوم الأول وهو اليوم الثاني
 من ذي الحجة لمن اجتنب وطى النساء والأخطو الحاق القبلة والكسر شهوة والعقد

من واحدة أو أكثرها
 من كل مائة

في مكة
 في المدينة

فما يفعل في منى بعد العيد

وشهادته واجتنب الاصطبا والأخطو الحاق الأكل والأخذ والدلالة وتقلد
 ونحو ذلك ولكن بعد الزوال من اليوم للزور دون ما قبله في الأصح والأخطو الأ
 لضرورة أو حاجة ويقطع عنه الرمي في اليوم الثالث عشر ثم يستحب القضاء ما عدا
 من المحرم في منى بل الأولى له دفعه فيما والأصل له البقاء إلى النفر الثاني حتى ياتي بالرمي
 وأما من لم يستحب النساء والصبي فلا يجوز له النفر الثاني في اليوم الثالث عشر
 كن لم يفرقه النفر الأول وبقي في منى حتى غابت الشمس فانه لا يجوز له النفر الثاني
 عشر أيضا والأخطو للضرورة عند النفر الأخيرة وإن كان من أتى النساء والصبي ثم
 يجوز للجميع النفر قبل الزوال بل يستحب ذلك خصوصا الإمام الذي يخطب في صلوة
 الظهر والعصر في مكة هذا ويلبغ المقيم بمنى أن يوقع صلواته كلها في منى ونقلها
 في مسجد الخيف وأفضلها مصلى رسول الله ص وبه وهو من الشارة إلى محرم ثلثين ذرا
 من جهة القبلة وعن يمينها ويسارها وخلفها ويستحب السجود والتكبير والتحميد
 مائة مائة وصلوة مائة ركعة فيه وست ركعات في صلوة الصومعة والأولى
 كون هذه الست عند راحة الرجوع إلى مكة للوداع إذا ابضت الشمس من البوابة
فوائد الأولى من أحد ما يجب قصره أو حذا أو فصا أو حجا إلى الحرم حتى
 عليه المظن والمشرط المباشرة حتى يخرج وكما حدث في الحرم أحد الحي منه فيه ولا
 يبعد الحاق مسجد النبي ومساكنه لا تمتع عليهم السلام بذلك **الثانية** يكره
 أن يجمع أحد الحاج والمعتمر من سكنة مكة والأخطو الترتيب الثالث يكره
 أن يرفع أحد بناء فوق الكعبة ويؤنباء مسجد بل الأخطو الترتيب الثاني يكره
 التماس الحاق أو زيارة النبي مكان على الواجبة ما يحصل الكفاية منهم على ذلك فان لم
 يكن لهم مال نفق عليهم من بيت مال المسلمين بل الأولى كون المقام عند هذا المكان
الحا أصيب إذا أراد الخروج من مكة وبان أهله يستحب له الطواف البيت
 أسبوعا واستلام الحجر الأسود والركن اليماني في كل شوط مع الامكان والأفضل
 واجتنبهم مع الامكان أيضا من رمي المشجاة يصنع عند مثل ما صنع يوم قدوم مكة

لا يجب العمل بهذا
 حياط ظمربا
 حراما قال
 الظاهر

فما يستحق دخول الكعبة

فانصرفوا ونزلوا على كنفه فافقه في ما اومر به فقام في بيته فاستهجد بك فاهدنى واستتر
فارحمته واستغفر لي ثم اقام فافقه في استتر فرك من فضلك الواسع فارزقني كالحول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم فاذا خرج من الكعبة استحب له التكبير ثلاثا وهو خارج ثم
يقول اللهم لا تجهد بلائنا ولا تشمت بنا اعدائنا فاقالت ايضا الناضج ثم
اخرج واجعل الذرجة عزبا ذك وصلا ركعتين واذا اردت الولد اخضع عليك الو
من ماء زمزم ثم ادخل البيت فاذا قلت على باب البيت فخذ بحافة الباب ثم قل اللهم
ان البيت بينك والعبد عبدك وقد قلت من دخله كان امنا فامنى من على بك و
احرفي من مضحك ثم ادخل البيت فصل على الرخامة الحمراء ركعتين ثم قل الى الاسطوانة
التي بجدار الحجر والصق بها صدرك ثم قل يا اجد يا ماجد يا قريب يا بعد يا عزيز يا
حكيم لا تدركني فردا وانت خير الوارثين ثم ذبا اسطوانة فالصق بها ظهره وبطنه و
تدعو بهذا الدعاء الثامن يستحب الشرب من ماء زمزم على الاثواء منه فانه
يشفي من شفاء ويصرف عنه داء وهو اقبل الشرب له وقد روى ان جماعة من العلماء
شربوا منه بطالب منة كتحصيل علم وقضاء حاجة وشفاء علة وغير ذلك قالوها
والا هم طلب المغفرة والفوز بالجنة والنجاة من النار واهوال البرخ والفقر ويستحب
حمل واهدائه واستهله ان الثاسعة يستحب للرجل المرنان ان يخرجها من مكة
حتى يشربها بدم ثم يفضله فان به فضة فضله ان منها في ارضها وطا كان منها
في حرم الله عز وجل فان ذلك كفارة لما عمل دخل في الحج من حله ان يسقط فله وانحو
ذلك كما يستحب له بعد الفراغ من الحج طواف اسبوع وصلوة ركعتين عزابيه وانه
يزوجه وولده وخاصة جميع اهل بيته والعزوة على العود من قاله فانه يزيد في العز
العاشر يستحب لبيان مولد رسول الله وهو الان مبيح فزقاق بيمى فاق
المولد وبيان منزل خديجة الذي كان رسول الله يسكر معها وفيه ولدت
اولادها منه وتوقيت فيه ولم يزل رسول الله مقيما فيه حتى هاجر وهو الان
مبيحا ايضا وزيارة خديجة بالبحون وقبرها هناك معروف في سفح الجبل وايتان

آلہ سرفراز
مکتبہ سرفراز
کراچی

الحج
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل مكة
أرضاً مقدسة لا يمسها
الموتى ولا ينجسها
الموتى ولا ينجسها
الموتى ولا ينجسها

في السجدة الغسل عند دخول المدة

فيكون اقم ايضا والغاريجيل حراء الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابداء الوحي يقعد في الغار
 الذي يجبل ثور سبه النبي عن الشركين وكذا يستحب من رجع على طريق المدينة التزط
 في قصر النبي وهو الان على ما قيل بمجد بازاء مجده التجربة القابلية الفصل ولا فاضلا
 منه فليلا ليل الا وهار اوصولة ركعتين فيه ولو في الوقت المذكور اذ لم يتمكن من انط
 خروج بلوتر كعدا او سبانا استحب الرجوع اليه والتعريف فيه وكذا يستحب في ايضا
 الصلوة في مجده غدبرخ والاكثر من الدعاء فيه وهو موضع النص من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على امير المؤمنين عليه السلام والله العالم الهادي **خاتمة** وفيها فاضل
الاول للدين شرم وحزم من عاثر الى غيرهما جلاله وكسكان المدينة من النبي
 والمغرب ان كان لا يجبا الارحام فيه الا ان الاحوط ان لم يكن اقوى من لا يقطع شجرة سينا
 الرطب منه الا ما استثنى فما عصف في حرم مكة بل الاحوط ان لم يكن اقوى جنانا صيد
 ما بين الحرمين منه بل الاولى جنانا مطلقا الصيد منه ويستحب الغسل عند دخولها
 او حين يدخلها ثم الصلوة الى زيارة سيد النبيين ثم يغسل اخر او يدلك الغسل التي
 استحبها خصوصا الحاج من ضروريات الذين بلوا في عرف جبر الوالي الناس عليها
 لو تركوها وانتهى عن عليم من بيت مال المسلمين ان لم يكن عندهم شيء وكيفية زيارة
 في كتب المزارات ويستحب الصلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لف صلوة وضوء
 بين القبور المنبر الذي هو روضه من رياض الجنة وفي بيت فاطمة صلوات الله وسلام
 عليهما الذي هو افضل من الصلوة في الروضة والصوم ثلثة ايام وان كان ميسرا في الحج
 ان تكون الاربعاء والخميس في الجمعة وتصل ليلة الاربعاء ويومها عند سطوانة ابي
 لسان السماء با سطوانة الثوبة وليلة الخميس ويومها عند الاسطوانة التي تليها ثم ايامها
 النبي صلى الله عليه وسلم يومها عند الاسطوانة التي تلي مقام النبي وان استطعت ان لا
 تنكح في هذه الايام الا ما لا بد لك منه فاضل كما انتهى ينبغي لك الاعتكاف فيها بل
 ينبغي ان لا تنام فيها في ليل ولا نهار ولا مقعد والضرورة واسئل الله لكل حاجة لك
 دينيا واخرى وليكن فيما نقول اللهم ما كانت الى اليك من حاجة شرعتها نافي عليها او

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

في الكهارة وحكم الصيد

الاخط العك خصوصاً في الاخرة خصوصاً في الحرم كان الاخط والاخوى على
 قتل الزبور اذا لم يرد ولا كفارة في قتل خطاء بل لا كفارة اذا كان قد اذناه وان كان الا
 حوط ذهاباً كما لو قتل عدماً مع علم ان اذنه وهو طعام من الطعام ولو كلف والاخط
 بالكثره دم شاة مع ذلك ويجوز شرايط الطيور والسماة بالفقاري والذباسي اخراجين
 من مكة على كراهية بل الاخط احتياطاً شديد الاجتناب لا يجوز له ذبحها واكلها في
 الحرم والاحرام بل الاخط اجنباً لا تلاف ولا اكل يخرج بها الحل من الحرم **الفصل**
الثالث فيما يكون لكاهن بدل مخصوص هو خبث اقسام **الاول** النجاسة وفي
 قتلها بدت الاخط بل الاخوى كونهما من الابل ان تكون ثلثاى ثم يخرج دخل
 في السادسة بل الاخط كونهما ناقرة ولو عجز عن عين البدن دفع عن قيمتهما في اذنيه
 مما يجزى في الكهارة وان كان هو افضل بل حوط وصدق به لكل مسكين مدان فان
 زاد ذلك عن ستين لم يلزم به كراهية لا يجب عليه كاله لو نقص ولو عجز عن دفع قيمتهما
 كذلك صام عن كل مد من يوم حتى يبلغ الستين لو كانت فلو عجز عن صوم الستين
 ثمانية عشر يوماً ولا يجب الزيادة وان تمكن منها وان كان هو الاخط ولو عجز بعد صوم
 شهر الاخرة لاخوى السقوط والاخط صوم ثمانية عشر يوماً ثم قدره السقوط وفي فسخ النجاسة
 ما في ستة من صغار الابل والاخط البدن والاخط بل الاخوى الترتيب بما سمعت في
 هذه الكهارة كان الاخط اعتباراً للثاني فيما **الثاني** بهر الوحش فيه بقرة اهلية و
 كذا حمار الوحش ان كان الاخط مع ذلك بدت ومع العجز دفع عن القيمة في اذنيه وما
 يجزى في الكهارة وان كان هو افضل بل حوط وصدق به لكل مسكين مدان حتى
 يبلغ ثلثين ولا يلزم بالزائد كما لا يجب عليه الا كاله لو نقص مع العجز يصوم كل مد
 يوماً فان عجز صام ثمانية ايام **الثالث** القطب في قتل شاة ومع العجز دفع عن قدر
 قيمتهما في اذنيه مما يجزى في الكهارة وان كان هو افضل والاخط وصدق به لكل مسكين
 مدان ولا يلزم ما زاد على عشرة كما لا يجب عليه الا كاله في النضان فان عجز صام كل
 مد من يوم فان عجز صام ثلثة ايام وكذا الكلام في الثعلب لا ريب على **الفصل الرابع**

الاخط العك خصوصاً في الاخرة خصوصاً في الحرم كان الاخط والاخوى على قتل الزبور اذا لم يرد ولا كفارة في قتل خطاء بل لا كفارة اذا كان قد اذناه وان كان الا حوط ذهاباً كما لو قتل عدماً مع علم ان اذنه وهو طعام من الطعام ولو كلف والاخط بالكثره دم شاة مع ذلك ويجوز شرايط الطيور والسماة بالفقاري والذباسي اخراجين من مكة على كراهية بل الاخط احتياطاً شديد الاجتناب لا يجوز له ذبحها واكلها في الحرم والاحرام بل الاخط اجنباً لا تلاف ولا اكل يخرج بها الحل من الحرم

فيما ليس كاهن بدل مخصوص

بعض النجاسات وكل بيضة منها اذا غرلت الفرج فيها بكرة من الابل الاخط بدت وان لم يطر
 الفرج ولم يكن فيه ارسا الفحل من الابل على الاناث منها الصالحة للحمل بعد البيض على
 وجه يحصل الطرفة فافتح منها فهو حرم وعالم بلفظ فلا شيء عليه مع العجز عن كل بيضة شاة
 ومع العجز الطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدان والاخط مدان وقع العجز صيام ثلثة
 ايام وكذا في بين الكهنة وفي ابدت كراهية لا فرق بين الكهنة وبين الاكل نعم
 لو كره بيضة مثلاً في فاجح ميت لم يلزم به وكذا لو كانت فاسدة بل وكذا لو كرهها فخرج بها
 خرج صائر الطاهرات مصرف هذا الحكم مساكين الجمع كعدمه من الجاهل وذلك الوقت
 فلا يجزى ان يتأخر لثلاثة ايام ميسر بعض القطا بل والحمل والذباح وفي كل واحدة
 منه اذا غرلت الفرج فيها بكرة من الغنم في صغيرة منه والاولان تكون من الغنم والاخط
 بخاض من الغنم التي من شاة ان تكون حاملاً وقبل الفرج ولا يخرج في ارسال
 الفحل في الاناث من الغنم بعد البيض كما سمعت في بعض النجاسات فافتح فهو حرم ومع العجز
 فعليه لكل بيضة شاة فان لم يجد طعم لكل بيضة عشرة مساكين فان لم يجد صام عن
 كل بيضة ثلثة ايام وفي بعض النجاسات **الفصل الرابع** فيما لا بد له بالخصوص هو
 خبث اقسام **الاول** النجاسة وهو ايه لكل طائر هدد ويصب في الماء ولكن لا ينبغي
 ترك الاحتياط في المطوق من الطيور والقطا والحمل والذباح وان لم يصب في الماء
 وعلى كل حال ففي قتل الحرم النجاسة في الحمل شاة والحمل في الحرم درهم والاخط القيمة مع عجز
 ذابها عليه وفي فسخ الحرم في الحمل حال الاخطان يكون ذكراً من النضان قد مضى له
 اربعة اشهر بل وفي ذلك ان يمضي له ستة اشهر للحمل في الحرم نصف درهم ولو كان
 محرماً وقبل شيناً من ذلك في الحرم اجتمع عليه لثمان والاخط تضعيفاً للقداء وحكمه
 البيض مع تحرك الفرج حكم الفرج وقبل التحرك على الحرم في الحمل درهم والحمل في الحرم ربع درهم
 ولو كان محرماً في الحرم لزمه درهم وربع ويستوى لانس والوحش من طعام الحرم في القيمة
 اذا قتل في الحرم لكن الافضل بل الاخط الشاة بقيمة الحرمي علفا للحامة والافضل ان
 يكون محلاً وان كان الاخوى التخيير بين ذلك وبين الصدقة فيه ما غير الحرمي فليصدق

القطا
 البقرة
 والاحرام
 بل الاخط
 اجنباً
 لا تلاف
 ولا اكل
 يخرج
 بها
 الحل
 من
 الحرم
 الفصل
 الثالث
 فيما
 يكون
 لكاهن
 بدل
 مخصوص
 هو
 خبث
 اقسام
 الاول
 النجاسة
 وفي
 قتلها
 بدت
 الاخط
 بل
 الاخوى
 كونهما
 من
 الابل
 ان
 تكون
 ثلثاى
 ثم
 يخرج
 دخل
 في
 السادسة
 بل
 الاخط
 كونهما
 ناقرة
 ولو
 عجز
 عن
 عين
 البدن
 دفع
 عن
 قيمتهما
 في
 اذنيه
 مما
 يجزى
 في
 الكهارة
 وان
 كان
 هو
 افضل
 بل
 حوط
 وصدق
 به
 لكل
 مسكين
 مدان
 فان
 زاد
 ذلك
 عن
 ستين
 لم
 يلزم
 به
 كراهية
 لا
 يجب
 عليه
 كاله
 لو
 نقص
 ولو
 عجز
 عن
 دفع
 قيمتهما
 كذلك
 صام
 عن
 كل
 مد
 من
 يوم
 حتى
 يبلغ
 الستين
 لو
 كانت
 فلو
 عجز
 عن
 صوم
 الستين
 ثمانية
 عشر
 يوماً
 ولا
 يجب
 الزيادة
 وان
 تمكن
 منها
 وان
 كان
 هو
 الاخط
 ولو
 عجز
 بعد
 صوم
 شهر
 الاخرة
 لاخوى
 السقوط
 والاخط
 صوم
 ثمانية
 عشر
 يوماً
 ثم
 قدره
 السقوط
 وفي
 فسخ
 النجاسة
 ما
 في
 ستة
 من
 صغار
 الابل
 والاخط
 البدن
 والاخط
 بل
 الاخوى
 الترتيب
 بما
 سمعت
 في
 هذه
 الكهارة
 كان
 الاخط
 اعتباراً
 للثاني
 فيما
 الثاني
 بهر
 الوحش
 فيه
 بقرة
 اهلية
 وكذا
 حمار
 الوحش
 ان
 كان
 الاخط
 مع
 ذلك
 بدت
 ومع
 العجز
 دفع
 عن
 القيمة
 في
 اذنيه
 وما
 يجزى
 في
 الكهارة
 وان
 كان
 هو
 افضل
 بل
 حوط
 وصدق
 به
 لكل
 مسكين
 مدان
 حتى
 يبلغ
 ثلثين
 ولا
 يلزم
 بالزائد
 كما
 لا
 يجب
 عليه
 الا
 كاله
 لو
 نقص
 مع
 العجز
 يصوم
 كل
 مد
 يوماً
 فان
 عجز
 صام
 ثمانية
 ايام
 الثالث
 القطب
 في
 قتل
 شاة
 ومع
 العجز
 دفع
 عن
 قدر
 قيمتهما
 في
 اذنيه
 مما
 يجزى
 في
 الكهارة
 وان
 كان
 هو
 افضل
 والاخط
 وصدق
 به
 لكل
 مسكين
 مدان
 ولا
 يلزم
 ما
 زاد
 على
 عشرة
 كما
 لا
 يجب
 عليه
 الا
 كاله
 في
 النضان
 فان
 عجز
 صام
 كل
 مد
 من
 يوم
 فان
 عجز
 صام
 ثلثة
 ايام
 وكذا
 الكلام
 في
 الثعلب
 لا
 ريب
 على
 الفصل
 الرابع
 فيما
 ليس
 كاهن
 بدل
 مخصوص
 بعض
 النجاسات
 وكل
 بيضة
 منها
 اذا
 غرلت
 الفرج
 فيها
 بكرة
 من
 الابل
 الاخط
 بدت
 وان
 لم
 يطر
 الفرج
 ولم
 يكن
 فيه
 ارسا
 الفحل
 من
 الابل
 على
 الاناث
 منها
 الصالحة
 للحمل
 بعد
 البيض
 على
 وجه
 يحصل
 الطرفة
 فافتح
 منها
 فهو
 حرم
 وعالم
 بلفظ
 فلا
 شيء
 عليه
 مع
 العجز
 عن
 كل
 بيضة
 شاة
 ومع
 العجز
 الطعام
 عشرة
 مساكين
 لكل
 مسكين
 مدان
 والاخط
 مدان
 وقع
 العجز
 صيام
 ثلثة
 ايام
 وكذا
 في
 بين
 الكهنة
 وفي
 ابدت
 كراهية
 لا
 فرق
 بين
 الكهنة
 وبين
 الاكل
 نعم
 لو
 كره
 بيضة
 مثلاً
 في
 فاجح
 ميت
 لم
 يلزم
 به
 وكذا
 لو
 كانت
 فاسدة
 بل
 وكذا
 لو
 كرهها
 فخرج
 بها
 خرج
 صائر
 الطاهرات
 مصرف
 هذا
 الحكم
 مساكين
 الجمع
 كعدمه
 من
 الجاهل
 وذلك
 الوقت
 فلا
 يجزى
 ان
 يتأخر
 لثلاثة
 ايام
 ميسر
 بعض
 القطا
 بل
 والحمل
 والذباح
 وفي
 كل
 واحدة
 منه
 اذا
 غرلت
 الفرج
 فيها
 بكرة
 من
 الغنم
 في
 صغيرة
 منه
 والاولان
 تكون
 من
 الغنم
 والاخط
 بخاض
 من
 الغنم
 التي
 من
 شاة
 ان
 تكون
 حاملاً
 وقبل
 الفرج
 ولا
 يخرج
 في
 ارسال
 الفحل
 في
 الاناث
 من
 الغنم
 بعد
 البيض
 كما
 سمعت
 في
 بعض
 النجاسات
 فافتح
 فهو
 حرم
 ومع
 العجز
 فعليه
 لكل
 بيضة
 شاة
 فان
 لم
 يجد
 طعم
 لكل
 بيضة
 عشرة
 مساكين
 فان
 لم
 يجد
 صام
 عن
 كل
 بيضة
 ثلثة
 ايام
 وفي
 بعض
 النجاسات
 الفصل
 الرابع
 فيما
 لا
 بد
 له
 بالخصوص
 هو
 خبث
 اقسام
 الاول
 النجاسة
 وهو
 ايه
 لكل
 طائر
 هدد
 ويصب
 في
 الماء
 ولكن
 لا
 ينبغي
 ترك
 الاحتياط
 في
 المطوق
 من
 الطيور
 والقطا
 والحمل
 والذباح
 وان
 لم
 يصب
 في
 الماء
 وعلى
 كل
 حال
 ففي
 قتل
 الحرم
 النجاسة
 في
 الحمل
 شاة
 والحمل
 في
 الحرم
 درهم
 والاخط
 القيمة
 مع
 عجز
 ذابها
 عليه
 وفي
 فسخ
 الحرم
 في
 الحمل
 حال
 الاخطان
 يكون
 ذكراً
 من
 النضان
 قد
 مضى
 له
 اربعة
 اشهر
 بل
 وفي
 ذلك
 ان
 يمضي
 له
 ستة
 اشهر
 للحمل
 في
 الحرم
 نصف
 درهم
 ولو
 كان
 محرماً
 وقبل
 شيناً
 من
 ذلك
 في
 الحرم
 اجتمع
 عليه
 لثمان
 والاخط
 تضعيفاً
 للقداء
 وحكمه
 البيض
 مع
 تحرك
 الفرج
 حكم
 الفرج
 وقبل
 التحرك
 على
 الحرم
 في
 الحمل
 درهم
 والحمل
 في
 الحرم
 ربع
 درهم
 ولو
 كان
 محرماً
 في
 الحرم
 لزمه
 درهم
 وربع
 ويستوى
 لانس
 والوحش
 من
 طعام
 الحرم
 في
 القيمة
 اذا
 قتل
 في
 الحرم
 لكن
 الافضل
 بل
 الاخط
 الشاة
 بقيمة
 الحرمي
 علفا
 للحامة
 والافضل
 ان
 يكون
 محلاً
 وان
 كان
 الاخوى
 التخيير
 بين
 ذلك
 وبين
 الصدقة
 فيه
 ما
 غير
 الحرمي
 فليصدق

في وجبا الضمان وهي ثلاث

فلومات خفت فنه فضائفا وانالف قبل ارسال المحكم له ولو ضمنا من غير فرف
بين المحرم وغيره نعم لو لم يمكنه الا ارسال حتى تلف فلا ضمان على الاقوى ان كان الا
ذلك ايضا ولو لم يرسل حتى احل ولم يكن فلا دخل المحرم فلا شيء عليه سوا الاثم والاعوط
ان لم يكن اقوى ارساله بعد الاحلال اذا كان قد وجب عليه حال الاحرام بان كان
متذكرا فاهل بل الاخطوط ذلك مطلقا وان كان الاقوى خلافه ولو ارسله من يده
مرسل فلا ضمان عليه يمكن وضع المصوب بل ان كان من يده العاصب لو ادخل المحرم ثم اخرج
اعاده اليه على الاخطوط فان تلف قبل ذلك ضمنه ولو كان الصيد بيده وديعته
او عاربه او شبههما وتعدر المالك دفعه الى يده وهو الخاكم او يكبله فان تعدر وظل
بعض العدل فان تعدر وارسله ضمنه ولو كان الصيد ثانيا عن حال الاحرام بان كان
في منزله وغيره لم يزل ملكه عنده فله البيع والهبة وغيرهما بل ان ملكه الصيد بعد ذلك
او اها فبضائلا عن التدخل في ملكه بالارث ولو امسك المحرم صيدا في الحقل فدخل حجره
اخر ضمن كل منهما فان كان كاملا ولو كان في المحرم فضاغف المحرم على ما يبلغ بدنه بل وان
بالغ على الاخطوط ان لم يكن اقوى لو كان في المحرم لم يضاغف ولو كان الذئب او النمس
محروما والاخر غير ضاعف الغداء وفيه دون الحقل ولو امسك المحرم الصيد في الحقل
الحقل فيه ضمنه المحرم خاصة ولو نقل المحرم والحمل في المحرم بيضا عن موضعه فقتله
ونحوه ضمنه بل الاخطوط ان لم يكن اقوى ضمنا ما لم يتحقق عليه خروج الفرج منه سليما
فلو حمل في الحقل ح ضمنه ولو اخصه بطرا اخرج فرج الفرج سليما بضمنه وكذا لو كسر فرج
فاستاد ولو خرج المحرم صيدا فخارا كان ميتة في الحقل فضاغف غيره بخلاف ما اهل
اصطاده المحرم ونحوه الحقل فانه حلال المحل والله انما التائب فيه مما نزل الا
من اعلق على حمام من حمام المحرم وفرخ وبيض بالاعلاق فان زال التائب فسله اسليه
سقطا ضمانا ولو هلك ضمن المحرم الحمامة شاة والفرج بحمل والبضعة بدوم والحمل
بدوم ودم الفرج بنصف دهم والبضعة بربع درهم انما انبسط الاخطوط ان لم يكن اقوى
وجوب شاة واحد على من نزع حمام المحرم وعاد وعن كل حمامة شاة اذ لم يعد ولو شاة

يعني هذا انه قسمها

حکومت دہلی

على الاحوط بالنسبة

الحق غير المحيّر: فليطأوا منها

علاشكال ظميمة

حامقاً للرب

فان كان الترتيب الخوطم

تَحْمِيْلُ بِنَا فِي أَمْرٍ مُضَاعَفٍ

الْعَالِي

—

بوجوب القيمة الحقيقية

عليه السلام

10

عن الفداء في حقا

...

349

في موجبات الضمان وهي ثلاث

العبد على الأقل وفي الموضع على العدم والآخرى تساوى المحرم والمحل هنا في ذلك ولا يكثر
أنه لا يشترط في الواحد ولو نفرها ووجبت ولو اشتركت في النفر جماعة فلا قرب وجوب جزاء
واحد عليهم سواء كان كل واحد منهم موصيا للنفر ولو نفره أو لا وسواء عاد الحمار
والابل الظاهر عند الفقهاء بين كون الجميع محليين أو محرمين أو مختلفين في المحرم وفي
المحل ثم الحكم مقتضى على طر المحرم دون غيره من الطباء ونحوها ولو عاد البعض حتى كل
واحدة لم تعد شاة وأما العائد فلا يجب له شيء ولا يحوط وجوب جزء مثله بغير
الجميع فلو كان الجميع أربعة وعاد اثنان فمضف شاة ويجب على المقر التسعة إذا عاد
مع الأمكان ولو اعقر الواحدة وجبت أيضاً ولو لم يخرج المحرم ولم تعد كثير عن محلها
الذي يقرها منه لم يجب التسعة في الإعادة وإن قلنا بوجوب الجزاء الشاة للمحرمان
إذا رما صيداً فاصاب أحدهما كان على كل منهما جزاء وكذا المحرمون نعم لا ينداء على المحل
من المحلين أو مبياه في الحرم لأن العبد إذا عاد جماعة محرمون نازح في المحل فوقع فيها
صيد فإن كان قصد واحد ذلك باقداها الزم كل واحد منهم جزاء والآخر منهم فداء
واحد ولو قصد بعضهم دون الآخر وجب على كل واحد الجزاء وعلى جميع الباقيين جزاء
واحد وإن كان الباقي واحداً على الآخر وان لم يكن هو في لو فصل ذلك المحل في الحرم
قاصداً وجبت القيمة بل لا يحوط ذلك وإن لم يكن قاصداً ويتضاعف الجزاء على المحل
في الحرم مع القصد بل لا يحوط ذلك مع عدمه أيضاً ولو كان الموقد أحداً وجبت الشاة
قصداً ولم يقصد الشاة أصلاً فإذا رمى صيداً فقتله أو جرحه لم يعلم حاله وإن اضطر
فقتله فجزاء وصيداً أو كان عليه فداء الجميع من غير فرق في ذلك بين الحرم والمحل وفي
المحل في الحرم ومن جمع الوصفين تضاعف عليه فداء الشاة أصلاً بغير الجزاء السابق
لذلك في المحل فمضف ما يجنبه باتباع جزء منها وكذا الركب إذا وقف بها وأما إذا
تألف من ما يجنبه بيدها ورأسها كافاً فاندحوه المحل في الحرم ويتضاعف الجزاء
مع الاجتماع الشاة فإذا أمسك الحرم صيداً في المحل وفي الحرم وكان له دخل
في المحل وفي الحرم فلفه الطفل أمسك من الطفل في الإحوط ولو مع مضاعفة الجزاء

بل وحالها ايضا على
حوط وكذا القاذم
جناحه امرقاه

في وجوب الضمان في ثلاث

فصل اثنان الام لو تلفت بالامساك وكذا لو اسند صاحبها في الحل لم يملك في
 الحرم وتلف الطفل امساك فم لا يضمن الام لو تلفت الا اذا كانت في الحرم ولو امسك
 الحل الا في الحرم فان الطفل في الحل ضمن على الا حوط بل الاقوى ما لا يتم فلا اشكال
 في ما هنا **القائمة** اذا اخرى الحرم كلبه بصيد فقتله سواء كان في الحل او في
 الحرم وان تصاعفت في الثاني بل ان اغرام الحل في الحل قد خلل الصيد الحرم فاحذر
 ويحكم الاخر لو حل الكلب لم يوط في الحرم او في الحرم والصيد حاضر مثلا بل وكذا لو
 حل الصيد لم يوط فاحذر الكلب بل وكذا لو اغرام باط الكلب لتقصير في الربط بل لا
 حوط ان لم يكن اقوى ذلك لو قصرت في ربط كلب غيره وان امره الغير بضم لا ضمان بحرم
 استحقا به مع عدم التقصير في الربط مع ان الاوطى ذلك قبله ايضا اما لو لم يكن مستغنيا
 بل لم يملك في الحرم ومحمرا وقد وقع غيره فلا ضمان ولو حفر في حفرة وحفر في حفرة
 صيد ضمن بل الا حوط الضمان بالحفر في ملكه وموات كالحفر في ملكه بالحرم ونصب
 الشبك في حفرة وارسل الكلب وحل باطه ولا صيد فرض له صيد ضمن على الا حوط ان
 لم يكن اقوى **القائمة** لو نقص صيد في ملكه بمصادفة شئ واحد خارج ملكه
 صيد اخر بمصادفة ضمن نعم لو غاب في حفرة او في حفرة او في حفرة ونقص بعد ذلك
 لا ضمان بل وكذا اذا سكن في حفرة لك اذا لم تستند التلغ في ملكه فاحذر اذا
 استند ضمنه كالتلف قبل افرسنا وتيرة العاشرة في لوقع الصيد في شبكه و
 اراد تحليله فهلك صواب ضمن في الا حوط كما لو صلص من حفرة او سبع او شق
 جدارا واخذ له دابة وبعده فماتت في يد بمانا له من السبع مثلا وان كان الاقوى
 عند الضمان **الخامسة عشر** من دل على صيد من الحرم في الحل والحرم والحل في
 الحرم فقتل ويخرج واخذ ضمن نعم لا ضمان مع عدم ترتب شئ على اليد لا لئلا ولو
 راه المداول قبل اليد لا لئلا وكذا ان فعل ما فطن به غيره ولم يكن يصدهم ذلك ولو دل
 محل محرما على الصيد في الحل لم يضمن في الاصح **الفصل السادس عشر** في صيد
 الذي هو محيط بمكة من جميع جوانبها ويحرم من الصيد فيه على الحل ما يحرم في الحل

فتدعى المقتطف
 ضد بل لا حوط الضمان
 انصا لوانحر بصيد
 لو حل من الحل الحرم

على الحرم ممة

في كفارة صيد الحرم

وحيث ان من قتل صيدا من الحل كان عليه قيمته ولو كان محرما ومحمرا
 القدام اذا كان ماله فداء ولا تصاعفت القيمة للاحرام والحرم ولو اشرك جماعة
 من الحل في قتل صيد فكل واحد قيمته على الاقوى كما تقدم الكلام فيه وفي غيره
 سابقا ولا شئ على الحل في قتل القمل والبرغوث والقمل في الحرم ويكره الحل قتل الصيد
 الذي يقصد الحرم على الاصح كالحمام عليه حتى او اصابه دخل الحرم فمات فيه
 وان استحق له ذلك وكذا يكره قتل خارج الحرم الى بريد من كل جانب هو الحيثي
 بحرم الحرم وان استحق له الجرح كما يستحق له الضد لو اصاب صيدا فيه فقتل احده
 او كثر منه ولو ربط صيدا في الحل قد خل برابط في الحرم لم يجز اخراجه بل الاول والا
 حوط اجزاء حكم صيد الحرم عليه ولو كان في الحل فمات صيدا في الحرم فعليه جزاء
 ونحوه وان سال الكلب عليه اما اذا ارسل على صيد في الحل قد خل الكلب بنفسه
 الى الحرم فقتل صيدا اخر على وجه لا يكون صاحبه سببا في ذلك فلا ضمان كما لو سار
 من غيران يرسل صاحبه نعم لو ارسل على صيد في الحل قد خل الصيد الحرم فقتل الكلب
 فقتله في الحرم ضمن على الا حوط ان لم يكن اقوى كما انه يضمن لو كان في الحرم وفي صيد
 في الحل فقتله وكذا لو كان بعض الصيد في الحرم فاصاب ما هو في الحل منه فقتله
 هو في الحرم فقتله ولو كان الصيد على شجرة في الحل فقتله ضمن اذا كان اصلها
 في الحرم والعكس بل الا حوط ان لم يكن اقوى تعلد بنب الحرم مكان بعض الفرج
 وان كان الاصل في الحل ومن دخل الحرم بصيد شئ وجب عليه ارسله بل لو اخرج
 من الحرم فقتل كان ضمانا عليه سواء كان التلف بسببه وبغيره ولو كان طائرا
 مقصودا وجب حفظه حتى يكمل بيته ثم يرسله ويجوز استيادته ولو من امره و
 الا حوط اعتبار العدة له ولو توقف قبوله على اجرة كما يجب المؤنة ايضا عليه زمان
 بقائه ولو ارسله قبل ذلك ضمن مع تلفه واشتباؤه حاله ولا بأس بالحاق غير الطير
 في ذلك ولو كان هو الذي ينفق في الطير كان عليه الارش مع وجوب حفظه
 بكل ريشه ويجوز للحل صيد حمام الحرم وهو في الحل على الاقوى ان كان الا حوط

الا حوط في المقتطف
 وبصيدها اكثر الامور
 من القيمة والمقدار
 الذي من الذي هو
 نصفه وربعه
 بل على الا حوط
 كما مر قبله

من غير التساع طرفا
 فلهما فقتل

في تكاثر صيد الحرم

خلافه ومن شغب ريشه من حمام الحرم كان عليه صيده والاحوط ان لم يكن اقوى ان يكون باليد التي تنقبها ولو تعددت نفق الرشية تكرر نفق اليد بهل الاحوط الارش مع ذلك وان كان الاقوى خلافه نعم لو تعددت النفق عيب من الارش ولو تعددت النفق من يدية دفعة فالاحوط ان لم يكن اقوى تعدد الكثرة ايضا اما لو تعددت الرشيات او الرش من غير حمام الحرم كان عليه منع النقص والاحوط الحاق غير حمام الحرم من طيور بهر كان الاحوط الحاق غير النصف مما يوجب به لا يقطع الصفة ولا الارش التثاقل ومن اخرج صيدا من الحرم غير الذي باس في القادى يجب اعادة اليد ولو تلف قبل ذلك ولو خفا نفقه منه والاولى نجاسة بمجرده اخرج ولو روى به في الحقل ونخل الحرم ثم خرج الى الحقل فقل صيدا لم يجب القداء بل وكذا لو روى سائر الكلب في الحقل الى صيد فيه لكن قطع في مروه اليد جزء من الحرم ولو ذبح الحقل ففصل عن الحرم في الحرم صيدا كان منه ولو ذبح الحقل في الحقل فدخل الحرم لم يحرم على الحقل بخلاف الحرم والصيد الحرم غير قابل للملك بغير اسبابه للملك ففصل عن الحرم ثم لا بأس به تلك الحقل وهو في الحرم لصيد في خارجها بطيصاد وكل وشراءه ففصل عن الارش **الفصل السابع** في التواقد عرفت سابقا وجوب القيمة على الحقل في الحرم وجوب القداء على الحرم في الحقل ان كان له فداء وجوبه مع القيمة على الحرم في الحرم وان لم يكن له فداء فقيمتان وان الاحوط ان لو لم يكن اقوى ذلك مما وجبت فيه البدل فقيمتان في الحرم بدلتان وكلما تكرر من الحرم من الجارية على الصيد شيئا فالاحرام وجب عليه فمات فذكره الكفاية في تكرره وكذا لو كان خطاء بان اراد قتل غير قصد للضرب بل وكذا ان كان عن جهل بالحكم الشرعي على الاقوى ما اذا تعددت الكثرة للاولى وغيره الذي يرجع الى انتقام الله تعالى حتى لو كان الاول جردة والثاني نفاقه ولكن الاحوط التكرار في الظاهر اختصاص ذلك بالحرم دون الحقل في الحرم فيكرره مطلقا بالاحرام او دون الاحرامين فيكرره فكانت تفرق ماها بان كان في اخر الاول واول الثاني ففصل عن الاحرامين في غامبين بل لا فرق في التكرار فيهما بين ارباطا واحد بالاحرام

الاقوى عدم التقاد وان كان احوط طيور

بالمطابق على الاحوط

الحل اشكال فلهذا

بل يد تدفعه فلهذا

مكرر

في توابع كراهة الصيد

كبح القنق وعمره وعد من كبح الافراد وعمره كما انه لا فرق في عدم التكرار في العاديين كحل التكرار بعد من يعمر فيه كونه غيب عدا ما اذا كان غيب الخطاء وجب التكرار كالعكس فيصن الحرم والحقل في الحرم الصيد يقتل عدا بمعنى العلم بانه صيد يقتل كراهة للاحرام علما بالحكم او لا بخار او مضطر اسوي ما تقدم من الحرام الذي يوق القنق عنه وماصال عليه من التسليم بل هو ما بمعنى كونه غافلا عن الاحرام والحرم او عن صيد بل خطاء بان قصد شيئا فخطأه الى الصيد فاصابه بل لو قصد التخليص من السبع ونحوه فقتله خطاء ضمنه ايضا وكذا لو روى صيدا ففرق بينهم فضل اخر ولا فرق في مقدار الكراهية بين العام وغيره وان كان الاحوط المضاعفة الاول ولو اشترى محل بغير تمام الحرم فكل الحرم كان على المحل عن كل بيضة درهم وعلى الحرم عن كل بيضة من غير فرق فيهما بين المحل والحرم وان كان الاحوط وجوب اكثر الامرين من القيمة والدرهم على المحل لو كان في الحرم والشاة والدرهم على الحرم لو كان الاكل منه في الحرم والا حوط الجمع بين الشاة والاكل ولا رسال لو كان قاتله وان كان في المحل لم يواشراه مطبوعا ان يكن على الحرم غير الشاة وان كسره بنصفه لو طبخ الحرم ثم كسره واكله فظاهر وجوب الشاة خاصة والاحوط وجوب الارسال معها ولو كسره لم يحل بعد ان كان مطبوخا واكله الحرم وجبت الشاة ايضا وليس على الكاسر شيء وان كان محرما على الاحتج ولو كان المشتري الحرم محرما فالاحوط الدرهم واحوط منه الشاة معناه واشترى الحرم بنصفه من محل مباشر الاكل فمقد ما وجب الشاة والدرهم والاحوط الارسال معهما ولو نقل الى المحل غير الشاة ويبدل الحرم فمكسره واكله فالاحوط ان لم يكن اقوى وجوب الدرهم على المحل والشاة على الحرم والاحوط مع ذلك قيمة البيض اذ رسال مع فرض توليه الكثرة بترتب على المحل شيء لو كان المشتري غير البيض ان كان اعظم كالتامة ثم يجب القيمة للمصوص على الحرم ولا يملك الحرم ما معه من الصيد بسببه في فصله من الاحتج بل لو كان صيدا حال احرامه زال ملكه عنه اما اذا كان نائبا عنه كما اذا كان في يده فالاقوى ما كسره بالسبب الاختيارى كشرائه او كيل فصله عن القهر في فصله عن

مكرر

بل الشاة والقيمة وهذا الاحتياط لا يترك

مكرر

في تاليع كاتمة الصيد

٣٩٣

استدامة الملك وح فليس للحر قرض الصيد من التاليع والواحد نحوها بل ولا
من التركة فان قرض ثلث يده ضلها جزاء لله تعالى والقبعة للالتاليع دون التاليع
وبقي الموزون على ملك الميت لا يمكن وارث غيره فاذلعه خلع الموزون في ملكه
ان لم يكن في الحر وان كان معه مثله في الارث فان احل قبل فميت التركة شارك
في الصيد الا فلا وان لم يكن معه ولا وارث بعد احق هو بغيره وبغيره المشتري
الارض والانتظار للاحلال لو احرم التاليع بعد بيعه الصيد لو استودع صيدا
محلته ثم اراد الودع في الاحرام سلم الى الميت ثم الى الحاكم ان هذا لما لا كان قد ملك
تقربا من غير التقرب في الارسال والضممان والحفظ وضمان الغداء ان تلف شيكال
ولا ولا عدم الاحرام حتى يرده الى المالك ولو كان عنه الى ان احرم رده الى المالك او ليس
والاحوط ضمان الفداء ولو اضطر المهر الى اكل الصيد لم يفسد جازا كانه يفسد ولو كان
عنده مع الصيد ميتة اكل الصيد ففد في الحال والامتنع منه من غيره وفي ذلك
بين الصيد المدبوح في الحبل وغيره حتى لو تمكن الحر من الاصططاد بل وان كان في حجر
فصيدا وبه يحرم وبكامل فقد ماله على الميتة واذا كان الصيد مملوكا فميتة الكفرة
وقبحة اخرى وفلانة النصوص للفقر على الاصح وكلما يلزم الحر من فداءه ويذكر في
بنيان كان حاجا انا اذا كانت معتبرا بغيره مفردة او متعة لها فان كان فداءه صيدا فبحر
او بحر بمكة وان كان غيره فخير بينهما وبين منى لكن لا حوط مكة ايضا وكل كوجب على
شاق في كفارة الصيد يحجر عنها المهر عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام والاحوط
كوفات في الحج والطعام المحرم عوضا عن المذبح تابع له في عمل الاخراج ثم لا يتعين
عليه القسوم ومكان مخصوص والله اعلم **الفصل الثاني عشر في ما في الحوط**
التي ترتب عليها الكفارة وهي سبعة **الاول** الاستمتاع بالشاء من جامع زوجيه
ولوامة بالمقطع محرما بالحرق او ذبا قبل الشعر بعد عترة ولو يبيوتة الخسفة في القرية
قللا وذبحا عايدا للجامع غالبا بالحرمة كان عليه بما تقرر من ذبح من قاتل في الظاهر ان
الاول من ذبحه والثانية عقوبة ولكن لا حوط مراعاة التمة على المقديرين فلو مات قبل

بل لا بعد الفداء على ذلك
الميت مطر الى ان يقول
المنايع في ذلك فلهذا
عامة اقباله
يعني ما لو كان الصيد
ميتا لم يفسد
وامر يقاها

عن

في كفارة الاستمتاع بالنساء

٣٩٤

التمكث مثلا سقط على الخمار والاحوط القضاء عنه كما ان الظاهر ترتب الاحكام المنبوتة
على الزنا والوطاء فضلا عما لو جامع امه وروح فلو وطئ تحتى الشكل في الذب يرتب الحكم
بغلاف ما لو وطئ في القبل خاصة او وطئ البهيمة على الاصح ولا شيء على الجاهل بالحكم في
الناسي الاحرام والمكروه ولو كانت امرئته مثلا فمهره وطا وعنه ترتب عليها الاحكام المقتضية
وقرن بينهما ما في حجة الاتمام وحجة القضاء اذا جامع على تلك الطريق للقضاء للناسك والاول
ان يرجع الى مكان الحظيرة بل لا حوط ذلك في حجة الاتمام والمراعاة لا فراق ان لا يخلوا
مهما ثالث صالح لعقد وقوع المواقعة مع وجوده بخلاف غير المهر فمما لا يمنع حصول
حصولها ولو اكرهها كان جها ما مضيا كالعكس كان عليه كفارة وان ولو جامع عالما غلظ
بعد الوقوف بالمشر قبل ان يطوف طواف النساء او طاف منه ثلثة اشواط فادون او
جامع العزمين كالنقطة فمعه وان لم ينزل كان عليه بدنة لا غير ان صفحته ولو حج
في القابل بسبب الاضطرار فادون منه المهر او لا وهكذا فاذا جاء بعد ذلك بحجة صحته كفارة
عن الفاسد بسببه وقضاء ولا عليه قضاء اخر وان اضطرر فمعه وكذا لا ينكر وعليه القضاء
بتكرار الجماع في الاحرام الواحد وكذا يجب البتة خاصة بالاستمتاع بالبدن وغيرها فامني
وان كان الاحوط القضاء ايضا ولو جامع محرما من المحرمه باذن عالما بخمار او حبل غيرها
الكفارة بدنة او بقره او شاة فخير بينهما مع الفدية عليها وان كان معينه لم يقدر الا على
الشاة ففداء او صام ثلثة ايام والاحوط تعين البدن غلب مع الفدية والاختيار بين الشاة و
الصيام والاحوط ان لم يكن قوي على الفدية في الامنة بين المكروه والمطوعة ولو كانت محرمة
بغيره لم يكن عليه الكفارة وكذا لو طأ غلاما محرما باذنه وان كان هو المحرم والاحوط حبل
الحكم في الزوجة ايضا في صورة العكس وان كان الاوى حلالا ولو جامع الحر قبل طواف
الزيارة لم يهد به فان عجزه لا حوط ان لم يكن قوي بقره فان عجزه كفارة ان لا حوط ان لم يكن
اقوى من عجزه اليه بالوطئ قبل الشعر البقرة فان لم يجد فصاع شاة ثم الايتان بالبدنة
عند التمكن منها فاذا جامع الحر والحرمة من طواف النساء ثم واقع لم يلزمه الكفارة وفي
على طوافه والاحوط اعتبار حصة اشواط منه ذلك بل لا حوط وجوبها بالمواقعة قبل التمام

حبل نكاحا ولكن لا شيء
الا حوط طوطها
فلهذا اقباله

بل ما لم يبيها وان تصف
فلهذا اقباله

قبل الوقوف فلهذا
فلهذا اقباله

لا يترك طوطها
مذ طاف

الاحوط طوطها فلهذا
كانت عليه الكفارة بدنة

الكفارة عليها ايضا
كونه قبل الشعر المحرم

قابل ايضا طوطها
مهر

لكن - كفارة
فلهذا اقباله

وهو ما لو كان محرما
ولا منه الزوجة حلالا

فاكرهته او طوطها
فلهذا اقباله

لا يجب هذا الا حوطا
بجمل لانسان بالبدن
التكثير طوطها الزنا

في كفاية خلق شعر الرأس

في المجلس وجب عليه شاة اخرى لو قلتم تمام البدن واحدا الرجلين مثلاً في مجلس
 او بالعكس فالأخوط المتولدان على الصفة مع الشاة والفدية لكل طرف ولو قلتم من كل من
 اليدين والرجلين ما ينقص عن المجموع ولو يسيراً وجبت الفدية لكل طرف وبعض الظاهر
 كالكلية الأخوط نعم لو قصرت فئات مع اتحاد المجلس تنعقد الفدية ولو تقارفاً والأخوط
 النعقد ولو أقامه مقت خطنا بتفدية طرف ففهم وأدعاه لزم المقتي شاة وان لم يكن محرمها
 بل لا من أهل الاجتهاد نعم يعتبر جواز الصفة للأمام من غير المستفتي لو تعذر المستفتي أو
 فلا يفتي على المقتي ولا أخوط قبول قول المستفتي في الأدعاء وان كان الاقوى خلافه كما
 الأخوط الكفاية على المقتي لو اقضى غيره ففهم السامع فادعى ان كان الاقوى خلافه
 على المقتي لو اقضى له أدعاء او غيره من المحلوات وان كان هو الأخوط والاخوى وجوب
 الشاة الواحدة على المقتين اجمع اذا كان استناد العلم الى قولهم لا سيما اذا كانت الصفة
 منهم دفعة وان كان الأخوط النعقد مطلقاً والأخوط بل الاقوى لشاة صغيرة بفعل
 القدر بل والسن وان لم يدم **الرابع** ليس الخط من لبس حال الاحرام عامداً عالماً
 كان عليه شاة بل لو اضطر الى لبس ثوب يبقى به الحرام والبركان عليه ذلك أيضاً وان
 جاز له ذلك حتى التراب بل الأخوط ذلك أيضاً ولو لبس الخفين التمسك ولو ضطراً
 والأخوط شمول اللبس للتمسك والخاق للذبح الميسوج ونحوه بالخط وكذا القباء اذا لبس
 المصطر غير مقلوب الطليان اذا زده **الخامس** الرأس في خلق شعره عامداً عالماً
 بل مطلقاً ان شاة او اطعام يستمر بها لكن لكل مسكين مائة او صيام ثلثة ايام
 ولو تغير ضرورة وان كان الأخوط مع الشاة كما ان الأخوط احد الثلثة في شعر المدن
 على الاطباء اماها في نفقها مادم وفي حديثها اطعام ثلثة مساكين الأخوط الله أيضاً
 في قص السارث خلق العانة كما ان الأخوط والاخوى الخاق الخلق بل مطلق الا اذا تلبس
 بل الأخوط اجزاء حكم البعض على الكل المدا على صفة سبب خلق الرأس تمام مع عدم
 فالأخوط الدم مع الساة لشف الاضين وازية الصفة لهما كان فيمادون ذلك
 ولا فرق في ترتيب الفدية على الشعر بالخلق بين ضله بغيره وبغيره مع الاذن له سواء كان

الاخوى عدم الوجوب
 وان كان اخوط طرفاً
 خراماً بقائه
 وان كان الاقوى عامداً
 مع الاضطرار طمأنينة
 خراماً بقائه
 لا يترك غسباً
 مذخله العائل
 والأخوط
 طمأنينة
 الأخوط الدم أيضاً
 طمأنينة
 اثاراً فاضلاً
 الكفاية

في كفاية الجمد

في الجمد او حرماً انما اذا لم ياذن لخلق رأسه على وجهه لا يستد الفاعل اليه ولو اوجها
 منه فلا فدية على احد منهما كما لا فدية على المحرم الخالق للحل ولو من تحت راسه فوقع
 منه ما شئ ولو سيرة الحمى تمام طعام ويستحب الكفان ولو فعل ذلك في الوضوء بل
 مطلق الظهارة ولو التيمم لم يلزمه شئ وان كان الأخوط الكفاية بضاب الدم لو كان
 الشاخصاً ولو التظليل ساتراً ولو لضرورة شاة والأخوط الصفة مع ذلك بمد
 عن كل يوم واخوط منه شاة لكل يوم على المختار نعم الظاهر بعد الشاة بعد الشاة
 كما في العرة والنج بل الأخوط بعد هذا في المصطر بعد السبب كما لو طلع مثلاً للصداع
 ثم ارتفع فكيف يتم اصابعه سبباً خرافة في التظليل بل لو عاد عليه ذلك السبب بعد
 ايضا وان لم يكن قد كفر بالاول لا لاخوط لك أيضاً في المختار لو عصى فظل ثم تابعتاً
 وكذا تحت الشاة لو غطي رأسه ثوب مثلاً او طين بطين ستره او ترس في الماء او حمل
 على رأسه ما يستره بل الأخوط بعد هذا لكل يوم على المختار وان كان الاقوى خلافه نعم
 لو كرر المختار التعطية بعد ذلك وان كان في مجلس واحد لا شاة بعد الطعام ولا فدية
 لبس بعض الرأس بحيث لا يخرج عن كونه مكشوفاً كالنقطة من الخيش غصاً القربة والخط
 ويخوذ ذلك نعم تحقيق التعطية بالسائر ولو الرقيق الذي يحكي ما تحته والله اعلم
السادس الجمد وفي ذلك الذب منه مرة شاة ومرة بقر وثلاثة دنانير وفي
 الصدق منه ثلاثة شاة وكفاية فيما دون ذلك وان وجبت الاستغفار والتوبة
 ولا يعتبر قول الايمان الثلث في الاخير فضلاً عن الاول ولو اضطر الى لبس الامانة
 حق او فطر طحل فلا كفارة ولا اثم وان كان الأخوط ذلك نعم لو اراد بدنه اكرام اخيه ولو
 قال له لا تفعل ففعل على الفاعل مراراً الكفاية والظاهر وجوب البقرة بلم يتبين الشاة
 بالثلاث فان لم يكن بقره عن السابق فلو كفر عن كل واحدة فاشاة ليس الا وثلثين فالبقرة
 ولو كان اذ لم يزل ذلك ولم يكن قد كفر فليس الا بقر واحدة وكذا في ثلث الصدق ولا شئ
 في الفسق سوى الاستغفار ولكن يستحب له الصدق بشئ بل البقرة والله اعلم بالصالح
 قطع شجرة الحمى غير المستثنى لو كان القاع حلاً لا وفي الكبيره بقره والصغيرة شاة

على الأخوط طمأنينة
 خراماً فضلاً
 العالي
 على الأخوط طمأنينة

في تكرار الكثرة في اجتماع أسبابه

وبعضها يقتضيه إذا أعادها إلى مكانها أو من غير الجوده والأضيق المحر وقد
 عادت على ما كانت عليه إلا بان جفت ولم تعد لها الاعادة فالكثرة بحالها
 والكثرة في قطع الحشيش وانما الاستيفان كان الاحوط الصلة بما يتدور
 احوط منه ضمانه بقيته والله العالم **ثم** اذا جمعت أسباب الكثرة مختلفه
 كالصيد اللبس فقليل الاطعمه والطيب لزمن عن كل واحد كقاره سواء فعل ذلك
 في وقت واحد ووقتين كقصر عن الاول ولم يقصر بل لو تكررت السبب الواحد كان الصيد
 والوطى ونحوها انما يعرف بالشرع ولا يعرف في صد السبب من ميثاه من اتحاد
 المجلس والوقت وقدرتها وتخلل التكفير عدمه لزمن ايضا الكثرة كقاره فلو تكررت
 الاباح والاحراج والموطنة الواحد في المجلس الواحد تكررت الكثرة نعم لو لم يترفع
 الذكر من الفرج كان وطيا واحدا وان تكرر الانزال منه والفرج بك بالذم ما كان الا بال
 اما لو تكرر الخلق فان كان في وقت واحد تكررت الكثرة نعم ان كان المخلوق ووقتين
 بان خلق بعضه بغير حدة والاخر عشتير تكررت الكثرة ولو لم يترافا بمعددة
 واحدا بعد احد تكررت الكثرة وان كان في مجلس واحد وكانت الاسباب من نصف
 واحد بل لو تكرر لبس الثوب بان ترتفع ثم لا يترك هكذا تكررت ايضا بل لو لبس الشاب
 للتعدي دقة واحدة تكررت ايضا على الاصغر ولو تطبيرة بعد اخرى تعدت اليه
 اما اذا جمع انواعا من الطيب تطيب به فمرة فلا تعدد وكذا لو تكررت من تبا والاطيب
 وقت على وجه بعد تطيبا واحدا او قبل متعة ابان ترتفع فاه ثم عاد بعد تكررت ايضا
 بل الاحوط ان لم يكن اقوى تكررها بتكرر التقبيل وان لم يترفع فاه وبالمجلس فاما اذا على
 صدقة السبب عرفه واتحاده وكل محرم ليس واكلا فاما عالميا ما يحل اكله ولا يكره
 لكن لم يقدر شره كان عليه شاة بل هو كذا في كل محرم على المحرم ثم لم يتصر على
 الكثرة فيه وانص على ان من غير اثنين من الكثرة على الشاه والناس في الجاهل
 في غير القصة ان استحباب طعام مسكوب في استعمال الطيب بمجره الزوال القصة بكف من
 طعام في قدامه من اطعمه ناسيا وبما سمعت في سقوط الشعر منه بلا قصد بل لا يتبع

مع فرض صدقة
 الوطى فليس
 واما اقباله
 افعال

مجلس
 احوط ظر
 افعال

في حكم الصدقة والاحسان

اذا فرغ من مناسكها وازاد الخرج من مكره شراء غيره ثم الصدقة في به يكون قارة
 لما اكل او دخل على احواله بما لا يعلم به واما الصيد فتثبت فيه الكثرة مع التمسك
 بل الظاهر بثبوت الكثرة به على الخبز يخرجها بغيره من افاق والا فليس به لو كان بمجره
 احرم به الوطى فالكثرة على الوطى مثل الصبي فله العالم والمجد لله رب العالمين **تكملة**
 في الصدقة الذي هو لا متناه عن فعل الميت الذي لا يحرم له بالصدقة والاحسان الذي هو
 الامتناع كذلك بالمرضا للصدقة والذي ليس باحوام الخبز ثم صدقة على محله من كماله
 من حق العيشة اذا لم يكن له طريق غيره ووضع الصدقة وكان له وضعت نفقته اما اذا لم
 تقتصر وجب عليه ساوكة واستمر على احواله وان كان احوال بل لو خشي الفقرات حله
 يتحلل وجب حتى يتحقق ثم يتحلل بمرقة مفقودة كثيرة من بقية الخبز بغير الصدقة لا يجوز له التحلل
 بخوف الفقرات بل لا يعلم به قبل تحقيقه على الاصح ثم بان بالخبز القابل فاجاب ان كان
 الخبز واجبا عليه فواجب مقرر او كان من غير طيب في السنة الغالبة والا فاني به نداء ولا يتحلل
 للصدقة لا لغيره من الصدقة او غيره في محل صدقة او عشرة وثمان الف من حين الصدقة الى
 ضيق الوقت عن الخبز ولا يجب عليه ان يخرجه الى حصول الضيق وان طرأ تكشاف الصدقة قبل
 الا ان الاحوط الذبح والقرى يوم القر واما مكانه فيجوز في المحل المحرم بل في بلده والاحوط
 وجوب بنية الضل عند الذبح وان كان الاقوى خلافه كان الاحوط المخلوق والتقصير
 ايضا وان كان الاقوى على اعتبار شئ منهما ولو كان قد ساق هدا بانه صدقا واحصى
 كراهه ما ساقه عن هذا الضل وان كان هو الاحوط ولا بد له من الضل اختيارا او لا
 اضطرا بغيره على احواله مع العير الى ان يفتد عليه وعلى تمام الميت ولو عترة
 ويتصدق الصدقة من الخبز بالبيع عن الموقفين بل يتحقق ايضا بالبيع غايته بغيره بغيره
 كما عرفنا في الاقسام الثانية ولا يجب التصبر عليه حتى يقوته الخبز ولو وقف لها
 بالموقفين قبل وقته لبثت طلالا عندهم دونها ولم يمكن التماسه من فهو محكم من
 فانه الخبز لا يحكم للصدقة وان كان الاحوط اجراء التحلل من عليه لو صدق بعد ذلك
 الموقفين عن نزول في خاصة استناب في الرمي الذي كلف المريض ثم حلق وتحلل وانه

صدقة الصدقة من
 تكشاف مكره فلا
 ينزل الاضطرار بالثبات
 جفت فليس
 خيرا في الدار
 لا يترك طيبا
 واما بقائه
 والا
 باليد
 فليس حلالا
 افعال

في حكم الصداق

بأن لا فصل فان لم يمكن الاستئابة فلا أقوى جواز الفصل لهذا مكانه وأول من ذلك
 لو كان الصداق من مكره ولو صدق من مكره خاصة بعد الايمان بأفعال من انى المولى
 والبيع في تمام ذى الحجة ولو بالاستئابة من حجة والا فلا أقوى الفصل بهذا والاحوط البقاء
 على احرار بالنسبة للنساء والطبقات الصبيحة حتى ياتي بياق المناسك ولا يتحقق الصداق
 بالمنع من العوطل من اولى الجوارث الثلث والمبيت جازل يحكم بغيره ويستنبط في الرضى
 ثالثا المستمع الامكان والافنى القابل وان كان المصداق من غير العمة تمتع تحقق صدقه
 بمنع من خول مكره وبعد الدخول في الايمان بالافصال ولو بعضها بل هو كذلك
 في العمة البقرة حتى لو صدق منها بعد التقصير عن طواف النساء جرى عليه حكم المصداق
 وان كان الاحوط البقاء على احرار بالنسبة اليهن خاصة ثم اتى الفصل لهذا المصداق
 وخصة لا غير في قوله الفصل والعرف في كل مقام يجوز له ذلك بطلان صدق ولا دم عليه
 الحج وان كان هو الاحوط ولو غير ذلك فان كان قد ادعى عليه لم يدفعه لم يتصل بهذا والاحوط
 مراعاة الفصل غير المصداق له ايضا ويحقق بالحس ظاهرا على مال وعلى الحج تفسير ولو صدق
 حتى مات الحج ليجزى له الفصل بالهبة سواء كان ذلك منه لرجاء زوال العدة او لانه فصل
 بغير مفرقة كغيره ممن يفوز به الحج ولا دم عليه بالقوة كما عرفت وان كان هو الاحوط وعليه
 نداء الحج ان كان قد استقر عليه قبل ذلك وكان باقيا على الاستطاعة والا فان كان
 ندبا فلا وان وجب بالشرع وكذا ما وجب عليه عام ولم يتحقق التقصير ذهب
 ولو استمر المنع عن مكة بعد الفوات فصل من العدة بالهبة بل لو صدق الى بلده ولم يتصل
 العتق في عامه خوف الطريق كان له الفصل بالذبح في بلده وان كان الاحوط خلافه ولو
 علم انكشاف العدة قبل الفوات لم يجز له الفصل ثم لو غلب على ظنه انكشاف العدة قبل الفوات
 جاز له الفصل فضلا عن كان رجوه وان كان الاحوط البقاء على احرار كما في غيره من
 ذوى الاعذار فاذا لم يتصل وانكشف العدة ولم يفت الوقت لم تنكح ولو اتفق الفوات
 تخلف العدة ولو لم يتصل وانكشف العدة والوقت متسع للايمان به وجب الايمان به في الاسلام
 مع بقاء الشرائط ولا يشترط بقاء وجوب الاستطاعة من بلده جفت ولو افسد

وان عجز عن اذا فصل
 بالهبة منه

في حكم الصداق

فصد غل و كان عليه بدنة الافساد ودم الفصل والحج من قابل الافساد ان كان الحج
 وليقطع عنه وجوب الايمان بالصداق ان كان حج اسلام استقر وجوبه واستمر الى
 قابل الاحوط ان لم يكن اقوى وجوب حج من عليه لا ولى للاسلام والثانية الافساد
 ولو لم يتصل المصداق قبل الفوات وانكشف العدة في وقت يسع لاستئابة الحج وجب
 عليه فعدل ان كان واجبا وبقيت عليه حجة المعقوبة وكذا يجب عليه فعل الحج ايضا ان
 كان الفاسد ندبا وليس عليه حج اخر ولو انكشف لم يكن قد فصل مطلقا تمام فاسده
 وقضاه واجبا وان كان الفاسد ندبا فان فاته فصل بغيره وقضى واجبا وان كان ندبا
 وعليه بدنة الافساد لادم الفوات ولو فاته وكان العدة باقيا تمتع عن العدة فلم
 الفصل من دون عدل الى العدة وعليه دم الفصل ويدنه الافساد والقضاء على حيا
 عرفته ولو صدق فافسد جازل الفصل ايضا وعليه بدنة الافساد ودم الفصل والقضاء
 وان بقى حجرا حتى فاته فصل بغيره ولو لم يندفع العدة الا بالافصال لم يجز له ما عليه
 فن السادة او العطين عن غيره في بين المسامحة والكافة يجوز له ذلك في الاول بخلاف
 ما لوطن العطين وتساوى الاحتمال ان ولو بدت العدة بالفصل ان اضطر الى الفاع وجب
 فان لم يرجع للفصل سائر للامام كالجوشن ويحيطه كان عليه الفدية ولو قتل نفسا
 او تلف مالا لم يضمن لو قتل سيدا للهار كان عليه الفدية ولا قيمة للهار ولو طلب
 العدة مالا لم يجب بذلك ان لم يكونا مأمورين وان امنوا وكان ممكالا ويجب هذا
 كل في الصداق **واما الاحصاء** فن يلبس الاحرام بحج او عمره تمتع او مفردة ثم احصى
 كان عليه ان يبعث ما سافر ان كان ساق والا يبعث هديا او ثمنه ولا يحل حتى
 يبلغ الهبة وهو منى ان كان حاجا كما ان زمانه يوم الضر على الاحوط وان كان الاقوى
 الحاق بابام التشريق به وفاء الكعبة ان كان معتمرا فاذا بلغ على مقضى الوعد ان كان
 والا قال ان يضي ما ان الضر قصر واحل من كل شئ على المهر الا النساء خاصة
 عنهن حتى يخرج في القابل بنفسه وبطاف عن طواف النساء ان كان تطوعا او فريضة
 غير مستقرة ومستقرة وقد عجز عن الرجوع لم لو كان واجبا مستقرا وتمكن من الرجوع

في الارث

يرد عليهم احواسا على حسب سهامهم ما لم يكن اخوة خارجون والا كان الرد على البنت
والاب رباغا على نصيبهما من الميراث واما ولد من زوج كان له نصيبه كادب
اي الزوج والابوين السدسان والباقي للبنت لعدم العول عندنا ولو كان معهم
زوجة اخذ كل ذي فرض فريضه فاقاخذ البنت النصف والابوان السدسين والزوج
الثلث والباقي ربع السدس يرد على البنت والابوين احواسا دون الزوجة ومع
الاخوة الخارجين للام يرد على البنت والاب رباغا ولو انفرد احد الابوين مع البنت
كان المال بينهما ارباعا فربما ولد دخل معهما زوج او زوجة كان الفاضل يرد
على البنت واحد الابوين دون الزوج والزوجة ولو كان مع الابوين بنتان فضا
فلا يوزن السدسان والبنتين فضا عند الثلثان بالنيابة ولو كان معهم زوج او زوجة
كان لكل واحد منهما نصيبه كادب اي الزوج والابوين السدسان والباقي
للبنتين فضا عند العول عندنا ولو كان مع البنتين احد الابوين كان للثلاث
والبنتين فضا عند الثلثان والباقي يرد عليهم احواسا على حسب سهامهم ولو كان معهم
زوج كان النقص دخلا على البنتين فضا عند اخوة لعمد العول عندنا ولو كان رد
كان لها نصيبها الادب والباقي بين احد الابوين والبنتين فضا عند احواسا ولو
كان مع الابوين خاصة زوج فلا ينصف للام ثلث الاصل والباقي للاب مع اخوة
الخارجين للام السدس والباقي للاب لو كان معهما اي الابوين خاصة زوجة فلها
الربع وللأم الثلثان لم يكن اخوة خارجون والباقي للاب معهما السدس والباقي
له والله العالم **المسئلة الثانية** قد تلحق بما ذكرناه ان للاب حالتين في
احدهما لا فريض له وهي حال عمه الولد وفي الثانية ذو فريض هي حال الولد مع امان
يرد عليه ولا للام ايضا حالتان وكل منهما ذات فرضا ما الثلث والسدس مع الرد
وعنده والبنت لها النصف فضا مع رد ونقص ولا فريض لها اذا كان معها ابن و
البنتان مع رد ونقص وبثها ولا فريض لها فيما اذا جتمع الابن **المسئلة**
الثالثة قد تلحق ايضا ما ذكرناه انه لو دخل احد الزوجين على هذه الطبقة

لها الثلثان مع

في الطبقة الاولى

فان كان على الابوين او احدهما خاصة فله فرضه لا على النصف الربع ولا بد
الخارج للثالث ومعه السدس والباقي للاب قرابة وكذا لو انفرد له الباقي قرابة بعد
فرض الزوجين بخلاف الام فان لها مع الاقارب الثلث فضا والباقي رد ولو دخل في
الزوجان على الاولاد فلها فرضهما الادب اي الربع والثلث والباقي للولد بالقرابة
ان كان ذكر او ذكورا او مختلفين فلا ينقص جسد على الزوجين ولا رد ولا نقص على
الابوين ولها ارباعا البنت والبنت فلها ما رد ويدخل النقص عليهما اذا جتمع
معهما زوج وابوان ومع البنت زوج واحد الابوين وابوان واحد الزوجين
والنقص من البنت نصف سدس من البنت مع الزوج واحد الابوين كذلك
ومنهن مع الابوين واحد الزوجين قدر نصيب الزوجين فالنقص في البنت في
صورة واحدة والرد عليهما في ثلاث وفي البنت بالعكس للرد ربع السدس
في البنت وكذا في البنت مع الزوجة والابوين وفيهما مع احدى الزوج نصف
السدس مع الزوجة سدس ربع سدس والله العالم **المسئلة الرابعة**
اولاد الاولاد وان تولد ذكورا او اناثا يقومون مقام ابائهم ومقاسمة الابوين والزوجين
ويجوز عن اهل السدسين الى دينهما ومنع من عديم من اهل قارب على الاصح وهم
يتشبهون الاقرب فالاقرب فلا يرث بطن مع من هو اقرب منه الى الميت واما بقية
او هم يرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به فلو ولد البنت نصيبا مذكر كان
او انثى وهو النصفان انفردا وكان مع الابوين ويرد عليهم وان كان ذكرا كما
على مذكر لو كانت مقيمة لولدا لابن نصيبا سبعة اكان وانثى جميع المال ان انفرد
ما فضل من الفريض ان كان معهما اهلها كالابوين والزوجة ولو انفرد ولدا لابن و
البنت كان لولدا لابن ولو كان انثى مقعدة الثلثان للذاهما نصيبا كالبنت في خولة
ولو ولد البنت وان تعدت واذكورا الثلث هو نصيب الام في الفرض على الاصح ولو كان
زوج او زوجة كان لها نصيبه كادب اي الربع والثلث والباقي لولدا البنت الثلث
ولو ولد لابن الثلثان وتقدم اولاد البنت نصيبا تم المذكور مثل حظ الانثيين كما

الذي

في الارث

ولو انني صحيح مقيم

في لا تفرد والاجتماع ثم لا يرث احد منهما مع واحد من كلالة الاب والام ولو انفرذا
 من ولد الام خاصة كان له السدس فرضا والباقي رد ذكر كان او انثى فان تعدد
 فلم الثلث فرضا والباقي رد يقعمون ذلك بينهم بالتوبة ذكر او كانوا اناثا او
 مختلفين ولو كان الاخوة الوارثون متفرقين فبعضهم للام وبعضهم لها وللأب
 كان لمن يتقرب بالام السدس فرضا مع اتحاده والثلث كل مع تعدد بالتوبة
 بينهم ومن يتقرب بها الباقي وهو الخمسة اسداس والثلثان واحدا كان واكثر
 ذكر كان او انثى ثم لو كان انثى خاصة كان لها النصف فرضا والباقي رد عليها خاصة
 على الاخوة ولو كانت اثنتين فصاعدا فلها اوطن الثلثان فرضا والباقي ان كان
 كما لو كان المشارك واحد من كلالة الام رد عليها او عليها خاصة على الاخوة
 ان كانوا ذكورا واناثا فالباقي بعد كلالة الام بينهم بالتوبة وان كانوا ذكورا واناثا
 فلذلك ذكر مثل حظ الانثيين ويقوم كلالة الاب خاصة مقام كلالة الابوين مع عمل
 حتى في الرد عليها خاصة دون كلالة الام على الاخوة والله العالم **المسئلة**
الثانية في الاجداد من المعلوم ايضا ان الجدة وان علوا اذا انفردت فمال كل
 له لاب كان او لام او لهما وكذا الجدة ولو كان جد وجدة او هما الام وجدة او
 هما الاب كان يتقرب بالام منهم الثلث على الاخوة بالتوبة من يتقرب بالاب
 الثلثان على الاخوة المذكور مثل حظ الانثيين وقد عرفت فيما تقدم ايضا ان الجدة
 الادنى منهم يمنع الابعد ولكن مع المراجعة له كما قد عرفت فيما تقدم ان يرث الابعد
 عند الادنى ذكر كان او انثى فلو علمت الاجداد الادنى ورث جداد الاب و
 اجداد الام ثم اجداد الجدة و اجداد الجدة وهكذا في المرتبة الاولى رتبة وفي الثلث
 ثمانية وفي السابعة عشرة وهكذا فاذا ترك جد ابيه مثلا وحدث له ابيه و
 جدته لأم ابيه مثلهم للام بالنسبة الى ابيها واماها كان لاجدادها اي الام
 الثلث بينهم ارباعا اذا فرضت اربعة وعشرة كلالة الام ولا جداد الاب لا رتبة
 الثلثان فاقم كلالة ايضا ولكن المشهور على ما قبل فتمت ما بينهم اثلا فالثالث ذلك

تقدم الاحصاء مع
عمل المراجعة فتمت
خاتمة قاله

بيان حكم الطهارة بيننا

لجدة وجدته لا يبرأ بينهما المذكور مثل حظ الانثيين والثلث الاخر لجدة وجدته
 لامة اثلا ايضا المذكور مثل حظ الانثيين ولو قبل قسم الثلثان بينهم جميعا لامة
 مثل حظ الانثيين لكان وجهها فيكون القيمة بين اجداد الام بالتوبة مطلقا
 لا لهم كالاتيها بين اجداد الاب بالقوات مطلقا لامة كالاتيها لم اجد
 فان لا يتم عن معين الذين المصري قيمة ثلث الثلث لا يوي ام الام بالتوبة
 لا يوي ايها بالتوبة وقيمة ثلث الثلثين لا يوي ام الاب بالتوبة وتليها لا يوي
 ابيه اثلا وعن البرزهي مواصلة الشهوة في القيمة بين قرابة الاب اما قرابة الام
 فيقسم الثلث بينهم اثلا فان ثلث لا يوي الام بالتوبة والثلثان لا يوي بها بالثاني
 واول من ذلك كدبر مراجعة الصلح فيما بينهم والله العالم **المسئلة الثالثة**
 اذا اجتمع مع الاخ والاخوة للام والاخت والاختوات لها جدة واحدة
 من قبيلها كان الجدة كالاخ منها والجدة كالاخت منها فالثلث بينهم بالتوبة او
 اجتمعا واحدا من قبل الاب مع الاخ والاخت والاختوات لهما
 اوله كانا كالاخ والاخت من قبله يقعمون ما يقع لهم بعد كلالة الام ان كانت
 للذكر مثل حظ الانثيين واذا دخل الزوج والزوجة مع الكلايتين واحداهما اخذا
 نصيبهما الاعلى ياخذ من يتقرب بالام نصيب الميراثي السدس والثلث عن اصل
 التركة وما يفضل فلكلالة الاب والام ومع عدمهما فلكلالة الاب فيخص النقص
 بين يتقرب بالابوين او بالاب كافي مع واحد من كلالة الام مع اخت لاب
 كما ان يخص الرد بين يتقرب بالابوين بل والاب على الاخوة كافي واحد من كلالة
 الام مع اخت للابوين او للاب **المسئلة الرابعة** في الجدة وان علوا يقيم
 الاخوة مع عند الادنى ولو اجتمعا مع الاخوة يشاركهم الادنى وسقط الاجداد لامة
 كيقوط اولاد الاخوة ولولا ابوين مع الاخوة ولو لاحدهما على الاخوة تقم بقوموا
 مقام ابائهم في مشاركة الاجداد وفي تجزئهم مع عدلهم ويرث كل واحد منهم نصيب
 من يتقرب به يكون بمثلته فان كان واحدا كالتصيب له وان كانوا جماعة فتمت

لا يترك قسمتها
خاتمة قاله
الغالي

الزعم حسب طلبنا
خاتمة فضاله
الغالي

في الامت

ذلك التصيب بينهم بالتوبة وان كانوا ذكرا او اناثا وان اجتمعوا فلذلك ذكر مثل خط
 الاثنين ان كانوا اولاد اخوة للابوين والاب مخوم قاموا مقامهم كما اظم لو كانوا
 اولاد اخوة من ام اقدحوا المثلين بالتوبة كن قاموا مقامهم من غير فرق بين كونهم
 اولاد اخ واحد واخت وبين كونهم اولاد اخوة متعددين وان كانوا مع النسب الي
 المتعد باخذ كل واحد نصيب من شقرب به ولكنه يقسم ايضا بينهم بالتوبة فلو كان
 اولاد الاخوة لأم ثلاثة مثلا وكان واحد منهم ولد اخ والاخران ولدا واحد فلا يورث
 منهم السيد ايضا نصيبا بينهما يقتسمان بالتوبة ولا فرق في ذلك بين الذكر والا
 فلو اجتمع ابن ابنة اخ لاب وبها
 اخذ الاخ كان للابن ضعف الذكر وان تعدد كان المال بينهم اضعفين وان اجتمع
 ابن ابنة اخ للابوين اوله وابنة ابنة اخ كذلك واتحدت تماها كان للذكر ضعف
 الابن والام بالتوبة وعلى كل حال في اخذ اولاد الاخ للابوين والاب كور كانوا
 او اناثا ومفترقين المال كله والباقي بعد الفرض ان كان معهم صاحب كاهنهم الله
 لا فرض له واما اولاد الاخ للابوين او للاب اخذون النصف خاصة نصيب
 اتم الاعلى سبيل الرذكا اذ لم يكن سواهم في درجة فانه يرد النصف الاخر عليهم
 ولو كان معهم اولاد الاخ لأم واخوة رذ عليهم السيد والسيد سان دون اولاد
 كلاله لأم على الاخ وبأخذ اولاد الاخ من فصاعدا للابوين والاب الثلثين
 والباقي رذا اذا فرض عكس المساوي كن قاموا مقامهم نعم قد يقصر المال بدخول الرزق
 او الزوجية فيكون الباقي لهم وان نقص عن الثلثين كما كان لمن يتقربون به ولو لم
 يكن اولاد كلاله لأم قام مقامهم اولاد كلاله لأم جميع ما ذكرناه فلا يرث
 احدهم مع وجود واحد من المقرب بالابوين ولو اجتمع اولاد كلاله لأم لثلاث
 كان لاولاد كلاله لأم الثلث ان تعد من تقر بوابه والا فالسيد كان لاولاد كلاله
 الابوين الثلثان وسقط اولاد كلاله لأم بالاب واولاد كلاله لأم الابوين كن تقر بوابه ولو
 دخل عليهم زوج او زوجة كان له نصيب الاعلى النصف والربع ولن تقر بالام

السيد نصيب اب
 الذي هو نصف الثلث
 وللآخرين النصف
 الاخر الذي هو ثلث

في حكم الطبقة الثالثة

ثلث الاصل والسيد من الباقي ولا كلاله لأم ابوين زايد كان او ناقصا ولو لم يكن
 احدهم اولاد كلاله لأم ابوين قام مقامهم اولاد كلاله لأم حتى في الاختصاص بالام
 حيث يكون ولا يشاركهم اولاد كلاله لأم على الاخ ولو اجتمع الاجداد مع اولاد
 الاخوة كانت القسمة بينهم على حسب القسمة بينهم وبين الاخوة لما عرفت من
 قيامهم مقامهم وهم وان قربوا لا يمنعون اولاد الاخوة وان تزولوا كما عرفت سابقا
 فلو خلف ابن اخ لاب مثلا وبنت ذلك الاخ وابن اخ له ابنة وبنت تلك الاب
 وابن اخ وبنت ذلك الاخ لأم وابن اخ لها ابنة وبنت تلك الاخ مع الاجداد
 الثمانية فعلى المشهور اخذ الثلثين الاجداد واولادهم من قبل الاب لكن يقتسمان
 بينهم اثلا فالحمد والحمد من قبل اب الاب واولاد الاخ واخذت له ايضا ثلثا الثلثين
 ثلثا الثلثين ايضا يقسم بينهم اثلا فالحمد واولاد الاخ ثلثا ذلك نصف المجد ونصف
 لاولاد الاخ اثلا واثلا ثلثا ثلث الثلثين للمجد واولاد الاخ نصف المجد
 ونصف لاولاد الاخ يقسم بينهم اثلا فالحمد وثلثا ثلث الثلثين للمجد والحمد من
 قبل ام الاب اثلا واما ثلث الاصل فوالاجداد الاربعة واولاد الاخوة من قبل ام
 اسد سالك جده سدد واولاد الاخ من الام سدد فيهم بالتوبة واولاد
 الاخ لها سدد اخر بالتوبة فحق من ثلثا ثلثا واربعة وعشرين **الفصل الثالث**
 في الطبقة الثالثة منهم وهي الاعمام والاخوان الذين قد استقر المذهب على انهم
 ممن عرفت وقد تم على غيرهم وفيه مسائل **الاول** العلم المفرد عن هوفي
 لحقة وفي درجة وفي اقربته للميت المال كله وكذا العمان والاعمام والعمة والعنتا
 والعلمات ويقتسمون المال فيما بينهم بالتوبة مع اتحاد جهة فريهم فان اجتمع الذكور
 والا ناث واتحدت جهة فريهم بالابوين او بالاب كانت القسمة بينهم للذكر مثل
 حظ الاثنين والا بان كانوا جميعا مفترقين بالام على معنى كونهم اخوة واخوات
 لا في الميت من امه كانت القسمة بينهم بالتوبة على الاخ ولو اجتمعوا مفترقين في
 جهة القرابة بان بعضهم للام وبعضهم للابوين والاب فللمة والعمة من جهة الام

القرب من جهة الام
 ولو بالصلح فلهما
 دارم قاله
 العالي

في الامت

السيد من لما زاد على الواحد الثالث يقدمونه بالتوبة من غير فرق بين الذكر والانثى والباقي للعلم والعين والاعمام والعمر والعندين والعنات والمضالطين من اكلاب والام يقدمونه بالتوبة في غير صورة الاختلاط وفيها المذكور مثل خط الانثى في خط الاعمام للاب بالاعمام للابوين ويقومون مقامهم مع عدلهم كما قد مرنا ذلك سابقا

المسئلة الثانية قد عرفت فيما مضى انه لا يرث بعد مع اقرب فلا يرث ابن عم مع عم ولا ابن خال مع خال بل قد عرفت ان هذه الحقيقة كلها صنف واحد فلا يرث ابن عم مع خال ولا ابن خال مع عم تكون المال كله لخال لكن قد عرفت فيما تقدم ايضا استثناء صورة واحدة وهي ابن العم للاب الام مع العم للاب في اول من يرثها ذلك ايضا مع دخول الزوج او الزوجة معهم ومع اتحاد العم ولقد عرفت ان اتحاد ابن العم ولقد عرفت ان لا يلحق بابن العم بقدر ولا ابن ابنة ولا غير ذلك مما عرفت به الصورة الفرق بل المشهور تغيرها بوجود حال مما يكون المال بين العم والخال وان كان القوي بعد صلا لخال من قوة ومن هنا كان الاحتياط مع امكانه لا يلحق تركه بل ينبغي مراعاة احتمال اختصاص حال به بقية المسئلة الثالثة حكم الاخوال والخالات حكم الاعمام والعنات في المال المنقرض لخال كل هذا الغالان والاحوال والخاله والخاله الثاني والخالات وفي سقوط الخولة للاب بالخولة للابوين وفي قيامهم مقامهم مع عدلهم نعم لو اجتمعوا ذكورا واناثا وكانت جهة قرابته متحدة فالدن كذا لا يثنى في القسمة سواء كانوا جميعا الاباء ام الامهات ولو اقرقوا بان كان بعضهم لاب وام وبعضهم لام فلن تقرب بالام منهم السيد من كان واحدا والثلاثان كان اكثر منهم بالتوبة من غير فرق بين الذكر والانثى والباقي الخولة من الاب الام بينهم ايهم بالتوبة من غير فرق بين الذكر والانثى **المسئلة الرابعة** لو اجتمعت الخولة والعم كان الاول الثالث ولو مع الاتحاد والاثوة وكوهها للام وللثانية الثالثان ولو مع الاتحاد والاثوة وكوهها للام وكيفية القسمة فيما بينهم كصورة الاقرار فان كان الاحوال مجتمعين في جهة القرابة فالثالث بينهم سواء الذكر والانثى

بل الاقوى قول الشهور والاحتياط اولي فلهذا دأب بها

في الامت

في الامت

وان كانوا متفرقين فلن تقرب بالام سدا من لثلاثان كان واحدا وثلاثان كان اكثر بينهم ايهم بالتوبة والباقي لن تقرب بالابوين او بالاب بينهم ايهم بالتوبة وان كان الاعمام مجتمعين في جهة القرابة كان الثلاثان بينهم المذكور مثل خط الانثى في خط الاعمام لاجمع الام فان الاصح القسمة بينهم بالتساوي كما عرفت ولو كانوا متفرقين فلن تقرب بالام منهم السيد من كان واحدا والثلاثان اكثر بالتوبة والباقي من خيرة اسدا من الثلاثين او ثلث الاعمام من الابوين والاب بينهم المذكور مثل خط الانثى في خط الاعمام **المسئلة الخامسة** اولاد العمومة والخولة يقومون مقام الاباء على نحو ما عرفت في اولاد الاخوة لكن مع عدلهم هو اقرب منهم من هو في طهقة من فلا يرث ابن عم مع عم في المسئلة السابقة ولا مع خال ولا ابن خال مع عم فضلا عن الخال وان تقرب بالتسبين دون ما عرفت لهم صنف واحد كذا الحال فيما بينهم ايهم فلا يرث من هو بعد بطن مع الاقرب منها والاقرب بالتسبين يمنع المقرئ للاب خاصة ممن هو في رجب ثم لو عدل هو لا جميعا قام مقامهم عموما بل يثبت وعامة وخولته وخالاته وعمواته وعماها وخولتها وخالاتها واولادهم يقومون مقامهم على حسب ما عرفت في الاولين فاذا عداوا جميعا قام مقامهم عموما للمجد والمجد و خولته واهلها وهكذا **المسئلة السادسة** لكل من الاولاد القاتمين مقام باهم نصيب من يتفرون به على حسب ما عرفت في اولاد الاخوة فلو ولد العم للام السيد ولولدت له ابنة بالتوبة وان اختلفوا ذكورا وانثى والباقي لئى العمومة او للاب المذكور ضعف لاني اذا كانوا اولاد عم واحد واكثر او عمات لكن لا ياخذ كل منهم نصيب من يتقرب به لانه اذا اجتمع ابن عم وابنة عم احركوا لاه الثلاثان ولا يثبت لاه الاخر الثالث بل المال بينهما انصافا كما مرنا سابقا اولاد الاولاد واولاد الاخوة وكذا البنت في الخولة ولو اجتمع ولد العم وولد الخولة فلو ولد الخولة الثالث وان كان متحدا وولد العمومة الثالثان كلت امهات ان قدنا وانفقوا في المجد تساووا في القيمة والا كان سيدا من لثلاث لوالد الحال والخال لالا

الاشكال السابق والاحتياط في صورة الاقرب جاز هذا ايضا في بعض من الاجتماع والتفرق فلهذا دأب بها العالي

قد مر الاحتياط في هذا دأب بها

في الارث

ان اتحاد السوية وثلاثون تعدد بالسوية ايضا لكن كل نصيب من يتقرب بزيادة
 لولد الحولة للابوين والاب اتحادا وثلاثون بالسوية وان كان لكل ايقه نصيب من يتقرب
 به مع التعدد واما الثلثان فيسدسهما الولد العوي للام مع اتحاد من يقترب به وثلاثون
 مع تعدده ولكن على كل حال يقدمون بالسوية بعدا خذ كل منهم نصيب من يتقرب
 في صورة التعدد والباقي بعد السدس والثالث لولد العوي للابوين والاب اتحادا
 تعدد للذكر مثل حظ الانثيين بعدا خذ كل نصيب من يتقرب به في صورة التعدد
المسئلة السابعة الواجب عم الاب عته وعاله وعالته وعمر الام وعملها
 وعالها وعالته وكانت جهة القرابة متحدة كان من يتقرب بالام الثلث الذي هو
 نصيب من يقترب بها ومن يتقرب بالاب الثلثان ثلثهما الحال الاب خالت بالسوية
 وثلاثها بين العم والعمه للذكر مثل حظ الانثيين في غير ذلك من الصور المتصورة
 في المقام التي لا يخفى حكمها على من ضبط ما قد ساء له سابقا وعلى تقديره فليلاحظها في
 كتابنا **المسئلة الثامنة** اذا دخل الزوج والزوجة على الحولة فليق
 كان على النصيب الاعلى وهو النصف الربع والحولة الثلث والباقي للعمومة وان كان
 في القسمة فيما بينهم مع التعدد والافراق بميزة القرابة سدس الثلث من تقرب من
 الحولة للام بالام مع الاتحاد وثلاثه مع التعدد والباقي وهو خمسة سدس الثلث
 او ثلثاه لمن يقترب بها بالابوين او بالاب الكل يقدمون بالسوية وسدس الباقي
 او ثلثه لمن يقترب بالام من العمومة بالام وخمسة سدس او ثلثاه لمن يقترب بها بالابوين
 او بالاب يقدمون بالتفاوت فاذا ماتت لامرأة عن زوج وحولة وعمومة فلهما
 بمال الزوج واثان لقرابة الام واحد لقرابة الاب هو سدس الكل فاذا فسد
 واقرافهم بميزة القرابة كان من يقترب بالام منهم سدس الثلث وان كان مفقدا
 وثلاثه ان كان متعديا يقدمون بالسوية والباقي لمن يقترب منهم بالابوين او بالاب
 يقدمون بالتفاوت كما هو واضح ائنا الكلام في الواجب احد الزوجين مع احد
 المختلف جهة القرابة في ترك زوجها والامن الام وخالها من الابوين كان

فانما لا يحيط بطولها
طاهر قبالة

كل من له
واحد قبالة

بيان حكم سبب جيل النساء

للحال من الام سدس الباقي بعد نصيب الزوج ان اتحد ثلثون تعدد لاسدس
 الاصل لاسدس الثلث والباقي للحال من الابوين كذا لو ترك زوجها وعما الا
 وعما الابوين كان للعم من الام سدس الباقي بعد نصيب الزوج او ثلثه لاسدس
 الاصل لثلاثه والباقي للعم من الابوين على الاقوى فيهما ايقه وان قل لقائل
 بذلك خصوصا الاخير كذا لا يحسن مع غيره وان كثر القائل به
 والله العالم بحقائق العلوم والاحكام **المقصود الثاني** في الميراث بالتبني
 وفيه فصول **الاول** في سبب الزوجية التي قد تقدم كثير من احكامها وانما
 تشارك الطبقات اجمع ولكن مع ذلك قد يفي فيها مسائل **الاول** في الزوجية ثوث
 ما دامت في حال الزوج وكانت خالته من موانع الارث ولم يدخلها وكذا برها
 الزوج وان لم يدخلها ايقه ثم يستثنى من ذلك نكاح المريض الذي ستعرف الكفا
 فيه بل لو طلق رجعة ثوارا اذا مات احد في العدة بخلاف المطلقة البائنا
 لا ثوث ولا ثورت كالمطلقة ثلاثا والتي لم يدخلها والبائنة والمخلعة والمبارات
 لكن لو رجعت بالبدل في العدة على وجه يمكن الرجوع بها بان لم يكن قد تزوج بها
 مثلا ففي جميع احكام الرجعي التي منها التوارث قوة كما ان عند التوارث في الرجعي
 اذا صار بائنا بالعارض بالصلح على اسقاط حق الرجوع بناء على جوازه او غيره كذلك
 ولا توارث بالموت في عدة وعلى الشبهة وفض النكاح قطعا **المسئلة الثانية**
 قد عرفت مما تقدم ان للزوجة مع عدم الولد للزربع ولو كان اكثر من واحد كن شركا
 بالسوية ولو كان له ولادتها او من غيرها كان لهن النش بالسوية ايقه وكذا لو كانت وحيدة
 لا ينقص من ذلك ولا يزود عليه شيئا حتى لو كن ثمانية او ازيد كما لو طلق المريض
 اربعا ورجعن من العدة ثم تزوج اربعا ودخلن ثم طلقهن ورجعن من العدة ثم
 تزوج اربعا وفعل كالأول وهكذا الى اخر السنين ومات قبل بلوغ السنين في ذلك
 المرض من غير تزوج ولم تترك واحدة من النساء ورث جميع المطلقات وغيرهن الربع
 او الثمن بالسوية **المسئلة الثالثة** اذا طلق واحدة من اربع وتزوج اخرى

الاف صورة واحدة و
هي اذا طلقها وهو
مريض من غير سواها
ومات بذلك المريض
فاذا تزوجت في سنة
تزوج ولكنه لا يرثها
في سنة اخرى

ثم مات واشتبهت المطلقة في الزوجات الأول كان للآخره التي لا اشتباه فيها ربع النصف مع الولد الباقي من بين الاربع بالتوبة بل يقوى بقدرية نحو الحكم في الربع مع عدم الولد فيما اذا اشتبهت المطلقة في اثنين او ثلاث خاصة وفي جملة الخصى او كان المطلق دون الاربع ظلوقة واحدة وتزوج اخرى حصل الاشتباه بواحدة او اكثر ولم يتزوج واشتبهت المطلقات بالباقيات وبعضهن او طلقوا زيدا من واحدة وتزوج كذلك حتى او طلق الاربع وتزوج اربعا واشتبهن وفيه نكاح واحدة نصيبا وغيره او ازيد وتزوج غيرها ولم يتزوج **المسئلة الرابعة** لو تزوج الصغيرين وليهما محقق الارث وكذلك الزوجين من الفصوليان ونصبا بذلك بعد البلوغ والزهد ما لو ردها واحدة ما بعدهما او ما نأ واحدة قبل البلوغ فلا ميراث بينهما نعم لو بلغ احداهما فجاز ثم مات عزل نصيب الاخر من تركه لليت وتبرص بالحي فان لم يجز ذلك على الورثة وان اجاز اختلف على انه لو ردها بعد الكفاية الزوجية في الميراث ودفع اليه والظاهر بقدرية الحكم الى تزويج الفضولي الكاملين او الولي احد الصغيرين والاخر الفضولي غيرها من صور الفضولي بل يقوى عدم اليقين في غير الصورة الاولى وان كان هو الاحوط بل فيها يقع مع عدم التهمة وان كان هو الاحوط ايضا كما انه يقوى في صورة اليقين عند دفع النصيب مع الشكول نعم لو منع منهما مانع كجنون ونحوه انظر ما لم يحصل ضرر بذلك على الوارث والمال فيصح دفعهما الوارث الى ان يتحقق اليقين ولو كان الجبر المتأخر الزوجي فالأقوى ان لا توقف استحقاق الميراث عليه على اليقين نعم ليس للوارث المطالبة به وان وجب لغيره عليه بعد فرض كون رضاه لا للطلع الميراث والظاهر استحقات الارث له في دفع ما زاد على نصيبه منه الى الوارث بل يقوى ان لم المقاصرة بما فيه من باقي التركة **المسئلة الخامسة** الزوج يرث العين من جميع تركته زوجته وان لم يكن ولدهما من غير فرق بين الارض البناء وغيرهما وان كانت ذكرا ولدها من غير فرق فالأقوى حرماها من مطلق الارض عينا وقبحة سواء كانت

بيان حكم الزوم في الاموال

دارا وبستانا وغيرها مسغولة بزراعة وغيرها وبغالبية ومن خصوص عين الات
البناء كالخشب الجذوع والخشب والقصب والقصم والنجف والقصب والبناء وتماثلها
من ذلك كلمة القيمة فمقوم ح الآلات والنجف والقصب باقية في الارض الى ان تقف
تجاننا وتعطي حصتها من ذلك بل تقوى من الوارث على ذلك فلا يجدر به بذلك
حيث ان بل الاحوط معاملة ذلك معاملة المعاوضة على معنى عدم جواز فسخ
الوارث حتى يذفع القيمة وهذا يدل على ح في الآلات التي لا يملكها العاقل والعرش
الذي يكون عليه عظام الكرم ونحوها وجهاان اقواما دخول كل ما يمتي من آلات
البناء من غير فن منها ما لا يمكن السكنى وغيرها من المصالح كالزروع الحمام ومغصم
الزيت والشمس العنب الاصطبل والمارح وغيرها بل قد يدخل في وجهه صفة الجاهل
والمسكين ونحوها فيها فاع الظاهر عدم عد القدر المشتب في ذلك مثلا للطح
الطرايس الزروع ونحوها من الآلات فرب ح من غيره كان الظاهر انهما من
عين الات البناء المهددة من الجرم ونحوه نعم على القيمة ولو انها مبنية وان كانت
مستعدة للهلاك وكذا ما كان ثابتا من العرس والقمل ونحوها وان انتهى عرو
استعد للقطع على شكل ونحوه اليابس من السعف الاعضان ومثل ذلك
تما صار حطبا الا انه متصل باصله اما القمل الضغار المعد للقطع بل لا ينقطع به
من دون قطع فالظاهر استحقاها القيمة منه نعم لو كان مقبوعا ورثت من غيره
وان كان معد للعرس بخلاف القمل وعلى النجف والزرع وان لم يستعد بل لو كان
بدن زافا نرث من غيره وهذا لا ينبغي ترك الاحتياط بالصالح ونحوه
بحال الشك **المسئلة السادسة** كالحال المرض مشروط ان الزرع

به بالدخول قبل أو دبر أو العجز ذلك المرض فان مات في مرضه ولم يدخل فلا ميراث بل لا ميراث له بقدره في الظاهر اذ شتمها الومات هي في مرضه ثم مات هو بعدها انعم ترثه لو تزوجها مرضية وان ماتت به قبل الدخول ولو مات المريض في مرض آخر بعد برئته من المرض الاول ومات بعد الدخول ورثته بالعدل كانت

[illegible][illegible]

مشکل فخریہ
عراقیہ

الذخيرة
لضم أول قوله حمود
يعني من بيت حماد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ثم قال في الحاشية
التي تليها في الحاشية
في الحاشية في الحاشية

والشيخ تصحيح هذا الخبر عن طريقه
كما في مصنف ابن أبي عمير المحال
براهين صحيحة - حرره في رجب سنة ١٢٠١

العرش عرش النجرات
سائر دوزخ و است از راه نازک

الکرم کلید

العرب الغنم

6

جای پیران منور است بهج
از جوی پیران منور است بهج

القدس الشريف

أفقر ليس ليس بوزن

بر سر برادران و اولاد که کلاه
از چو کوبند و میسر از سرخ و سرسبز

في الارث

لو فرض موتته بقدره لا بد ان لا يرث من ميرته ولم يدخل بها وكذا لو طارعت برضاها في سنين وخضوصا اذا كان عتيقها وكان شبيه الادوار ونحوه

الفصل الثاني في ولاية العتق وفيه مسائل الاولى اغتياث العتق بالعتق بشرط ثلثة الاول ان يكون العتق لولا عتقه في واجب كالتجارة ونحوها لم يرث على الاصح وكان ساقية ولا يرث الا ان كان ساقية بل الظاهر الاكفاء بدكر البرائة عن ضمان الجيرة كانت الظاهر عند اعتبار الاشهاد فيه نعم الاقوى اعتبار ذلك حال العتق فلا يحكم التبري بعده بزمان على الاصح الثالث ان لا يكون للعتق الفسخ وارث مناسب الا كان الارث له فريضا كان او بعدا ذا فرض ولا نعم لو كان له وارث سبق كزوج او زوجة لم ينع العتق بل كان سهم الزوجية الزرع او النصف لصاحب الباقي له ولو اعتق عبدا ولم يعلم كونه ساقية او لا فالظاهر الحكم بالاول حتى يبين خلافه في اثر الامام وام الولد بعد انصافهما من نصيب لدها من الساقية على الاصح وكذا سائر افراد الانساق فخر ابو بكر كان او غيره وسواء كان الدخول في الملك اختيارا او اضطرارا وسواء كان بدين كل وغيره وكذا العتق في نذر مطلق بل في النذر وعقبة بالخصوص في وجه قوي كالتبرع بعتقه في واجب عن الغير نعم الولاء ثابت على المدبر والموصى بعتقه بل في المكاتب لكن مع الشرط لامع

مسئلة الثانية يثبت الولاء للكافر ولو على مسلم وان كان اشر له طالبا اسلامه فلو مات حقيق الكافر المسلم وهو حي كالميراث الامام ما لم يكن له افر له مسلم او قريب كذلك والافهم على الامام **المسئلة الثالثة** نعمت الشرط السابقة ورثة العتق ذكر اكان او انثى متى اكان او متعتدا وان شتر في الولاية بنسبة حصص **المسئلة الرابعة** لو مات العتق فالاقوى ثبوت ولا يرث لا بغير ولا لادله الذكور دون الاناث ودون امه ان كان رجلا ويقوم الا ولادته الذكور مقام ابائهم مع عدمهم وياخذ كل منهم نصيب من ميرته

بمستبرها بالعتق ثم يمتد

في طاعة تامل بل من ظهر بها امر بقاءه

اي مع شرط الولاء في طاعة

في ميراث جكره والعنف من الوفا

كالميراث ومع ذلك جميع اهل الطبقة يكون للاخوة والاوين والابن الاجداد كذا في الاخوات والجدات والاخوة للام والاجداد لها والظاهر مشاركتهم المقر ببالاب وحده المقر ببالابون ويقوم مقامهم اولادهم ايضا مع عدمهم على حسب ما مضى في الاولاد ومع ذلك الجميع يكون للاغنام والاوين والاب دون الاخوال والخالات والعمات والاعمام للام نعم يترتبون في التعصيب بغيره فالاقرب منهم يمنع الا بعد لو كانت النعمة امرته فالولاء بعد فسخها العصبية ومع ذلك قرينة المنع يكون الولاية لمولى المولى فان عدمه فغيره لا يبيد دون امه على حسب ما مضى في المولى من كونها في الرجل الاب والاولاد ثم الاخوة والاجداد ثم الاعمام وفي الميراث للعصبة ومع عدم مولى المولى يكون الولاء لمولى الاب ثم لغيره على حسب ما مضى فان عدموا جميع فلهما من الجيرة ثم للامام **المسئلة الخامسة** الحق ان الولاء يورث به ولا يورث فلو مات العتق قبل العتق وخلف وارثا غير الوارث عند موت العتق مثل ما لو مات عن ولدان ثم مات احدهما عن اولاد ثم العتق كان الولاء للمولود الباقي ولا يشاركه اولاد من الا لانه محرم طرفة الشب لا لا يصح بيعه ولا هبته ولا اشتراطه في بيع نعم هو اى العتق لا يرث العتق على الاصح في قوله بخلاف وارثا ولا مولى لاضامن جيرة يكون ميراث الامام **المسئلة السادسة** ميراث ولد العتق قبل عتقها او بعد حملها ولم يبعها الحمل من عتقها ولا يبرأ منهم نعم لو حملت بعد العتق كان ولاهم لمولى امهم اذا كان ابوهم قاتلا اذ كان حرا لاصل لم يكن لاحد عليهم ولا ولوكا من معقها ولا لهم ولا دون مولى الام بل وكذا لو عتق ابوهم بعد ولادهم انجروا لهم مولى امهم الى مولى الاب هل يشترط في الجرح الحاق النسب بالاب نعم فلا يصح زناه الاب اشتباه الام مثلا اشكال اقواه ذلك نعم قد يقوى ثبوت الولاء على الزناء من الطرفين **المسئلة السابعة** لو تزوج عتقها بعتقها فالولد لها فولاء الولد لمولاه ولو مات الاب اعتق الجدة انجروا الولاء الى عتق الجدة لتمام مقام الاب بل وكذا لو كان الاب باقيا وان كان لو اعتق هو بعد ذلك انجروا مولى الجدة

الاقوى انه يورث في الفرع المذكور بشارك الاولاد والولد الباقي ثم طارعا لم يبقه

في الارث

الى مولى الاب فيكون جزا الجز كما ان لو كان العتق جذا بعيدا انجز الولاء الى مولاة
 فاذا انفق المجدد القريب انجز منه الى مولاة فاذا اعتق الاب انجز منه الى مولى الاب
 ولو كان المجدد هو الاصيل فالاب مملوك فترجى مولاة قوم واولد لها فالاقوى
 عند ولاه لاحد عليه **المسئلة الثامنة** لو انكر العتق بالفضح ولد زوج
 للعتقة فلا عتق استغنى عنه ولا ولاه مولاة عليه بل هو لمولى الام بل لا فرق في ذلك
 بين تقديم الثمن على العتق وتأخره عنه وبين تقديمه على الولاية وتأخره عنها
 بل هو موكف وان اعترف به الاب بعد ذلك **المسئلة التاسعة** انجز الولاء
 فباع من مولى الام الى مولى الاب ثم الى عصبته ثم الى مولى المولى ثم الى عصبته
 هكذا ثم الى مولى عصبته مولى الاب ثم الى عصبته مولى العصبته ولا يعود الى
 مولى الام وان كان يخلو من وجه مع عتق الجميع ثم انما من الجزية ثم الى الامام
المسئلة العاشرة لو اعتقت لمة مملوكا فاعتق هو اخر فان مات الاول
 كان ولاه مولاة ثم ان لو مات الثاني كان ولاه مولاة فان لم يكن هو ولا مناسب
 كان مولاة مولاة وهو واضح كوضوح الحكم فيما لو اشترى حلفا لولد له وابوه مملوك
 واعتقه اذ لا ريب ان الولاء لها معا فاذا مات الاب ثم مات المعتق كان ثلاثة
 ارباع التركة للولد المشتري وربع للاخر **الحادية عشرة** قد عرفت ان ولاه
 ولد العبد من معتقه لمولى مملوك لو اشترى لولد جذا فاعتقه كان ولاه له ولو
 لا لم يفلوا شترى هذا الصيق بالانعم عليه فاعتقه انجز الولاء من مولى الام الى
 الاب كان كل واحد منهما مولى لآخر فلو مات الاب كان ميراثه لابنه ولو
 والد له يورثه الام مع عتق النسب ثم ان مات الابن ولا مناسب فولا عتقه
 الذي هو معتق الاب كما ان لو مات هذا العتق ولا مناسب كان ولاه للولد
 الذي باشر عتقه ولو ماتا معا ولم يكن لهما مناسب جمع الولاء الى مولى الام في ذلك
 وفي آخر النضمام ثم الى الامام **الفصل الثالث** ولاه من الجزية
 اى انجزايتها والميراث ان يتولى كل من شخصين الاخر او احدهما على ان يكون مقلد

حل شكل بل لا يبعد
 كونه لمولى الاصل ثم
 جذا اذ لم يبق له
 اقل

ميراثه
 اقل

في احكام الجزية والخراج

عليه ارث له والاول مع عتق الوارث لاحدهما ان يكون الايجاب من طرفه فقط
 فاقد تلك على ان تنصرف وتنع عتق تعقل عتق وترثى فيقول لاخر قبلت وان
 كاناه ما لا وارث لها قال احدها فاقد تلك على ان تنصرف وانصرفك وتمنع عتق
 وامنع عتق وتعقل عتق فاعتقل عتق وترثى فارتك وترثى فارتك وترثى فارتك
 يقول احدهما ملك دمى ثارت وحررت حربى وسلمك وسلمى وترثى فارتك
 وان كان عتق وجوب هذه الكيفية الخاصة قويا بل يعقوى لاكتفاء بذكر العتق
 عن ذكر الارث في اللفظ بل والعكس وجه قوي نعم يعتبر به مجيء الامر من قلو
 تراصيا على الارث دون العقل وبالعكس لم يصح ولا يعتبر به في اقوى الوجوه
 اتحاد الضامن والمضمون فيجوز ان الواحد لا يكتفى في عقد واحد وبالعكس
 حيث لا يكتفى في عقده وميراثه بل لا يبعد جواز ذلك على الترتيب بمعنى انه يتولى شخصا
 ثم يتولى اخر كما لا يبعد عند اعتبار ما ذكر في العقود اللازمة من الالفاظ الخاصة
 والعريضة والقارئة بين الايجاب والقبول وتقدم الاول منهما فيه بل هو اشد
 شي في الاستنباط المسبب وان كانت كيفية السبب فيه مركبة من اقسام رضا الطرفين
 بل لا يبعد لاكتفاء بالفعل المقترن بما يدل على ذلك ولا يكون حكم حكم المعاطاة
 بل هو على كل حال لازم بينهما بل يشكك جريان الاقالة فيه كما انه يشكك جريان النجاة
 فيه ايضا نعم الظاهر جواز الوكالة واتحاد الموجب القابل فيه مع الوكالة والولاية
 او الوصاية فيجوز للمالك او الوصي ايقاعه عنهما الولاية عليه بل الظاهر جريان
 الفضولية فيه وهل يجري بين المسلم والكافر على ان يكون المسلم الضامن
 اشكال اما العكس فالظاهر عدم جوازه ولا ينعكس حكم الضامن الى الوارث كما
 للمضمون لا يورث الا اذا كانا منضامين ويعتبر في المضمون ان يكون سائبة لا
 ولاه عليه لاحد كالمعتق في كفاؤنه والمبشر من مملوك من احوال الاصل لا وارث له
 مناسب صلا فلو كان المضمون حر له وارث ولو مولى كان الضمان باطلا اقا
 لو ضمن محررا حال الثمنان ثم ولى ولد بعد ذلك مثله في بطلان العقد وبطلان

الشام
 في ميراثه
 يطلب من شخصين
 او ميراثه من شخص واحد
 انظر الى ان لا يخرج
 الميراث

حل شكل طمها
 فامر بقائه
 حل شكل طمها
 فامر بقائه

غير بعيد وكذا الخ
 نفسه جذا اذ لم يبق له
 اقل

في الارث

مراعي فيهما ان قوله الاول وبذلك ظهر ان الارث بهذا السبب يكون الا
 مع فقد كل مناسبت فقد المولى ثم يرث معه الزوج والزوجة نصيبهما الا
 على وهو مقدم على الارث بالامامة **الفصل الرابع** في الامامة وهو
 المرتبة المتأخرة فانه وارث من لا وارث له بل قد عرفت انه لو لم يكن الا زوج
 ودخال عليه ونه على الاصح نعم لا يرث على الزوجة فيكون ما زاد نصيبها الاصل
 له من دونه فان كان مخاضا دفع اليه بضعه من ماله وان كان غائبا كما في
 هذا الزمان تحمل الله فجهه قسم بين فقراء الشيعة والاولى نصيبها نصيب
 يصرفه فيهم **والخاتمة** في مائات **الاولى** اذا اجتمع للوارث ثلث
 او السبب سببان لم يمنع احدهما الاخر ورث بهما كعم هو خال او معتق او
 ضامن هو زوج او بنت وزوج هو ابن عم او بنت عم هي زوجة
 وان منع احدهما الاخر ورث من جهة المانع مثل ابن عم هو اخ لام ومعتق
 هو ضامن المراد في الارث بهما مشاركة المتوصل بالواحد منهما واقراره عندها
 لاخر لا انه يحجب فلو كان مع العم الذي هو خال خال فكله اليه مع عم فكله اليه
 مع خال وهما فكله من خالين نعم خرج من ذلك حبس المتقرب بالابوين للمتقرب
 بالابن خاصة في جميع حواشي النسب لو اعد اني مع الذكور المتعدية حتى في
 مثل المقام ولو فرض غير عم للابوين مع العم للاب الذي هو خال محجب من جهة
 العمومة وتبقى جهة اخوته خاصة **المسئلة الثانية** يرث ولد الملائكة
 او اقره والزوجة والزوجة على حسب ما عرفت في ارث غيره دون ابنته فلو ارث
 من الباقي للولد ان كان ذكرا او ذكرا وانثى للذكور سهمان وللانثى سهم واحد
 ان كانت فيهما النصف مع الاتحاد والثلثان مع التعدد والباقي رداعليهما او
 عليهن وعلى الام على حسب ما عرفت في ارث غيره ولو لم يكن له الا ام كان لها الثلث
 نصيبه والباقي رداعلى الاصح كما انه لو لم يكن له الا ولده اخضر الارث به دون
 الاخوة نعم مع عدم الام والولد يرث الاخوة لها والادهم والجد لها وان علوا

بل لا يحوط ظهريا
 حراما قال
 العالي

وبما حكم ولد الملائكة

منه شيئين في منع الاقرب منهم الابعاد مع عدمهم يرثه الاخوال والمخالات على
 حسب ما عرفت في ترتيبهم وفي جميع هذه المراتب يرث الذكر والانثى سواء
 فان عند قرابة الام اصلا فلولي العتق ثم الضامن ثم الامام ثم الزوج والزوجة
 يرثان منه نصيبهما مع كل درجة من هذه الدرجات وهو النصف للزوج و
 الربع للزوجة مع عدم الولد ونصف لك مع عدم يرث قرابة من الاخوة و
 الاخوات والاخوان والمخالات والاحداد والجدات على الاصح نعم لا يرث اب
 ولا من يتقرب به كما انه هو لا يرث الام مع اعتراف الاب به فانه يرثه هو دون الاب
 وان واقعة في الاعتراف اما الاقارب من جهة فالاقوى انه لا يرث ولا يرثونه
 وان واقعه ايضا في الاعتراف **المسئلة الثالثة** لو خلف ابن الملائكة
 اخوين احدهما الابن ام والاخر لها فما سواه وكذا لو كانا اختين او اخا واخنا
 واحدهما الابوين والاخر لأم فان الجميع سواء كالاخوة والاخوات لها الماعز
 من سقوط نسب الاب بالنسبة اليه ومنه يعلم الحال فيما لو خلف ابن اخيه
 لاسيه واقعه وابن اخيه لاسيه واخلف اخا واخنا لابوين مع جدة لأم ولو
 مات اخ لابن الملائكة من بابيه واقعه وقد كان له اخ من ابيه لم يحجب بل يشترك
 في ميراثه فباخذ هو حصته الاخ من الام السدس والباقي للاخ من الاب
المسئلة الرابعة اذا ماتت امه ولا وارث لها سواء في نفسها ولو كان
 معها ابوان لها واحدهما فلهما السدس ساوا واحدهما السدس والباقي له
 ان كان ذكرا وان كانت انثى فالنصف لها والباقي يرد بموجب التهمام اخنامه
 او ارباعا **المسئلة الخامسة** لو انكر الحمل فتلاعنا فولدت ثوبا
 ثوبا بالامومة دون الابوة فيرث كل منهما السدس من الاخر لو مات قبله
 وكذا للولدان المتعاقبان باللعان **المسئلة السادسة** ولدان ثامن
 الطرفين ميراثه لو ولد له اب وابنته فصارا عن يتقرب بهما ومع عدم الولد فلولي
 العتق ثم الضامن ثم الامام ثم الزوج والزوجة على نصيبهما الا اني مع الولد

وبيان ان الخنثى

والاعلى مع عكس المسئلة السابعة برائة الاب عند السلطان من
 الولد من ميراثه لا تسقط ميراثه منه على الاصح المسئلة الثامنة
 في النظر ان الخنثى هو من له فرج الرجال والنساء ان امكن تمييزه
 بالبول من احدهما او بسبقه وبانقطاع اخيرا وبعد الاضلاع او بنات الحية
 او الحيض وغير ذلك من الامارات المنصوبة وغير المنصوبة ولو بالتزويج فيما
 بينهما مع فرض تعارضها على الاكابر الخنثى شكلا على فيه بالقرعة او بنصف
 التصيبين فان اقرضا خذ المال كله وان تعاد فعلى القرعة يقسم بينهم بالتوبة
 ان كانوا ذكورا واناثا والا فلا ذكر مثل حظ الانثيين وعلى الشان بقسمونه
 بالتوبة ولو كانوا مائة نفر لو كان مع الخنثى ذكر يقين كان له ثلثه سهم وللذكر
 اربعة فالقسمه جند من سبعة ولو كان معهما انثى كان لها سهمان ففي ح
 من سبعة كما انهما من خمسة لو كان مع الخنثى انثى خاصة وبالحمل يعطى نصف نصيب
 الرجل ونصف نصيب الانثى نصف الثلث والثلثين فيكون ثلثا لثلاثة ارباع
 سهم الذكر او سهم انثى ونصف سهم اخرى وقيل انهم يقسم الفرضه مرتين ويقسم
 مرة ذكر في الاخرى انثى وتعطى نصف التصيبين على التقديرين ايضا ولكن الاول
 الصق بالادلة ومن اراد تمام الكلام في كيفية ذلك وفي المقارن بين الطرفين
 وفي سائر مواضعها مع غيرها من الورثة حتى الزوج والزوجة قبل الخط كما بنا
 المسئلة التاسعة من ليس له فرج الرجال ولا فرج النساء ولا يخرج
 من كلامهما كما نقل عن شخص وجد ليس له قبله الا حبة ثابتة برئع البول
 وشحا وعن اخر ليس له الا حرج واحد بين الخنثيين منه يتعوط ومنه يقول
 من ثالث ليس له حرج لا قبل ولا بعد وانما يتقنا ما ياكل ويشرب به فود بالله فانه
 يورث بالقرعة على الاصح المسئلة العاشرة من له راسان وبدنان
 على حق واحد فمن ابى جسد له ان رأى فارسا مرتها راسا وصدران في
 حق واحد متر وجهه تقار هذه على هذه وهذه على هذه وعن غيره ان رأى رجلا

كما يعطى مشاركتها
 من الذكر والانثى
 نصف التصيبين
 ح

في بيان ان الخنثى

كذلك وكانا نكتبين بعلان جميعا على حق واحد يورث احدهما فان انتم معا
 فيما وان انتم احدهما فيما انتم المسئلة الحادية عشر المحل
 ان كان نطفة حال موت المورث برث ذاعلت ولا تدرجها بالاستهلال
 البقرة من غير فرق بين الذرية وغيرها فان مات بعد وجوده كان نصيبه ولو
 وان لم يكن مستقر الحياة ثم لو سقط ميتا لم يكن له نصيب ان تخرج في البطن
 بل وان علم انها حركت حتى بل وخرج نصفه واستهل ثم سقط ميتا لم يرث ولم
 يورث في الاخرى بشرط العلم بوجوده عند الموت ليحكم بالتسليم وتعلم ذلك
 بان تدره له من ستره شهر من حين موته ولا قضى الحمل مع عكس الا انما
 صحيحا يصلح استناد الولد معه الى الواطن وعلى كل حال يوقف الحمل بنصيبه
 احتياطا فلو اجتمع مع عكس ذكر اعطى الثلث وعزل له الثلثان وانثى اعطيت
 الخنثى وعزل له الا اربعة لحاس حتى يبين الحمل فان ولد حيا كما فرضه ذلك والا
 وزع التركة بينهم على حصة بنصيب حال الحمل فان ولد ميتا خص باقها بالولد
 الموجود ومن كان محجوبا به كالاخ الميت لم يعط شيئا حتى يبين الحال وكان له
 فرض اعطى النصيب الا ان كان من محجوب الحمل من الاعلى اليه كالزوجة فان
 ولد ميتا اكل النصيب ان ولد حيا روي حاله وقسم التركة على حسبها وان كان
 لم يفرض لا يتغير بوجوده وعدمه كنصيب الزوجة اذا كان معها ولد تعطي كل نصيبها
 والذى يورث عن كون العزل قسمة على وجه بحيث لو تلف ذلك المعروف لم يكون له
 شيء بل يشترك معهم فيما قصوه مع فرض ذلك ولو سقط بنصيبه وبجناية
 اعتبر بالحركة التي لا تصد الا من حتى دون القلص الذي يحصل طبعالا
 المسئلة الثانية عشر الغائب الذي تقطعت ثارته واخبار
 يعلم حياته ولا موته يترقب بما له حتى يتحقق موته ولو بان تقضى مدة لا يعيش
 مثله اليها غائبا على الاصح فيحكم جند ميراثه لورثته الموجودين في وقت الحكم
 الا من مات قبله ولو يوم الا اذا علم موته قبله ولو بالبينه هذا بالنسبة الى موته

واحد

وأما وارثته فالأقوى مما ملته معاملته المحي إلى المدة الموروثة فيعطى نصيبه
 يكون كسبيل والده فإذا بان خلاف ذلك عمل على ما بين المسئلة الثالثة
 عشر إذا تعارفنا شأن كاملا ن ورت بعضهم من بعض لا يكلف أحدهما
 البينة لكن الظاهر عدم تعدد قراريهما إلى غيرهما من ذوي نسبهما إلا بالنسبة
 ولو أنكر أحدهما لم يسمع منه في حق من سبق لأقراره كما انهما لم يسمع منهما أقرارا
 مع معرفة ما شاع في ذلك النسب المسئلة الرابعة عشر الفرق
 والمهدية عليهم التوارثون مع اشتباه حالهم فلم يعلم اقتران موطنه ولا عدمه
 يرب بعضهم من بعض فلو لم يكن لها معاملة لم يكن بينهما موارثة وكان
 أحدهما يورث دون صاحبه كاخوين لأحدهما ولد لم يثبت الحكم للزبور وكذا
 لو كان الموت حقا لاتف واشتبه الحال فلا يورث أحدهما من الآخر شي ويكون
 ارث كل منهما إلى غيره من ورثته بل لا توارث بينهما لو كان الموت بسبب هو
 الفرق وأحد فضل عن غيرهما ولكن علم اقتران موتهما أو تقدم أحدهما بخصوص
 على الآخر وظن على وجه يقوم مقام العلم فينتقي الارث حيثن مطلقا و
 عن التقدمة خاصة بل الأقوى عند ثبوت حكم الفرق والمهدية عليهم الموت
 بسبب غيرهما كالاقتل والحرق ونحوهما وان اشتبه الحال في موتهما انما هو اشتباه
 الفرق وانما يكون الارث لغيرهم من الورثة بل لا يخلو جريان حكمه في الفرق بل
 المضاف والغير والطين أو النقط أو البناوغة أو نحو ذلك وبأهذام جبل
 النكار شجرة أو وقوع بيت شعرا وخيمة أو نحو ذلك من اشكال وان كان
 يجرى بغير ذلك وغيره مما يمتي موتا بالفرق والمهدية نعم الظاهر عدم
 بيان حكمهم عليهم إذا قرتوا في الفرق والأهذام ولكن لم يعلم السابق من
 الآحق والأقوى الرجوع إلى الفرقة وكذا في الموت حقا لاتف والموت
 غير الفرق والمهدية ولو علم تاريخ موت أحدهما بخصوص احتمال الحكم بالارث
 لجهولهما وسقوط التوارث في غير الفرق والمهدية وم عليهم التوارث فيهما

يعني لو أحدهما
 ظهر طارفا في حياته
 الأعلى

ولعل الأجرة لا يخلو من قوة والمراد بالتوارث في الفرق فرض كل منهما ما حيا بعد
 موت الآخر فيعطى ارثه نعم لا يصح لا يورث الثاني موارثة منه أو من غيره
 وانما يختص الارث بينهما في صلب المال والادون طارفا وحيث لا فرق
 بين تقديم الأقوى في الارث ثم الأضعف وبين العكس فلو عرف زوج و
 فوضت موت الزوج أو كان شئت ونطى الزوجة عنها أو ربيها ثم فوضت موت
 الزوجة ويعطى الزوج نصيب الزوج أو النصف من تركتها الأصلية لا منها أو
 موارثته وان شئت عكست وان كان الأولى الأول وكذا لو عرف ابن
 يورث الأب ثم توارث الابن أو بالعكس ثم ان كان كل واحد منهما أولى بغير
 التوارث انتقل مال كل واحد منهما إلى الآخر ومنه إلى ورثته كابن لأم أخوة من
 أم وأب لأم أخوة فان ما صار لكل واحد منهما من الآخر ينتقل إلى أخوته ولو
 كان لأحدهما أو لكل منهما شريك في الارث كابن وأب للأب ولا غيره من
 عرق وللولد ولا دفن موت الابن أو الان شئت واعطيت نصيب الأب
 من التسديس ثم فوضت موت الابن أعطيت الولد الفرق نصيبه مع أخوته ثم
 أعطيت هذا النصيب ما بقي من تركته وهي الخمسة أسداس إلى ولده ولو فوض
 عن التوارث للفرقة غير الإمام عليه السلام كغيره المنتقل من كل منهما إلى
 الآخر عليه السلام وان كان لأحدهما وارث دون الآخر انتقل ما صار إليه
 إلى ورثته وما صار إلى الآخر إلى الإمام م ولو كان الفرق التوارثون أكثر من
 ناس حكم كل ايضا بان يفرض موت أحدهم ويقسم تركته على الأحياء ان كانا
 الأموات معهما نصيب المحي يعطى ما يصيب الميت مع بقية على ورثته
 الأحياء دون الأموات وهكذا يفرض موت كل واحد إلى ان نصيب تركته
 جميعهم منقولة إلى الأحياء المسئلة الخامسة عشر الفرق
 من فرق الكفار الذين ينكحون المحرمات عندنا الشبهة جواز ذلك في دينهم
 بتوارثون بهذا النسب الشبب على نحو ما ذكرناه وان كانا فاسدين عندنا

بل الأول أقوى
 كما مر في
 الأعلى

في بيان الجور وغيره من الجور

فلو كان واحد منهم أمه يكون لها نصيب الزينة وهو الزرع والتمر والثلاث نصيب
 الأمومة فان لم يكن لها مشارك كالأمين فالباقي وعليها بالأمومة كما ان لم يكن لها
 نصيب الزوج النصف والزرع فان لم يكن له مشارك فالباقي كله له بالنسبة وكذا
 الكلام في بنت هي زوجة وغيرها تم ولجميع السببان واحد هما يمنع الاخر وورث
 من جهة المانع مثل بنت هي اخت من أم فان لها نصيب البنت دون الاخت
 لعدم مشاركة الاخت للبنت وأما السلم فلا يرث بالسبب الفاسد اجماعا و
 يرث بالنسب الصحيح فاسد الحاصل من الشهرة والله العالم بالاحكام والحكماء
 على التمام وصلى الله على محمد وآله الكرام

قد سئل الكاتب هل ينسب إلى الملك الوهابي بقل الطلاب بغيره غلامه

سئل الخري خلف الصديق استنفاضا يا فاني فامير محمد بن
 الخري خلف الصديق استنفاضا يا فاني فامير محمد بن
 مستغنى لا نقاب ينجح الانجاب فابو القاسم صبا
 ناجز في خلف جنت غفران جنت و
 امرامكاه حاميها بقرصا حاميها جزيدي
 طاب ثراه في نور دهره
 في بقعة الحرير من شوك
 من حجر النبوة علىها
 جهرها الفسلك
 وبجنته

غلط فامه متن وحواشي

صفحة	سطر	غلط	صحح	صفحة	سطر	غلط	صحح
١	٢	وجبة	وجبة	١٨	١٨	غلط	صحح
٢	١٣	حاز	حاز	١٨	١	حاله	حاله
٣	٥	بالقمة أشكا	بالقمة أشكا	١٨	٢	تغير	تغير
٣	٢٣	خبا	خبا	١٩	١	طية	طية
٣	٥	لاحياط	لاحياط	١٩	٢	اذ	اذ
٤	٣٣	مفرقة	مفرقة	٢٠	١٤	زات	زات
٥	١٩	بجيصية	بجيصية	٢٠	١٣	ال	ال
٦	٢	اراجعة	اراجعة	٢٠	١٨	ستظها	ستظها
٧	٣	لثلاثة	لثلاثة	٢٢	١	احلت	احلت
٧	١٠	الثانية	الثانية	٢٢	٢	الصاوة	الصاوة
٧	٣	المضطربة	المضطربة	٢٢	١٤	القضاء	القضاء
٨	٣١	تم	تم	٢٢	١٤	حكمه	حكمه
٩	١٤	لم يكن	لم يكن	٢٤	١٥	التابع	التابع
١٠	٢	خسه	خسه	٢٥	١٥	كوا	كوا
١١	٣٢	يساوية	يساوية	٢٥	٢٦	خسه	خسه
١١	١٨	اخرة	اخرة	٢٨	١٣	المتنوع	المتنوع
١٢	١٥	زوجية	زوجية	٢٨	٢٨	ادعية	ادعية
١٤	١٢	وجبا	وجبا	٢٩	٥	للم	للم
١٤	١	تركتهم	تركتهم	٣١	١	اجز	اجز
١٧	١٢	بدله	بدله	٣٤	٤	لبيش	لبيش
١٧	١٩	لاحوط	لاحوط	٣٩	٣	زيج	زيج
١٧	٢٢	بفتور	بفتور	٣٩	١٠	معول	معول
١٨	٩	وطا	وطا	٣٩	١٣	بامه	بامه
١٨	١٠	متاه	متاه	٣١	٣	الحا	الحا

غلط نام مرتب و حواشی									
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱۴۱	۱۳۰	بانی	بانی	۵۴	۵	المغصیر	المغصیر	۵۴	۵
۱۴۱	۱۲۷	المبنی	المبنی	۵۴	۵	مجرّد	مجرّد	۵۴	۵
۱۴۱	۱۳۳	المربوطة	المربوطة	۵۴	۱۷	فرج	فرج	۵۴	۱۷
۱۴۲	۱	تباکّة	تباکّة	۵۴	۷	المقی	المقی	۵۴	۷
۱۴۲	۳	یعلم	یعلم	۵۴	۱۱	حق	حق	۵۴	۱۱
۱۴۳	۱	تعال	تعال	۵۴	۲۲	الدين	الدين	۵۴	۲۲
۱۴۴	۱۰	بالصباب	بالصباب	۵۵	۱	خلعة	خلعة	۵۵	۱
۱۴۴	۱۷	افضل	افضل	۵۵	۱۸	وجه	وجه	۵۵	۱۸
۱۴۴	۲۳	اجزاء	اجزاء	۵۵	۲۳	اشاماً	اشاماً	۵۵	۲۳
۱۴۵	۳	خلافه	خلافه	۵۶	۳	من فرق	من فرق	۵۶	۳
۱۴۵	۱	المتاخر	المتاخر	۵۶	۸	التلویث	التلویث	۵۶	۸
۱۴۵	۱۴	ستظها	ستظها	۵۷	۲	المفاوضة	المفاوضة	۵۷	۲
۱۴۵	۲۲	لاکتقا	لاکتقا	۵۷	۴	بغرب	بغرب	۵۷	۴
۱۴۵	۲۳	یعل	یعل	۶۰	۹	یبذ	یبذ	۶۰	۹
۱۴۷	۹	المصغرة	المصغرة	۶۰	۲۲	نغیر	نغیر	۶۰	۲۲
		ثم	ثم	۶۱	۱۴	ذلك	ذلك	۶۱	۱۴
		یعلو	یعلو	۶۱	۱۸	وان	وان	۶۱	۱۸
		المحترم	المحترم	۶۲	۵	س	س	۶۲	۵
		النجارة	النجارة	۶۲	۱۴	الطبوطة	الطبوطة	۶۲	۱۴
		بنهاو	بنهاو	۶۲	۲۳	لما	لما	۶۲	۲۳
		تجفیفه	تجفیفه	۶۳	۶	تد	تد	۶۳	۶
		رة	رة	۶۴	۳	ولا	ولا	۶۴	۳
		خال	خال	۶۴	۷	تما	تما	۶۴	۷
		الاقوى	الاقوى	۶۵	۱۳	للا	للا	۶۵	۱۳

رقم	الكتاب	المجلد	الصفحة	الخط	العام	المجلد	الصفحة	الخط	العام
١٨	تاريخ	١٣	١٦	قوية	١٣	١٦	قوية	١٣	١٦
١٩	غزة	١٩	٨٨	الضغير الصغير	١٩	٨٨	الضغير الصغير	١٩	٨٨
٢٠	تاريخ	١٣	١٩	الثوب الثوب	١٣	١٩	الثوب الثوب	١٣	١٩
٢١	مها	١	٩٠	لصوت	١	٩٠	لصوت	١	٩٠
٢٢	النفس	٢	٩٠	باراني	٢	٩٠	باراني	٢	٩٠
٢٣	يحيى	٩	٩٠	افضل	٩	٩٠	افضل	٩	٩٠
٢٤	العلی	١٣	٩٠	افق	١٣	٩٠	افق	١٣	٩٠
٢٥	اوقية	٣١	٩٠	المصلی	٣١	٩٠	المصلی	٣١	٩٠
٢٦	فضل	١٠	٩١	نقصان	١٠	٩١	نقصان	١٠	٩١
٢٧	الحن	١٣	٩١	فجاء	١٣	٩١	فجاء	١٣	٩١
٢٨	فضلا	٣٣	٩٣	اجزاء	٣٣	٩٣	اجزاء	٣٣	٩٣
٢٩	لهواء	٣٣	٩٣	المستقل	٣٣	٩٣	المستقل	٣٣	٩٣
٣٠	كانه	٩	٩٤	جواز	٩	٩٤	جواز	٩	٩٤
٣١	الحمد	٩	٩٤	شك	٩	٩٤	شك	٩	٩٤
٣٢	غمر	١	٩٤	متحد	١	٩٤	متحد	١	٩٤
٣٣	الغيبه	١٣	٩٤	كونه	١٣	٩٤	كونه	١٣	٩٤
٣٤	٢١	١٣	٩٤	بلبح	١٣	٩٤	بلبح	١٣	٩٤
٣٥		١٤	٩٤	القيام	١٤	٩٤	القيام	١٤	٩٤
٣٦		١٥	٩٤	يؤى	١٥	٩٤	يؤى	١٥	٩٤
٣٧		١٤	٩٥	اقصر	١٤	٩٥	اقصر	١٤	٩٥
٣٨		١٣	٩٥	والش	١٣	٩٥	والش	١٣	٩٥
٣٩		١٧	٩٥	رؤ	١٧	٩٥	رؤ	١٧	٩٥
٤٠		٣	٩٥	تحصيل	٣	٩٥	تحصيل	٣	٩٥
٤١		٥	٩٥	غير	٥	٩٥	غير	٥	٩٥

— 3 —

3

هو العزیز

سمت انجامیدن بر قاین

رساله شریفی که مسماء بنجاسته

العباد است در زمان دولت

ابد مدت سلطان عادل

و ملک البازل اعلی حضرت قدر

شاهنشاه اسلام بنیاه المظفر المنصور

تبايدات الله السلطان ابن السلطان

السلطان والخان بن الخاقان

الدين شاه قاجار خلد الله

کبر و سلطانہ الی نور

القیاس

در مطبع احمد طبع کردید



